

٩٧١

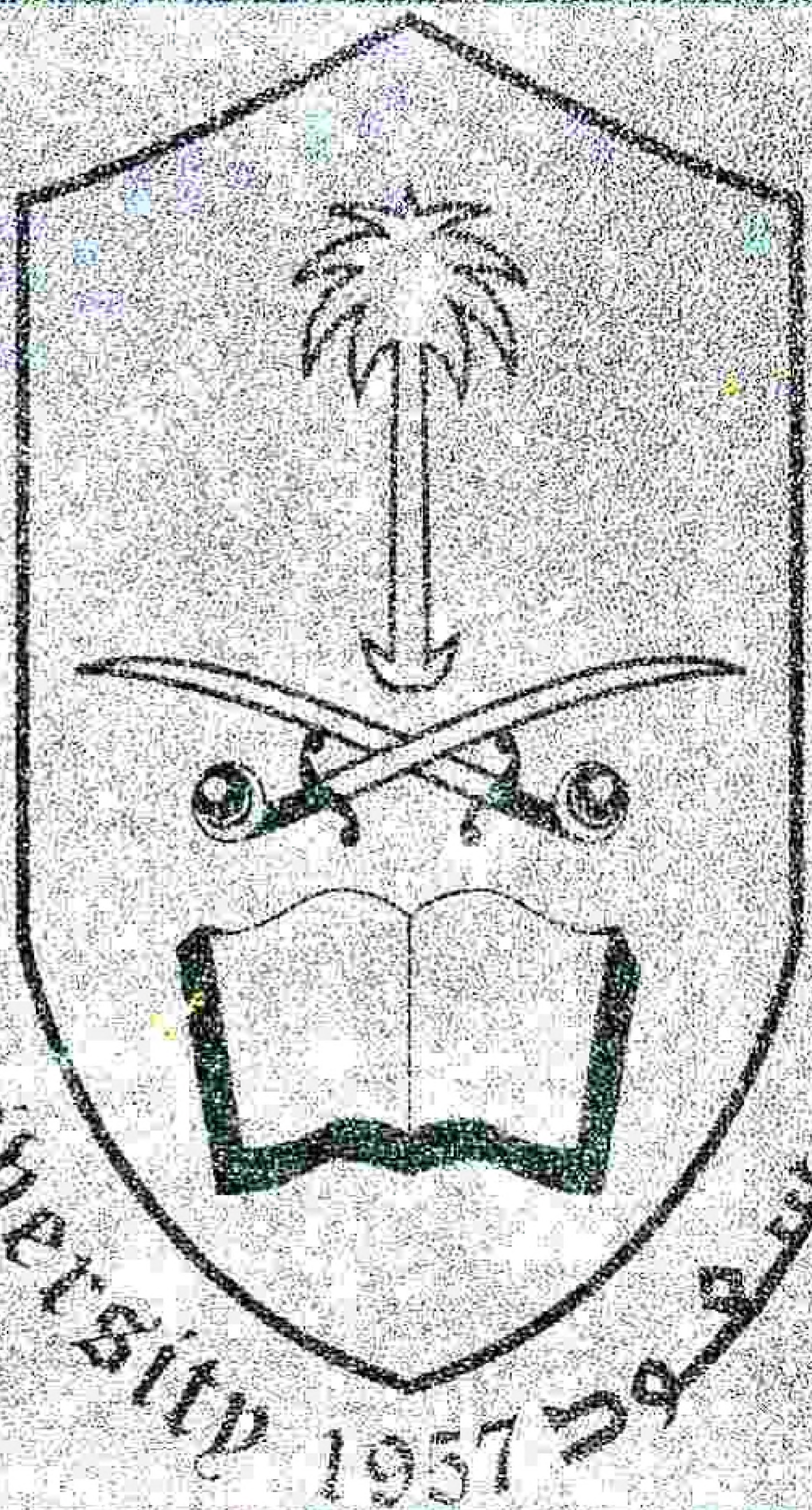
المسألة الصبيان على

شرح الملوحي

على السلم

عبد الله بن الصبيان

UNIVERSITY OF SAUDI ARABIA



جامعة السعودية العربية

Copyright © King Saud University

١٦٠
ج. ص

هاشية الصبان على شرح الملوى على السلم ، تأليف محمد
بن على الصبان ، ابوالعرفان (- ٢٠٦ هـ) . كتبت
سنة ١٢٤١ هـ .

٩٢١

١٤١ ق

٢٧ س

٢٠٥ ر ١٥٨ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد ، مطبوع

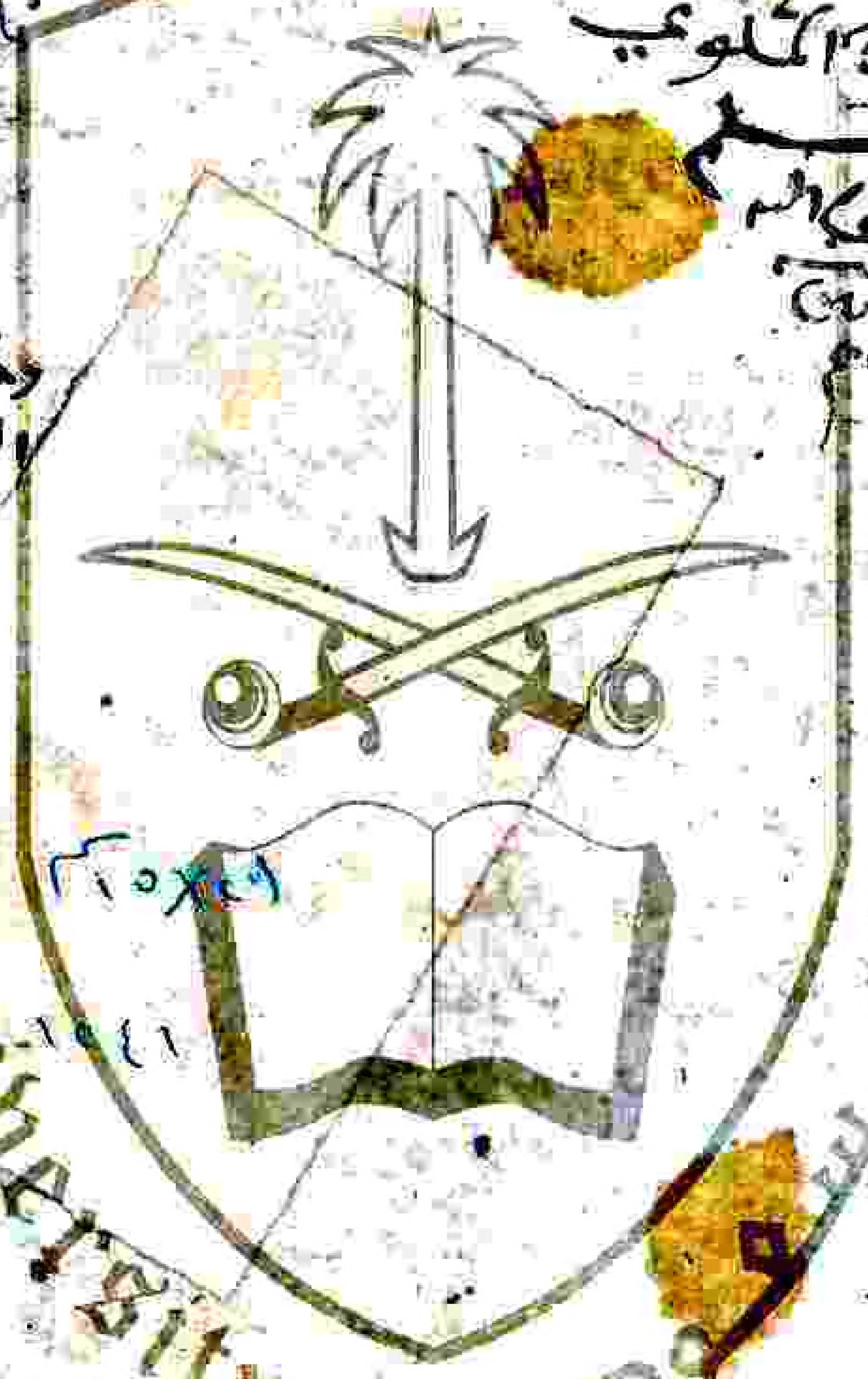
١ - المنطق أ - الصبان ، محمد بن على - ٢٠٦ هـ

ب - تاريخ النسخ .



و ما شبة الصلوة
 ربي الغدامة التي الضبات
 علي الشملو
 علي الشملو

وخل في ملكي
 الفقير اليه
 جني علي



الكتاب
 ١٥٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم افسار طاق
 اسم الكتاب: **ما شبة الصلوة**
 اسم المؤلف: **محمود بن عبد الله**
 تاريخ النشر: **١٢٤٩**
 عدد الاوراق: **١٤١**
 ملاحظات: **(مكتبة)**

ان جعلت للحس في غير بعض غير مبدل ومهملة ان جعلت للحس في غير الفرد
غير مفيد بالعضية او الكلية ويصح توحيد القضية هنا بالاطلاق العام وبالاعتبار
بقسميه الان حصا احدهما بالجد القديم فالامكان العام وبالاطلاق العام وبالاعتبار
وبالدوام اما على كونها انما هي لا شئ انما هي بالاعتبار بالانسان هذه
مضمونها حتى يستقر فليست قضية بالكلية كما اقول بقى هنا حيث نفيس
وهو ان في احدهما ان جعلت للفرد والمفرد بالجد القديم فقط بقسمته جزء
تعالى لنفسه وحمد لا صفاته امتنع كونه اللام للملك اذا شئ ان يكون
احد و ان جعلت للفرد والمفرد ما مر مع حمد صفاته له او بحس
او بحس احدهما القديم و بحس احداثه او المستفاد من افرادها فان ذلك
على حدة صح كونها الملك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة القديم وان
اريد المجموع من حيث هو مجموع صفه كونها الملك لا مجموع القديم والحادث
حادث فاعرف ذلك العالم بالكلية ويجزى بيات من العلوم ان
فعل الحكم بالاشتقاق يكون بعلية المشتق منه فتقتضي العبارة عليه
العلم لثبوت احدهما ولا يخفى ما فيه اما بالاوليات من احدهما
القديم بناء على ان المراد بالاحد ما يشمله كما هو المتبادر وليس بثبوت مطلقا
بالعلم واما ثانيا فلان ثبوت حمد احداثه له تعالى ليس بخصوص العلم
بل لكونه الاله الحق **انهم** جميع النعم المتضمنة بالصفات الخبيطة العلم وغيره
ويجاب عنها بان الحكم هنا ليس بنفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور
بل لثباته فان قلت المجموع عليه لا يكون الاختياريا قلت المراد
بالاختيار ما يشمل الاختيار حكما وهو ما له دخل ما في صدورهم فعلا اختياريا
ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكلية جمع على نسبة
الى الكل من نسبة اجزاء الى كلة فان الكلية لها هي الانساف جزء من حقيقة
فردية كذا وحقيقة اما هيبة الانسانية مع الشخص ويجزى بيات مع جزء
نسبة الى اجزى من نسبة الكل الى جزئية ومن اجزى بيات ذات الله تعالى
وان لا يطلق عليها اسم اجزى ثانيا اذا المراد بالتصور في نفسها اجزى النسبة
ولو بوجه وفي قوله ويجزى بيات روى الفلاسفة الذين ينكرون علم الله
باجزى بيات كما ينكرون حشر الاجساد ويقولون يعلم العالم وقد كفر

بالامانة من جعل
فتم هنا طبعه بان
وجبت الحمد من حيث
و ٤٤

في
من
في
من
في
من

هذه

بمعنى الثلاثة نكر اول بعض المحققين فلامهم في المسائل الثلاثة بما يخرجهم عن الكفر
وجلب ذلك بطول الهادي المقول بجزء المقول على الاضافة ونصبها على
المفعولية والهداية الدلالة وتقدي الى المقول الثاني بالي واللام ولا يلزم
من كونها بمعنى الدلالة ان تقدي تقديتها فلا يقال ان الدلالة تقدي تقدي
ثم نارة يراد منها بطلان الدلالة كما في قوله تعالى واما نمود فهديناهم وتارة
يراد الموصلة كما في قوله تعالى انك لا تقدي من احببت والانسب ان يراد با
المقول النفوس لانها المدركة حقيقة والمقول الات او يقدر مضاف
اي ذوي العقول وال فيها جنسية او عهديه والمفهوم وعقول العلماء
استغرافية لبيان فيه قوله اي محل اذ لم يحدد كل عقل الى ذلك
حل مضاف الى المقول محل مصدر محل محل بالضم بمعنى اما يحل ضد يحرم بالكسر
واما يحل بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبها قري قوله تعالى ومن يحلل
عليه عضدي فقد وفي الكلام استعارة نظر بحية اصلية اذا شئ التسهيل
بالفتا او ممكنة اذا شئ صعبا **المقول** بالحيال المتقدمة تسبها مضمرا
في النفس وجعل محل تخيلا واصفا صعبا الى المقول مع معنى
من التصطنعية او على معنى لام النسبة اي الصفات المنسوبة للمقول
من نسبة اجزاء للكل او على معنى في جعل المقول طرفا محكم مجازا من
ظرفية اجزاء للكل والمراد بالمقول ما قابل المنقول وهو المدرك بالعقل
من غير فصل مدخلية النقل وربما يسمى له خصوص المنطق وادته هيب
تورث ركاكة مع قوله بطريق كما يظهر بادي تامل بطرق النصوص
والمصديقات البالدالة متعلقة بحل والطرق جمع طرق تذكر وتوثق
وجمع التصورات والمصديقات مع انهما مصدران لاختلاف التصورات السوء
لكون تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصور نسبة لا و ان
ادعان بها على ما ياتي والمصديق يكون بصدقه بصدقه قضية حملية
ولكون بصدقه بصدقه قضية نظرية الى سر ذلك وجمع الطريق هو ان
اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الصادر واكتساب التصديقات
بطريق واحد وهو القياس بها طريقان اما لا كسر ما يراد بجمع ما خوف
الواحد لا سيما في هذا الفن واما لانه اعني تعدد انواع كل من الطريقين

وافراده واما لا يذارد بالطرق هذلي الطريقين ومباديهما في القول
 السارج الخليات الخمس ومبادي القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما
 ذكر مجازيا لاستقارة لانيها حقيقة في المحسوسات والاهلولة واللا
 ان جعلت هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معني وجعلت جملة الحمد كذلك
 فلا كلام في صحة العطف وكذا ان جعلنا خبرية لفظا ومعني لمصنوع
 المقصود منها على هذا التقدير ايضا اما جملة الحمد فلا ذال اخبار بمضمونها
 من جملة امراد الحمد ادنوه وصف جميل واما جملة الصلاة والسلام فلما
 قاله بعضهم من ان المقصود منها التقطيم لا حقيقة الدعاء وهو حاصل
 بالاخبار بمضمونها اما اذا جعلنا متخالفين ففي صحة العطف الخلاف
 في عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع راي اليه تبيين وابن مالك وال
 عضوونا قلا له عن الاكثرين ويجوز راي الصغار وجماعة اخرين قالا لا
 ح جعل الواو استنافية لانها تدخل على الاسمية كما في قوله تعالى واحل
 مسمى عنده كما تدخل على المضارع كما في قوله تعالى لنين كنم ونفوق
 في الا نرجام وان وقع ما على بعضهم على الثاني والعدول الصلاة كما في العطف
 الفضلية من الايمان والى السلام كشاكله الصلاة والانسبان ال فها للهد
 والمعبود الصلاة والسلام الاكلام علي سيدنا محمد اي قايان
 على سيدنا محمد فالخير مجموع المتقاطعين وتحمل انه الاول وخبرها في
 محذوف دلالة خبر الاول عليه فتكون الجملة الثاني وخبره المحذوف
 معتقده بين الاول وخبره او الثاني وخبر الاول محذوف دلالة خبر
 الثاني عليه فتكون بينهما عطف جملة على جملة واول هذين الاحتمالين
 اولهما لان المحذوف التو بالا واخر ولا يخالف تقرير الاستقارة التسمية
 في على السيد فيل قايان اولها السالمة رايك والناية المتحركة
 بالكسر اصلية متقلبة عن والاجتماع اليها وسبق احدهما بالسكون
 من ساد يسود اذا اول في فاعطى مبادي وقوله لهم كذا كذا
 منه في فئة الطرق والري اعلي كما قاله جماعة او من حيث العمل لا
 المعنى كما قاله اخرون او معناه كما قاله الدما مبيى ان الله مستعمل
 بنفسه لا ممتهم بمتبوعه كالنعت والبيان

والفضائل

فاق

والفضائل نعت لمحمد لا السيد والبلا يلزم تقدم البدل او عطف المجاز
 على النعت مع انه تقدم على جميع التوابع عند اجتماعها على الصحيح وبحسن النوع
 والصفو والصفو والقسمة بمعنى واحد لفة وما تضافرت الثلاثة الاول
 عرفا فكان الاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث ذكرها الله على هذه
 التي تليق تقدمها للاعم فالاعم كما تقول زيد حيوان انسان زيجي والكمالات جمع
 جمع كمال وهو الكمية اعم من ان تكون قاصرة وهي التي تتحقق وان لم يتقدم
 انزها للغير كالعلم او متقدمة وهي التي لا تتحقق الا بتقدي انزها للغير
 كالكرم وتسمى الاولى فضيلة وجعلها فضائل والثانية فاضله وجعلها قواضل
 ففعل القواضل على الكمالات من عطف الخاص على العام السبع او تكررة الفضائل عن
 القواضل وظاهر ان تسمية الاولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح
 والافضل من الاسمين من الفصل وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها متحققة
 لفة ان تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعه اجناس الكمالات الصداق
 بالعدد الاعلى من كل جنس منها فان قلت الكمالات جمع قلة فلا يدل على ما فوق
 العشرة قلت القلة والكثرة اما يعتبران في تكررات المجموع دون موارد فيها
 كاصح به غير واحد من المحققين منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على
 البخاري في كتاب الزمان عند قوله صلى الله عليه وسلم اية الايمان
 حب الانصار واية النفاق بفض الانصار فمعارف المجموع صاحبة للقلة
 والكثرة وفي كلام السمع نوع من البدع وهو بنا السبع والى نظم على روبي ومنه في النظم
 قول الجوري يا خاطب الدنيا الدينية انما سرك الرد وقراءة الاكدار
 دارمتي اتمحكت في نومها امكنك محمد فبالها من دار المختار هو
 هنا هو اسم مفعول والفه متقلبة عن يا مفتوحة لتحررها وفتح ما قبلها
 وان كان يجرى اسم فاعل افع ولفظ متقلبة عن يا لكسورة لما مر وقوله من افضل
 هذا النوع اي من افراد افضل النوع المختار منه افضل فرد او افضل الانواع
 هو النوع الاسدي على انه هو جمهور اهل السنة خلافا للمعتزلة وبعض اهل
 السنة في تفضيل النوع الملكي وان اتفق الجميع فاعاد الى المسمى على ما يتبادر
 من كثافة من افضلية خبري على افضلية النبي صلى الله عليه وسلم على
 سائر المخلوقات وان في الانواع للاستغراق وتفضيل الظاهر على الناقص انما

1

بموضعا كنوز لغو فانه عارض له من نور الشمس بمقابلته له وانطباع ضوئها فيه
 لشدة صفائه والصفو والضياء فكان ذاتيا كضيق الشمس وسائر الكواكب ومما
 استدلوا به قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وجعل جموع
 بدع فقبل بمعنى منقول وهو المختوم لا على مثال سابق وباتي بمعنى اسم الفاعل
 ايضا ومنه بدع السموات والارض ويطلق البدع على الفرق ومنه محدث
 اي ثبوت كبدع المسيل حلوا وله كذا حوله سببها بوزن المسيل لا بد لا يتغير
 بجلاء اللبن قاله في المختار والاسرار جمع سر وهي في لغو الانساب منها
 هذا الشيء الذي يكتف لمزيج وحسنه واصافته بدع الى الابد **سور** ما جمع
 من او من واصافة الصفة الموصوف **اما** بعد ينصب الطرف على جهة
 المصداق الذي ارادته **وملا** حطه وبناء على الضم على جهة معناه اي اراد
 مدلول الحقائق التي وملا حطه مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملا حطه وانما
 يعني في هذه الحالة تشبه بالحرف الجواب في الاستغناء لهما عن اللفظ الذي
 بعدها **والتي** هي اللفظ وفيه المعنى وفي وجوب التباين في الحالة الثانية
 دون الاولى ولعله اقرب كقوله **واما** وانما **وهي** على حركة لفظ الله اشارة
 الى انما في الاعراب والاختلاف من النفاك كذا في وانما كانت الحركة ضمت كمال
 جميع الحركات **والتي** هي حركة بناء على حركة اعرابه **والتي** كقول الطرف متعلقا
 بالحق وهو قول المحذوف والمعنى منها كذا من شيء فاقول بعدها تقدم
 اني كنت لا اطلاق الشرط وعدم تقييده به **بمعنى** بحدوثه **بجلاء** ما واو
 جعل متعلقا بالشرط والمعلق على شيء مطلق اقوي تحقفا من المعلق على المقيد
 ولان تقييد القول المجعول جوا **بمعنى** البعدية اول على امتثال لفظ الله
 بالسملة والحمدية من تقييد الشرط وانما قدر القول لوجوب الاستقبال
 الجزاء بالنسبة وكون الشارح شرح كتاب السلام امر ماضي فكيف يكون امر ماضي
 على مستقبل وهو الشرط ولان مقصود الجواز هو لونه شرح فيما مضى كتاب
 السلام بآب سوا صدر منه في هذه المسألة **بمعنى** التسمية في بعدها او لا
 فامعنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هذا باب على المختار من تقييد الضم
 بالجو كذا قال الفاضل الرودي في حاشيته على التفسير انما يحتاج الى ما
 ذكر لو كان الشرط هذا للتعليل كذا قد مر انه مجرد الاستلزام والتمسك به

حلو

تعالى في الحالة الاولى

اللفظ السوي

المحذوف

الشرط

في
ال
ف
ال
ف
ال
ف
ال

الربط

الربط انه تعالى على تقدير القول بضم الاستموي في شرح قول ابن مالك
 وحذف ذي القل في شراي يوجب حذف الفاعل حذف القول وحياب
 بانه غير متفق عليه في المعنى والهم حكاية قول يوجب ذكر في الاختيار حتى الغاء
 مع حذف القول وان اجزائي قوله تعالى فاما الذي استودع وجوههم الآية
فما اي فيقال لهم ذوقوا **فما** اي توطئة لبيان السبب المحمل على
 قال في هذا الشأن المختص الذي في قوله **فما** اي التاكيد ههنا لم في الخبر او
 لشذوذه منزلة المشكوك فيه **واما** المنكر **فما** من الشارح حيث استصغر
 نفسه عن ان يكون شرح السلم الموصوف بما ياتي وجعل ذلك منه حقايات
 يسلك فيه او ينكر فاكذلك **فما** اي في ما مضى ثم اجمعت كمنث
 استوعلة في المضمر لبيانهم لو قنع على شئ من حاشي الشرح على حذف
 امر الله وقوله فيما مضى تاكيد ولا استغفار بعد من ذلك الشك الكبير لا يشك
 عوقا لذلك **كتاب** السلم من اصافة الاسم للاخص وهي الاضافة التي
 للبيان واما التي لبيانية فهي التي بين متضايفها **موم** وخصوص وجهي
 ومجرد اصطلاح مع ان ما من لا يعرف بينهما او من اصافة اسمي الاولى
 الاسم ثم حاد بدع الاتقان مصدر مبني للوع ان اريد به المعنى المصداق
 ومنصوب بنزع الخافض اي عند نزع الخافض ان اريد به اللفاظ المخصوصة
 الدالة على المعاني المخصوصة اي بشرح وهذه النسب بالاوصاف الدنية وكون
 النسب بنزع الخافض سماعيا غير متفق عليه كما بينته في كتاب الاستموي
 والاتقان الاحكام واصافة بدع الى الاتقان من اصافة الصفة المشبهة
 الى مرفوعها كحسن الوجه واما رقة الاتقان على اللفظ عليه لبدع ونسبه
 على التشبيه بالمعقول به فبمعنى منها الرسم لا يقتضيهما تنوين بدع وف
 تنوين المنصوب يرسم الفا والالف هنا مع ان الرفع قبيح والمنصوب منصوب
 فابن في محله **مستحلا** على فرايد التحقيقات الفرائد جمع فردية وهي
 الدرر النقية المردة بظروف شفاستها **بمعنى** تقييد بضم تقييد بضم تقييد
 ذكر الشيء على الوجه الحق **بمعنى** البات الذي يدل على محتمل ان يكون
 باقيا على معناه المصدري وان يكون بمعنى اسم المفعول اي الاحكام المحققة
 وعلى محتمل ان الاضافة في فرايد التحقيقات من اصافة المشبهة الى المشبهة

و

والبيان او على معنى التبصيرية فتكون في حد التحقيق استقارة مضمرة
 حيث شبه احاسن التحقيق بالبريد ويحتمل على ابقا التحقيق على معناه
 المصدر في ان الاضافة من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى
 من الاستقارة اي الاحكام الحاصلة من التحقيق وفي هذا على هذا انضم
 استقارة مضمرة حيث شبه تلك الاحكام بالبريد ثم ان اريد بالشرح الاستقارة
 ويؤيد التحقيق الاحكام المحققة كان من اشتمال الدال على المدلول وان
 اريد بالشرح الالفاظ وايضا التحقيق على معناه المصدر في ان
 اضافة البريد اليها من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر كان
 من اشتمال الدال على المدلول وان اريد بالشرح على معناه المصدر في ان
 يبريد التحقيق الاحكام المحققة كان من اشتمال الدال على المدلول
 اللة وان ابقا الشرح على معناه المصدر في ان يثبت التحقيق على
 معناه المصدر في ان من اشتمال الكل على الاجزاء وعلى هذا يقاس الامر
 فيما ياتي والاشتمال على جميع ما تقدم مسمى لا حسابا
 التدقيقات النفاذ جمع تلك بالضم وهي في الاصل ما يحجزه الانسان فهو
 عود عند تفكره في امر ما مستقاة من الحكمة وهو البحث في البحث الارض
 فهو عود شبه بها المسئلة الطبيعية المتميزة عن نظائرها في الحسن بجامه القدر
 ثم صارت حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر
 المسائل علم وجه فيه دقة وبمعنى انبات المسئلة بليدي وبمعنى انبات
 المسئلة بدليل وانبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الشئ في الفكر في
 المعاني والالفاظ ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدر في ان يكون الاضافة
 من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الاستقارة وان يكون
 بمعنى الاحكام المدققة فتكون الاضافة على معنى من التبصيرية والبيان
 واداه العرفان مصدر معروف كالمعرفة وفي كونها بمعنى العلم بخلاف
 والذي درج عليه شيخ الاسلام كوا في صراحة الحمد ودانها بمقتضاها وانه
 ورد اطلاقها في حقه تعالى وسعد عوي استدعاها بها سبق بحصول الالفاظ
 من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الاستقارة وانه
 بعض بقا العرفان هنا على معناه المصدر في ان يكون عن عدم فهم الاضافة كما

فهي

فهما والنداء والتوقف والمراد بالعرفان عرفان الله تعالى او عرفان
 الله وعبره والجنسية وذلك على معنى في شح وفي نسخة استقارة الواد
 فتكون الجملة صفة ثانية لشرح الاداء جعل بعد الفوات صفات كالايجي والمزيد
 جعل الشئ دليلا مستقادا والمراد به هنا التمهيد على طريق الاستقارة المصروفة
 التبعية او المجاز المرسل ويحتمل ان يشبه في نفسه صواب المشكلات يقوم في
 امتناع وتقاص على طريق الاستقارة المتكينة والتدليل تخييل والاضافة في
 المسد صواب المشكلات من اضافة الصفة العاكسة الى الموصوف فمع ان
 جعلت الصواب بمعنى شديد الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة واحتمل
 كون الاضافة على معنى من التبصيرية على طرف التمام بغير اتملة ثبت
 صعب يسد به فوج الحيوت وتجار والمجور ورتعلق بفعل محذوف ايب
 ووصفها فهو من باب حذف الواو مع ما عطف لعدم التيسر او بدلت على
 تضييف معنى وصفت تضييفا نحويا وقد نقل ابو حيان في ارتشافه عن
 الاكثرين ان ينفاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز او بحال
 محذوفة من فاعل ذلك اي واضعها او من مفعوله اي موضوعه
 فعلى هذين التضمينين ياتي وهو مقفيس وكونها على طرف التمام اي على
 حرم الاعلى وسوقايم في منبته كتابية عن سهولة تناولها والكتابة ذكر
 المألوم وهو هنا الوضع على طرف التمام واردة اللازم وهو هنا سهولة
 تناول واستخرجت السين والت التحسين اللطف وضمير منه بوجه
 في كتاب السلم واختلاف الضمير مرجعا لا يضرا ذاد القومية ويحتمل ان
 من بمعنى في كما وجد في بعض النسخ والضمير للشم والعرف هو متعلق بما
 باستخرجت او مستقر حال مقدمة على مستودعات اسرار والسوم كبحر حال
 من النكرة تقديم الحال وتخصيص النكرة بالاضافة وهذا الاحتمال اعني
 كون من بمعنى في وان اشهر بمصوم المستخرج منه كما هو مقتضى الحذف الان
 الاحتمال الاول في ضمير مدح الله بقوة حمد منه لا متب وتبديده بغيره
 ومعنومه ومخافته وهدح امنت تكونه سطويا على مخافته ودقايق ومدح
 مصنفه بان فيه قوة على تاليق منه على هذا الوجه واصله مستودعات
 الى اسرار من اضافة الصفة الى الموصوف وطرايق افعال الطرايق

الطرايق افعال الاخر
 يكونها في المعنى وال

وجه تشبهها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة الممكنة وهو تحصيل ويجوز
أن لفظ نحو ترسيم الاستعارة الممكنة في الهمزة الذي يظهر لي أن نحو نصب
نصب بفتح الخافض وهو الـ لا بالطرفية لأنها على معنى في وجوه الاختصار
مصرف اليها لا مصرف فيهما إلى ثنائي أو كذا باختصار الاسم الكبير الأتيان
ببعض ما فيه وترك البعض لا الاثنان جميع ما تضمنه من المعاني العامة
في عبارة مختصرة لا بدخل في الواقع بقوله والاقتصار على نفس والى
الاختصار لئلا من الضمير على مذهب الكوفيين أو المتكلمين نحو الاختصار
له على مذهب البصريين وبهذا الاعتبار أي طرق الاختصار الحقيقية
كالأقوال الضعيفة التي حكاهما في التراكيب والالتفات في باب ما تضمنه
ما هنا من التمثال الكبير على غير الحقيقة وقوله سابقا مستمرا على قول
الحققات كما لا يخفى لأن احتمالها على ما ذكره سابقا لا ينافي احتمالها على غير
أما لا يهاه ما لا يواد مثله كالأقوال الضعيفة فإن قلت كيف أدخل في الـ
على اعتبار مع قول الحاجة أن عين من التمثال التي لا تقبل ما توغلت في الإيهام
قلت حكوا في باب الاستشادات أقوال في غير قبل تنصرف إلى صفة
مطلقا وقبل لا تنصرف مطلقا وقبل أن وقعت بين صدين تعرفت
كما في قوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
ففي القول الأول ينبغي أن يقال إن على الرغم من عدم قبولها كقولهم علم
قوله أجمع بقي أن مقتضى ما ذكره من اقتصار على حقيقات التي في الكبير
وترك ما سواه أن جميع ما احتل به الصغير مما هو في الكبير ليس حقيقيا
والواقع خلافه لا استمالة الكبير على حقيقات تنقلب بالمثل وبالفن ليس
في الصغير ومكره فقد جعل الـ في الحقيقات خمسة ولا يلزم من
اقتصاره على جنس حقيقات الكبير وترك ما سواه أن جميع ما يقدر به
الكبير ليس حقيقيا فافهم ما جازح الخطأ الشديد الذي لا يخلو
سواء تميز وبأيه فصل والبراد هذا الخطأ السوء التمييز فيكون مجال
من وكذا التمسك وإرادة المطلق وهو ما حال منوية من فاعل صرفت إياه
المنزج أو مقداره من فاعل الاختصار والافتقار إلى حذف وكانه قال فاعل
اختصاره إياه واقتصاره فيه حالة كوني ما جازا ومن فاعل فعل محذوف

واترهم

واترهم

كما في العباد

اختصار

وي وتلست بذلك ما جاز اقتراح الما بالروح فأيضا من باب القول المطلق
والاصل اقتراحا مثل اقتراح الما بالروح فاختصر والروح اختصر قبل سميت راجعا
لأنه يباح شاربها لهما ولها اسم كثيرة وكذا الاسم قد تكون مجردة مشبهة للمعنى
وإن تحسبا على أنه تمنا اعتبارا شرفها عند عوانتها وفي الكلام تشبه ضمير اللفظ
بما لا يحتمل أن كلامه ليشاوب ما خرج به وإلا فله صفة والتمت بالروح
بجامع احتياج كل في سهولة تناوله له أي غيره فإن قلت في تشبه الما بالروح
بشي من الظم قلت استمال المسببه بشي جامع بينهما حميدة على ذم لا ينظر
في تشبه الأثرية أنه شبه بالاسم مع استماله على ذم ما يسم كما يجوز وبالفعل في لزوم
غور النقص له على أنه يمكن أن يواد بالروح راجع الحنية وبأما ما التسميم المزوج به
راجعا لما قال الله تعالى ومزاجه من تسميم وقوله وحيد بالروح فيه
الضم تشبيه ضمير الما بالروح بجامع توفيق الانتفاع على كل وجه بالحميد
بجامع مع أنه لا يفتقر لغيره إلا بواسطة غيره وبما قررنا فاعلم أن في كلامه تشبعا
ينفك عما لم يسم تشبعا على تشبعا يشي نفس النقص كذا في الاستنباط صفة الأثرية
إلى الروح لا إلى السريان لهما لا الحميد فهي أحق بأن ينسب إلى اقتراح اليها
وإن كان كل منزج بالاحد ولو وافق التركيب قبله في جعل ما شبه به محقق
مزوجا به كما جعل الحميد كذا في قوله ما جازع للشارع بالشرع وبهذا
قال في الكبير اقتراح الـ بالاشباح والذي دعاه إلى ما صنفه من
مراعاة السمع فاعتصم على هذه اللغات المصنوعة وما توفيق الـ
بأنه أي وما كوفي موقوف الـ بأعانة السيد والتوفيق هنا مصدر المبدأ
للمفعول بفتح الضمير من جواز صوغ مصدر كذا للمفعول عند عدم الـ
وأما قدرنا المعاني للتميز من دخول الـ على الفاعل المستكره عند أهل
اللسان لا فهم كونه الـ لما شاع من دخول الـ على الـ الفاعل المستكره عند أهل
في كشافه وأما جواز التوفيق هنا مصدر كذا للمفعول عند عدم الـ
المعاني المذكورة والتوفيق خلق قدرة الفاعل في المفعول لا في
أثر زيادة وتقدم شيئا سبيل نحو الـ لا حراج الـ ما على أن القدرة
موضوعات الفعل كاذبه الـ لا شعري أو ليس كما كان على هذا
قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على أن القدرة سبق المقدور كما

أي

تشبهها بحالته المذمومة بها بالقلب بجامع الشرف على طريق الاستعارة المصروفة ولا ينافي
هذا ان من معاني المتعالي المال احوال كما مر فلا استعارة كما حققه حفص
السعد من ان اللفظ المستعمل في اصطلاح الخطاب لا باعتبار انه موضوع له
اللفظ باعتبار علاقته بغيره وبين معانيه اذا استعمل في احدى
معانيه كان مجازا وا حفظه او تشبها في النفس بالامر المهم بالناس كمن قال
الى الله به بشي من لوازمه وهو الباطن طريق الاستعارة المستعارة
لا يرد على هذا ان فيه جمعا بين الطرفين لان القلب هو الانسان لا ينافي
فان القلب اعم من الانسان والتشبيه به خصوص الانسان وهو لا يرد على
ولا يورد حوله في عموم ذي القلب وفي كلام الله عند قول المفسر ما دام
مخوفا ثم ما بدله ذلك كما استعرفه لا يبدله فيه صفة تافهة لا مر ففبه
جوي على الاقنص وهو تقديم الفتحة المرددة على الفتحة الجملية وقوله فيه
اي بسم الله اقول سمية ففائدة التمام مع صحة ان يقال لا يبدل بسم الله
افادة ان المطلوب كون الامر ذي المال سببا باعتبار التسمية في ابتداءه
لا مطلق وقوم التسمية في ابتداءه ولو سببا اخر بحيث يكون غير منظور اليه
عند التسمية وثايب فاعل يبدل بسم الله مستر يعود على امر وقوله بسم الله
ولا ضمير في يبدل بسم الله الذي يبا و ا ح ف و بيان فعل الزوال والارادة
اليد ب اسم الله اي اسم الله وعلى الثانية المطلوب التبدل بلفظ بسم الله
الرحمن الرحيم والاولى كالحق والاحسن ان جام التسمية اليها بالالف الفيد وقوله
فهو ا ح د م وحلت الف في الخبر تشبه المبتدأ هنا بالشرط في الصوم كنه قليل
لان المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي يدخل في حيز الف بكثرة التسمية
باسم الشرط في الصوم واستقبال معنى ما بعد و هي خمس عشرة صورة
موصولة بفعل صريح للشرطية بان يكون خاليا من اداة الشرط و علم استفادته
النافية وقد موصول بظرف موصول مجاز ومجوز موصوف باحد هذه الال
فهذه ست صور يضاف الى الموصولة والموصوف المذكورين وخمسة ست
صور موصوف بالموصولة وخمسة ثلاث صور فاجملة خمس عشرة صورة واما
دخولها في خبر كل معناه الى غير موصول والموصوف السابقة ففصل
كأنه من الله وبحق قول الشاعر كلاما مباعدة ومذاتي فصول بحكمة التعالي

استعمل في احد معانيه
بل

وغير هذا الحديث اقول ما ذكر من كون دخول الفاهنا قلبا صرح به بعضه وهو
ان فان العبارة عند تعدد صفة ما اضيف اليه المبتدأ بالصفة الاولى والا فلا
بل تكون من الكثرة لان المبتدأ هنا مضاف الى موصوف بفعل صريح للشرطية
وهو لا يبدل فان تشبه اسم الشرط في الصوم واستقبال معنى ما بعد فاعرف
والاجدم المقطوع المدا والذاهب الا نامل من اجزاء يقال جزم من يد كخرج كذا
في القاموس وعلى الاول افتصم في المصباح ويروي اقطع وهو المقطوع الذك
في القاموس والمصباح ويروي ابترو وهو المقطوع الذك كما في القاموس
على كل من الروايات الثلاث من التشبيه بالقطع وهو ما حذف منه اداة
والوجه او من باب الاستعارة المصروفة على محلا و بين الجمهور و
السعد في مخور فذا سدد والمقصود من الثلاثة انه مقطوع المركبة كما
قاله المصنف وان تم حستان مراده المركبة الجامعة فلا ياتي وجود اصلها
وفي رواية بحمد الله المحقق كما قال القلقمى ان احدا مطلقا لا يبدل
به في الحديث هو احمد القوي لا العرفي لا يذاري بعد رواه اي
بكتار وافته وحسنه ابن الصلاح وغيره التحسين بالتسمية لابن الصلاح
بمعاني نقل تحسين الفيل لاد منه صبه انه لا يبدل في عضم فابعد الى التصحيح
والتحسين والتضييق لقصور الهمم وخالفه في ذلك النووي ويمكن ان
يقال حسنه هو بنفسه قبل ان يقول بهذا المذهب اي الشايع تفسيره
لجملة قبله بدليل اعادة الخبر كنهه بيش حه كما في المبتدأ بل اي يذاري
عبارة المضروقة بجملة الصفات انما بقيت الباعلة ظهرا من كونها
صلة الشايع الجري في الشافران من التكرار وان جعلت مسية او
بمعنى على فلا اذا الحمد اي لفظة تقليل المحذوف يدل عليه اي التضمينه
اي وصفي بهذا التفسير لان الحمد وقوله هو ضمير فضل اي به لانه
المحصلة استفاد من تفرق جزى الجملة كما في قوله تعالى ان الله هو الرافق
كلا في الطول او ضمير متصل اي به متقوي بحكم تكرار اللفظ ساد
الشايع صدر الثاني عليه اذا كره مجز و قيل ان يذاري على
خافه بصفة جملة فعلى الاول لا يكون التا الا باللسان فلا هو يحتاج
اي قولهم باللسان بخلافه علم الشافران قلت القوي يشمل القدرين والمعاد

شرح

و

وهما حقيقتان متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تقرير واحد ممنوع
قلت امتناعه اذا كان على وجه يحصل به معرفة كل من الحقيقتين بخصيصها
بالكنه وما ليس كذلك **باجعل البياض للبيضاء او بجعل على اذ كونه**
اجعل غير حادث مطبوع انما هو شرط في المحمود عليه لا المحمود به بخلاف كونه
حادثا مطبوعا كما اذا ثبتت على زيد بحسبه بسبب احسانه اليك وقد يمتدح
ذا او يمتدح ان اعتبارا كما اذا ثبتت عليه بسبب في الاحسان من حيث الخوف
به في عبارات المحمود به ومن حيث كونه سببا باعتبارنا على اننا محمود عليه
غير حادث المطبوع اي الذي ظهر عليه المحمود ففي قوله المطبوع
وايصاله غير حادث المطبوع صادق بالقديم وبالحادث غير المطبوع وهو
المعروف بغيره على انما تعرف بالاضافة الى المصروف وان لم تكن بين حديثي
او على ان ال في اجعل حسية ومدخولها في حكم النكرة وخرج بهذا القيد النسخة
على حادث المطبوع فانه مدح لاحد كالتسالة لخل احسن وعدل عن العبارة لانه
المشهور اعني قوله على اجعل الاختياري لا يخرجها لعمد على ذات الله
وصفاته لان الاختياري ما كان عن اختيار وارادة ولا ذلك الاحداث
وان اجيب عنه بان المراد بالاختياري ما ليس موجودا عن غيره او شراد
الاختياري حقيقة بان عن كان عن اختيار وارادة وحكما بان كان له دخل
قافي صدور فعل اختياري ولم يقل على جهة المقطع كما قال غيره اخراجا
لما قارنه مختصرا فانه استعمل وتوهم لندور هذه الصورة او لعدم
صدورها من منصوص **وايضا** انما هي محصل ما اورده هذا بقوله
اسئلة لكن كان الاول حذف قوله ثانيا لئلا يتكرر قول الثالث وهو
قوله وقدم البسملة مع الاول اذ معنى قوله وايضا ثانيا باجمد وثني
به بعد اتيانه بالبسملة **اولا وهذا محصل الثالث** ولان بعض ما مر من الثاني
بالقرآن ورواية محمد بن وهب عن الرواية لا ينسخ النافية ولكن ان
يقال لا دخل لقوله ثانيا في الثالث لول واما اراده فيه لبيان الواقع كذا
فعل ما نول يمكنه وجه آخر هو ان يكون له دخل فيكون المراد من
تمام الثاني بالقرآن او رواية محمد بن وهب ان اوله واوله من قوله
والمتدح ما والثاني في المقيد فقط ويكون قوله وقدم البسملة ام استيفاء

بيان

بيان اجاب به عما مر على دفع التعارض بما ذكره حاصله ان هذا الدفع حاصل بطريق
تقدمه ابتداءه بالحمد لانه ابتداء حقيقيا وبالبسملة اضافيا فلم تقدم البسملة على الحمد
والوجه بالابتداء بالحقيقي فهو من تامة اجواب عن السؤال الثاني مستقل مقطوع على
الحمد كونه قوله وابتداءه ولا يضر انهما من قول واحد وابتداءه لان الاعادة للحاجة
لا تعد تكرارا وجمع بين الابتداءين في هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن
الترتيب لئلا يحصل تكرار في الاسئلة لان الفعل بالروايتين لا ينبغي عملا
بالروايتين السابقتين اقول كان عليه ان يقول كما نسي في القرآن وعمله
بالروايتين السابقتين كما لا يخفى **واشارة الى انه اي الحال** وان كان التعارض
بينهما اي في الحقيقة وان تبادر الى الذهن اعلم ان توهم التعارض مبني
على جعل البياض المقيدية صفة بحد أفان جعلت للاستفاضة او المصاحبة فلا
لان الاستفاضة لشيء او المصاحبة لا تنافي الاستفاضة او المصاحبة بشي
اخر كذا قال غير واحد اقول الظروف على هذه مستقر حال والاصل في الحال
ان يكون مقارن ودوم يرد عليه ان اريد بالابتداء في الروايتين الابتداء
الحقيقي لم يكن المقارن سوى الاستفاضة بذكر شي واحد والمصاحبة له
فترجمه التعارض وان اريد الاضافي كان مجرد ايراد كذا في دفع التعارض
من غير احتمال الباعث على ظهورها ويرد عليه ايضا انه لا يظهر فيه اذ كان المبدئي
فيه قول اذ الشك في لفظ بشي هو غير ممكن ويمكن دفع ما بان المقارن في
كل شي بحسبه وانما هنا بمعنى عدم التراخي في امل وبقي دفع المقارن في وجه
اخر في ذكرناها في رسالتنا الكبرى على البسملة **اذا** الابتداء حقيقي اي
ابتداء حقيقي نسبة الى حقيقة مقابلة المحال لان حقيقة الابتداء بالشيء جعل
اول امره وفاته فاطلاق الابتداء على الاضافي محال علاقتا المصاحبة
في تسبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى الى لفظه ان اريد بالابتداء المنسوب
المعنى وبالمعنى المنسوب اليه لفظه لا يمتدح المستعمل في موضوعه وهو الظاهر في
نسبة اللفظ الى المعنى الموضوع له ان اريد القاسم وهو ما اي ابتداءه
نسبة شيء اي ابتداءه في الكلام حذف مضاف اي لم يسبق متعلقه بلفظ اللام
وهو ما ابتداءه الشيء **واضافي اي** نسبي فقوله وسواء كان بالاضافة الى
ما بعده اي الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل الذي بعده مسبقه شي لا وهو اعم

مطلقا من الحقيقي فدل حقيقي اضافي ولا عكس واثر في التعبير بالاضافي على التعبير
بالمجازي مع انه الانسب في المقابلة لاستفاده بالمراد من غير الحقيقي والله ما
كان الابتداء بالاضافة الى ما بعده سماعا بالبال لان حديثهما اقوي
وحبه ذلك بعضهم بان حديث البسملة صحيح وحديث الحمد لله حسن وبهم
بان حديثهما صحيحان لكن حديث البسملة اصح لان الصحة والحسن والاعتق
متقاربة الرتبة وبعضهم بان حديثهما احسان لكن حديث البسملة احسن ورجح
هذا كما قيل فيه اتحاد الشبه والشبه به اذ الذي قيل هو ان حديثهما اقوي
واجوابه لهما وان الحمد اذ اتا اختفا اعتبارا اي باعتبار القابل وهو كاف على
ان الاسم اتحادهما اذ ان اللفاظ اعراض ولا تستقل عن محلها ولا تقوم
بمحلها وليس مراده تصديق هذا القول لانه الذي رايه منصوبا عليه
في غير موضع بل الاشارة الى انه ليس من عدياته بل هو منصوص عليه لغيره
وعلا بالكتاب والاجماع اي الفعلي كصفي العلما سلفا وخلفا
على تقديم البسملة على الحمد لله اقول كان الاستنباط ان يقول وتاسيا تام
الا ان يقال افتتاح الكتاب بهما على هذا ترتيب ومضي علما الامة
عليه فثبت ان الامر وان كان في ذلك خفا لطلب الشارح مشافهة الله
بقافي وعلما الامة فيكون المزمع راعي هنا هذا المقام الحفي ففسر
بالعمل ولم يرعه فيما مر وفيما ياتي فحفا يد ففسر بالناسي وتفسيره هنا
بالكتاب وفيما مر بالقران تفنن قوله وانراي اختيار وتوله في الحمد
منقول بان وقوله بالجملة الاسمية متعلق بالتصديري اختيار في مقام الحمد
التصديري بالجملة الاسمية على التصديري بالجملة الفعلية تاسيا بالآية القرآنية وانها
صدرت بالجملة الاسمية وان لم تكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المت
فالتاسي انما هو التصديري بالجملة الاسمية ولا يصح اختلاف الآية كما ثبت بتقدير
الاسمية بالفعل في المت دون الآية فاذ دفع ما عترض به هنا وال في الآية
لخص ايات الحمد كشأنها السور وال استفادتها او المهدد والمهدود اية الفاتحة
وقد يعود عدو له عن التعبير بالكتاب والقران الى التعبير بالآية القرآنية
فتدبر ولذا لهما اي الجملة الاسمية على الثبوت اي ثبوت مصدريهما اقول
كان الاولى ان يقول على الثبات اي الدوام لانه هو الذي اختص بالدلالة عليه

الجملة الاسمية للثبوت بمعنى الحصول الا ان يقال مراده الثبوت الدوام وهو
الدائم او استعمل الثبوت بمعنى الثبات واعلم ان الذي تدل الاسمية
عليه بطريق الوضع مطلقا لثبوت واما دلالة الثبات الدوام فليس بطريق
الوضع لا بواسطة الاستعمال كما قال جماعة او العود عن الفعلية كما قال
آخرون وبنا انه ان اصل الحمد لله حمدت حمد الله فدل عن ذكر الفعل الى
حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الى رفعه للدلالة على الدوام
ثم ادخلت ال التعريف على اختلاف اقسامه والفعلية انما تدل بطريق الوضع
على مطلق الحدوث الى الوجود بعد العدم ويسمي هذا ايضا تجدد او اما
دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة بعد اخرى مضارعة فتوسط القوة
او غلبة الاستعمال دون الفعلية اقول قد نقض عن العلة المذكورة بدلالة
الفعلية ايضا على التجدد الاسمي كما دون الاسمية الا ان يقال رجع العلة
المذكورة مناسبة الجملة الاسمية المحمود بهما من حيث دلالتها على الدوام
لاشرف واول ما وقع الحمد لاجله وهو ذات الله وصفاته المدلول عليها
بقوله لله على الذات بالوضع وعلى الصفات بواسطة وجودها للذات الموصو
صوع له وان كان من جملة ما عاين في الحمد لاجله ما الجملة الفعلية به
نسب لتجديده وهو فهمه اخرج عنه نتائج الفكر المدلول عليها بقوله
الذي قد اخرج نتائج الفكر فان قلت لا استمار في الكلام بعلمية غير لهية
الاخراج من الذات والصفات اذ لم يصر هذه بتعليق امر باسم غير صفية
يدل عليه مدلوله قلت الاستمار علمية ما ذكر بواسطة الذوق حيث
قال الحمد لله الذي قد اخرج جاولم يقول الحمد لله الذي اخرج جامه انه اختص على
ان لفظ الله ما دل على ذات متصف بصفات الكمال واشهر ايضا فيها
بجست تلخص كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق
بالاستق كما افاده الفري في حاشيته على المطول وما يرد على جملة
الاسمية من انها لا تدل على ثبوت اي متكلم اي تعاطيه وماتة الله الحمد بنفسه
اي لا منها ضرورة لفظ ومعني ولا يلزم من الاخبار بغير ثبوت شيء اخر
انصاف الخبر به فلا تدل الجملة على استكمال حمد بنفسه وانما هي اخبار عن
الحمد بثبوت الله وحاصل ما اجاب به احسان انهما انشأيت بمعنى اي لانشأ

الحمد بمضمونها لا لا تشا بمضمونها حتى يشك بأن مضمونها هو ثبوت الحمد لله
 ليس مقتدر لا الحمد حتى ينشأ وظهر صفة تسليم أنها إذا كانت خبرية لفظا
 ومعنى لا تدل على ثبوت الحمد بغيره وليس كذلك لأن الأخبار عن
 الحمد بثبوتها له تعالى حمد لا تشا بالحمد ووصفه تعالى بثبوت الحمد
 له تشا عليه بهيل وأما قولهم الأخبار عن النبي ليس من ذلك فمحلها إذا
 لم ينطق بقرينة خبرية عنه على الأخبار والأخبار من الخبر عنه كما
 هنا وكما في قولهم الخبر بحمل الصدق والكذب ويمكن أن يكون السمع بما
 ذكره على وجه النقل مع الأمور والأعلى وجه التسليم حقيقة وأما أصل
 أن الإيراد المذكور له جواب أن أحدهما جمع بينهما خبرية لفظا ومعنى
 حتى يرد ما ذكره وهو ما في السمع ثابتهما تسليم ذلك وتوجيه ثبوت الحمد
 الحمد بنفسه عليه على الصريح مقابلتها الخبرية لفظا ومعنى
 ويحصل الحمد بها كما مر ولعل وجه كون ما ذكره هو الصريح ما قاله بعضهم
 أن الشارع نقلها إلى الانشائية فنقلها بفت واستثبت وكيفية الإخراج
 إلى الإيراد والجواب السابق في ثبوت كونها خبرية لفظا ومعنى
 الذي قد أخرج من العلوم أن أموعول وصلته في معنى المشتق فيكونه
 المقصود على هذه النعمة بعد حملك على الذات والصفات على مقتضى
 قاعدة أن تطبيق الحكم بالاشتقاق يؤد إلى تعليل المشتق منه أقوله وهو
 بالاشتقاق وهو مخرج مع وجود إطلاقه عليه تعالى في قوله والله يخرج ما كنه
 تكلمون وفي قوله ومخرج حيث لعدم شهرته وذكره في الاسماء المحسنة
 المعروف فسلم أن عدم علمهم وروده باطل أي الظاهر قول الأصحاب
 أي أو جدد لأن الإيجاد دليل من الأظهار ولا شأن للأظهار أن يكون مؤد
 قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لا يوجب أن يكون محقق فتأمل
 نتائج الفكر تخص نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكور دون
 الصورية لأن الصورية لا خلاف أن الله هو الموفق فيها وهو مصدر الذوات
 الحمد عليها يفرم بالآلة في أدراك الحمد فيها ويجعل أن يريد بها حركة النفس
 في العقولات التي هي معناه لفظا وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من العلم
 سواء كان صوريا أو نظريا فيكون جميع العلوم صوريا ونظريا فلا

شأنها

شأنها المولود في كبره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور في النتائج على
 اصطلاحية لمضمونها كالمقولات بخلاف النتائج اصطلاحية لا تخفى
 خصا صها بالمصديقات النظرية كما استوفى جمع نتيجة فعلية بمعنى
 مفعلة على وزن اسم المفعول وتوجد في كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة
 مفعلة وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالمتصور فنه هو وهو نفسان
 للنتيجة بما يجري على اصطلاح حين الاتيين للمناطق والنتيجة من فيه
 بيان ما والعلوم بمعنى العلوم لوافق اصطلاح حين الاتيين والبأسية لا
 للمقدمة إذا لم يطور فيه هو الدليل وأبست النتيجة العلم بالدليل المعلوم بسبب
 الدليل لكن النتيجة التي تترتب في الدرس على شأنها المولود بسببها ليست فيها
 هذه العبارة ولم يأم القاري بفعلتها ولم يبين عليها فكانت كانت في الأصل
 ثم ضرب السمع عليها ونقلها بقض السماع قبل الضرب عليها ولذلك لم يوجب
 في السمع الكبر عند المناقشة جمع منطقي والتا فيه للشارح بالنسب
 أنوابها في الجمع موضحا عن بالنسب في المفرد تصديق أي مصدق به ويفهم منه
 أن النتيجة لا تطلق على عدهم على المقبول وقوله من تسليم يشير إلى أن أمداد
 على تسليم المصدقين وأنه لا يستلزم حقيقة ما حقيقتهما في الواقع وقوله بقصد يقيني
 أي قولين مصدق بهما فاشهد في الموصفتين معنى اسم المفعول ومن نص على
 ذلك السمع في كبره في باب القياس ولم يقل أو كقولان الأصح أن النتيجة لا تتركب
 من أكثر من مقدمتين وأن ما يترتب على كبره تنكبه فهو اقيسة متداخلة كما يفهم
 وقوله لاذاتهما متفق بيلزم وجرح به المصديق اللزم من تسليم بقصد يقيني
 لاذاتهما بل لا مخرج كقولهم مساو لهمو مساو لكن يفتحون يد مساو
 لمكو ليس هذا قيا اصطلاح لعدم تكرار هذا وسط في الشك الأول
 تكون محمول في الصفرية موضوعا في الكبرية والامر هنا ليس كذلك
 كما لا يخفى ولا ما أفنجه نتيجة اصطلاحا لا تشا إنما صدقت ولزم من
 تسليمها نفي الشك من نفي نفي أصح من خارج وهو أن مساوي المساوي
 ليس مساو لذلك لاذاتهما لا في ذلك لو بدلت قاعدة المساواة بما ود
 العداوة مثلا قلت ز بعدد ولهمو وهمو وعدو لمكو لم يرد أن نذكر
 لمكو ولهمو بالمصديق ما يشمل البقيين والظن والجهل المركب قد خلت النتيجة

فيكون
 العلم
 هذا

الطلبية اللازمة لتسليم تصديقين ظنيين والمجهولة بجهلا مركبا اللازمة كالمجهول
كذلك وعند المتعلمين جميع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفي تسمية
بعلم الكلام الوجه معلومة في محلها ومن ذكرها التفتان في اول قسم
المقابلة السقيمة ما يحصل العلم بهلك اي معلوم شأنه ان يعلم
بمحصل العلم التصديقي به عقب التصديق بوجه دلالة الدليل
اي بالجهة التي يسميها اول الدليل المذكور على المدلول كما حدوث في العالم
الذي هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين بمنزلة احد الوسط الا
اوسط عند المناطقة والدليل ان جعل لنا ملا للقياس والظني عرف بانه ما
يتوصل بصريح الظرفية الى العلم والظن بمطلوب خبري وعلى هذا يراد
بالعلم في تعريف النتيجة ما يشمل الظن لكن يلزم عليه دخول المجازي في التعريف
الا ان يدعي شبيهة وان خص باليقين اسقط من تعريفه قولنا ان الضرر والقي
العلم في تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا في تعريف الدليل بصريح الظرفية اي
بان ينظر فيه من الجهة الموصلة وقوله بمطلوب خبري اخرج ما يوصل الى
مطلوب تصوري وهو المعروف والفروق بين الاصطلاحين ان كلا من النتيجة والاد
عند المناطقة مركب ولا يلزم ذلك عند المتكلمين وان كلا منهما عند المناطقة
يشمل ما كان جهلا مركبا بخلافها عند المتكلمين وان كلا منهما كما عرفت
اشارة اي ذواتا اي مشير وجعل الاشارة نفس الاشارة مبالغة على
الاوجه الثلاثة في زعم عدل اعلم مذهب اهل الحق اي اهل المذهب الحق
وهو والصدق متحدان ذاتا لانها الحكم الذي بينه وبين الواقع مطابقة
مطابقا فاعتبارا لان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمي حقا او
جانب الواقع سمي صدقا والاكثر استعمال الصدق في الاقوال ويحتمل ان
المراد بالحق الله تعالى فان اهل السنة اهل الله والمذهب مفضل يطلق لفظ
مصدر اميما بمعنى الذهب واسم الزمان الذهب واسم الكافة والمراد
به ايضا الاحكام المختارة مجازا ثم يحتمل ان نقل مذهب بمعنى مكان الذهب
من مكان الذهب الى الاحكام المختارة على سبيل الاستمارة التسمية بان يكون
شبه اختيار الاحكام بسلوك الطريق واستيعاب الاول اسم الثاني وهو الذهب
واستق منه مذهب بمعنى الاحكام التي هي محل الاختيار اعني التي وقع عليها

المعنى

الاحكام المختارة

الاختار

الاختبار وجامع التسمية بوجه الارادة في كل ويحتمل انه نقل مذهب بالشيء المصيري
من سلوك الطريق الى اختيار الاحكام على سبيل الاستمارة الاصلية ثم من اختيار الالة
حكام الى الاحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلاقة التعلق فيكون مرتين
وهذا كله بحسب الاصل فلا ياتي ما صرح به بعضهم من انه صار حقيقة عرفية في
الاحكام المختارة هكذا حقق اتمام من المعلوم وغيرها اي كسابر الاقوال
الاختيارية ومن تفضية وسياق الخلاف في الربط الارتباط والدليل التلازم اي
بين الدليل والنتيجة اي بين العلم والدليل والعلم بالنتيجة كما استوفى ومحل التباين
قوله كص في دلالة المقدمات على النتيجة خلاف ان عقلي او عادي او تولد او و
واجب والاول امويد وهو امام الحرمين والثاني للاشعري والثالث المتصرفة والارام
للفلاسفة واختار الاول وسياق بسط ذلك وهذا اعني وسياق في ان مرتين
المقاربي الثلاثة قال السمع في كبره فان قلت لو كان الربط عقليا كما هو في
امام الحرمين لزم عدم صحة اخرج سنادا اخرج الى الله تعالى كونها ليست
مقدورة في بلان وجه العلم بالمقدارين وجه العلم بها حتما فيكون العلم
بالنتيجة واجبا والواجب لا يتحقق به القدرة قلنا مثل هذا الوجوب طرعا
فلا يمنع تعلق القدرة به كان العرض وجوه متلازمات يجب وجوبها
عند وجود الآخر ويستعمل عدمه عند وجود الآخر فاذا اراد تعالى ان يوجد
اللازم الذي هو نتيجة او العرض او جدا الملزوم الذي هو الدليل او الجرح
فكل من ايجاد الملزوم واجبا لللازم بقدره الله تعالى ولا يتعلق القدرة
بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لا يستحال لجمع بين الملزوم وعدم
اللازمة استحالة واقعة والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الذي اظهر
باختصار الفكر قال في القاموس بالكسر ويفتح اعمال التصرف في الشيء
كالفكر والفكر في الشيء هو وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر والفكر
والمصدر الفكر بالفتح وبابه نص يطلق على التفكير فيه مجازا اي مجازا
احمر سلا والعلاقة بينهما تعلق بخصوص من ياد اطلاق المصدر كما هو
ظاهر القاموس واسم المصدر كما في المختار على اسم المفعول كاطلاق الغطا
او العطا على الشيء المعطى وعلى حركة النفس اي في المفعولات لفظ
اي يفتقها من بعض المفعولات الى بعض وفي بعض حاشية الناصب للفتا في

الاختار

الاستحالة

على اجلال المحل نقلا عن السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة الاولى حركة النفس
 في المقولات اي حركة كانت وهذه هو الفكر الذي بعد من خواص الانسك
 وثالثه الخيل وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من الطلب
 الذي تزد في بقوته كحدوثه العالم لمباديه كغير العالم وحركتها
 من مباديه اليه جار منه اعني مجموع حركتها وهذا هو المحاج فيه
 وفي جزئية جميعا الى المنطق والثالث هو الحركة الاولى من هاتين
 الحركتين وحدها من غيرات توجد الثانية معها وان كانت هي تنقصه
 منها وهذا هو الفكر الذي يقابل به احد من الذي هو عكسه لانه الانتقال
 من المبادي الى المطلب اذ في الايات البينات ما يفيد ان الفكر يطلق
 على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد ما نصه فان قلت ما ذا
 اريد بالنظر المصروف بما ذكر مجموع حركتين كما هو رأي القدماء او الحركة الثانية
 كما هو مذهب المتأخرين قلت انظر الى حمله على المعاني الاول اذ به حصل
 المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه في بعض كتبه لم يحصل
 على المعاني الاول وانه نفسه اعترى في مواضع يحصل المطلوب بالحركة
 وحدها وفي الايات البينات ايضا نقلا عن الناصم الذي في القابل ان يقول
 ان اراد بالمقولات ما يدركه العقل بذاته بلا واسطة خروج الوهيات
 والخيالات فيخرج عن حد النظر مع ان كل قوله هذا عدو زيد
 كل عدو لا تقبل شهادة على من عاده عنه فهذا لا تقبل شهادته
 وعما زيد نظر بلا شبهة وهذا في احكام الايات وان اراد بها ما يدركه العقل
 بذاته او بواسطة فتشمل الوهيات والخيالات فتقوله اي المحل بمخلات
 حركتها في المحسوسات فليس خيالا لا فكل مسئلة وان انشاها انما
 المحل وغيره من غير جهته ذاتها مع الاقدمين اي القائلين بان العقل
 لا يدرك المحسوسات اصلا وانما تدركها بحواس وما على طريق المتأخرين
 القائلين بان العقل يدرك المحسوسات ايضا بكونه بواسطة الحواس فيشبهه في
 بعض حركتها في المحسوسات فكر البصر وفي الايات ايضا لا ينبغي زيادة
 المقصد في قوله اي المحل حركة النفس في المقولات لغير كنهها فيما يتوارى
 من المقولات بلا اختيار كما في المختار انما فانها لا تقسم والمطلوب انما

الحج

هل

النفس

النفس على حقيقتها لا احكامها على العقل كما زعم لواقع ما تقدم ان المذكر حقيقة
 النفس واما العقل وسائر القوى فالان في ادراكها وعلى النظر الاصطلاحي
 اصطلاحا اي على مدلوله فهو مذكور كونه مرادف له في الاصطلاح كما في التفسير الكسري
 عليها الاخر تصريح بما يفهمه العالم من رجوع قوله يعرف الى قوله وعلى النظر الام
 اصطلاحا اصطلاحا بان ترتيب امور قال عبد الحكيم في حاشيته على القطب
 هذا تعريف للفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع حركتين حركتها من المطلوب
 المستوي به بوجه الى المبادي وحركتها منها الى المطلوب المجهول بوجه اخر كما قال
 الشرحي كبريا للترتيب في اللغة جعل كل شئ في محله وفي الاصطلاح جعل الاشياء
 المتقدمة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها تسعة الي بعض بالقدم
 والتأخر والراد بالامور امران فالتقدم والتأخر في المقدمات في الامور لان الترتيب
 لا يمكنه الا عند التقدم فان قلت يرد على التعريف المقرب بالفصل وحده او هو
 الخاصة وحده فلا يكون جامعا لان الفصل امر واحد كما كانت قلنت
 اما علمه منسوب الاقدمين فليس التعريف بالفصل وحده او الخاصة
 وحدها بمرضى عندهم وان وقع اولوه وجعلوه مركبا تقدم برافنا طوق في
 تقديره شئ ناطق فيكون المراد ترتيب امور في الذكر والتقدير والاشاخوت
 فهو جائز عندهم وهو داخل ايضا لا يتركب معنى اذ ناطق في معنى شئ له
 النطق كقول الاحسن عندهم ان يعرف بتعريف اخر بان يقال وفيه معلوم او معلوم
 للتأدي الى مجهول والمراد بالمعلوم الشئ حاصل في العقل سواء كان يقين
 او ظنا او عن جهل مركب وسواء كان يقينيا او ظاهريا فالترتيب في التصورات
 كما اذا اردنا ان نتوصل الى معرفة الانسان فاننا نقول هو حيوان الناطق
 ترتيبه الخاص اعني تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات كما اذا اردنا
 ان نتوصل الى معرفة ان الانسان مخلوق بالارادة فتوسط بينهما الحيوان
 وترتيب هكذا ان الانسان حيوان وكلما اخترت بالارادة والمراد بالتوصل الى
 مجهول وصول العقل الى معنى مجهول تصوري او تصديقي وانما الشئ هو الامور
 المتقدمة ان تكون معلومة لا يستحال حصول شئ مما ليس بها اصل في شئ
 في المطلوب ان يكون مجهولا لان الحصول حاصل محال وطلب حصوله غير
 امر بعض تصرف وبعض زيادة فان قلت استعمال العلم فيما يشمل الظن

حيوان

في اي البراعة في الاستدلال اي ابتداء الكلام روحاني نسبة الى الروح من نسبة
 مشابهة التي الى الله ووجه المشابهة ان كلا من العقول والروح امر حي والالف
 والنون زائدتان في النسب للتاكيد وقوله به تدمر النفس الباطنة واللاذلة وتقدم بحار
 والبحر وليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس
 والظاهر والباطن وفي كلامه جري على التحقيق من ان المدرك حقيقة النفس
 والعقل كما قدمنا الله وعقوله العلوم اي المعلومات اي التي يشاهد بها ان تعلم
 فصيح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية اي الحاصلة لا عن نظر واستدلال
 والنظرية اي الحاصلة عنه اسلم الاقوال اي في العقل فيها ما حكمي
 عن الفاضل وامام الحوفي انه العلم ببعض الضروريات اي ببعض مصاديق
 الواجب والواجب والستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون
 الواحد بضو اثنين وفي بعض المستحيلات يتبع ككون الواحد بضو اثنين
 وفي بعض الجائزات ان يمكن تجلوس زيد الا ان مرادهم ان العقل بضو حقائق
 الواجب والستحيل والواجب وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السوسي في شرح
 الصغرى والوسطى وبسط الاقوال وردها في العلم الكبير ابحاث نفيسة
 قد نقلنا جاسنها وسيا في معنى البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الالفاظ
 وشكنا بها التوسيع الماس الوشاح وهو يلبس بيشج من ادم تتخذ نسبا
 العرب وتوصفه بالجوهر وتخليه بي عاتقها وكشعها فكل كلامه اما مجازي
 في وشكنا بان يكون استعمله في الازمة وهو التحسين او استعاره مع حجة نفيسة
 في بيان يكون نسبة تحسين الثوب لا بجان تزيين المرأة بالوشاح او استعارة
 مكينة في الله حيث شبه بغيره من تلبس الوشاح او في الابحاث الشريفة حيث
 شبه بالوشاح ووشكنا على كل منهما تخيل وحطام من عطف السب على
 السب لان حطام السب لا حواج للتشايح او العلول على علمة الغاية لان
 غاية حطام السب اخرج التشايح اقادة في الكبر اقوال الظاهر السب والعلية
 الغاية المخط المذکور من خروج التشايح لا اخرج الله يا حافط جلاء مسما
 عن حطام وعلية غايية له باعتبار اذنه وهو اخرج فتامل واحط في الاصل الازمة
 مصية من علوي اسفل فتجوز بها الى مطلق الازمة احسية لعلاقة الاطلاق
 والتقييد ثم الى الازمة المعنوية لعلاقة المشابهة بدل اي بدل

ثمة الفرسود الى واجاب لا العلم بها
 رجو ان تالذ وهو ان لا يذكر من اقسام الالهي الكمال والعهد هنا على لان المخاطب يعلم ان البراءة
 الحاصل عنه الا ان العقل الكامل فلا يقال كم من قوله اخرج فتدريج الفكر لان الفكر لينتج انما يكون
 بوجوب ذكره كذا اعتقاد الفصور بل ما له كمال ما وفي تصديده اي التصدي بوالشبي اذا التصدي
 بتم حتى يبرز الساطر حقيقي انما هو بالنسبة المستفاد لك صفة للتصديق التبيين واسم الالفة
 بل الرخصة الساطر يرجع له من وضع الظاهر موضع المصير بان مقصوده علم المقبول
 معرفتها بظهوره

مجاز فلا يدخل في التقريبي قلت يجوز دخول المجاز في التقريبي عند قيام القرينة
 الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والمنع له هو ترتيب الالهي
 المتظوفة مع كثر استعمال العلم فيما يشمل الظن فان قلت اشراط اجمل بالمطلوب
 تنافي الاستدلال على الشيء كما ما بعد معرفته او لا بدليل قلت المقصود
 بالنظر الثاني معرفة وجه الدليل الثاني على النتيجة او زيادة الاطمئنان بها
 وال فيه الكمال اي للمهد والمفهوم العقل الكامل فلا يقال
 ان يذكر من اقسام الالهي الكمال والعهد هنا على لان المخاطب يعلم ان البراءة
 العقل الكامل فلا يقال كم من قوله اخرج فتدريج الفكر لان الفكر لينتج انما يكون
 العقل الكامل العقل الكامل وليس المراد البالغ بغاية الكامل بما يلزم عليه من
 الفصور بل ما له كمال ما وفي تصديده اي التصدي بوالشبي اذا التصدي
 حقيقي انما هو بالنسبة المستفاد لك صفة للتصديق التبيين واسم الالفة
 يرجع له من وضع الظاهر موضع المصير بان مقصوده علم المقبول
 اقول قد يقال ان كانت الاضافة في علم المقبول للاستفراق فتأمل
 او مقصوده في المنطق فقط او للجنس وورد ان الجنس يتحقق في كل من النوع
 فلا استفراق بخصوص المنطق او للمهد والمفهوم العقل الكامل فلا يقال
 ان التصدي بوما ذكر لا يشترط بخصوصه لتداول الاصولي والمتكلمين في
 هذه الالفاظ هذا ان بقي علم المقبول على معناه لا يتولى ضا في قات
 اريد به المعنى العلمي بخصوص المنطق وورد عليه ما ورد على احتمال
 ان للمهد ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنه اشراط الاستفراق بخصوص
 المقصود في اصل براعة الاستدلال وادعنا كفاية الاستفراق بجنسه في
 اصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم اشعار ما ذكر بخصوص المنطق
 لان تداول التشايح عند غير المناطقة دون تداولهم بكسر ولا يخفى على احد
 انه ليس في مجرد الاثبات بالفاظ متداولت عند المناطقة تصرح بان مقصوده
 علم المنطق حتى يبين ان يقفوه بان لا يصح التعبير بالاستفراق وان كان
 عليه ان يصح مقصوده براعة الاستدلال الاستدلال في الاصل ان
 ظهور الاستدلال ثم استعمال في مطلق افتتاح الشيء والبراعة مصدر بزم بعض الال
 وفتحها اذا فاق اقرانه في العلم او غيره فاصافة براعة الى الاستدلال على

معنى

في اي البراعة في الاستدلال اي ابتداء الكلام روحاني نسبة الى الروح من نسبة
 مشابهة التي الى الله ووجه المشابهة ان كلا من العقول والروح امر حي والالف
 والنون زائدتان في النسب للتاكيد وقوله به تدمر النفس الباطنة واللاذلة وتقدم بحار
 والبحر وليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس
 والظاهر والباطن وفي كلامه جري على التحقيق من ان المدرك حقيقة النفس
 والعقل كما قدمنا الله وعقوله العلوم اي المعلومات اي التي يشاهد بها ان تعلم
 فصيح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية اي الحاصلة لا عن نظر واستدلال
 والنظرية اي الحاصلة عنه اسلم الاقوال اي في العقل فيها ما حكمي
 عن الفاضل وامام الحوفي انه العلم ببعض الضروريات اي ببعض مصاديق
 الواجب والواجب والستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون
 الواحد بضو اثنين وفي بعض المستحيلات يتبع ككون الواحد بضو اثنين
 وفي بعض الجائزات ان يمكن تجلوس زيد الا ان مرادهم ان العقل بضو حقائق
 الواجب والستحيل والواجب وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السوسي في شرح
 الصغرى والوسطى وبسط الاقوال وردها في العلم الكبير ابحاث نفيسة
 قد نقلنا جاسنها وسيا في معنى البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الالفاظ
 وشكنا بها التوسيع الماس الوشاح وهو يلبس بيشج من ادم تتخذ نسبا
 العرب وتوصفه بالجوهر وتخليه بي عاتقها وكشعها فكل كلامه اما مجازي
 في وشكنا بان يكون استعمله في الازمة وهو التحسين او استعاره مع حجة نفيسة
 في بيان يكون نسبة تحسين الثوب لا بجان تزيين المرأة بالوشاح او استعارة
 مكينة في الله حيث شبه بغيره من تلبس الوشاح او في الابحاث الشريفة حيث
 شبه بالوشاح ووشكنا على كل منهما تخيل وحطام من عطف السب على
 السب لان حطام السب لا حواج للتشايح او العلول على علمة الغاية لان
 غاية حطام السب اخرج التشايح اقادة في الكبر اقوال الظاهر السب والعلية
 الغاية المخط المذکور من خروج التشايح لا اخرج الله يا حافط جلاء مسما
 عن حطام وعلية غايية له باعتبار اذنه وهو اخرج فتامل واحط في الاصل الازمة
 مصية من علوي اسفل فتجوز بها الى مطلق الازمة احسية لعلاقة الاطلاق
 والتقييد ثم الى الازمة المعنوية لعلاقة المشابهة بدل اي بدل



بعض من كل على ما قدره الله في دهره وابدله انشمال من مجموع اجزاء الحروف
اقول هذا هو الظاهر فيما اذا كان الثاني غير الاول لفظا كما هنا وبمعنى
اذا كان عينه ان يكون البديل منه الجور الاول والسم لاجل الجور الثاني
ولا دخل الحرف في الابدال وانما الظاهر في مع البديل ايضا خافق هذا
قول غير واحد في كثير من الجوريات ان الجور يبدل من الجور وقيل
باعتادة العامل لكن يرد عليه بصرح بعضهم بوجوب حذف عامل
البديل فتأمل اعني انهم اقول لا وجه لهذا الصناية ولو قال
عنهم يعني من عقلهم الذي كالمالكين وجبها من افرغ على التفسير
المدكور ثلاثا متساويا الاول كون من بمعنى والثاني كون ال عوضا من
الضمير وقد جري في هذين على مذهب الكوفيين اذا البصريون لا يجوز
يجزون نيابة بعض الحروف عن بعض لطرد او يملون ما يوههم ذلك على
الشدود او الجوز في الفعل بتضمينه معنى فعل متعدي فذلك الحرف
ولا تعويض ال من الضمير ويملون ما يوههم ذلك على حذف الضمير
والثالث كون الاضافة في سماء العقل من اضافة التسمية به الى التسمية
كما في الجبين انما والتسمية بالتسمية به والتسمية باعتبار ما كان من التسمية قبل
اداة التسمية لفظا وتفه في هذا وتناهي التسمية قصد للمبالغة لان
اضافة التسمية به الى التسمية من فروع التسمية التليغ وهو ما حذف فيه الاداة
لذلك ولما كان في هذا توسع محذوف الاداة اطلق عليه المصنف في سماء الجبان
بمعنى التوسع لا بمعنى الجبان المصطلح عليه عند البصريين كذا حمله عليه
الشرقي كبيره ويجوز بل بعض تشبه بالحق العقل بالقلوب الاعظم في النفس
على طريق الاستعارة المكنية وجعل التسمية تخيلا يرد بان السائل يست من اول
العقل الاعظم وخواصه بل هي جرم احسن مستقل بنفسه كما لا يخفى على من
له ادنى امام بفن الهيئته ولو جعلت الاستعارة المكنية بتشبيه العقل
بالخمر في الاستعداد لكان وجبها فاعرفه بياقية يصح ان تكون
افيد اليه اي كل حجاب ناغي من الجهل كالبلادة كونه محلا لاي
فاجام مع كون كل محلا لظهور مطلق شمس وقوله المصنوية صفة لشمس
بدليل المتعابلة بعد وحي ولا يصح ان يكون قول الله شمس المعارف من اضافة

التسمية

التسمية به التسمية بل فيه استعارة مصرحة حيث سلب اصول المعارف واهتمامها
بالشمس بجامع كنه تقع كل والتسمية في المصنوية الى المعنى من تسمية الجور
الى كليها لظهور شمس الاشراق التفسير ولا يطلوع وثانيا بظهور التفسير
واضافة شمس الى الاشراق من اضافة الموصوف الى الصفة والاشراق الصفة
واما الشروق فهو الطلوع وباب فله دخل التسمية الى الجور
الادراك بالخاصة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء الى متعلقه بكس
اللام كونه يجب العقل اي فاجام مع ان كلا يجب ان يمنع من الادراك
اقول اي عن ان يكون له في الادراك كانت تلاقيا ما مر ان المدرك حقيقة
النفس ومن نسب اليه الادراك فقد تجاوز وقوله المصنوية اي المتعلق بمتعلقة
بالمعاني لا بالاحسوسات فالوصف مخفص وبذلك ان جعلت الادراكات
بمعنى المدرك كانت فان اريد ان الادراكات نفسها معنى من المعاني كان الوصف
لازما الى به ليقابل به قوله الذي احسبه لكن جعل احسبه فيما ياتي صفة
لشيء المدرك بعد هذا الاحتمال وكل من السحاب والجهل وجودي
اي فتنا صبطا في التسمية وقول اما كون السحاب وجوديا فظا واما كون
الجهل وجوديا فغيبا ان الوجودي منه انما هو الجهل المركب اما البسيط
فلا لان عدم الشيء العلم بالشيء عن ما من شأفه العلم به ولذلك
كان بين البسيط والعلم تقابل لعدم والمركب وبني المركب والعلم تقابل
الصديقي والمقصود هنا ما بينهما ويجاز بان ان الجهل في الجهل
وجودي وقد اختلف في حقيقة السحاب قد ذهب الحكماء الى انه انخرة مصدرة
وانقذت ونقل السحاب في كتابه الهيئته السنية في انار في بعضها انه من
سحرة في الجنة حتى لا تشبه ما وجبه ذلك ان يواد بالمعرفة الممرفة
الكاملة ويقدر ان الاله تدرج حجة بان نوال حجاب او انه المعلوم ثم حجاب
اوساطها ثم حجاب يقينها كذا اشار له ابن يعقوب في حاشية سطح العبد
على انه المصنوية فيدعي ما يوههم من عدم صحة كون حجابها لا يقتضا الاء
شهاية انما هو لا تشابه تدرجي والاله هنا ليست تدرجية فان قلت
الغاية بعد حجاب داخل في المعنى فيقتضي وجود الحجب وقت المدوم مهانة
ليس كذلك قلت محلي الدخول اذ لم تقم قرينة على عدمه كما هنا ويكون ان

يكون في قول السراي الى ان بدت اشارة الى ما قلنا الخروج الفانية بعد الى هذا
ونصيح ان تكون تعريفية الى واليه اشار المصنف في شئ اي المعرفة التي كاه
الشموس اقتصر الشئ على جعل الاضافة من اضافة المسببة الى المسبب قال في
كبيره ويعلم ان يكون فذا استفارة بالكنائية بان شبهة المعرفة بالسما
والشموس تخيل باقيا على حقيقتها او مستعارا للسائل الواقع عليها
المعرفة اه ويصح ان يكون مستفارة للسائل المذكورة على طريق الاستعارة
المصحية المستقاة وجمع المقطع جواب عما يقال ان الشئ يشبهه
المعرفة فبا على ما ذكره من ان الاضافة من اضافة المسبب الى المسبب والاي
جعل لفظه تخيلا باقيا على حقيقة بناء على اعتبار إمكانية شئ واحد وهو
الشمس بحسب فكيف اجمع وحاصل الجواب انه جمع قطعي لهما كما هما
شموس متعددة ويحتمل ان اجمع باعتبار تعدد اياها ومخالفاتها وتزايدها
متزايدها نفسها افعالا استفارة الشموس للسائل الواقع عليها المعرفة
استفارة لغير محكية حذ واجمعية ظاهرة اذ لا خلاف في تعدد تلك المسائل
المرادة من الشموس على هذا الوجه واما محذوراتها فتتبع ذلك المعرفة
اي قد ان محذوراتها وري بصرية فتكشف حال هكذا يستفاد من صميم
اي قد ان محذورات شموس اي والصغير راجع الى شموس وهما
المصنف في شئ اي محذورات شموس اي والصغير راجع الى شموس وهما
باعتبار ظاهر اللفظ والافال صغير في المعنى على ما ذكره من ان اضافة
شموس الى المعرفة من اضافة المسبب الى المسبب على ما يدعي المعرفة كما
لا يخفى اذ الشموس على هذا الاحتمال من اذنها معناه الحقيقي
الى انصاف اي عالمها وقد يعود الى انصاف اليه كما في قوله تعالى اذ يقول
لما انصف فيه اجرا الصفة او الصلة الى
شبهت بالقرآن اي اي تشبها خصيا بصفة
عنوما هي له لا من اللبس
تشبه الصفة بصفة بغير العروس اي شئها تحت محذورات جامع الخفا في
كل واستفارة لفظ التخذ في المعنى الصغوية واستفارة محذورات بمقتضى
صعوبة من التخذ في المعنى الصغوية كما هو قاعدا الاستفارة التسمية في
المشتقات فمن ان كانت محذورات ما غلبت عليه الاسمية والتخليل
باجوامد كما قد ين من الالكلام ان كانت الاستفارة اصلية وكان التسمية

وراي بغير هذه بعيدا
منه اما كذا وال
اي ويحتمل انهم
والا فخرش الاله
في الالف حار لاله
اي العاني ما الاولي
شبهت بها حاشية
شبهت بغيرها
منه المستطير
شريف في الدرس

الذي ذكره المصنف بقائه والقرينة على هذه الاستفارة اضافة محذورات الي
صير شموس اشرفه والروية توضح للاستفارة وكذا الانكشاف ان كانت حقيقة
في تحسبات فقط وضافة محذورات الى الصغير قال الله في كبيره اما بانية او
من اضافة الخاف على العام هو وعلى الاول لا اعتبار الصغوية في معنى المحذورات
دون كوة النفع في معنى الشموس دون الصغوية لاجتماع المحذورات والشموس
ح في المسائل الصغوية الكثيرة النفع ونفرد المحذورات في الصغوية القليلة
النفع والشموس في كوة النفع السهلة والناس في الاعتبار الصغوية وكثر النفع
النفع معا في المحذورات واعتبار كوة النفع فقط في الشموس فافهم
الشمس اما المتكلم المصنف نفسه لاظهار بسبب مدلولها وهو تغطية والسبب الحامل عليه
فقط الله له بما عليه للعلم تحذرا بجملة الله او المتكلم مع غيره احتقار نفسه عن ان يستعمل
بجملة تعالى نانيا اي محذوراتنا نانيا وزمانا نانيا بقطع النظر عن كونه بالفعلية
او الاسمية وقوله بعد حمدك او حمدنا اول او زمانا اول بقطع النظر عن كونه بالاسمية او
الفعلية فاما على انما هو الحمد مرتين احدها بالاسمية والاخرى بالفعلية لا الحمد
مرتين اولاهما بالاسمية وثانيتهما بالفعلية لئلا يعترض بالفعلية الثانية لا تفيد
الترتيب اي تقدم الحمد بالاسمية على الحمد بالفعلية ولتقدم على علة الترتيب
في قوله سابقا واولا القدير بل لا امرين اي محمدا بالاسمية والحمد
بالفعلية وقوله الفاسية تشبه كاس وهو الا نانا الذي يشرب فيه مادام
الشرب فيه مؤنثة مرموزة كذا في القاموس وقوله مرموزة اي اشارة
فلا ينافي فيها الف اذا علمت ذلك علمت ان كلامه استفارة مصرحة حيث
شبهت بجملة بالاسمين بجامع تحصيل المطلوب بخل وشرب بترشيح والبراد انه
يحصل ثوابا بالاسمية وثوابا بغير بالفعلية حال اي بتقدير قد على شهر
القول وهو وجوب اقتران جملة احوال انما هو صغوية بتقدير لفظه او بتقدير
او صفة قال في الكبير وهذا اولي اي من جعله لاحالا لان الاحالية تشبه
تقدير محذورات كذا قيد في علمها فان قيل احوال هذا لان مرموزة تقال
جملتها بما قبل الحمد مطلقا افضل من الحمد باعتبار وعنى على مدح كذا
قال في الكبير كذا ذكره شئنا كذا لم نعلم في كذا الخو على ان احدا يحسن وصفي
صغير الفينة الراجع الى معنى جملة وجملة لا تكون صفة الانكسار او معرفة

في معنى النكرة والامثلة التي نقل اجازة الوصف فيها عن الكسائي ليس فيها
وصف بجملة بل معرفة نحو اللهم صل عليه الرقيب الرحيم ونحو لا اله الا هو العزيز
الحكيم وقولك مرت به المسكين والجهنم يحملون مثله على البدل اه و قوله
او معرفة في معنى النكرة مثاله مدح قول ال احنسبة كالتى في قوله الشاعر
ولقد امر على النبيه بسبي
لا يحل المفرد محلهما والا كان لهما محل من الاضراب مع انهما لا محل لهما منه اقول
قد بحث فيما علة به عدم صحة كونها اعتبارا صنية بانها لا محله المفرد محلهما
على تقدير انهما حال لا على تقدير انهما اعتبارا صنية وحلول المفرد محلهما على تقدير
انما حال يمنع صحة كونها اعتبارا صنية لا محله المفرد محلهما مسوقة لانها
المقظم كما في سائر جملة الاحتمال للاعتراض والحال في بعض النسخ
الاقتضا على ما نصه اي عظم جملة لانها المقظم او جنسية حالية ونقل
عنه ان يرجع الى هذه الصفة اخرى ضرب على لا ولي في اول وجه هذه
النسخة او تصح كون جملة اعتبارا صنية هذا تحقيق المقام على الاتهام
على تعليلها كما في قوله تعالى وتكبر والله على ما همذاكم بقوله لا محله
الاضافة للبيان واقول كان مقتضى الظاهر ان يقول بمعنى الايمان الا ان
ان يقال حذف الضاف من الثاني لدلالة المضاف في الاول عليه او يقال
المفرد الضافي بضم قال في الكسائي اما حذف الضاف بهما مع كون نعم الله تعالى على
العبد كثيرة لا تحصى لانها احل النعم الدينية والادوية واسماها
اي تصديق هذا مقام من عا ما لفت مطلق التصديق وقوله في جميع الاحكام
والاحكام علم او تذكر صا الصغر فيه من عادة المقتضى كما هو الاوضح للجملة
ما خكرة بمعنى احكام لا يقتضي على مدح من يمنع تكبير النكرة صغر من
مطلق لقوله علم على حذف مضاف اي علم صرورة او منصوب بضم محافل اي
بالصغر ومعنى كونه علم صرورة ان العلم به صار لا استهارة بل الخاص والعامة
يشبه العلم الصروري المحافل الا عن قول لا انما هو حاصل في عن نقل كما لا يخفى
اي قبول النفس لذلك اي لجميع ما علم او عطفوا الدعاء على القبول
عطف مرادف وفي التصديق بذلك لعلم كفاية مجردا بابتداء منه في تحقيق
الايمان وهو النسبة الى الصديق

اي قبول ان مبي على يقين او المتصور الذي هو قول في التحقيق متعلق
بتقديره مقابله ان التصديق المطلق مطلق ادراك وقوم النسبة اولاد وتوحيها ولو
من غير ادعاء وتسلم لهما كما ساق ذلك في الواء السلام احاد في الكسائي قال
السعد وحق ان بينه وبين الكفر تقابل لعدم والمكة بما عا ان الكفر عدم الايمان
هما من شاذ وما عا انما العناد والافتراء لشي مما هو علم من ذلك اي المحذور فيهما
التضاد على الثاني يكونان تفاهما فتمت في شاذ هو جمل خالي لذهن من
الامر من مع الاقرار بظرف مستقر حال من تصديق اي كايام الاقرار
على قول اي صنم وذهب قائلوه الى توفيق الايمان على الاقرار بهم خلتوا فقال
بعضهم نشطو قال بعضهم بمرطحة والراجح مقابله وهو عدم توفيق الايمان
على الاقرار وانما هو مشروط لا جمل الاحكام الدينية اي الخشوع ثم هذا
معناه شاعرا ما لفت مطلق الخشوع والانقياد وعطفوا لاقتضا على الخشوع تفصيل
وقوله يقبل الاحكام الظاهر انما المقصود بالخشوع والانقياد وقوله اي اعمال
الحوارج كيمت انفس الاحكام فتسميتها احكاما متعلق الاحكام بها في آل مصل
عبارة عن ان الاسلام قبول اعمال الحوارج اي قبولها الظاهر وهو التمسك بها كما
هو مقتضى ما سذكره من تقابل الايمان والاسلام مفهومها ويحمل انفسه لقوله
الاحكام اي قبولها الظاهر على ما مر قال عبارة عن ان الاسلام اعمال الحوارج
كالشعر وعبارته في الكسائي والاسلام لما لا وان فطلق على مجموع الدين وعلى
الخشوع والانقياد والاسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الحوارج وهو هي
واقعة اعتبارا بمفهومها اي التقابل كما يشير اليه قوله تعالى بها
مفهومها اي معنى وحقيقة وقوله لتفاريها علة لا اعتبارا بمفهوم اي واعتبر
المفهوم لا اما صدق لتفاريه ووجه التقابل واضح وهو ما قد رنا وتو له لانه في
مقام الاطاب لا علة لا اعتبارا بمفهوم المحلل بتفاريه اي اعتبارا بمفهوم التفاريه
يعتبر اما صدق المحلل لانه في مقام الاطاب فانما علة لا اعتبارا مطلقا عن العلة
وكونه في مقام الاطاب علة له مستند بعلة فهي مقابلة في العامل في الامان
مختلف فلا اعتبار على عبارة بان فيها تعلق هو في جوهره في الخط وموت
يعامل واحد كذا الشهور ورد عليه ان الاعتداد باختلاف العامل بذلك يؤد بها
اي عدم بقوله هذا التعلق اصلا فلا يكون مفهوم له معاني فتأمل ومعنى

اتحداهما ما صدق ان الذات التي يصدق عليها انها مؤمنة تصدق عليها انها
 مسلمة وبالعكس فهما متلازمان وجودا فلا يوجد من الا وهو مسلم ولا مسلم
 الا وهو مؤمن واعلم ان الكلام في الكلام الايمان الكامل بمصاحبة الاعمال والكلام
 الكامل بمصاحبة التصديق انما يتخذان ما صدق اما اصل الايمان تا صل الاسلام
 ولا تلازم بينهما حتى يتخذان ما صدق بل يقران كما في المصدق بقلبه الفيلسوف
 يجوز حمله على ما حمل على وجه القبول بصدق بقلبه والاكتفاء بان يحكم عطفاً على
 انهم اي من انما اشار به في ان معنى تخصيصه من باخر يتميز به على غيره اي
 افراده من بين افراد مثاله وقدر الاخر عليه ولهم ذلك كان الغالب اشتمال دخول
 الباء بعد التخصيص والتخصيص والاختصاص والخصوص وما استحق منهما على كونه
 وان دخلت على المقصود عليه اي بقلته فصدق في نحو خصصت الجود بن زيد الى كوني
 فصدق الجود على ان يصدق بذلك السعد في ثم التخصيص والسلم في حاشية المطول وحا
 الكشاف كما قلته ليس في حاشية مختص السعد واما قاله ان قال اسم من انهما وان
 انه لا يقع على الجود الا من في حاشية في الغالب اسم الا فقال السعد الغالب في قوله
 الاستعمال وحول الباء على المقصود عليه فاحرص على هذا التحقيق معاشي
 المولى الحسيني المصنوع باخصر وقا في جوابه وقال السيد حواليا على
 المقصود وان قلت بعض مواضع هذه الاية خاصة لهما بسبب جملة الصلاة والسلام
 نعم كفارها كالا من الحسنى والسمخ ولا يجره تخصيص المسلمين بالذكر على ما صدق
 به الشر بعد من تقدير ما قلت تخصيصهم بالذكر لانهم اخصصون بالمراد او لشبه
 بما في الخبر من اضافة السبب الى السبب اي من انما سببها خبر من قد
 ادسلا ليدل على ذلك قول السدي في كبره وفي كثير من نسخ هذا السور الصفح من انما
 سبب وعلى هذا سببه في بيان ويرد ان على حاشية الاضافة على ما يتبادر منها من ان
 هذه المواضع لنفسه صلى الله عليه وسلم الا ان من جملة مواضع رسالته فسر ولا في
 الذي لا يصدق الفراء منه وان امكن الجواب بان المراد من خصص مجموع تلك المواضع
 وان لم يخص بذكره وحده مما ولا شك في اختصاصها بها بمجموع النيات
 المخصوص من مواضع صلى الله عليه وسلم هو نفسه صلى الله عليه وسلم لا نحن انفسنا
 به دوننا وان امكن الجواب بان جميع ما يوجد في نصيبنا من القضايا فهو يوم جميع
 مسلمي البرايا اي افضل بي ان خبر هذا افضل تفضل حدثت منه الامانة

الحمد لله رب العالمين
 بعد اني يا خراكي
 ولا يحل ان يراد به
 لحيي من افراد التي
 لذكر من جهة خصوص
 في زعمه انهم السلي
 في عنده علم اليقين
 كرم

تخفيفا

تخفيفا وشبه بكثرة شعور بقلته حب كابين في محله لا مخفق خير تشدد به اليها كميته وميت
 وهين وهين وبيت وبيت وتفصله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والانبيا
 بتفضيل من التفضل لاسبب زيادة كماله كما او كفا عن كمالهم وان جرحنا بذلك
 الزيادة ومن انما انما سبب التفضيل حتى ندعي ذلك على ان الله تعالى هو
 الذي وهب تلك الزيادة هذا ما ارتضاه في كبره ونقله عن الامام ابن عباس في
 رسالة الكبري والسبع السواني في شرحه في الصغرى وقال انه كلام اهل
 التحقيق من ائمة الكلام من قد اسلا اي انسان او نبي لا رسول لاسلا
 فيصير قوله قد اسلا التقدير عطف على مقدمتها في التقديم ما ذكرنا في التقدير
 خصنا بسبب عتد اي الخاصة بالثو منين لان له صلى الله عليه وسلم له شفاعته
 كثيرة منها الشفاعته العظمى وهي شفاعته في اصل الموقف لفصل القضاء وذلك
 سقط ما يقال ان شفاعته ليست مقصورة عليها بل ينتفع بها جميع الناس حتى
 الامم السابقة والكفار بالفعل فديده لان الامم السابقة مقابله
 بالقوة لان رسالهم نواب عنه الي ذلك اي تقدير احد الامور الثلاثة المذكورة
 وقوله ليل يرد الاعتراض اي لو ابقينا العبارة على ظاهرها من ان معناها من ا
 خصنا برسالة خيركم وهذا الاعتراض اما يرد على كون الباء اخلت على المقصود
 اما على كونها اخلت على المقصود عليه والمعنى انما مقصود من على رسالة
 لان تجاوزها الى رسالة غيره فلا يرد كما في كبره هذا ويمكن ابقاء العبارة على
 ظاهرها وجعل الباء اخلت على المقصود ودفع الاعتراض بان المراد الرسالة الشارة
 وضمه عطف خاص على عام لا اعتبارا للتلاصق في الضم على الاستدرون الجمع
 العلاء صلى الله عليه وسلم بوزن كبر قلنت الواو والفاء لثبوتها وانما ما قبلها
 جمع عليها بالضم والقصر ومعناها العليا بالفتح والحمد لله في اي يقف
 النظم عن الرسم لكن الرسم لا يسهل الرضيق قول الرسم يقبل النصيب بناء على
 عادة المتقدمين من كتابتهم المنصوب المشوق بصورة المرفوع والمجوز وال
 استقنائهم عن الرسم الا في بئر الشك كذا في حاشية البرما وفي على جزمهم
 فاقلا عن النوي والسيوطي وفي سلطانه عليه ان ذلك طريقة رقيقة
 هو هو الموافق للفتن من الوقف على المنصوب بفعل الف وقول المشكك الرسم لا
 يساعد التصيب بين على السيار من كتابة المنصوب كمنون بالالف والمخاض

للتعظيم وفيه اي ليكون الاسم مرفوعا ان سماه مرفوع الوبته وليكون عمله
كما ان سماه عمله الخلق وانما قال وانما سبب التعظيم لان الراجح عربية الجرد لا
او عطف بيان لموافقته الاصل من عدم التقدير ما الرفع فيجوز الي تقدير هو
والنصب يجوز الي تقدير مدح وما يرد على البدلية من ان العمل في فيه الطرح
تقدم دفعه مقتضى الرفع بدل من واولا من فني بقفوا قلبت الواو والواو
لمحركاتها وانفتاح ما قبلها اليها من نسبت اليها نعم الي المطلب وهذا
هذا الواعيد المطلب وهو ابو عبد الله وهو ابو النبي صلى الله عليه وسلم
المصطفى صلى الله عليه وسلم فقلت القاطن لوقوعها بعد احراف الاطباق الاربعة العاد
والفناد والظا والظا والواو والغا لفتحها وانفتاح ما قبلها اي المحل
اسم مفعول فالله متقلبة عن يا مفتوحة لشدة حبه اما علمه الممدح
اولي من بعد تعلقه بالمدح على ما مر لانه من تقديم العام على الخاص
لا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لان نبيا حال ومحال وان كان وهذا
في الامور تفيد المقارنة لعلها فيها افاد مقارنة النبوة لكونه رسولا وانما
الاخبار بالعام بعد الخاص انما هو لعدم القافية فاذا افاد كما في الآية لم يمت
فان قلت الصفة تفيد المقارنة اذ كانت لازمة مع انهما لا يجوز تأخيرها
عند الاخص منها قلت افادتها المقارنة لا من حيث كونه صفة بل من قبح
وهو العلم بكونها لازمة افاده الله في كبره واقول ذهب الشيخ محمد
الدين بن العربي في فتوحه المكية الي انه يشترط في سمي ان يختص بحكم
لا يشترك فيه فوجه فكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص متروكة
ونقله عنه العاد في السفر الي في الكبريت الاحمر وافرعه وعلى هذا اشكال
اصلا فاحفظه سمينا بها في الله في المختار السباح لحدود وسمي به
يسمى بالفتح فيه ما سباحة وسمي بها اي جاذ وسمي له اي اعطاه وسمي من باب
ظرف صار سباحا يكون الميم وقوم سباحا يوزن فتحا وارة سمي بسكون
الميم ونسوي سمي سباحا بالكسر والسمي سمي سباحة ونسما سمي سباحا
اه وقد ابا صاحب القاموس في صنيفه هذا واقر به من اعترض ضبط الميم
في عبارة العرب بالضم وفي الشرط في لفو متعلق بسمي او مستقر حال من سمي
البا والاول اوفي وما صنف به من ان التسمي يجوز به لا فيه لا يخفى على الخليل

فيه من الصلاة المأمور بهما اي مشتق من الصلاة المذكورة لا من غيرها
في الخبر حيث قيل فيه ان لا الله ان نصلي عليك وهي بمعنى طلب الرحمة لانها
من الخلق اي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لان قلن من الله كذا قرين
شيخنا الله وقرين شيخنا الا جمهوري وغيره واقول لا يخفى ان هذا لا يتأني
في كلام المصنف لاسناد الصلاة فيه الي الله تعالى ولا يصح ان تكون من الصلاة
المأمور بهما في الخبر لان هي طلب الرحمة وان هذا انما يتأني لولا ان المصنف
المصنف الصلاة اليه كان قال صلى الله عليه فالصواب ان صلى في كلامه من
الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وان الجملة خبرية لفظا طعينة موصي
فيكون طلب الرحمة مستغادا من الجملة لا من صلى فقط واولا ردت ان تخلي كلام
الشرعي وجه صواب فاجعل المراد ان صلاة المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم قد
من افاد الصلاة المأمور بهما في الخبر لان من افاد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك
ان المأمور بهما في الخبر بمعنى طلب الرحمة وكذا في قوله المأمور بهما اي
على هذا التشبيه على سبب صلاة المصنف وكذا قال انما صلى عليه لئلا من الصلاة
عليه في خواتم وهذه النكتة مستجبة على ما قرره الشر ايفضا فاعلمه فانه نفيس
واحق ان معناها واحد ثم قاله ابن هشام في تفسيره فتكون من اشرك
المعنى اي الذي لم يتقدم فيه الوضع لا النطق الذي هو ما تقدم وفيه الوضع
وقد استدل عليه بامور ثلث فيهما قال جمع الي المعاني وما كتب عليه
وهو العطف بفتح الفتح وهو لغة كليل والخبر والمراد به ههنا
الاحسان باي وجه اما بكسر العين فهو محانيه بافتحة الهمزة
مختلف حقيقة بحسب اختلاف العاطف اي التفضل اي لا الكيفية
المنسانية التي تقتضي كما هو معنى الرحمة في الاصل لا استحسانها في حقه تعالى
وهم من اجل الرحمة في حقه تعالى على الادة التفضل الي الاحسان وكل صريح
ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لئلا صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بمحابه
عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عطفه لان الكمال يقبل الكمال
ومثل ذلك يقال في من سائر الالهي والاوليا والى الاما لكه بمعنى
معني الاستغفار اقول المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه
مقصود لان صلاة الميم تكون بطلب الرحمة ايضا كما ورد في الخبر فاذا جعل

الاستغفار على ما يصدق بطلب المغفرة وطلب الرحمة اندفع القصور وهذا الاحسن
ما ذهب اليه كثير من المحققين ان الصلاة بالنسبة الى ما سواه تعالى من الملازمة
والادمين وغيرهم بمعنى الدعاء والى الادمين اي وبعدها
من سائر الحيوانات بل وانما ذات لما في السيرة المحلية من باب ابتداء الوحي
كان عليه الصلاة والسلام ان اراد ان يقضي حاجته الانساب بعد من الناس
فلما لم يجر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة والصلاة عليك يا رسول الله
وانما خص الادمين والجن بالذكر لشيء هما التفرغ والتفريخ والدعاء على
عام على خاص لان التفرغ هو الدعاء بخضوع وذل لا يعطى نفسه كما زعم
قال في الكبير ومن فضائلها اي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ما جرب من تأثيرها وانفع بها في التنوير ورفع الهمم كما اشار اليه البعض في
الشرح حتى قيل انها تكون في الشج في الطريق وتقوم مقامها حيا
حكاه الشيخ السنوسي في شرحه في صفته وسوي احمد زروق وشار اليه
الشيخ ابو العباس احمد بن موسى المعنى في جواب له لكن سمعت عن الشيخ
ان المراد منها تقوم مقامه في مجرد التنوير واما الوصول الى درجة الولاية
فلا بد من شئ كما هو معلوم عند اهله فالمراد باختصاص من بين الذاكرين
تذهب حارة الطباع وتزكي تقوي النفوس بخلاف غيرها فانه يثير حارة
فها ما دام الحاشي كتابته عن تأييد الصلاة وليس المراد تقييدها
بملة خضوض العقل لئلا من يجري المعاني وفي قوله يخوض معاني من اسرار
الشيء الى الله والتخاض حقيقة النفس كما مر من يجري المعاني في حال
من الحاشي لان نعت الكثرة اذا قدم عليها اعرب حال او من شقيفة
كالجراي في الكثرة والسعة فقير المضطرب لا يسهل في حجة الحق
مع علمه مما قبله تلويحها الى ان قوله المص في سائر الحجة البركة ليس على إطلاقه
بل يحمل على ما ذكره الله شبه المسائل الصعبة حصل بكون المسئلة
المسائل الصعبة المراد من جمع بين طريقي التثنية على وجه تنبي عن التشبيه
المسئلة خصوص المسائل الصعبة وهي لم تذكر بخصوصها في الكلام ودعوى
في عموم المعاني لا يصح قرع شيخنا الله استعاره أصلية بجرياتها في
جامد نصيحة النفس بالاسم المسئلة استارة الى الله لا تحتوي على جميع

المعاني

وذكر ولوقت اعلم الغيب استلزم ما لا يخفى ونوم ان الله يحده عام الساعة والامر تعالى التوراة في علمه تعالى
فان علم الحاطة كعلمه تعالى ويظهر على هذه التوراة ان هذه التوراة انما يلزم ان يكون علمه
والعلم هو العلم وما لا علم في الا حاطة والحقيقة في علمه من العلم لا يستلزم لا حاطة في علمه ما
المعاني الى الله هكذا قاله الله في كبره من نقله ذلك عن انما قلت وهو صريح في العلم الحاطة في علمه
في الرد على من ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه مساو لعلم الله تعالى العلم الحاطة في علمه
بما حاطة عقلية او محيط بكل شئ من كل وجه الحاطة كحاطة علم الله تعالى وتو
ما تو في حاشي علمه الله تعالى بكل شئ علم الحاطة وقد الف شيخ شيخنا العلامة والحديث لان القدر
اليوسفي قال في الرد على من زعم ذلك وكثيره واستدل على ذلك بآية الحمد وخرجت عن
عقلية وتقليد ثم قال الشيخ لكن شيخنا بالغ في القول بالتكفير والذي حقيقة العلم والحق
يظهر عدمه لان هذه التوراة التي ذكرها في القول لا تقدم بقوله لا يقول بها لا تختلف بالموافقة
هذا القائل والامر المذهب ليس بمذهب اذا كانا للامر بعيدا هو والاسم
جمع لا واحد من لفظه واللفظ منقلبة عن وارمضوحت له ليل تصفوه او بل وقيل
عن صفة منقلبة عن هاد ليل تصفوه على اصله وانما قلبت اليها صفة مع كونها
اخو من الهمزة توصلا الى قلبها الفاء فلم يرد بها وها ولم تقلب اليها الفاء من
اول وهلة لعدم النظر ودليل الاول اوضح لا مكان البحث في دليل الثاني
باحتمال ان اهية تصفوه اصل الال وان اجاب عنه بعضهم بان تكبير
الظن بالنقل قد دفع هذا الاحتمال ولا يضاف الى الشئ حقيقة او صورة
اسم جمع لها حب هذا مذهب سيوي وذهب الاخفش الى ان
جموع التكسير لكثرة وزن فعل كركب وصحب ورد بان ركباً وصحباً يصرفان على
لفظها فيقال ركب وصحب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى مفرد ثم
يجع بالواو والنون والياء والنون وان كان لمذكر عاقل والافعال والافعال
في تصغير رجال رجيلون ودرهم درهمان والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم
الجمع ان الجمع ما دل على اكثر من اثنين دلالة تكون الواحد يعطى فهو من باب
الكلية وينقسم الى جمع قلته وجمع كثره لجمع القلته من ثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة
من احدى عشر الى ما يتناهى له هذا هو الجمع وهو الذي رجم السعد وتبعه الدما
مين وغيره ان الجمع الكثرة ايضاً من ثلاثة فما مضى كان في الجمع في التفرقة
المذكورة بينهما اذا جمع المفرد عليها فان لم يجمع على الاصل ورن قلته وكثرة كان على
جمع وحل يكسر فيكون ورجال جمع رجل يجمع فجمع كان ذلك الجمع من باب القلة
والكثرة وحلها ايضاً في تكثرات مجموع المعادها فلا يضاف ما صرح به الاصوليين
وغيرهم من ادب جمع المعاني بال مطلقاً من صيغة العموم والصحيح ان جموع القلة

سيرة

ستة جمع التصحيح وافعله وافعال وافعل وافعله وذهب قوم من المحققين كالرشي
 الى ان جوا التصحيح موصوعان لاكثر من اثنين من غير دلالة على قلتها وكثرة وبقية
 جوع القلة التفسير جوع كثره وهي ثلاثة وعشرون وقيل اكثرها في الغالب ان كل
 الجمع واحد من لفظه وقد لا يكون فيقدر ان له واحدا من لفظه كما عن ان مفرد واسم
 الجمع ما دل على اكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة اخر سماه فهو من باب الكثرة والقله
 ان لا واحد له من لفظه كقوم وهرط وقد يكون له ذلك كصاحب وركب وظاهر
 التصحيح ان قولهم اسم جمع ان معناه اسم يدل على جماعة لان مدلوله لفظ
 الجمع واسم الجنس فادل على الحقيقة ثم ان كان وصفا لهما بقيد الوحد واسم لفظ
 الاحادي كاسد او بشرط استعماله في اكثر من اثنين من افراد حقيقة فاسم
 الجنس الجهي والغالب الفرق بينه وبين واحد بالتا وكون الثاني المفرد
 وقد يفرق بينهما بالنسب كروم ورومي وزنج وزنجي وقد يكون الثاني جمع
 كامة وكما وبعضهم يقول للواحد كامة والجمع كاعا الغالب اولوا لا باصدق بالقلب
 والكثير فاسم الجمع الاحادي كيا وتراب اقول ما ذكرنا في اسم الجهي هو ما اشتهر والذي
 ذكره اهل اللغة كصاحب القاموس ان كلا من روم وزنج وركب هو اسم لجمع
 فيكون كل موضوعا لجمع محيل ويكون نسبة الواحد اليه ككونه بصي مسماه نظير
 تحميم وتحميم فافهم في ذلك لانكوت جوا لفاعل اقول يومهم انه يكون جوا
 لغير فاعل مع انه ليس من ابناء الجموع بالكلية على الصحيح وقد يقال انما قال
 لفاعل موافقة للمفرد هنا الواقع هنا لان ايا المطلق على الصميم من غير
 اعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف اللاحق والاصح على الصميم في علمه
 من غير ان يقر بان على الصحيح عند المحققين هو مذهب ابن مالك ومن شذبه
 قرا من قد سألوه به والارحام بحر الارحام ومقابلته منها المطلق على الصميم
 المحروق من غير ان يكرر اعادة اجاز اسم او حرفا بل لو اريد المطلق اعاد اجاز
 وجوبه هو المطلق لجموع اجاز والجرير على جميع الخافض والمخفض او
 المخفض فاعلم ان الجموع فقط باعادة الخافض خلا في نسبة الاشياء
 وينقد كلام اسم على هذا الوجه الواضح الظاهر فساد الاعتراض عليه بان
 اختلاف ليس في محم والمطلق علمه لضمي كما تقتضيه عما دلت في المطلق عليه
 بدو اعادة خافضه عندنا اي معايش اهل السنة كما في كسبه خلا في اللغة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد

في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا ما اشتهر نقله من الفريقين كما قاله الفنا في
 وقد نقض الاول بقوله انك لا تحدي من احببت انما ان بقوله تعالى ولعالمون
 شهد بياهم الابن وفتح باب المناو لي الاحد الفريقين دون الاخر خلا والاختلاف
 بضاف والذي يظهر انها تطلق بالضمين من تشبهوا صفة المصحب كما يدل
 عليه الاستدلال بالاحاديث الاثنية وهو باضاف لقوله ذوي الهدي ان لم يرد يا
 الهدي اهتداهم انفسهم والا كما في تبايرين غير الشمس والقمر اماها
 هما ولا يسميان بجما وان كانا كما يحب اي طالعين لاذ وجه التسمية لا فوجها طالعين
 بل كوكبا محل وصفا فالكوكب اعم من النجم في الاهتدائهم ورفع بتقديرهم
 ما يقال تسميهم بالنجم انما هو في البداية للغير لا في اهتدائهم انفسهم وحاصل الادع
 ان الاهتدائهم مصدر المبيد للمفرد وصلتته محذوفة والمعنى في ان يهدي
 بهم ويدفع اي بتقدير مضاعف اي في سبب الاهتدي وهو الهدي بفتح الهمزة
 لكن يرد على تقديرهم ان جامع التسمية يجب وجوده في المسبب وهو المسبب
 الاهتدائهم بالصحب وغير موجود في النجم ويمكن دفعه بجعل في نسبة داخله
 على سبب نسبة الصحب بالنجم لانه جامع مشترك في
 هو الله ولا اله الا هو الله تعالى ونافيا هو الذي صلى الله عليه وسلم افع
 لكان اوضح فقد روي في الاحاديث القدسية دليل لقوله واسم
 هو الله تعالى اولا وقوله وقال صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبيا
 على الله عليه وسلم نافيا وقد يمتد في الاول بعدم عمومته لخصا لجميع الصحابة
 في الحديث عما يخلف فيه اصحابه في ذلك على ان سياق الحديث في المجتهدين منهم
 لانهم الواقع بينهم الاختلاف كمنع اللام الا ان يمنع بان للمقلدين منهم اختلاف فبالنسبة
 لا اختلاف مقلديهم وما ذكرناه من ان فهم المقلدين هو ما وجد بعضهم وفي خبر
 على المزية انهم جميعا مجتهدون والاحاديث جمع حديث على قياس القياس
 احد قد كثر غنى وان غنى وحديث كقضية وقضية والحديث في اللغة الشيء الحادث
 واما في مصطلح الحديث فهو الخبر والامر مجعيا واحدا على الاصح عند الجمهور
 وهو ما اوضح في الذي صلى الله عليه وسلم قولاه وفعلا او تقرير وصفا والاحاديث
 القدسية المروية عن الباري جل جلاله نسبة اما الى القدس وهو بضم فسكون
 او بضمين الطبر لظهورها عن ان يتوهم فيها الكذب لصدرها عن النبي صلى الله عليه وسلم

الا ان يقع
 للمقلدين به
 غير اختلاف
 لا اختلاف
 مشددا

عن اصدق القائلين اوالي روح القدس وسجودك لذوله بها عن الله تعالى فيكون من الله
الى بحر المركب الاضافي دون صدره خوفا لا لئلا يتساقط من قفاله
يختم ان هذا السؤال كاف سقاها الميلة المراج ويجعل ان بواسطه جبريل والاول
اقرب الى العبرة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الاخبار
بالغيبات وانما قلنا ان كان في ما روي من وقوع بعض الاختلاف عنهم في حياته
صلى الله عليه وسلم عما يتخلق فيه اصحابه اي من احكام الدين التي للاجتهاد
فيها مدخل في الاستحلال من النجوم وكذا قوله بعضهم انهم من بعض اقول
انما في مجال الاول مع ان النجوم لا تكون الا في السماء لا في الارض الى علوم مراتب اصحابه
كلها النجوم التي شبهوا بها وانما في مجال الثانية مع عدم توضح السوال المذكور
عليها للاشارة الى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم كما فيهم وقال
صلى الله عليه وسلم ان قال في كبره قال العارف بالله تعالى سيدي عبد الوهاب السقالي
في البحر في سامعنا ان هذا الحديث ولدان فيه مقالته ككثير صحيح عند اهل الكوفة
اهو وقوله فيه مقالته في شرح الشهاب الترمذي الحجازي الذي روي من طريق
كلها الصحيحة بل قال ابن حزم انه موضوع بايدهم اقتديتم اهتديتم هذه
جملة شرطية اقول ان كان مراده باصحابه جميع الصحابة كما هو اعتبارهم كما هو
مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تسهمهم بالنجوم فخطاب في اقتديتم اهتديتم
لفي الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضر بل وان كان المراد
بهم اجلة الصحابة من حلبة السريفة فخطاب لغيرهم من بقية الصحابة
ويقال من عليهم الناصرون فمن بعدهم ثم بعد ذلك في هذا ان قلت نعم
الدين السكينة انه نقل عن راج الدين بن عطاء الله انه ذكر ان النبي صلى الله عليه
وسلم كافة له مجليات فرأي في بعضها ما يراعى الا في بعض بعد فقال
مخاطبا لا تسوا اصحابي فلو انفق احدكم مالا احدهما ما ادرى من مداحهم
نصفه وارثهم السكينة منه هذا التاويل وقال ان الشيخ راج الدين كان متكلم
الصوفية في عصره على طريق الشاذلية ومعه يقال في الخطاب الذي يخاطبه
بصدده للتقريب على القول ضمن التقريب معني التسهيل قوله تعالى
كونه يتعدي باللام وقوله بالقوة اي من تاصيل النجوم في الهداية
والاقل التقريب على القول بل انه قلنا ان جاز على المعتاد في التسهيل من كون

المشبه انهم في وجه المشبه من المشبه لم يصح هذا القول لان الاهتداء في هذا من جهة
ما عدا الاثنا فيه وحذف الجواب بتمامه وابقى علمه قال اهتداء باللام ولا
صحاب اقول المناسب حذف الال كما في كبره اذ لا ذكر لهم في الحديثين ويمكن
ان يقال مراده الال الذين هم صحابة وهم مذكورون في الحديثين في عموم الاحكام
وانما خصهم بالذكر لبيان انهم القضاة فيهم الشوق من الاهتداء بالنجوم
فيعلم ان المشبه تشبيه الاصحاب بالنجوم في الاهتداء تقريبا للصقول لان
الاجماع في المشبه قد اتم منه في المشبه والمخلو في النار عطف خاص على عام
بل ومن الذي يروي لان الاهتداء بهم ينضمم الامتناع من المحاصير التي
ترتب عليها القصاصات والمحدود للافتعال ان اي عند الانتقال والافهام
والانتقال من نوع من الكلام الى اخر وهو هذا الانتقال من نوع النشأ ونحوه الى نوع
ذكر السبب الحامل له على تالمين الارجوة والتعدي اي تعدي الال على الاول
الذي كان حق التركيب ان يقال عليه ككثير عدل عنه الى ما بعد ثم عني الى وبعد
للاختصار مما يمكن من شيء بعد قال في الكبير ثم اقيمت ابا مقام اسم هو
السبب او فعل هو الشرط وليس المراد انها جميعا هي والاكانت اسماء فعلا معا
وهو لا يعقل فلما وقعت موقعة لفظ المشبه لزمها العاللان في الشرط غالبا
وتوقعها موقع السبب لزمها الصوق الاسم اللازم للسبب الزوم العام للخاص
كلزوم الحيوان للاشياء فضا بحق ما حذف وابقا لانه في الجملة ثم اقيمت الواو
مقام اما وحضت بذلك من بين ساير حروف الفصوف لان الواو تشاوت
اما في كونها منها للاشتياق وايضا هي ام اللباب واخصت بانها فتناسب
اختص بالسانية عن اهلها وهم ما كان فيهم لما لا يعقل وقد تكون طرف زمان على
قول بعض النحاة كما في قوله وانك منها قطب بطنك سقوله وفرجك نالا
منها الدم اجمعها وهي على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون
للاستفهام على قول بعض النحاة الصفا في قوله هما في الليلة مصالحة ومن
الاول ما هنا وليكن اما ثمة فاعلمنا قصيدة راجع لهما وهذا قران وناقضة اسمها
هذا الضمير وخبرها محذوف اي موجود او من شيء بيان كبرها لتأكيد الصوم
او للاستفهام بالاشغال ما هنا فيما يعجز العاقل عن شيء ايضا كما هو الاستفهام مقام
ان يكون من الثاني اعني كونها للزمان والشرط فاعلم ان يكون او اسمها شيء ومن لا يقع لان

صحاب

كما

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير

الشرط في حكم غير الالفاظ بعد البسملة وما بعدها فيه اشارة الى ان المضاف اليه مني معناه لا لفظه والالفاظ بعد البسملة الى الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وعليها فبعد مبنية على الضم ويصح نصبها بلا تنوين على فية لفظ المضاف اليه كما بسطنا جميع ذلك سابقا في الكلام على خطبة التمس وانما قدرنا بالتم ذكرنا المتبادر وجوع اسم الامر الى اقول فيرو عليه ان علة تقدير اقول ليس ما ذكره التمس بقوله لان هذا الطريق هو علة ما استلزمه في الكلام على خطبة التمس والذي ذكره انما هو علة لذكر بعد عقب اقول فاشير عبارة كبره حيث قال وانما قدرنا بهذا الانام ويمكن اعراب ذلك معقولا مطلقا لا معقولا بد والموتى وانما قدرنا ذلك التقدير المشتمل على ذلك بعد عقب اقول لا فافهم من معقولات بكسر اللام اي معقولات على الصحيح انما كان هذا هو الصحيح للوجوه السابقين في خطبة التمس فانطق بهذا والبيان متعلق بمحور حال منه على مذهب من يجيز مجي احوال من المبتدأ كسبويه كما اشار اليه التمس بقوله بالنسبة للجان اي كايضا بالنسبة للجان اي ملايسا بالنسبة للجان ولو قدر التمس منسوب بالجان لكان اقل كلفه وقوله نسبة مبتدأ في خبره كالخو اي كنسبة المخو كما قدر التمس لتمام التمس به في التمس ويتعلق بها المضاف المقدر في قوله للسان ويحتمل ان يتعلق بمحذوف واخبر تقديره منسوب باللسان والتمني ان لا ينطق حاله كونه للجان نسبة كنسبة المخو حاله كونه منسوب باللسان ورجح هذا احتمال على تشاكل اجزاء العبارة ورجح ما قبله كونه اقل تقدير فقام لان المنطق يطلق انما في فيكون مشتملا على ثلاث معان وهو على الاول والثالث مصدر ميمي وعلى الثاني اسم مكان ومن الاول قولهم في تعريف الانسان حيوان ناطق اي مذكر الوجود والادب اي كثيرا اقول الكلية اي الكثرة كذا قدر شيخنا التمس اقول ومع قاله في الخارج ان اذ ان غير الانسان من الحيوانات فلا يقال للمنطق ونطق والا كان تعريف الانسان غير مانع فلا يميز ما نقل عن السرافيزد بخطه في تحكك بعض النسخ على الخطبة ولو قال التمس على الالفاظ ان الالفاظ لكان انسياقا في اداء المعنى اعني المنطق لان اي يظهر ويدل عليه والاسناد مجاز من باب الاسناد الى الالفاظ واسم الاسناد يرجع الى الالفاظ اما بمعناها المصدرية اي بمعنى المدركات على طريق الاستدلال لان اسم الاشارة كالضمير وهذا العلم هذا محط تقييد التسمية اي قاله ارتباط بمعاني المنطق الثلاثة فلهذا سمي المنطق به تقديم مجاز في محورها

الصحيح اي يكون تام مطلقا كذا في المتن اي منه ما قاله بعض فقهاء الامامية بـ الا بتدليس التمس بها كان لتعبيده ثم بعد ما وجد ولا ركي فيعيد الشرط بذلك

المواضع الثلاثة ليس للحصر اذ ليس المنطق من بقية العنون ودخل في التخصيص والتقوي والقدر المذكورة بل للاهتمام به لكونه ادخل من غير فيما ذكر نصيب اي تتكرر وفي نسخة نصيب اي توافق الصواب اقول النسخة الاولى في رجا تلام تقي الكلية بالكثر اذ يصير المعنى تتكرر الادراكات الكثيرة ولا يخفى ما فيه من المتباهة الا ان يرد الكثير المنفع وبه تكون القدم في التامة على ادراك تلك العلوم اي بالقبارات وازد بالعلوم ما عر عنه في مقدم بالادراكات وانما غاب فيها التقدير تقينا بفتح بحيم اما بكسر ها جمع جند بالفتح وهي البستان العظم اي القلب تحصل مما ذكره ان الجان يطلق على الطبيعة مجازا وان القلب تشكيروا ونفسا وقلبا حقيقة وعلى الذهن اسطق تلك الطبيعة مجازا وان القلب يطلق على تلك الطبيعة وعلى متعلقها وهو السطر الصوري المجازي والمتاخر ان اطلاقه عليه ما حقيقة قال حجة الاسلام هو الامام ابو حامد محمد بن الطوسي الغزالي حجة الاسلام وحجة الدين التي تكتوي بقول به الي دار السلام جامع اشياء العلوم المبرور في المنطق منها والمفهوم بحوليس لا يخرج ما عنده من خواهر وجو سما على السما والابن السما مثل ماله من الزواهر قال الشاذلي رايه المصطفى على الله عليه وسلم باهي عسي وموسي بالغزالي وقال علي في اعتكاف مثله قال لا وشهد له ابو العباس الموسي بالصدقية المفضية ونقل اليافي عن بعض الاوليا الاكابر والعلماء اجماعين بين الباطن والظاهر ان لو كان في بعد النبي لكان الغزالي ومن حكمه العظمة جلا القلب وابصاره يحصل بالذكر ولا يمكن منه الا الذين اتقوا فالتمقوي باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز الاكبر ومنها كذا من شياطين الجن في امان واحذر شياطين الانس فانهم اراحو شياطين الجن من القلب في الاعوا والاضلال ومنها احسد فارحقة من انباني به فزيع في عذاب داييم ولعزاجه لخرة اسحق ولما دنت وقاية في جهاد في الاخير سنة حسن وخسيسة نوصا وصلي وقال علي با كفن واخذ وقيله ووصفه على عينه واستقبل فاستقبل الجار صوان الله تعالى طيب النفا اعلى منزلة من نجم السما كذا في حاشية فاستقبل العدو في فضل العرفات وانما قال حجة الاسلام ذلك لا نذكره وفاقا للحكاية من العالم قسما ثالث ليس جوهر جسمانيا ولا عرضا وسموه جوهر مجرد اي عن امادة التي تركيب غيره منها وعن علايق المادة

التي

اي لو اذمها بالخير وجعلوا منه تلك الطبيعة المسماة حياتا من روحا ونفسا وقدا
فقوله فيما في النفس جوهرية اي مجردة وليس مرادة منها من الجوهر جسماني في القالب
للعرض كما بسط ذلك في محله وبانية نسبة الى الرب بزيادة الالف والنون على
غير قياس للمبالغة ونسبها اليه لانه لا يعلمها الا هو سبحانه اولان الجوهر المحمدي ليس
مستحذا ولا قايما بمخبر كما ان الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر لي هي المحاطة
بالفعل وغيره اي المقصودة بالذات بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم بخلط
للهيكل المخصوص الذي هو مجموع جسد والروح وهي التي تضاف وتوافق
اي احوالة فلا ينافي ان الجسم يتنعم ويتالم بفعالها وقوله لهما تعلق بالقلب
المخاطب في بطن اللام نسبة الى النعمة من نسبة الجزي الى الخلي وقوله المحمدي
الستل الى دقيق احد الطرفين غلط الاخر مع استدارة كما يشاهد
في قلب الخروف والدجاجة وغيرهما من الحيوانات تعلق العرض بالجوهر
تعلقا تعلق العرض بالجوهر في توقف الصلاح على كل توقف صلاح القلب المخاطب
على تلك الطبيعة وصلاح الجوهر على العرض اذ لو لا امداد الله الجواهر بالاعراض
بالاعراض لتلاشي في الحال وليس المراد ان تلك الطبيعة عرض كما عرفت
وبسبب اي القلب النفس بتلك الطبيعة وفي نسخة وتسمى بالفرقة
اي تلك الطبيعة وقوله روحا ونفسا فيه تصريح بان الروح والنفس
بمعنى واحد وهو الصالح وقيل الروح ما به الحياة والنفس ما به التغير
البدن حبة اي بذاتها لا بواسطة نفس اخرى والارزوم الدوران
التسلسل وقوله علافة تدرك اي كثيرة العلم جدا كثيرة الادراك جدا
بواسطة الالات من العقل وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين انك
تاثيرها اولها اشارة الى ان اجهل طاري عليها بسبب ربطها بالجسم الظاهري
وقوله فعالة اي بواسطة الاعضاء هذا ما ظهر في شرح هذا التقريبي
وهو قوة في نسخة وهي فوق فيكون التاليف مرادة عامة للخير ويصح
ان يراد هذا مقابله اي القلب والذهن النفس بالقوة المذكورة هو العقل
معنى تكسر العين اي مهيبة النفس لاكتساب الخ لا بغيرها كما قاله
مفادها قبله من المذكور هو النفس من باب تسمية شيء هو الذهن
وقوله باسم ما تعلق به اقوال الانسب اضافة التعلق الى النفس وعليه

والصفة تجوز على غير ما هي له فكان ينبغي الا يراود فقال لا لباسم اي
اي باسم النفس التي تعلق بها اي التي بها تعلق المبدأ تكسر العين بالمراد بفتحها
فكما انم يظهر لي في مثل هذا التركيب انه يحصل ان يكون ما ذكره تامة
وقوله ان نسبة كبد او عظم بيان وان تكون ردية وعلى كل يعدر ان قبل قوله
نسبة النطق الخ وان تكون مصدريه صلتها بمحمد وفيه لان الحرف المصدري لا يدخل
على مثله والتقدير فكما ثبت انم وعلى هذا فقد ثبت ان هو قبل قوله نسبة
النطق والاولان اقل تعلقا كذلك تأكيد للنسبة السابق لكن
الاحود في الا استدراك ما قد يوهمه الكلام المذكور من اتحاد المعنى
منه فهو تفرع على النسبية علم يطلق العلم على ادراك
المسائل وعلما مسائلا وهي الملكة الحاصلة من عزاولها ويصح اذ
كل من التلافة هنا واستفيد من النفس مع انه علم في نفسه وان كان
التي لغيره باعتبار ان واسطة النفس والمطالبة بالنسبة في الاكتساب
المصيب وهذا يعلم ان الخلاف في انه علم او الة لفظي واعلم ان كل
علم وامسائل كثيرة يحتمل جهة واحدة وافقية وهي الموضوع وجهة
واحدة عرضية كالفايدة وهذا التقريبي باعتبار جهة واحدة مسائلا
هذا العلم العرضية ولهذا كان رسميا اما تقريفي باعتبار جهة واحدة
الافقية وهو حرك منو علم بحيث فيه عن المعلومات المتصورة والظاهرة
من حيث انها توصل الى مجهول تقريبي او يقدر في اوتوق عليها الموصول الى
ذلك كما سياتي بسط ذلك قريبا يهضم اي يفسر المراجعة قاله بعض المحققين
وهو عندي اوجه مما استبر من جعل القاصم نفس المراجعة اي حفظ
بيان المعنى القصص في اللغة اما معناها في الاصطلاح الشرعي والحفظ من التي
مع استقامة وتوابعه من المصنوع كما ان الحفظ المنع منه هو مكان وقوعه
من الحفظ ولذلك اختصت الانبياء والملائكة بالقصص وكانت الاوليا نحو
مخوفات فقط اي عن ان يقع فيها خطا فيه اشارة الى ان في كلام المصنف حذف
مضاهي عن وقوع في الخطا فيه بتوفيق الله متعلق بتقصم
الضلال والخبية يعني انه مشترك بين الضلال والخبية فكل من في الضلال
لان مجموعهما معناه يدل على ذلك قول المختار في الضلال والخبية عدم دليل

المطلوب كما في المختار ومن الامثلة العجبة خيبة كاضافة متخار ان اي من اقسام
 العام الي الخاص لان الذي يعم الهند والسهو والخطا لا يكون الا عن سببه وكذا قوله في
 المتخار في درسه واعتبره بان الظاهر العكس لان الذي يخطا عن عمد والخطا يعم السهو والسهو
 واقول ما ذكره المعترض من ان الذي يخطا عن عمد محتمل فلو كان احد معاني التي الضلال
 وهو ضد الهند كما في القاموس وفيه فهو يعم الهند والسهو وما ذكره من ان الخطا يعم
 الهند والسهو هو واحد اقول ثلاثة لاهل اللغة حكاه صاحب القاموس اولها يعم
 الخطا للهند وغيره وثانيها اختصاصها بالهند وثالثها اختصاصها بالسهو واذا عرفت ذلك
 عرفت ان كلام شيخنا السمعاني هو الصواب غاية ما فيه انه جري في تفسير الخطا على
 المذهب الثالث وبالله التوفيق **اشارة الى الغاية** اي غاية هذه العلم وجوب
 فائدة والمخلاف بينهما اعتباري كما سبكه وقيل غايته وفائدة معرفته الفعلي
 الصحيح والفاصل غير المنطق او رد عليه ان علم الحساب لا سببا محسوسا
 والمقابل نقصه من عانة الخطا ذهن عن الخطا في الفكر واجيب بان علم الحساب
 نقصه ذهن من عانة عن الخطا في الفكر فيه لا في الفكر لان الفكر ترتيب امور
 اعم وحساب وغيره لا يبحث عن الترتيب وانما يبحث عن المراتب بخلاف المنطق فانه
 يبحث عن الترتيب كذا في الكبير **وموضوعه** اي موضوع العلم ما يبحث فيه
 عن عوارضه الذاتية كيدن الانسان لعلم فانه يبحث فيه عما يعرفه من حيث
 الصفة الصحيحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم النحو فانه يبحث فيه عما يعرف
 لها من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية ثلاثة اقسام ما يلحق الشيء
 لذاته كالنهي اي ادراك الامور القرينة الخفية السبب اللاحق للانسان هو
 لذاته وما يلحق الشيء لغيره كالحركة بالارادة اللاحقة بواسطة اند حيوان
 وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالصنعة اللاحق للانسان بواسطة اند متغيرا
 فان المنهج مساو لان الانسان ادلا يوجد في ذاته لا يتغير فانه يمرض للاطفال في المهد
 ولذا يصحكون وانما سميت الثلاثة اعراضا ذاتية لا مستنداتها الى المعروضات
 نسبتها الى ذاتها فبما لا اول فظاهر واما الثاني فلا ان يجوز داخل في الذات
 والمستند اليها كمنه الذات مستند الى الذات في الجملة اي باعتبار بعض احوالها
 واما الثالث فلا ان المساوي مستند الى ذات المعروض والمستند اليها مستند الى
 مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستند الى الذات واللاحق والاول

في

عن

عن العوارض القرينة وهي ايضا ثلاثة اقسام ما يمرض للشئ لخارج عنه مطلقا
 منه كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة اند جسم فان الجسم خارج عن مفهوم الابيض
 او مفهومه شي له البياض وهو اعم من الابيض وما يمرض له لخارج عنه ايضا مطلقا
 كالصنعة العارض للحيوان بواسطة اند انسان فان كان عروضا للانسان بواسطة
 النجس وما يمرض له لخارج عنه مابين كالحركة العارضة لما يسبب النار لكون التمثيل بهذه
 المثال تمثيل لان النار ليست واسطة في العروضا بل في الثبوت اذ الحرارة القائمة بالما
 غير الحيوان القائمة بالنار والتمثيل الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في
 ثم المطلق زاد بعضهم رابعا وهو ما يمرض له لخارج عنه اعم من وجه كالفعل العارض للابيض
 للابيض بواسطة اند انسان وكثيرا يصح البصر لعارض اللبوس بواسطة اند ابيض اذ
 فهم هذا فتقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتقديرية من حيث
 صحة ايصالها الى المجهولات واعاقلنا من حيث صحة ايصالها ولم نقل من حيث
 ايصالها لان فقد موضوع المنطق صحة الاتصال واما الاتصال وما يتوقف عليه
 الاتصال فعارض ذاتية له يبحث عنها في المنطق كما يستقره ولو قد بنى الاتصال
 لورد اذ قيد الموضوع من نقصه لا يبحث عنه في العلم والاتصال بمحسوس عنه فيه
 وهكذا الحال في كل جنس جعلت قيد الموضوع وبحث عنها في العلم وفي حاشية المطلاع
 ان قيد الموضوع مطلق الاتصال والمبحوث عنه الاتصال المحسوس اعني الاتصال
 الى التصور والتقدير فتكون الاعراض الذاتية احض من قيد الموضوع وانما كان
 موضوع المنطق تلك المعلومات لان المنطق يبحث عن احوالها التي هي الاتصال الى
 المجهولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية
 والتقديرية لذاتها فاما ما لا يبحث عن الاتصال الحكم بان الجسم كالحيووان والفصل
 كالتعلق وهما معلومات تصورية اذ اذركا على الوجه الخصوص وصل المجموع الى
 مجهول تصوري كالاتحاد والحكم بان القضا بالمتقدمة كقولنا العالم متغير وكل
 متغير حادث وهما معلومات تقديرية اذ اذركا على الوجه الخصوص صارت قياسا
 موصلا الى مجهول تقديرية كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه
 الاتصال الى التصور ولا يكون الا توقفا قريبا البحث عما يكون المعلومات التصورية
 كلية او جزئية ذاتية او عرضية جنسا او فصلا او خاصية ومثال البحث عما يتوقف
 عليه الاتصال عما يكون المعلومات كالتقديرية فقيمية او عكسية فقيمية او تقديرية فقيمية

والعلمة الموضوعة ولم لا يقال موضع كذا بل هو محال وهو غير متصور في معنى موضوع العلمة القابل للمحور وذكرنا ان العلم
 يات في العلم يكون موضوعا لاسم العلم وبنادي العلم في العلم يكون محورا لاسم العلم في العلم يكون موضوعا لاسم العلم
 في العلم يكون موضوعا لاسم العلم وبنادي العلم في العلم يكون محورا لاسم العلم في العلم يكون موضوعا لاسم العلم

او توقفا فعند اي واسطة البحث الى التقديرات توقفا قريبا اي بلا واسطة البحث
 عن كون المعلومات التقديرية قضية او عكس قضية او نقص قضية او توقفا قريبا
 بعيدا بلا واسطة البحث عن موضوع علمها تهما ومجهولا تهما فان الموصل الى التقديرات توقفا
 على القضايا المركبة منها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمجملات فيكون
 الموصل الى التقديرات متوقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجملات
 بلا واسطة توقفا على القضايا علمها هذا ماخص ما في القطب وحواشيه واعترض على
 موضوع المنطق ما ذكره ان موضوع الحساب كذلك فان الاربعة مثلا متصورة بانها
 المنقصة الى اثنين واثنين يتصور ان يتوصل بضمهما في مثلها الى معرفة مجهول
 وهو حاصل الضرب وبضمها على اثنين الى امر مجهول وهو قسب كل منهما فلا
 تمايز بين علمي المنطق والحساب بالموضوع مع انهم يقولون تمايز العلوم بتمايز
 الموضوعات اجيب بالفرق بان البحث في المنطق عن العلوم الموصل الى المجهول
 وكيفية تركيبه وفي الحساب عن ما تدل على هيبته وكيفية تركيبه وانما هي
 موضوع العلم موضوعا لانه في معنى موضوع القضية المقابلة للمجهول لان جزئ
 موضوع العلم هي التي تكون موضوعات المسائل كما وصفت في كبرى نقلا
 عن اليوناني **التصور** بمتى والتقديرية من ان نسبة الشيء الى المنطق به
 وقد بينا المبادي العشرة في المسائل التي لم تذكر هنا سبعة واما
 التقريب والموضوع والغاية التي هي الفائدة فقد ذكرت هنا والسبعة هي
 الموضوعة والاستعداد والمسائل والفضل والحكم ونسبة من العلوم والاسم و
 قد فطمت العشرة فقلت ان بنادي لكل من عشرة احوال الموضوع في الثمرة وقوله
 ونسبته والواضع والاسم الاستعداد حكم الشارح مسائل وبعضها البعض كفي
 ومن دري الجميع حاز الشرفا قال في كبريه وواضعه ان يستطوا بكسر الميم
 وفي تحتها بعد هاء علم الطاء وهو واسطة الى ما يخص الاول من الثاني خلافا
 لما توهم انهما شخصيات واستمداده من العقل ومسائلها القضايا النظرية القائمة
 من هيبته المعرفات والاقبسية وما يتعلق بهما المبرهنات علمها فلهذا
 فهو يقوم ويؤيد على غيره من العلوم كونه عام النفع فيها اذ كل علم ففهم
 او تصديق وهو يبحث فيما لكن بعض العلوم يفوقه من جهة اخرى واما حكمه
 فسياتي الكلام عليه في كلام المنطوق واما نسبة من العلوم فهو باعتبار موضوعه كلي

منه عند ما تدعى
 له في تاي كذا في علم
 بارة الوصول الى العلم
 كجمله الالهية وان
 له على الحساب في علم
 في مسائل الحاشية الوا
 في كبريه وواضعه

لها

لها لان كل علم تصوري او تصديق وموضوع هذا العلم التصورات والمقديرات واعتبار
 مفهومه مبين لها والاسم المنطق اهم ويصعب ايضا بالميزان وبمقايير العلوم اي المفهوم
 الدقيق فيه اشار الى ان الفهم بمعنى المفهوم وان الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف
 اي المستر بكسر السين اما بفتحها فهو المصدر **شبهه** دقيق الفهم اي تشبيها
 مصورا في النفس على طريقي الاستعارة بالكتابة وقوله يدل على متعلق يشبه بطلان ان
 اللفظ تخيل **اسم** فعل يتبادر منه ان الذي هو اسم فعل او تشبيه او لغيره جملة
 هاء وهو واحد وجهين في اتيها انهما فقط والحق حرك خطاب وهو الراجح
 على ما ذكره اي بناء على ما ذكره اقول فيه ان الذي ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيخذ
 اشبه والمبني عليه والحوار انهما اختلفا باعتبار العمل والقياس فالمبني كونها اسم فعل
 المذكور من الشرح هنا والمبني عليه كونها اسم فعل المذكور من ابن مالك في التفسير
 وزاد احوالهما قد يقال هذا في ان يخص قبله ويجاب بان النبي تنصب على ذكرهما في بعض
 معا لا ذكر كل واحد منهما على انفرادهما في بعض اصناف اي بالنسبة لكونها اسم فعل اجماع
 يذكر كونها اسم فعل فالاصناف بيان اقول ان كان المنطق اسما للمسائل الكلية
 وفروعها الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره لان النسبة بين المتصايفين في العموم و
 الخصوص من وجه وان كان اسما للمسائل الكلية فقط فالمراد بها القليل لبيان ان
 النسبة بين العموم والخصوص المطلق وحاصل ما اشار اليه ان اما بيانية او
 تبصيرية وان الاضافة كذلك فتكون الاحتمالات اربعة بيانية تبصيرية
 من بيانية والاصناف تبصيرية او العكس والمعنى على الاول فيخذ قواعد هي اصول هي
 هو وعلى الثاني فيخذ قواعد بعض اصول بعضه وعلى الثالث فيخذ قواعد هي اصول بعضه
 وعلى الرابع فيخذ قواعد بعض اصول هي هو والذي ذكره الشارح ان فيه تكلفا هو
 الاحتمال الثاني ولعل وجهه ان فيه زيادة مستغنى عنها اذ يكفي ان يقال فيخذ قواعد
 بعضه اقول الاحتمال الاول والثالث كذلك اذ يكفي على الاول ان يقال فيخذ
 قواعد هي هو وعلى الثالث فيخذ قواعد بعضه والرابع هو الاول يعني احوال
 ان يرد على الاول انه يقتضي اختصار علم المنطق في القواعد المذكورة في النظم
 وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان المختص ادعاهي لكون تلك القواعد غالب مرمان
 المنطق فامل اما ان جعلت بيانية اي لقواعد علم مدح غير الرضي فيكون
 الجواب والجواب رجالا من قواعد مودمة او لم يمدح وقواعد بدل منه او عطف

٨

بيان على مذهب الرضا عليه السلام تقديم البيان على المبدأ والتقديم فقال فيها شيئا
من اصوله قواعد من قولته قبل في من والاصناف بآلية ما كانا سبق في قوله
من اصوله واقول لا يظهر كون الاصناف بآلية على تفسير اسم الفنون بالعرفان
لا يخفى الفاظ متبادلة في اصطلاحيها اما لغة فالأصل والفاصل من ذلك
لان معناه لفظ ما يبين عليه الشيء واما العنايط فعناه لفظ الحافظات
واما القانوت فعناه لفظ مقياس الشيء ذكره في القاموس قصيدة كريمة
اي كقولنا كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق حسن موضوع هذه
القضية الكلية المذكورة وجزئيات حيوان وجسم وجوهر وهوها من الاجزاء
واحكامها كونها اجناسا وكيفية تعرف احكامها من القضية الكلية ان تجعل
القضية الكلية كبرى يصرفي موضوعها جزئيا من جزئيات موضوع القضية الكلية
كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئ
فتقول الحيوان كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق والكل كلى مقول على
كثيرين مختلفين بالحقايق فتخرج النتيجة حيوان جسد وانما في قوله اي
ما يتخرج على تلك القواعد من الجزئيات استفادة منها وانما في الفنون بالعرفان
نعمالخص في ثم ولم يبقها على ظاهرها من الانواع بل لا يتخذها جامع والمجموع
لان الانواع هي القواعد والعوائد المجموعة بعض الانواع ونفسها على مثال
في من هذا ايضا ما قرره في الجواهر في حيث تبيها اليهم بعض جمع فائدة من القواعد
بالمرور ومواصلة القواعد لا تعمله بها فزحاز ومن العبد بالمرور ومواصلة القواعد
والذهاب لانها لا تذهب تنبث وتذهب مختلفات بالاعتبار فقط
اي لا ونا ذات فانهما متحدان بالذات احاصلة من الشيء اعم
ببب الشيء كغير الشيء البير وقوله من حيث انهما في طرف الفعل بفتح الراء
اخرا ما يسكن منها فالعالي كما هو والحيثية الحال الاربعة للتقسيد ويصح ان يكون
للتفصيل متعلقة تسمى بالفعل متعلق مطلوب والباقي من
الاقدام على الفعل الاقدام الشجاعة كما في القاموس وغيره ان يذهب ههنا
لان هذه المواضع والاشياء وحدهم بالرفع مفعول على انهما باعني من
عطف احد المتلازمين على الاخر والتعريف مفعول على اسم ان
تكون غايته نسبة الى الغاية بقلب الياء ههنا كونه اجتماع ثلاث ياءات وتسمى

الياء

منها
باب
في

الياء او جوبها من ذلك والاولان اي الغاية والغاية لعم من الاخرى اي
الفرق والغاية الغاية اي محوما مطلقا لانها قد يوجدان مع عدم الاخرى
كأية لفظ قول لا يقال الغاية اعم من الغاية لا تفرا حقا اذا كان وجود الكل
في الفعل لا في طرفه لا نقول وجود اكثر في هذه الصورة حصل في طرف
الفعل انتهى بوجود اكثر واما ما بعد وجوده ففعل اخر في جوبه
اي لان المطلوب منه والباقي عليه اما ويصح ان مقابل قوله جمع ثلاث
القواعد من السياق هو سابق للكلام ولا حقه بالاسم هو حقيقة
فيما يتوصل به من الحسيات الى اعلى ومجاز بالاشتراك فيما يتوصل به من الحسيات
الى اعظم كما هنا لكن جملة هنا مجاز انقطع المنظر عن جملة علما والاف الاعلام هـ
المقولة حقيقة فكونه حقيقة لموضوع بطريق النقل على هذا الممت فلا معنى لما
قبل ان صاد الان حقيقة عرفية هي هذه المكتبة واعلم ان الذي حققه العظام
في علم الوسالة الوضعية ان اسم المكتبة من علم الشخص وانها من الوضعية
الشخصية الخاص لموضوعه خاص قال اذا الكتاب الذي هو عبارة عن اللفاظ و
العبارة المتخصصة لا يتعد الا بقدر اللفظ وذلك المقدور تدقيق فلسفي
لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضفا لخصا
لانيوعيا لجعل الموضوع امر متعينا لا يتعداها وحاصله انهما من علم الشخص
بحسب عرف اهل العربية الذين لا يعتبرون تعدد اللفظ بتعدد اللفظ ويفهم
فيه انهما من علم الشخص بحسب التدقيق الفلسفي الذي يعتبر بتعدد اللفظ بتعدد
اللفظ ويجعل تعدد شخص لا يتعد محل فقط لان اللفاظ عرض والافاض
لا تتقل ولا تقوم بحليل ومثل اسم المكتبة اسم التراجع بل واسماء العلوم على
المتحدة عندي وان اشتهر الفرق لان متصفا لهما وهي الاحكام المقولة
المختصة انما تتعد بتعدد النقل وهذا التعداد ايضا تدقيق فلسفي
لا يعتبره ارباب العربية فاعرف ذلك فهذا علمه ان قبله مخطط مولانا
خطوط ابن مقلة وينظمها نظم الكوفي في السلك هذا الم
الاستاذ الكبير عدي عدي الله الكليسي الفصري شيخنا يني به
النظم والبيت المسمى المستشهد به في النورق اما كون الروي في النظم النورق فلا
حقا فيه واما كون في البيت المستشهد فباطل اذ لم يرد فيه نورق اصلا لعدم

والاخر

عوار
بيان
أدب
في

صحة وذات معنى انما المروي فيه نودق او روفق ويمكن ان يحجب بان في
كلامه اكتمل اي المتورق ووفق على التوزيع المخرق اي المحسن والم
القريب الحسن اختار بالحسن عن القريب غير الحسن وهو الالبسة الوحشية التي
ليست ظاهرة المعاني والامثولة الاستعمال عند العرب كالحرفي اي النفس
فانه ليس فصيحاً فضلاً عن كونه عذبا لان من شروط الفصاحة خلوا الكلمة من
الغرابية بهذا المعنى الغرابية اي الحسنة وهذا يقتضي جماعاً من قوله وقوله
الحسن عذب لان تعليل الحكم بالمستحق يوزن بعلمية المستحق منه كما عرفت
في فن البيان وادق كبره وان لم يرق في القاموس المتورق بتقديم النون اه
برقي مصادره وفي مجهول لورقي يرق في كوضي يرضي اذا علا وجله يرضي ام
استنفاً فباي قصد به بيان وجه تسميته بالسلم اي بهذا التاليف انما
ارجع الضمير هنا وفيما ياتي للتاليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم
ذكره صراحة لان السلم السابق هو الاسم لان التسمية باللفظ والذي يرق به هو
الاسم وليتوافق مرجع الضمير في تسميته وفيما بعده وارجعه في الكثير الى
السلم ويتعين ان يكون رجوعه اليه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى التسمي على
طريق الاستخدام الذي كاسما اي في مطلق القول والسرف او في استعمال
كل علي ما يعتدي به فان قيل ام يحصل السؤال اذ يفرض السرف
لنفسه لان السلم بعض المنطق وقد جعله موصلاً لعلم المنطق المستعمل على
ذلك البعض السلم اسم اللفاظ اي باعتبار دلالتها على المعاني وهذا
هو التحقيق من الاحتمال ان السبغة المتشوقة ولنا فيها بسط وصلت به الي
ثمانية وعشرين احتمالاً تاتي اخر هذه الاحتمالية وكان الاستدلال بالسؤال ان
يقول قلنا هذا التاليف اللفظ لا علم الا انه علم عدل الى المقصود بالسلم
الذي هو اسم لهذا التاليف اشارة الى ان مسمى اسم المكتبة اللفاظ كما هو
التحقيق فلا يلزم السؤال اي لانه مبني على ان السلم اسم للمعاني
الجمية في هذا النظم فحصل هذا الجواب ابطال ما بين عليه السؤال
فالمراد ان المذكور له خاصية مع ما يقتضيه السؤال من لزوم كون الشيء مسلماً لنفسه
لانما يلزم لوجوب المعاني التي في هذا النظم سلماً لجميع علم المنطق وليس كذلك
بل انما جعلت سلماً لما عداها من مسائله وهذا انما يفهم على انه قوله سلماً

للمسائل

من
لهذا
بما
كج
لأن
هذه
ن

المسائل الصعبة على طريق التصريح بان تشبه المسائل الصعبة بالاسم بجامع عن
التأويل والقربية الاضافة الاعلى ما قدمه من اضافة سما الى علم المنطق من
اضافة به الى التسمية الا ان يرد بعلم المنطق الصعب منه من اطلاق الكل على
البعض منصوب على التظيم لم يقل على المفعول به مع انه الواقع بما فيه
من الاخلال بالادب اي منصوب على وجه قصد اظهار عظمتها اي اصل
بهمزة مفتوحة يودها الف منقلبة عن همزة ساكنة فيم مصنومه مع الاخذ
في اسبابه انسابه الي ان لا يكون رجاء الامع الاخذ في الاسباب والانه موضع فكل جامع
طبع وامل ولا عكس وقد يخص الطبع بما لم يكن معه اخذ في الاسباب فيكون بيان الرجاء
ومعاني الرجاء لرجو لضرب والرجاء كالسعادة فالسلافة مصادره واما الرجاء بالعلم
فهو الناحية وهما جوان واجمع ارجاء واما الارجاء بالكره فمصدر ارجاء الابر
وقد نقلت الهمزة بعد الجيم باي احزت كذا في المختار وقد يطلق
اي حقيقة كما هو المعتاد من كتب اللغة وقوله الاصل اقوله صوابه الرجاء
او هو الواقع في الآية والمطلق علم المعنيين وفي بعض النسخ اسقاط
لفظ الاصل فيكون في يطلق ضمير مستتر يعود على الرجاء المفهوم من ارجوا
فيكون صواباً ومنه وارجوا اليوم الاخر ومينه اي ما لكم لا ترجون
لا ترجون له وقار اي لا تخافون عظيمة الله قاله في المختار
خالصا علم ان مراتب العبادة المتخالية من المحرمات ثلاث الاولى ان تعبد
الله طلباً للنواب وهرباً من العقاب وهذه ادناها الثانية ان تعبد الله
عبادة والتا لنسبة اليه وهي اعلا من التي قبلها الثالثة ان تعبد الله كونه
الحكم وانت عبده وهذه اعلاها كذا ذكره انما وادي اذا علمت ذلك فقوله من
خالصا يحمل خالصا عن المكدرات كحب الظهور والشهرة كما قال الله فيصدق
باي واحدة من الثلاث واقربها اليه اولها ويحمل خالصا عن مواضع الكمال
فيكون من المرتبة الاخيرة افاده شيخنا العدوي والشهرة هي البغى من الظهور
وقوله والمحمدة بغية اليه الثانية وكسر هاء صند المذمة بفتح الذال وكسر هاء
اي اذ يجري على مذهبه الخلق وعليه في الاعراف البيان اما ان جرى على
مذهب السلف من ثبات وجهه له تعالى منزه عن سمات الحوادث والاضافة
على معاني اللام القاص الاخر واما القلوص من النوف فهي الشابة وهي

عوارف
باعت
داوي
منا

منا
باعت
داوي
منا

بمثلة المجازية من النسا وجمعها قلص بضمين وقلايص مثل قدوم وقدم و
قدام وجمع القلص قلاص قاله في المختار يطلق على احديهما اي كما
يطلق بمعنى بعد المرتفع يقال قلص الشئ اي ارتفع وجمعها النضم يقال قلص
الثوب بعد الغسل اي النضم وبابهما جلس قاله في المختار شفي البصر
اي او نحوه كما تفيد عبارة المختار فاطلق على الناقص لظاهر مطلق
تقريبه ان المجاز بمرتبة وهو اقرب فان ارد من القاص الناقص مطلقا ثم نقل
منه الى الناقص بسبب الظهور والشهرة والمحملة فهو مرتبة ويصير كون
المجاز من باب الاستعارة بان تعتبر المشابهة بين القاص والناقص ثم جعل
الم ذكر احتمالا لغيره وبقي ثالث وهو ان يراد بكونه ليس قالصا لوجه الكرم
ان لا يقصد به حب الظهور والشمعة وهو القريب لقول القاص خالصا لوجه الكرم
واقول لا يخفى انه على هذا يكون قوله ليس قالصا تاكيدا ليس لوجه الكرم وكذا
التاسيس خير من التاكيد فلهذا تركه الشرح بان لا يعوقه من العوق وهو كبح
والصرف عن الشئ وبابه قال كما في المختار نافعا للمبتدئ اي الاخذ بصغار
العلم اي نافعا بطريق الاصلية في وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من المستوسف
والمختص اما بمراجعة او مطالعة ذكره ايضا العدي ولام للمبتدئ زائدة
لتقوية العمل الذي هو نافعا لضعفه بالقرينة ولام تكن زائدة لما محضه جواز
تعلقها كما هو مصرح به في محله وبهذا يعرف ما في كلام بعض ههنا في زوايا
الاهمال اي ان كان شبه الاهمال بدار خربة على طريق المكنية وابنت انزوايا خبيثة
وتحول عدم الظهور وضمه على الاهمال من عطف اللزوم به اي العطف
يعتدي ذكره بعد قوله وان يكون نافعا للمبتدئ كما تخصص
بعد تبيين ما او من ذكر اللزوم بعد ملزوم بياننا وايضا حاله اي لقوله ليس
قالصا عن شيخه هو العلامة اليوناني محسن بن الكري وشيخص
السنوسي كان مجاب الدعوة هو جدير بذلك فانه كان من الصوفية
ورأيت له تأليفا في التصوف في جواز الاستغفار به اي في ميسره
من ظرفية الخاص في العام ويحمل غيره ذلك ثم يصح ان يكون من باب الترجمة
لشئ ولزيادة عليه لانه قيل في هذا الفصل القول بان حرم والقول بان
ينبغي والي هذا ليس قول الشئ في كسره في بيان جواز الاستغفار وحرمه وانه

وان يكون المعنى في بيان الاختلاف في جواز الاستغفار فتكون الترجمة مطابقة
للمترجم لان بيان الاختلاف في جواز يتضمن بيان الاقوال الثلاثة
تكون ثم علة المصنف الذي قد مر الشئ وهو بيان على بصيرة اي شاعرا
على بصيرة والبصيرة قوة ادراك النفس ويقال هي عين القلب والمرد بها ههنا
معرفته حاله ثم روع فيه على فحين اي كايين على قسمين من كسونة الكلي
على صنفه ولو اسقط لفظ على لكان احسن بعلم الفلاسفة الاضافة
للمعنى فتصدق بالحكمة والهيبة وغيرهما من علومهم والفلاسفة جمع فلسفي
نسبة الى الفلسفة مأخوذة من فيلوسوفيا وهو حكم وقد عرفوا الفلسفة
بان علم يبحث فيه عن احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة
البشرية واقسامها ثلاثة لان الموجودات كانت مستقيا عنها عن المادة في
الوجودين الخارجيين والذهني فالعلم الباحث عن احواله يسمى الاهلي وال
الفلسفة الاولى والافات احتاج الى المادة في الوجودين فالعلم الباحث عن
احواله يسمى الطبيعي وان احتاج الى المادة في الوجود الخارجيين دون
الذهني فالعلم الباحث عن احواله يسمى الرياضي فالعلم الاهلي والبحث
عن احواله الواجب تعالى والعقول والنفس وسائر الحيوانية مجردة والاعراض
والطبيعية والبحث عن احوال الافلاك والماض والحيوانات والنباتات والجمادات
والرياضية والبحث الهندسة والموسيقى كذا في حواشي المعاني العقائد
والعلامات من عرفة عظمى على هذا السلام بقدر مضاف وحذف لادلائها
قبله علمي ومختص الامام ابن عرفة لا على الاقوال السنوسي لا يقتضيه تشاكي
الشيخ في مختص واحد ومما لاي اثير الدين الا بهي الير فصيل بمعنى منفصل
بمعنى العيل اي المؤثر اي المختار من اهل الدين والايهري بفتح العين الهمزة والوحد
وسكون الهمزة نسبة الى بهري وهو قبيلة وغلط من جعله بسكون الموحدة ومع
الهما كذا قاله ملاناح وتبعه الثماني القليوني في حاشية ايساغوجي اقول
لم اجد في القاموس ولا في غيره ايهري في الضبط الاول للاسماء ليدل ولا قبيلة
ولا غيرها حتى ينسب اليه والذي وجدته فيه ايهري بالضبط الثاني اسم ايهري
من بلاد النجف والجبل بالبحران وبهر كبر قبيلة من تغاعة ونسبوا اليها
على غير قياس فقالوا بهري التي كثر بها في علي القياس فقالوا بهري واي فانظر هذا

عوار
يا
ب
م

مع ما قاله ملائحة ومن تبعه ولا بعد في انهم غلبوه وان الحق مع من غلبوه
في الضبط الثاني فخر وتاليو الكاتب يعني منت الشريعة وكوفي
اي وتاليو كوفي وتاليو سود الدين وتاليو غيرهم علي ما مرنا وكنت اذ تولى
تاليو مفرد مصاف فيهم ويجعل الكلام علي التوزيع كما يقال ذلك لوقيل وتاليو
الكاتب وكوفي ايمافهم وسود الدين اي التفتار في اي صاحب
منت التمديد في هذا المقصود عن شرط مقدم اي اذ اردت معرفة
حال هذا القسم في هذا من لا معقول له اي من لا مفهوم له واسم لغيره
بمعنى المهدى بنا علي بخون سيوي ذلك اي من لا عقل له اي فهم له
بل هو فرض كفاية اي علي كل اهل اقليم او اقام به واحد منهم سقط المخرج عن
الكتاب الباقي وعلل كونه فرض كفاية لقوله لان حصول القوة الحق وقوله الذي
صفة لرد الشكوك فالضمير يرجع اليه او صفة حصول فالضمير يرجع اليه
التحصيل لانه الذي في وسع المكلف لا الحصول فيه استخدام ان لم يرد بالحقول
من اول وهلة التحصيل وفي كلامه اشارة الي قياس من الشغل الاول نظمه هكذا علم
المعقول يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية
ينسخ العلم المعقول فرض كفاية وهو مدعي اقول بان ذلك باين دنا القياس علي
هذا الوجه فانه كان مناسب للمدعي ان يقول الشك في الكسري وما يتوقف عليه
فرض كفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه الواجب اذا الواجب انهم
من فرض الكفاية الذي هو مدعي ومحاكونه فرض كفاية اذا لم يستف عن كونه
الذهن وصحة الطبع اذ بان ان يحصل القوة علي رد الشكوك الذي فرض كفاية
ولذلك يجتمع اليه الصواب والتابعون والائمة المجتهدون واصحابهم وما قول
الشران حصول ذلك يتوقف علي حصول القوة في هذا العلم فاما هو عند عدم
جودة الذهن وصحة الطبع ومن صرح بالاشتمال عنه كما ذكر الشيخ السوسي
في بحث مختصر والشيخ ابن يقطين وغيرهما لكن المصنف اقول هذا
استدراك علي قوله في هذا ليس في جواز الاستفصال به خلل وقد قد علم ان
علي المصنف من قوله في هذا المصنف انه اذا لم يكن في القسم الاول الذي صرح
ما في هذا النظم خلاف فكيف ذكر المصنف خلل في هذا الاستدراك ليس حقيقا
لم يثبت به ما يتوهم مما قبله انفاؤه ولا في به ما يتوهم مما قبله بثبوت بل هو مجاز لفظ

امشابهة

نحو
كج
م

امشابهة واجماع وجود الدفع في كل واحد حاصل دفع الايراد ان المصنف قصد بيان
جواز الاستفصال بالسطح المخلوط فترجم له وبين الخلق فيه فالضمير في قوله
المصنف في جواز الاستفصال به يرجع الي المصنف يعني القسم المخلوط واسم الاشارة
في قول المصنف ذلك الا لارادة وذكرنا اشارتها اليها بالقصد لا الي ذكر لانه
لم يذكر بالفعل جواز الاستفصال بغير المخلوط ويرد علي الدفع انه يلزم نفي
ما قصده مع انه افهم الا ان يقال ذكره ضمنا لان الذين ان الاصح جواز استفاد
المخلوط لكامل القريحة الممارس الكتاب والسنة وعدم جواز لغيره لعدم
الامان عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقا
لنفق المحدث المذكور فاحرص علي هذه الدقايق واخلق اسم مصدر
بمعنى الاختلاف بالسكون قال في كبره ولا يجوز ترك السكون علي
ان يدخل في البيت الشغل لان الشغل انما يكون في مستغف لن ذي الويد
المفروق ومستغف لن في الرجز وانه ليس بمفروق بل هو مجموع ثلاثة دخل
والشغل الرجز والشغل اجتماع الخب والكف وخب سقط البني الساكن
والكف سقط الساكن مع الساكن فالامام ابن الصلاح هو كما في
ثم التخصيص احفظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو وعثمان في الصلاح عبد
الرحمن زيل دمشق وقال الشرحي كبير الكروكي كان اماما في الفقه و
محدث عاقي بالنفس والاصول والكف ورعا في هذا وكان والده الصلاح
شيخ بلادة تفقه ابيه عليه في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسة
وتوفي في صباح يوم الاربعاء الخامس والعشرين من ربيع الاخر سنة ثلاث واربعمائة
وستمائة بحسب النووي قال في الكيسر محيي الدين صاحب النضائين
المشهور في مباركة الفاضلة ولد في الشهر الاول من المحرم سنة احدى وثلاثين
وستمائة ودفن ببلك بنوي من الشام من عمل دمشق وتوفي ليلة الاربعاء
اربع عشر رجب سنة ست وسبعين وستمائة ودفن ببلك علي غير
قياس لان القياس في المقصود الذي القيد ثالثة والمنقوص الذي ياتي
ثالثة القلب وواقف في السنة التي توفي ونوي وشمس فتوي ونوي
حسبي وحسبي ونوي وان كان الشرحي والشارح جاز محذوف والقلب فيقال
حسبي وحسبي وقياسي وقاصوي وفي الارجح منهما تفصيل في محله وربما

جعلت التجوز الاول من الاستفارة والثاني من المجاز انما يصل فيكون من المجاز كقول
المبني على استفارة وان قيلت عكست فيكون التجوز الثاني من الاستفارة هو
المبني على المجاز انما يصل هذا ما ظهر لي فاحفظه ثم صار حقيقة عرفية
فيه كقول المبني الاصل الاوّل والاصلي الثاني بحيث صار اذا اطلق لفظ التجوز
فيصرف الى العقل لا الى اول مستنبط من الما ولا الى المستنبط من العلم بل اذا
اريد احد هذين كان بطريق المجاز العرفي فلا بد من قرينة تدل على ارادة هذا
مما رتب السنة والمكتات اي من اولهما ومتداولهما فعرف العقابيد
الحقة من العقابيد الباطلة وليس المراد بهما رتبهما اذ كما انك ما تعلق
بهما من لغات واسباب نزول وناسخ وتزويل منسوخ وغير ذلك بحيث
صار يستنبط الاحكام الفقهية منهما فان ذلك انما يحتاج اليه المجهل المتعلق
ابن يعقوب فيجوز له قدره ليعلم به قوله لم يتندي واقوله فيه انه يستنبط
عنه لا بد متعلق بقول المتعجزة والعذر له بعد التعليل
لكونه حصن لخواصه يؤخذ من التعليل ان المذاهب على خصائص العقيدة حتى
لو حصنها كمال القرينة بهما رتبة غير الكتاب والسنة ككلام الامام لا
السنة جازله المخلوط وهو قريب خركا من العوا وموسى العقل
قوة اذ ركز وهذا هو قول السعد في نعم التخصيص هو شدة قوة لتفسيره
لاكتساب الاركان على اذ القوة في عبارته هي العقل كما مر بسطر
هذا اي من اجل ما ذكره هنا من الخوف على المطالع على عقايد اهل الضلال
و شهرهم صفوا بكيت علم الكلام نحو كالمطالع والمطالع والموافق
المعص لما عد وعذر اهل السنة في ايداعهم ذلك في كتبهم التي يمكن من ردها
وابطالها هي اذجة لان العلم ما تصور وتصديق وكل
منها ما عرفت فيا وتوحي وتقرض لتوحيه ولم يقرض لحد كما فيه من الخلاف
حتى قيل ان لا يجد لكونه ضروريا ولا تنويه يتضمن تقريره كما سياتي
التقسيم من قبيل الوهم مطلق الادوات ولو عين جارية وغير مطابق
للواقع قد دخل الظن والجمل المركب وتصور الحسبة المشكوك والمثقف
بدليل جعل السيد وغيره اياها من قسم التصوي لا ما الى الكمال او
الذي يرد اي من لفظ العلم في بعض الاصطلاح بعض الاصوليين كان في العلم

العلم محاد

لنقطه بعد يورد فاما شيخنا الشري درسه بنسبها من الفسخ ثم قال وبمعنى بقاها
على ان المراد بقرينة بدلنا قولنا قول هذا انما يحتاج اليه اذ رجح الضمير
في بدلنا ما اما ان يرجع الى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض الفسخ ومن
الشم الكبير وهو اي ما يرد في اصطلاح بعض الاصوليين اذ كل خاص اي
اذ كان النسبة المقيدة بقيمة عبارة شيخنا العدوي العلم عند الاصوليين لا اعتداد
بما لم يطبق الحق عند ليس وعند المناطقة الصورة محاصلة في ذهن
بقينا او قلنا او جملة من كتابه لانه لا تعليل للمنفى وقوله حينئذ ان جلي
اذ اريد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم الا في يعنى ان يتصور
او تصديق اذ الشيء لا يقسم الى نفسه وغيره اشعار ان عملته للمعللة
التي هي الاحتراز او علمه لتقييد معللا بالاحتراز على ما من عن ان يتصور
علمه في كبره وعن ان يتصور بكونه ضروريا ونظريا كالمطالع الضوري
على علمه تعالى من ايهام مقاديرته للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عذوره
السماع به وان كان معناه صحيحا في حقه تعالى اذ علمه تعالى ليس عن كس وفكر
وفي اطلاق النظري من اقتضا الحدوث لانه ما يحصل عن نظره واستدلال فيكون
سوقا بالنظر والاستدلال افاده ابن يعقوب الى الموهي يطلق الموهي على
اربعة معان ما يقابل الجوهر وهو العرض وما يقابل الحسوس وهو المسمول وما
يقابل المفعول وهو ما يفهم منه ومطلق المذكر وهو المراد هنا ولان التصور لا
اعتراض بان النفس يحصل هو مطلق العلم الشامل للتوحيين لا للتصور فقط وبان
الاقتضا على التصور يستلزم تصور العقل الثاني وقول مبني الاعتراض
ان المراد بالتصور في العقل الثاني مقابل التصديق والمتمم عند ما حله بقرينة
تقريره بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو احد استقاليه على ما قرره شافعي
المسبية وعلى هذا الاعتراض حصول الصورة اي صورة الشيء المحاصلة في
النفس بما على التحقيق ان العلم من مقولة الكيف وانما جعله نفس حصول
تسبها على الوهم هذه الصفة له واعتبارها فيه وما علم انه انفعال فهو على
عذره لان المراد بحصول الصورة قبول النفس اياها والمراد بصورة الشيء ما يكون
لانه لا ميانه سواء كان نفس ما هيبة الشيء او شيئا اي مثالا كما قال عليه
الحكيم في حاشية القلم وقيل من مقولة العقل بما على ما يقتضيه من لفظ الادراك

والادعان ونحوهما وقيل من مقولة الاضافة بناء على انه نسبة يعلم المذكر والمذكورة
ولا يرد على انه كيف انهم هم قوالا كيق بان عرض لا يقبل القسمية لذاته ولا يتوقف
تعلقه على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لان المراد بالتوقف المنفي ان لا
يقبل الا مع تعقل الغير كما في الابوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست
كذلك ولا يلزم ان يكون العلم جوهر عرضا ان كان الشيء ذو الصورة جوهر
وكيف عرضا غيره ان كان عرضا غير كين وموجودا موجودا وما ان كان موجودا
لقولهم ان العلم غير معلوم ذاتا لان المراد بالمعلوم في قولهم المذكور بالمعلوم
الذهني وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة اذ لا يشك عاقل في انه غير
العلم والمعلوم الذهني غير العلم ذاتا لما يختلفان اعتبارا فالصورة من
حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم وهو من خواص
الجسام لا يقتضيه الانطباع في النفس والانطباع من خواص الاجسام
واما النفس في محوكت ربكم على نفسه الرحمة فمعاني الذات ولانه يستدعي
سواء اهل كما قاله سيدي سعيد ففي اطلاقه ان تعرفه على التخليقي اي
ففي اطلاق المذكور من التصور والتقدير على علمه تعالى ايها المذموم له نفس
تنطق فيها صور المعلومات اي مع عدم السماع والايمان المعاني الايقاع في
الوهم اي في الذهن اه وان اردت به معاني صحيح اي اريد بالمذكور
من التصور والتقدير بان يرد بالتصور في حقه تعالى علمه بالمفرد كذا
زيد وبالتقدير علمه بوقوع النسبة القيام اي زيد مثلا وان في كلامه ما
صلية واردة فلا يحتاج الى جواب كما حقيقة البعض والواو للحال فيكون في
هذه الحال او في الايهام او شرعية غايية نحو ايهام محذوف لانه ما قبله
عليه والواو عاطف على محذوف اي ان لم يرد به مروي صحيح وان اردت به
وفي هذا اي التخييل كذا يكون على ان هو اي والتحقيق كانه على
ما افاده كلامه من الاحتياج الى التقييد امر ظاهر في التحقيق كانه على
ان ويحتمل كون على ان بمعنى كذا فتأمل لكن المصنف رحمه الله تعالى
اذا لا يصحاح اي ايضاح المقصود قد ذكر القيد نظريا بالمتصودر في
الله الكبير ويخرج علمه تعالى حتى على قول بعض سوا من اهل السنة ان على
تعالى يتعدد بتعدد المعلومات وهو قول قوي وما ارد عليه بلزم دخول

مالا نهاية له في الوجود فيرد بان استحالة دحواله لا نهاية في الوجود انما
ثبت في حق حوادث انما في حق القديم فلا اها قول هذا يقتضي ان ذكر
النوع ليس يخرج العلم القديم على هذا القول وهو انما يسلم انه كان
القال به يقول ان تعدد العلم القديم بتعدد المعلومات بتعدد النوع
والظاهر انه عند تعدد الشخص فتأمل ثم اقول الاكتفاء في اخراج العلم
القديم بذكر النوع انما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقا فانهم
المراد به اعم اقول لا يظهر رجوع الضمير الى المفرد لا يزيله عليه عدم
مانعية التفرقة اذ يقصد على التصديق انه ادراك ما ليس مستملا على النسبة
الحكمية اذ من جملة ما ليس مستملا على النسبة الحكمية نفس النسبة الحكمية
ضرورية عدم اشتمال الشيء على نفسه فتعالى ان يكون الضمير رجعا الى
ادراك المفرد وما واقعة على ادراك اي المراد بادراك المفرد ادراك
ليس مستملا على النسبة الحكمية اي ليس متعلقا بهما فهو من اشتمال المتعلق
بالمكس على المتعلق بالفاعل وعبارة بعد قول المصنف مفردة المراد به ما ليس
نسبة حكمية سواء كان جوهر او عرضا كزيد وضرب او جوهر او عرضا كظفر
اه والضمير فيها عائد على المفرد لعدم اقامه الاشتمال فتأمل
على نسبة حكمية تطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية وهي تعلق
المحمول بالمشروع او الثاني بالمقدم ايجابا او سلبا وعلى وقوع هذه
النسبة وعدم وقوعها اي مطلقا نفس الامر وعدم مطلقا ومن
الاطلاق الثاني قوله هنا ما ليس مستملا على نسبة حكمية وقوله بعد الايهام
غير حكمية ومن الاول ما ياتي في قوله اي وادراك وقوع نسبة حكمية
وفي قوله والاخر ادراك النسبة الحكمية وتقرير عبارة هكذا يفسر
ما مترصته به وقوله نسبة حكمية اي مدركة على وجه الادعان كما
يؤخذ من كلامه بعد قد دخل في التصور ادراك النسبة الحكمية لا على الوجه
المذكور كما صرح به قراود تصور العلم اي علمه بالتصور اي سمي
فادراك كالحسن اي في الشمول ولم يحمله جنسا حقيقة لا اعتبارا
اختلاف كثير من القول عليهم بحسن الاحتياط واختلاف التصور والتقدير
المقول عليهم بالادراك ليس بالحقيقة بل باعتبار المتعلق بفتح اللام هذا ما ظهر

فما سلمه واما توجيه ذلك بان الادراك عرض يزول والاجناس الحقيقة متغيرة مستمرة
 فيربا لا يقتضي ان كل عرض ليس له جنس حقيقي ولا دليل على ذلك بل صريح كلامهم
 ببطله كما عرف يعرف بالوقوف على تقريرهم بتأويل الامور الحقيقية كاللفظ والياء
 والزمن على انه عرض وغير ذلك مما لا يتكلم بخصي ويتناول مستان الاعراض
 على خروج والضمير فيه لا ادراك المفرد وما في قوله فالنسبة واقعة على ادراك
 التمثيل ودخل في قوله فالنسبة له اصلا ثلاث صور ادراك الموضوع وحده
 وادراك المحمول وحده وادراكهما معادونا النسبة بينهما ودخل الادعان في
 عشرة صور في قوله وما فيه نسبة الا انها غير حكمية اي مدركة على وجه في
 البق الادعان ادع عشرة صورة ادراك النسبة الاضافية كالنسبة في ابراهيم وهي
 وهي نسبة جنوة زيد لعمرو والتقليدية كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون
 الثاني صفة للاول والنسبة الكلامية بقسميها الخبرية والانشائية والنسبة الحكمية
 التي هي الوقوع او عدمه بدون الادعان وادراك الموضوع او المحمول اوها
 معامع النسبة الكلامية او مع الحكمية بدون الادعان او مع التثنية بدون
 الادعان وادراك امشكول فيها اي المفرد ديتها باستواء او مرجوحية قد
 حلت المتوسطة فجعلت الصور سبع عشرة صورة هي خمس وعشرون تفصيليا
 باعتبار المحمول الكلامية قسمين وامشكولت قسمين هذا ما ظهر في بناء على ان
 المراد بادعان هذا التسليم والقبول لا مطلق الادراك وسيا في ما فيه
 وقوم نسبة حكمية اراد بها هنا النسبة الكلامية كما مر اقول لا يخفى ان الادعان
 الى حمل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكمية بمعنى الكلامية الخارج اذ ذلك
 الى تقديره بخلاف بل الاول حملها على النسبة الكلامية الحكمية بمعنى الوقوع
 وعدمه لعدم الاحتياج الى التقدير فان قيل النسبة بمعنى الوقوع او
 اللا وقوع من المفردات امشكولتها حتى يسمى ادراكها تصديقا قلت كان
 كونها مودة الادعان والقبول بخلاف بعبية المفردات افاده في كثير من كلامه
 وهذا الذي ذكره المصنفين في العلم بالتقسيم لتقديره بعبية كما ذهب
 اليه اقام اكرمين والفرق الى وتقرينه بائصال ان يقال العلم قول
 بتصديق او بحكم كاسيا في وسم من الوسم وهو التعليل والمراد به
 وانما سمي تصديقا لتقليد الاقراف احتماله وهو الصدق وذلك لان الله

الصدق

الصدق لغة النسبة الى الصدق والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله
 الصدق ليس الا واما الكذب فانهما له على كما صرح به السعد الذي
 هو حصول الحق بعد حق في الكلام على هذا الطريق من غير حكم عليه
 قيل هذا القيد يستدعي ان لا يوجد فرد للتصور اذ لا يتصور في الشيء الا موه
 حكم ولا اقل من الحكم بان هذه الصورة له وفيما انه على تقدير تسليمه فوف
 ليس الحكم الصريح والضماني والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتبادر ولو استلزم كل
 تصور حكما لزم التسلسل والاولي ان يقول من غير حكم معه او زيادة لفظ اليه
 ان المعنى في التصور عدم مقارنته الحكم مطلقا كذا في حاشية عبد الحكيم على لفظ
 بنفي او اثبات ظاهرة ان المحكوم به هو النفي والاثبات وليس كذلك فمفعل
 الباء التصوري حكم اي من غير حكم عليه مصور بنفي اي ادراك الانقفا اي عدم الوقوع
 او باثبات اي ادراك الثبوت اعني الوقوع وجعل النفي والاثبات بمعنى اثبت
 والنفي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اي مطابقة لمقتضى الامر
 او ليست مطابقة فالوقوع وعدمه وصفان عارضان للنسبة الكلامية
 اي الادعان لذلك قال الخبيص في نس علي التمهيد معنى ادعان النسبة اي ادراكها
 على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول اه وهذا ما اراد بقوله الله وبما مرو
 جعله التحقيق ونقل عن الفضل والسعد والحمد على الناقل ونقل
 بشر في حاشية علي الخبيص عن العصام ان الادعان لا يقتضد سوا كان رجوان
 وهو النظر او جان فاعين مطابق وهو حمل المركب ومطابقا لاسيما لا عرض
 له الزوال بتشكيك امشكول وسوا الخبيص او غير راسخ وهو التقليد بواقعه
 ما في كلامه فيرواخذ ان الادعان عند الله انما صفة بمعنى الادراك وعند
 امشكولين بمعنى التسليم والقبول ووجه كثير من الاشياخ هذا
 اي كون التصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو مذهب الحكماء
 فهو عندهم بسيط والتصورات الثلاثة اعني تصور الموضوع وتصور المحمول
 وتصور النسبة شروط له وهذا هو التحقيق بخلاف ما سياتي في غير الامام
 بالاشارة ان اي لفظي كما هو المنص في الله عند الاعراض والاعراض ادراك
 النسبة الحكمية اراد بها هذا الكلامية كما مر وانهما قال اني هي بثبوت في احد
 امشكول من النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه التي بثبوت في لفظ

او انتقاوه عند قول التحقيق عندهما انهما بثبت شيء لشئ اي لعلقه به سواء كانت
العضية موجبة او سالبة ولذلك يقولون ان النسبة الكلامية سور الى محاب
والسلب فهي في العضية الموجبة مثبتة وفي السالبة منفية وكان الاول في قول
حذف قوله او انتقاوه عندهم راي شريفا العديوي يسمي ذلك
الاول في الرد به اذا اطلق الامام عند الأصوليين والمتكلمين بخلاف عند الفقهاء
فالمراد به امام الحرميين فترك من اربع فاما الاول فكانت الثلاثة الاول
شروطه لا يشترط وكان ينبغي ان يقول من اربع ادوات كانت الان واحد
الادوات المذكور والعبارة في تدكير لعدد وتأسيسه بالواحد لا يجمع كما
صرح به الاستموي وعنده يقال في قوله الا في او من ثلاث ادوات ان
لم يكن الحكم عنده ادراكا اي بان كان فعلا من افعال النفس كما هو المتبادر
من التعبير عن الحكم بالاسناد والاقعاء والافتراء وبالاجاب والسلب وبلا
الاثبات والنفي والذي قاله عبد الحكيم ان الامام يقول بان الحكم فاعل
لا ادراك وقال ايضا ان كون الحكم فعلا مذهب متأخر في المناظرة والتحقيق
انما دللنا وعوده قول السيد الايقاع والافتراء والاجاب والسلب في
الاثبات والنفي الفاظ مراد بها غير ما يتبادر منها وهو محال الغير ادراك
ان النسبة واقعة او ليست واقعة بين المذهبين في بقيتي علي
اخلاف ان التصديق بالصور يكتفي في كونه ضروري يا عندهم كون النسبة
ضرورية وان كانت الاطراف نظوية واما عندهم فلا بد في كونه ضروريا
من كون الاخر كالمبا ضرورية ولهذا قيل ما يستدل به في هذه المقدمة
على بدهة التصورات اقادة في الشك المبس ولا ان الحكم هو قول
المحقق في القائل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بان العلة في الاخرين
لازمين لما قبلهما ولا ان تصور الطرفين وكذا تصور النسبة الا انه
يقوض في بيان الفرق كما هو ظاهر وجوده قاله عبد الحكيم والثالث
من عبارة المذهب الحكماء انما قالوا بالاستبدال مكان الكلام الصريح
على مذهب الامام جعله من باب حذف الواو مع ما عرفت والفرق
وذكر في نسبة واخر القضية لئلا يتركب قول وفيه ان حذف الواو مع ما
عرفت انما يجوز اذا من اللبس والبعض من هذا الكلام يعلم مرده مما ذكرناه

مختلفا

عند قول المشرودين نسبة فتدبر وقدم قوله بصفة الامم وفي من
قوله بصفة الامم قوله لا فائدة بصفة الامم وجوب ذلك التقديم صناعة وبالجملة
صرح به المحقق في نعم ولا يبعد فيه صناعة وان نظروا في اي في الذكر اي في
وقت الذكر اي وفي كلامه استأثر في عند في كلامهم كصحة في وان المراد بالوضع
ما ذكر اي حقيقة اي ذاته لا مفهومة كالانحرف من غير
ان يكون اي اسبق علم فيه اي في المتأخر احسن ذلك من نحو حركة الاصبع
فانها متقدمة على حركة الحاتم وكلها علم فيها وان كانت عند اهل السنة
غير موقوفة بل حركة الحاتم يخلق الله تعالى وان كانت لا زمنية فعلا لحركة الاصبع
واجبة عندها لان ذلك عارض بسبب الاصبع فلا يمنع بخلق القدم به
وامراده بتقدم حركة الاصبع على حركة الحاتم فقدمها عليها في الرتبة العقلية اما
في الوجود الخارجي فتقارن في قسم التقديم حسنة التقديم بالعلمة والتقدم
بالطبع وقد عرفت بها والتقدم بالزمان كقدم الاب على الابن والتقدم بالمكان
كتقدم الامام على امامه والتقدم بالشرف كتقدم العالم على اجهل
والتصور كذلك اي كالأول واحد ولو قال وكما تصور بالنسبة الخ كانا خصم
على كلا المذهبين اي مذهب الحكماء ومذهب الامم وقوله لانه
اما شرط كما اي كما هو مذهب الحكماء او شرط كما هو مذهب الامم والشرا
يجب تقدمه على المشرودين والشرا يجب تقدمه على الكل زاد في غيره
التحقيق ان التصديق انما يتوقف على تصور بناسبه فاذا انبأ شيئا من بعد
علم ان الحكم عليه فانه شاغل عن احواله فلهذا يثبت له مجرد كونه حسما
من غير فتقارن في شيء اخر ولورد فان الحكم عليه بالاعتبار مثلا فينتظم
حتى تصور انما سنان او من مثلا تقدم التصور في هذا التعليل
من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالعام لتصوره
على لقوله احسن وقوله فيما اي في عبارة والمشرود قوله القول العلم اي
تصور القول الشر محذور المضاف واقام المضاف اليه مقامه لانه مقتصور
للتصور والمواد غيره من التصورات التي ليس فيها قول سائر
بغيرها من التصورات البهيمية وقوله واجبة اي التصديق بها مثل ما مر والمراد
بغيرها من التصورات البهيمية بالتصديقات بالقضايا التي ليست اقيسة كالتصديق

خوكة

يريد قايماً للعلم اي مطلقاً سواء كان بصوراً او تصديقاً ما احتاج في
 بعض النسخ ما احتج اي ما احتج في حصوله ففي اي الزمر والنظرية في
 كبره في دليل او تعريف اهو ولعل وجه تسميته بيقين عدم كذا في التفسير الثاني
 في تعريف النظرية بين القوم او قلته وعطى على النظر على الفكر من مطلق المراد
 كاد ان حقيقة الانسان مثال للنظري من المصور والمثال ان بعد النظر
 من التصديق ومثاله مثالي انشأه الى ذلك الفرق في التصديق بين ان يكون دليله هو
 عقلياً كالمثالي الثاني او عقلياً كالاول وعكسه المراد بالعكس المفرد
 وهو الخالف الي حدس او تجربة محدس التخييل المستند الى اشارة
 والخبرة التكرار كصور ووجود كون الوجود ضرورياً بالنظر
 لمقابلته وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير موجود وهو بالضرورة
 اما بالنظر لمعنومه وكونه زائداً على الذات فهو نظري ولهذا
 خلق العقل فيه بالنظر لها على احوال فاعلم انه حال وقيل وجه
 واعتبار وقيل على اتم وجود مطلقاً وقيل غير مطلقاً وقيل عليه
 في القديم غيره في احاديث اقول انظر لمعنى هذا وبالصور وفي
 قوله كاد ان حقيقة الانسان باوراد مع ان امثالي من
 التصور وعلوه للثبوت فتأمل وادرك ان الواحد بنصف الاثنين
 اي التصديق بذلك الاوليات هي القضايا التي لا يتوقف
 التصديق بها على شيء اصلاً نسبة الى الاول التصديق النفس بها مجرد
 المتأنيها اليها من اول وهذه كقولنا الواحد بنصف الاثنين والكل اعظم
 من اجزا ونقل شيخنا الهندوي في اقسام الحجج عن بعض المحققين
 ضبط الاوليات بضم الهمزة وسكون الواو جمع او وحي واما احديها
 فهي القضايا المتوقفة على حدس وتخييل كقوله نور القمر مستفاد من نور
 الشمس وبيان احديها فيه انهم راوا القمر كلما بعد من الشمس وادما نراه
 من نوره وكلما قرب منها نقص ما نراه من نوره لاد القمر كدي كشمس و
 سائر الكواكب مظلمة فتقبل مستند بنصفه لمقابل الشمس بسبب انشأه نورها
 فيه لصقاً لانه فهو في حال احتمالها معها اول الشمس يكون النصف النير
 فيما منه من فوق لكون الشمس حيث فوقه لانها في السماء الرابعة

وهو

وهو في سما الدنيا فلا نرى من نوره شيئاً فاذا فارقتا الى جهة الشرق حدث
 عند ذلك الهلال فيكون امثالاً بل لنا من نصفه النير امثالاً بل لها جز يسير وكما
 بعد عنها عظم الجز امثالاً بل لنا من نصفه النير امثالاً بل وهكذا الى ان يصير جميع
 النصف النير مقابلاً لنا وذلك ليلة البدر حتى يكون بينه وبينها ستة ابرج
 فاذا اخذ بعد ذلك في القرب منها تناقص ما نراه من نصفه النير الى ان
 يصير امثالاً بل جميع النصف المظلم ويصير جميع النصف النير من فوق وذلك
 عند اجتماعه معها ثانياً وهكذا فمراد احديها هو سد تلك القضية وبما
 قررناه يعرف ما وقع لتفسيرنا من السهو والتجريبان هي القضايا المتوقفة
 على التجربة كقولهم استقرت فيا مسهلة المصنف التي هي احد الطبائع الاربع
 ونساقى بها اي بيان هذه الاقسام الثلاثة في اقسام الحجج
 وهذا اي دخول احديها في التجريبات في الضروريات وخرجهما
 من النظريات مع توقفها على حدس والتجربة مجرد اصطلاح اي اصطلاح نحو
 عن اقتضا العقل او اللغة اية وليس المراد مجرد ادعاء المناسبة لان فيه
 المناسبة كما اشار اليها بقوله فان النظري هو منوع على حدس وق اي ان كونه
 لان النظري هو ويصح كون الحدس في شيا مقرر على ما ذكره توقيده فتوقفها
 على احديها والتجربة لا يدخلها في النظري لان النظري هو ولا يصدق
 اي النظري اصطلاحاً وحي اي حين اذ لا يصدق النظري الاصطلاح
 اصطلاحاً لا يصدق على التجربة واحد من بين وجوب ان يقولوا ان نظرها
 ما هو اعلم من القياس ولو احقه والذي يظهر ان المعنى وحلي اذ كان النظر
 منسوبة الى النظر الاصطلاح وان في كلام الشرح حذف المسبب والاكتفاء بالمسبب
 والمقدور وحين اذ كان النظر منسوبة الى النظر الاصطلاح يخرج الاشياء كمنسوبة
 بالاستقراء والتخييل بان يريدوا به ما مر ما يوصل الى المحمول من تعريف او قياس
 او استقراء او تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الله به من
 العبارة بيان ان الاشياء المتفق هم خروجها من النظريات من كون النظري منسوبة
 الى النظري الاصطلاح وما الحق بمقتضى اولا عه وهو القياس والاستقراء
 ليل يرد اي على المعريين اذ لو بقى بقوي على معناه الاصطلاح
 فقط كان تعريف النظري غير جامع وتعريف الضروري غير مانع بالاستقراء

من الاستقراء

او التمثيل الاول تتبع افراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرق فله الا
الاسفل عند المصنع والثاني هو القياس الاصولي كقول السالك في التبيد حرام
كاخر وسيا في بسط الكلام عليها ان شاء الله وقيل العلوم بوجه
القول والقول بوجه مقلدان لما في المتن قال في الكبير ما ملخصه ان الخلق
لفظ لا يلو اطلع كل من القائلين على ما اورد الاخر لو افتر على مراده فاختلاف
في التسمية اذ من يقول بانها كلما ضرورية لا يمنع بقضها بسوق ينظر من
يقول بانها كلما تنظرية لا يمنع ان بعضها صار ضروريا لا يحتاج الى نظر
نقل عن الفخر هذه عبار بعاقه وان التصورات كلما ضرورية وان التصديق
ينقسم الى الضروري والنظري ونقل احتجاجة لذلك ورد بعض العلم على
فراجعه بان العبد لا تأثر له في شيء من العلوم بل هو مجبور في
قال محتار والله موثر هو الله تعالى ووجه النظر كما في الكبير بان حصول
العلم عقب التقريبي او الدليل اضطراري لا قدرة على دفعه وقد ذكرنا
ان الضروري في اخ حاصل ما ذكره بايضاح ان الضروري كما يطلق في مقابلة
النظري فيفسر بما تقدم يطلق في مقابلة الاكتساب فيفسر بما لا يكون له
محصلة مفردة من المخلوق فيكون اخص من الضرورية كما في المفضل الاول
فالعلم بالحاصل بالانصاف المقصود من كان مقصدا عينيه ففانها
قصد ضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب العبد بفتح
عينه واختلاف في النسبة الحاصلة من حاصله مع الايضاح
ان البدعي يطلق على الضروري بالمعنى الاول المذكور في المتن فيكون
مراد قوله ويطلق على ما لا يتوقف على شيء اصلا فيكون اخص من الضرورية
لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفها على
احدث والتجربة ثم قال تنبيه ذكر السعد في شرحه انما صد عن
الامام ان اول مراتب وصول النفس الى الموتى سقوط فاذا حصل
وقوف النفس على ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو ان شاء الله
سبحانه بعدد هاهنا فكله يقال له حفظ ويقال لذلك الطلب لذلك
ولذلك الوجدان ذكره وبين البدعي قوله انما السعد لفظ
بين الفرج من عهد اخلاق في جواز العطف على الصميم المحفوظ من

غير

غير عادة الخلف وهي في مثل ذلك مؤكدة لبيان الاول في سقوط ما قيل
لا حاجة لبيان الثانية لانه البينة لا تكون الا بي مقدر والمبدعي
من يدعيه المراد انما جاءه يقول شارح القول بمعنى المقول فهو
مجاز من سئل عن علاقة العقل وانما السعد لفظا على مجاز عقلي من الاستدلال الالة
لكن هذا قبل جعل القول شارح علما على التقريب اما بوجه فلا يجوز اذا
الا علام المقولة حقايق لشرحها ههنا اي بالكنه او بالوجه ليصدق
جميع اقسام المعروف وما ذكره تفصيل المجز الثاني من خزي الاسم واما
تسمية قوله فلا يفي اي يحصل على المعروف بفتح الراء وعلله شارح التميم
فان في الاغلب مركبة والقول يورد في المركب ويسمى ايضا معرفة بكنه الرا
وتقريبها اطلاق المعروف عليه فجاز عقلي من الاستدلال الالة واما اطلاق
التقريب عليه فجاز من سئل عن علاقة العقل اي معرفة به بفتح الراء لكن
هذا قبل جعلها علميا اما بوجه فلا يجوز كما مر فاقترع على كونه
ما توصل به الى التصوري في بالقول الشر و بالعرف وبالتقريب وقوله
واقعة على بعض التصورات اي المتصورات فالمصداق بمعنى اسم المفعول
لان المعروف متصور لا ضرورة وعلى قياس ذلك يقال في قوله وما المقصود
بمعنى المصداق كجانبه توصله فمافيه واقعة على بعض المصداقات بمعنى
المصداق بها فمقربا للاسنان احترق به عن الحيوان الناطق علما
فلطلب ان قال في الكبير ويطلق الابهال على النظر وانما ملوي فلتا مل
اهو ثم انه في القاموس ولا في المختار وفيه ما انه يقال بهلته كمنصة اي
خلية مع رايه كالبهلهتاه فبذلك ان يكون الابهال في كلامه فتعال
من بهله اي خلاه مع رايه اي قلته لانه المنطقه مع رايهم اي لا يقتضون
عليهم بل تسام لهم وعلى كل فهو تكملة للبيت وال في العقل لا الحال
اي للعبد واليهود وقال في المقلد الذي هم ارباب هذا الفن وبهذا
يحدوه ما يقال ان الصوام لا يعرفون ان الوصول الى المقصود يسمى حجة
مع انه عقل اقول يود على الشر من الاول انما كان انما سبب
ان يقول قال بفالتقريب الثاني ان صميمه هو ان عتار باب
هذا الفن ليسوا كما ملين وعمومه ظاهر الفساد فتأمل وسمي اي

ما يتوصل به الى التصديق بذلك اي بالجملة ثم لما كان النسخ هذه العبارة للفنوي
 في نسخة علي ابي اسحق في اني بهذا الله وحولها كسبت وبياناً لوجه ادخال
 بحث الدلالة في هذا الفن مع انه ليس منه ^{سبباً} ^{على} ^{اربعه}
 اركان اي على قواعده اربعة من بناء الكل على الاجزاء لان علم الميراث قواعد
 باحثة عن تلك الاربعة وقوله تصورات اي مقاصد تصورات وهي
 المعارف لاجل قوله ومباديها وقوله وتصديقات اي مقاصد تصديقات
 وهي الاقضية لاجل قوله ومباديها والتصورات والتصديقات هي
 عبارات موصية بالتصورات والتصديقات مما قام ^{الذي} ^{اقول} ^{لجن} ^{الحاجة}
 من قال في النسبة الى ذات ذاتي وقالوا الصواب ذووي بخلاف ذاتي الذي
 المحصول عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة احتياطاً ورد هذه اللام الى ورد
 الالف المتقلبة عن الواو لفتح كما واقتراح ما قبلها الى اصلها وهو الواو
 سبقي مع ما من فيه من ذلك كلام ^{القسم} ^{من} ^{الفرد} ^{اقول} ^{فيه} ^{ما} ^{مسماحة}
 اذا التزم من قبيل المعاني والفرد من قبيل اللفظ كما تقر لفظ الكل وصف
 في الحقيقة للمعني والفرد وصف في الحقيقة للفظ فكيف يجعل الاول تسماً
 من الثاني والجواب ان في العبارة حذفاً والتقدير القسم داله من الفرد
 اخذ الله قيد اللفظية من البيت الذي وسيلي
 له زيادة الوضعية في قول المضاد دالة اللفظ على ما وافقة احداً من
 هذه الترجمة ففي عديم الشارة الى ان في كلام المضاد معنى اليد يعني
 المسمى بالاحتفال وهو ان يحذف من كلامه الكلامي ما اشبهه في الآخر
 لاستناد جميعها اي جميع انواعها الثلاثة ^{مصدر} ^{اي} ^{سماعي}
 اذ قياس مصدر الفعل الثلاثي بفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك
 قياس مصدر كمودي من دني ثلاثة كمودي ^{من} ^{كلام} ^{الشيخ} ^{يروي}
 ابن سينا لانه المراد عند اطلاق الشيخ في هذا الفن والسفكا كناية
 في العلوم المحكية ^{بالاستدلال} ^{اي} ^{اللفظ} ^{وانما} ^{تلك} ^{حقيقة}
 في احدهما محجاز في الاخر مع ان محل على المحاز اولي كما هو الاصح عند
 الاصوليين لان المحاز ابلغ لان محله ذلك اذ لم تثبت حقيقة في
 احداً معينين وسلك فيها في الاخر اما اذ لم يكن كذلك بل اجتمع

منها

منها ^{اللفظية} ^{في} ^{محاز} ^{بنيته} ^{فاحمل} ^{على} ^{الاستدلال} ^{اولي} ^{افاده} ^{المعني}
 كسبته كونه امر هو الدال بحيث اي ^{مطلب} ^{ما} ^{حيث} ^{اي} ^{بحال} ^{ككونه}
 موضوعاً للافق في اقول علمت انهم اخبروا ^{بشيء} ^{حديث} ^{في} ^{مثل} ^{هذه}
 العبارة عن موضوعها من وجهين فافهم يجوز ^{في} ^{ما} ^{وهي} ^{طرق} ^{مكان}
 الى احواله تبيينها لها بالمكان وادخلوا عليها الباء ^{انما} ^{تخرج} ^{عن}
 التمسك على الظرفية ^{الا} ^{تخرج} ^{من} ^{اعتماد} ^{على} ^{قول} ^{بعض} ^{الحاجة} ^{بصرفها} ^{قليلاً}
 من ذلك سبدي سبدي ^{اعتمد} ^{على} ^{الفقار} ^{بأن} ^{الحيثيات} ^{تحتج} ^{في} ^{الحج}
 لا انما لا تدل على الحصول وانما تدل على التقابلية اه ^{والبحث} ^{فيه} ^{مجال}
 وقوله يفهم منه اي يكون شأنه ان يفهم منه بسبب تلك الحالة امر اخر
 وهو المدلول اي بعد العلم بوجه الدلالة وهو الوضع واقتضا الطبع و
 العلية والعلومية او العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى
 المجازي المستعمل هو فيه كما قال عبد الحكيم وفيه من ذلك كلام ياتي وقوله
 فافهم اي بالفعل اولم يفهم اي بالفعل والامراد يفهم الامر الثاني محدد
 الالتفات والتوجيه اليه كما نقله عبد الحكيم عن السيد فلا يدرك
 على القرينة ان لا يكون اللفظ عند دالة عند كونه لا ^{متناع} ^{منهم} ^{مفهوم}
 هذا ولا يرد على يد في الدلالة عند هل هذا العلم من اضرادها ولم
 عبر القطب في تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى اطلق فافهم
 منه معنى العلم بوصفه قال السيد قوله متى اطلق اي كلما اطلق
 فان الدلالة المتغيرة في هذا الفن كانت كلية واما ان افهم من اللفظ
 معني في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكموا
 بان دال عليه بخلاف اصحاب العربية والاصول اه ^{وقال} ^{عبد} ^{الحكيم}
 اعلم ان دالة اللفظ على المعني المجازي اذا استعمل منه مطابقة
 عند اهل العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع المعني المجازي بالوضع
 المعنى كاحد حوائه واما عند المنطقيين فان تحقق الموضع بينهما الظاهر
 بحيث يستلزم الاخطا في مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس
 سره في حوائش المطالع اه وقوله فان تحقق الموضع بينهما الظاهر ان
 المراد ببلن اللفظ والقرينة بان كان ما يجوز الحقيقة اللغوية فتأمل



ويؤيد ما قاله السيد قول السوء في ثم التسمية والوضع أي هنا تفهيم
الشيء ليبدل على شيء آخر من غير قرينة أو وكلفه صرح في ذلك التفسير نفسه
كما قاله الفقيه بأن المجاز يدل بالمطابقة على منزهة التجازي والادوارد
بالوضع في تعريف الدلالة أهم من الشخص كما في المفردات والنوعي كما في
التركيبات والألصقية التركيبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع
بالنوع والدلالة على معناه المجازي بالمطابقة لا أنها دلالة على ما وضع
له أم قال الفقيه فانظره مع قوله في تعريف الوضع هنا من غير
قرينة أم أقول إذا جعل ما ذكره في دلالة المجاز جريا على رأي أهل
العربية والاصول الذي في التناهي بين كلامين مثل قوله من غير
قرينة أي منفكة فلا ينافي ما مر عن عبد الحكيم فهم أمه أي بالفعل
فهو اخضع من المعنى الأول والفهم بمعنى الاتفهام أو هو مصدر
المعنى المفعول والمراد كون الدال ان فهم أو فهم منه المدلول بالفعل
ولا يردانهم من الفهم وصو الشخص الفاعل والدلالة وصو اللفظ
الدال فكيف يعرف الشيء بما يفاده وفي عبد الحكيم عن السيد في جوابي
المطالع ما نصه وما تعريف الدلالة بالفهم مضى قال الفاعل أو
المفعول أعني السامع والمعنى أو بانتقال الدال من اللفظ إلى
المعنى من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود أو لا يتناه في
أن الدلالة صفة للفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في أن الفهم ولا
الانتقال من اللفظ إنما بسبب حالة فيه وكأنه قيل هي حالة للفظ
بسببها يفهم المعنى أو ينتقل منه إليه فكانهم ينهوا بالتسامح على أن
الشيء المقصود من تلك الحالة هي الفهم والانتقال هو وينبغي
على المعنيين المذكورين في الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه
بالفعل يقال في دال حقيقة على الأول دون الثاني فتسميته قبل
قبله دال مجاز على الثاني دال بالفعل أي بواسطة العقل وكذا
يقال فيما يأتي فإن قلت إن العقل مدخل في جميع أقسام الدلالة
فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي فأجواب أنهم إنما سموها بعض
عقليا لأنها تخص الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فإن الدلالة فيه ليست

مختصة

مختصة للعقل بل هو من أحرافا نطقت به التسمية وبالعادة
لم يقل هنا وإن قلت قلت بالطبع كما قال فيما يأتي أن كالا على اتفاقية
وقيل لأن مما مثل به هنا المطر على العباب فربما يؤهم التفسير بالطبع
هنا أن المطر يؤثر في طبعه في النبات كما لمطراي كدلالة المطر
كذا في نظائره الآية وقوله على العباب أراد به المصدر لا اسم العنق
على يحمل هو أحياء وما الوجه فهو الخوف وبأيها فخرج كالأ
شارة أي المخصوصة وهي الإشارة بالواس إلى أسفل قال المهدد وقوله
مثلا أي وكالا إشارة المخصوصة على معنى لا وهي الإشارة بالواس
في أعلا ولا يخفى أعنا العاف عن مثلا واللفظ ينقسم أقول كذا الأسب
في مقابلة قوله والثاني أن يقول الأول ولعله عدل عنه لئلا يؤهم أيذا
أن المراد بالأول الدال وبالعقل وإن كان قوله بعد ذلك إلى الدلالة
والدال بالفعل يخدع هذا التوهم وحصر الدلالة اللفظية في الوضعية
والطبيعية والعقلية استغنى أي لا يخفى كما صرح به السيد والظاهر
حصر الدلالة غير اللفظية في الدلالة كذلك كدلالة اللفظ
على لفظه أي وجوده أو حيائه ولا يشترط كونه واجدا وإنما قيد
به بعضهم لتكون الدلالة بمحض العقل بخلاف ما لو كان مشاهدا
فإن الدلالة مع العقل والحاسة معا وإن شئت قلت بالطبع
في ما يؤيد واحد قال عبد الحكيم ما نصه في القاموس الطبع و
الطبيعة والطباع بالكسب السجية التي جبل عليها الإنسان وفي الأطلاق
فطلق على مبدأ الأفعال المختصة بالشيء سواء كانت بشعورا ولا وعيا
حقيقية ثم لا يظهر أن المراد طبع اللفظ كما حمله عليه السيد وهو القطر
ويصاغ على طبع اللفظ أن يحمل وعلى طبع السامع والمراد بالطبع على
الأول المبدأ وعلى الثاني حقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى
الثالث مبدأ ذلك أعني النفس الناطقة أو العقل كما خبط
المهمة وبكأن أو ضمها وبكأن المهمة كما قاله القليوبي وغيره أي وكأن
بفتح المهمة وبكأن المهمة على مطلق الوجه وبالوضع أي الوضع
اللفظي وهو جعل اللفظ بآثار المعنى سواء لفظ اللفظ والمعنى مخصوصا

فيكون الوضع تفضيلا او لونه حفظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه ويكون
 الوضع فيكون نوعيا كما في المشتقات او لونها المعنى بوجه كلي واللفظ
 بخصوصه وهو المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو المعنى بوجه كلي
 المعانيات واما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بان المعنى لنفسه
 كما في الحقيقة او بواسطة القرينة كما في الجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافي
 قوله هذا او بواسطة القرينة ثم ما نقلناه عنه سابقا لان كلاهما هذا
 في الوضع من حيث هو لا يقيد المعنى عند الشائعية او المراد القرينة
 للفظ على ما هو كالا سند على الحيوان المعنى من اعادة دلالة علم الرجل
 الشجاع فليست معبر عن اصحاب هذا الفن كما تقدم بيانه
 تقسيم دلالة اي اقتساما ثلثا وان حصل عقلي كما قاله السيد لان دلالة
 اللفظ بالوضع اما ان تكون على الموضوع له بتمامه او على جزئه او على
 خارجه بتوسط الوضع متعلق بدلالة يعنى ان دلالة المطابقة
 هي دلالة اللفظ على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر انما
 في دلالة التضمن ودلالة الالتزام ودلالة التضمن هي دلالة اللفظ
 على جزئ معناه بتوسط الوضع لتمامه او اتمامه في المعنى كما لا على
 مقايستهما على دلالة المطابقة وهو معنى قول بعضهم في المطابقة من
 حيث انه معناه وفي التضمنية من حيث انه جزئ معناه وفي الالتزامية
 من حيث انه لازم معناه والفرق الاحتراز عن التقاض كل من الدلالة
 الثلاث بالاخيرين فيما اذا فرضنا اللفظ مستمرا كما في المبروم وحين
 واللازم وحده ومجموعهما كما اذا فرضنا كما اذا فرضنا لفظ الشمس
 مستمرا كما في المبروم واللفظ والمجموع قانا اذا اطلقنا لفظ الشمس وارادنا
 به المجموع كانت دلالة عليه مطابقة وعلى اللفظ تضمنيا ولا شك
 انه يصدق على دلالة على اللفظ في هذه الحالة انما دلالة اللفظ
 على معناه لانه موضوع اللفظ بوضع اخر فيقيد بتوسط الوضع او
 بما معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريفي المطابقة لان هذه الدلالة
 ليست بواسطة ان اللفظ موضوع اللفظ بخصوصها ولو فرضنا انه لم
 يوضع بل بواسطة موضوع المجموع الذي المعنى جزوه وكذا اذا اطلقنا

دلالة الالتزامية
 دلالة التضمنية
 دلالة المطابقة

لفظ الشمس وارادنا به المبروم فان دلالة عليه مطابقة وعلى اللفظ التزام
 مع ذلك يصدق على دلالة على اللفظ في هذه الحالة انما دلالة اللفظ على معناه
 لانه موضوع اللفظ بوضع اخر فيقيد باللفظ المذكور وما في معناه خرجت هذه
 الدلالة عن تعريفي المطابقة لان هذه الدلالة ليست بواسطة ان اللفظ
 موضوع اللفظ بخصوصها ولو فرضنا انه لم يوضع بل بواسطة موضوع
 المبروم الذي اللفظ لانه اما اذا اطلقنا لفظ الشمس وارادنا به اللفظ
 دلالة عليه مطابقة لانها بواسطة وعنده له وعلى قياس ذلك يقال
 في بيان دفع القيد حول المطابقة والالتزامية في تعريفي التضمنية و
 في المطابقة والتضمنية في تعريفي الالتزامية (اي المعنى الذي
 جعل ما موضوعه مضمون فيها محذوف للمعلم به ويصح كونها نكرة
 اي وافق ذلك اللفظ فيه اشارة الى ان الضمير اليان في قوله المعنى واقفة
 يرجع الى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه ان رجعا الى ما والفكر وان
 مع باعتبار المعنى لان كلاهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريا في الصلة
 او الصلة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو على التحقيق صحيح
 عند خوف اللبس كما هنا وخلاف الاولي عند امته وما قيل من ان
 اختلاف اذ كان المحتمل للضمير وصفا اما اذا كان فعلا فجاز عند
 امر اللبس باتفاق المصري والكوفي مردود بقول غير واحد
 كالسواطيين في هو الهوامه هو الخلاف بين الفريقين في العقول انهم
 كما بينا ذلك في حاشية الاسموي ولم نذكر في المصنف لفظ تمام كما ذكره
 جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من الضرر لا يقتضيه اشتراط
 المركب في متعلق دلالة المطابقة مع انه قد يكون بسبب النقطه
 بان وقع له بضمير موافقة المعنى لللفظ فانه قال المراد بموافقة
 المعنى لللفظ كونه موضوعا له اللفظ ومعنى كون المذكور اللفظ قال
 ان يعقوب بن علي على معنى وافق اللفظ اي وافق وعنه اللفظ ومعنى
 كون المذكور اللفظ معناه لوصفه ان ذلك المعنى المذكور لم يرد على
 ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المذكور موافق مطابق
 للموضوع لم يرد احدهما على الاخر ولم ينقص عنه وانما يتحقق ذلك

باتحادها له و صفا حقيقيا او مجازيا الاول وضع اللفظ اما هو حقيقة
 فيه والثاني وضعه كما هو مجاز فيه وقد مثل له على القول النفس المركبة
 وقد علمت مخالفة كلامه في الجواز كما اسلفناه في معنى السيد وغيره
 وعلمت ان الوضع الحقيقي يكون تشخيصا وتوحيها وان الوضع المجازي
 نوعي لان الواضع وضع المجاز مستحضر افرادة بوجه كلي يشتملها حيث
 قال مثلا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى اخر علاقة من العلاقات
 المعنوية ليدل على هذا المعنى الاخر بواسطة قرينة عليه دلالة
 المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب وعلى حذف مضاف اي
 دلالة ذي المطابقة اي اللفظ ذي المطابقة كعنايه لكن هذا لا ينافي
 ما يرجع عليه العلم من اسناد المطابقة الى المعنى مطابقة اي
 المعنى علة لقوله يدعونها وضمير له يرجع الى اللفظ هذا هو اللاحق
 علة السابق من قولهم اقول يجمل ان المراد مشتق من قولهم و
 هو البناء و فيكون جريا على مذهب علي الكوفيين من ان علاقة الفعل
 لغیره في الاستقاف ولا يصح هنا فقد ترا مضاف من مصدر قولهم اي
 لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه ان اراد بالمصدر المقتضى
 المطابقة ومن اشتق المزيد من المزيد وهو مسموع ان اراد به
 الطراف والقول على هذا الاحتمال معني المقول على حذف مضاف
 اي من فعل مقولهم طراف اي من الفعل في هذا المقول وليس الغرض من
 تعيين المشتق منه يكون في هذا المقول بل ابرازه في تركيب سمع ويحتمل
 ان من تعليلية محذوف اي وانما قدمت المطابقة بما موافقة لقولهم
 لم فاحفظ هذا الدقيق اذا توافقا اقول كان الواجب اذا
 توافقا فان الفعل مؤنث كما في القاموس والمصباح والمختار ومجان
 الثالث حقيقة في وجوب حقوق الثالث للفعل اذا اسند الى النفس
 وجره ضمنا قال في الكبير علم ان في كلام المصنف المصطفى على
 معمولي عاملا مختلفين احدهما جاز لان قوله محذوف عن معطوف على
 قوله ما وافقه وقوله تضمن معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو
 جاز عند الاخفش والكسائي والفراء والرجاج وكذا يجوز ما صنفه

المصنف عند من اسند طكا لا يعلم ان يكون المحفوظ من المعطوف واليا اي قابلا
 للعاطف لان مله هنا كذلك اي دلالة تضمن فيه اشارة الى ان المصنف
 حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وصانقة دلالة الى المصنف والى
 الا لزم من اضافة السبب الى السبب وقوله لتضمن علة يدعونها
 ففهمت انه حيوان ثم قال في الكبير وهذا مثال يظهر فيه الانتقال
 من معنى اللفظ الى جريه وقد صعب على كثير فاستشكلوا بان لا انتقال
 الى فهم المركب يعلم اجزا به فكيف يتاقي الانتقال وجوابه ان المركب قد يفهم اجزالا
 ثم ينتقل الذهني الى جزيه ثم بعد اوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن بحث في
 جزيه بغير استلزام تقدم وجود الظن في الوجودين ويستلزم ان يفهم الجزيه من قبل مرة في
 ضمن التوك واحد من احدى الوجودات فكذلك اذ قال شيخنا العبدوني وحيد قال لا حتى
 ما ذهب اليه بعضهم من ان دلالة التضمن منهم كجزيه ضمن الكل ولا شك انه
 اذا فهم المعنى فهمت اجزاه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن
 المعنى الى اجزائه بل هو فهم واحد يستلزم بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وانما
 الى جزيه تضمنها بخلاف دلالة الا لزم فانه لا ينفكها من الانتقال من اللفظ الى
 المعنى ومن المعنى الى الاجزاء مرة ان اللازم لا دخل له في الوضع اصله
 وهذا وجه من يقول ان التضمنية وصفية والاشتمالية عقلية اه وقال
 عبد الحكيم فانضم فهم اجزائه من اللفظ متاخر في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه
 في ذاته متوقفا عليه سوا قلنا ان فهم الكل عن فهم اجزائه متاخر في ذاته متاخر
 له بالاعتبار كما في مختصر الاصول المعنديا وقلنا بقايرها بالذات هو اقول
 يؤخذ منه ان اشتمالهم على تقدم اجزائه على الكل في الذهن ايضا هو في فهم
 اجزائه في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموضوع للكل ولا يرد الشق الاول من البحث
 السابق واما الشق الثاني منه فقد يدفع بجمع تكديت الوجودات فهم اجزائه من
 فتأمل واما دلالة انما قد راعا فتكون الفا غير ايدى لكن فانه ان يصح
 الكلام عليه سنا فاعلم متعلق بما قبله فيكون حسن سبك التضمن والاحسن
 انما انما قد راعا انما لم يعطى على قوله ما وافقه اي ودلالة على ما لزم
 هو العلم ان اي يسهل بدلالة الا لزم قوله سبحانه الله اي اللازم اقول انما
 ما علم اللازم بتضمين قوله لزم والا لولا ايقاعها على الشيء مثلا فهو اي الدلالة

المذكورة وذكر الضمير رعاية للمعنى
 لا لزوم المعنى على التحدوي في علمه من
 السياق اي وسجلت الدلالة المذكورة دلالة الالتزام بالالتزام في قوله اي المستلزم
 دفع به توهم ان المراد بالالتزام التحليل دلالة تعين هذا الجواب هو التحقيق
 واما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعلمه بان جاعلي في قوة قضايا بعدد
 افراد لانه من باب الكلية فهو يدل على مطابقة على محكي كل فرد من افراد العبد
 ففيه ان الكلام في دلالة الفرد في دلالة المركب التي نظرا اليها هذا البعض
 وعلى تسليم ان استحالة القول في دلالة المركب من العام والمحكوم عليه
 على حكم احدا لا فرد يصح اعتبار جملة احكام الافراد من حيث هي جملة
 فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك الاحكام تضمنا وان كان يصح على
 هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار
 الاول جعل ذلك المركب من باب الكلية لان الحكم على كل فرد بجماع النظر الى حكم
 غيره ولا نسلم اعتبار عدم هذه التفرقة عرفة ولما جعلها التزامية كما قال
 بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجا جز من جملة العبيد اي
 وان كان في نفسه جزيا من جزيات الانسان وقوله من حيث هي جملة
 اي من حيث كلفها على حدة استحالة العرفي اي استحالة
 دلالة العام في اي الدلالات الثلاث هي وهو مستلزم الدين في المعاني احد
 ابن السلا ادريس بن عبد الرحمن المصري البهمني الامام المسلمة وحيه
 دهره وفريده عصم احد الامام المشهورين والائمة المذكورين انتمت
 اليهم باسرة الفقه على مذهب الامام مالك وكانا اما سارا عما في الفقه
 والاصول والعلوم العقلية وله تاليفات كثيرة ذكرها ابن فرحون قال ابو
 عبد الله بن رشد ذكر في بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقر في انه لما اراد
 الخائب ان يثبت اسمه في كتب الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه
 وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القوافي فكتب القر في محراب عليه هذه التسمية
 ونوفي الى رحمة الله بدين لطف في جاد في الاحقية عام ان يقف وتماثيا وستمائة
 من حاشية شيخنا العروبي في فضل المعرفات حتى تكون في المواضع
 الثلاثة تفريع على المعنى وليس هو جزا اي لا يندرج من جزيات الانسان
 لخرج سايرها وهو باطل اي باقيا وقوله فلا يعني ان نخرج على قوله كخرج سايرها

وقوله

وهو باطل اي العام لا متناول له زادي كبيرة فادالم تدل مطابقة ولا تضمنا ولا
 التزاما اي بعض افراده لم يكن له دلالة اي على بعض الاخصار الدلالات في
 الثلاث ولا يريد بهذا ان يزيد شيئا في انقسام الدلالة وانما يستلزم
 دلالة العام اي يشترط في اللزوم كونه لازما ذهبا الخ اقول في تم الاخر
 على التهديب ما نصه وذهب الامام وكثير من المتأخرين الى ان المعنى
 في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم اه وفي تم الفري على ايراد
 النص نقل ذلك عن الامام وبه يعلم ما في كلام شيخنا السني كبيرة في التسمية
 الرابع وهو ما يلزم من قوله لا يخرج عن قول التحرير الدواني كما في حاشية
 الفقيه على نفاذ عوجي لشيخ الاسلام ما نصه ولا بد من اللزوم عقلا
 بان يمتنع عقلا تصور اللزوم بدون اللزوم كما بين المعنى والبصير فان
 المعنى موضوع للعدم المفيد بالبصير خارج عنه هو فن تصور ملزومه
 تصور اي من ادراكه ادراكه سواء كان تصور في او تصديقي او احداهما تصور
 والاخر تصديقي قاله عبد الحكيم ويسمي لا زما بينا اي لا يظهر لا يقتض
 لزومه الى دليل بالمعنى الاخص البين بالمعنى اي مصور ذلك اللزوم
 البين بالمعنى الاخص واللازم الذي لا يكفي في تصور لزومه تصور اللزوم
 بل يحتاج الى تصور اللزوم ايضا كفاية الانسان للقرس فان الاستحالة لا يدرى
 للزوم بل الانسان ومن اقرت للقرس الا اذا تصورها فقد بان ذلك انه انهم
 مطلق من البين بالمعنى الاخص وان البين بالمعنى الاخص احد قسمي
 البين بالمعنى الاعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الاعم ويراد به خصوص
 قسمه الاخر المضاد للبين بالمعنى الاخص وهو اللزوم الذي لا بد فيه تصور
 لزومه من نظره وتصور ملزومه من باب ذكر المطلق واردة المقيد او
 اسم الشيء على ما يشبهه لان كل ما كفي في تصور اللزوم ما في البين بالمعنى
 الاخص من تصور اللزوم كفي فيه ما في البين بالمعنى الاعم من تصور اللزوم
 والملازم ولا عكس فاشبه الاعم الذي يوحده كل ما واحد الاخص
 ولا عكس هذا ما ظهر في تحقيق هذا المقام وفي كلام النعمان
 الى شيء من فاتهم كما لزومه هي الانقسام الى متساويين
 صحيحين وقوله لاربعة الى اللازمه للاربعة او المراد بالنسبة للاربعة

في قوله لا يخرج عن قول التحرير الدواني
 في قوله لا يخرج عن قول التحرير الدواني
 في قوله لا يخرج عن قول التحرير الدواني

عوجي

وكذا يقال في نظائره الآتية ويبحث في التمثيل به لا يبيح بالمدعي الاخص بانه
قد تصور الاربعه مع الففلة عن كونها زواجاً لا ولا في التمثيل بالبصر اللازم
لتصور المعنى واقول يمكن دفع البحث بان المراد تصور الاربعه بمفهومها
المخصوص وهو قولنا عدد ذوات وجين باللائم السيل المباحه خلة على
المقصود عليه بدليل المتقابل على اعم من هذا السموله غير السيل
بقسميه كما يستفهم ما ليس لازماً في الخارج فقط اقول انني منصرف على
التعديني اعني الخارج فقط فيصدق بانه يلزم ذهناً خارجاً لعم من ان يكون
اللزوم بئنا غير بئنا او بئنا بقسميه او بان يلزم ذهناً خارجاً كذلك فالداخل
في اللازم الذهني على الاطلاق الثاني ست صور وخارج منه اللازم في الخارج
فقط كالسواد للفراب ولا يقال فيه بئنا ولا غير بئنا لانها متماثل للذهني
بقسميه هذا مقتضى صميمهم وهو ظاهر ان لم يلزم من تصور السواد تصور
الفراب تصور للزوم بينهما والادخل في البين بالمعنى الاعم فتأمل
والمحاصل اي حاصل تحقيق تقسيم اللازم وايضا حه في تقسيم اللازم
اي من حيث مواعيم ما نحن فيه الذي هو البين بالمعنى الاخص ووجه
الطريقين انهم تارة قسموا اللازم من حيث كونه في الذهن او في الخارج او
فيهما وتارة من حيث كونه غير بئنا او بئنا ذهناً او غير ذهني والذهني
في الطريق الثاني اخص منه في الاول لانه في الثاني مرادف للبين بالمعنى
الاخص بخلافه في الاول والخارج اي خارج الذهن لا خارج
الاعيان من تصور المتلازمين تصور للزوم بينهما اي سواء لزم ايم
من تصور اللازم تصور للزوم وهو اللازم الذهني ولا وهو غير الذهني
وغير البين وهو غير البين الخ كلزوم الحدود للعالم فانه يحتاج
الي دليل وهو تقيده تصور اللازم اي تصور لزوم اللازم وانما قلنا
ذلك ليوافق كلامه في المقسم كالشجاعة للاسد المراد بها الاقدام
على المخاولة لا المملكه التقسيمية التي تحمل عارجهما على هذا الاقدام لا الحفظ
بالفعل وقد يمنع كون شجاعة الاسد من اللازم الذهني المرادف للبين بالمعنى
المعنى الاخص لا مكان تصور الاسد مع الففلة عن شجاعة الاسد الا ان يلزم منع
فتأمل فضلا اي زيادة عن كونه مقابله له اعلم انه في بعض الدلالة

على اولوية ما بعدها بالحكم مما قبلها وهو مقول مطلق لفعل محذوف اي
فضل هذا الذي فضلا في اقتضا الاتفكات عن كونه مقابله اي عن كونه
مقابله او حال نصيبه من تصور غيره اي حال كونه تصور الغير فاضلا عنه
في اقتضا الاتفكات عن كونه مقابله اي عن كونه في ذلك ونظيره زيد لا يمكن دهرها
فضلا عن كونه لا يمكن اذ يبار اي فضل هذا الذي في اقتضا الفقر عن ان يمكن
دنيا اي عن كونه او حال كون الدرهم فاضلا نفي ملكه في اقتضا الفقر عن
ان يمكن دنيا اي عن كونه ذلك هذا احسن ما ظهر في حل مثل هذا التركيب
فأعرفه والمعتبر في دلالة اللازم اي عند الجمهور كما عرفت فزعم
الاتفاق مردود اللزوم الذهني الخ اقول ان اراد باللزوم الذهني اللزوم
الذهني في الطريق الاول كان قوله البين بالمعنى الاخص صفة مخصوصة
وان اراد به اللزوم الذهني في الطريق الثاني كان صفة كاشفة للاث
اللزوم فيها هو البين بالمعنى الاخص كما اشار اليه المصنف اي بقوله
ان بعقل الزم لان المعنى الذهني الزم في الذهن اي كان اللازم ذهناً
بالمعنى المرادف للبين بالمعنى الاخص اقول في مثل ان كلام المصنف جار على
الطريق الاول والمعنى ان الزم في الذهن اي لا في الخارج فقط وهذا
الاحتمال ان لم يكن اقرب الي كلامه لم يكن ابعد من المعنى الاول فكيف يكون
اشارة الي اشتراط البين بالمعنى الاخص على القول بانه عدم البصر هو
قول الحكماء فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة اما على قول المتكلمين
ان بينهما التقاد وان الصبي امر وجودي يقوم بكثرة يضاد الادراك فلا
يدل على البصر لزاما هذا مقتضى كلامه اقول المراد بالادراك في تعريف الصبي
على هذا القول خصوص الابصار كما عبر به بعضهم فان لم تكن مضادة الابصار جزا
من المفهوم فعدم دلالة الصبي على البصر ظاهر وان كانت جزا منه مقتضى بقاء
خارج وهو الابصار كما هو الظاهر كانت دلالة عليه على هذا القول ايضاً التزامية
فتأمل عما من شأنه ان يكون بصيماً اي شأن شخصه ونوعه او جنسه
فالاطفال والاشخاص الذي صارا عبي فان شأن شخصه البصر والثاني في الدلالة
كأنه فان شأنه نوعه وهو الانسان البصر والثالث كما فقرب فان شأن جنسها
وهو الحيوان البصر وخارج بقاء عما من شأنه البصر هو الحجر والشجر فلا يتصلق

بالفهم اذ ليس شأنه البصر يدل على البصر التزاهاها هنا سؤالان الاول
 ان البصر قد اخذ في مفهوم الفهم فلا بد لانه عليه تضمينية لا التزامية و
 جوابه ان الفهم ليس هو الوجود والبصر بل الوجود المضاف الي البصر و
 لمضاف اليه خارج وان كانت الاضافة داخلية قال السيد المضاف الوجود
 من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا
 عنه ومفهوم الفهم هو الوجود المضاف الي البصر من حيث هو مضاف فتكون
 الاضافة الي البصر قد اخذت في مفهوم الفهم وتكون البصر خارجا عنه
 الثاني اذا اخذ الوجود هنا من حيث انه مضاف كانت معرفته متوقفة على
 معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث انه معرفة مضاف متوقفة على
 معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول الالتزامي على المدلول المفاهيمي
 في المعرفة وجوابه انه لا يوجد في ذلك لان الالتزام في الوجود كونه تصور المفهوم
 المدلول الالتزامي لانها تصور المدلول المفاهيمي بمقتضى امتناع الانهالات
 سواء قدم عليه في الفهم او اخر عنه او كان معه قاله الفهمي مع ان
 بينهما معاندة في الخارج اي مفاة فلا يجوز اجتماعهما في محل واحد
 ويعبر من كلام المصنف انهم السق الاول فن قوله وجزيه لان المعاني ان كان
 له جزوا ما فهم السق الثاني فن قوله وما لزم لان المعاني ان كان لزم فينبغي
 كلفه ان المعاني قد لا يكون له جز فتنتفي الدلالة التضمنية وقد لا يكون له
 لزم فتنتفي الالتزامية لجواز بساطة التسمية اي عدم تركب ماهية
 من جنس وفصل ولتبدل كان البسيط لا يجد اذ لا جنس له ولا فصل وقوام
 احد بالجنس والفصل هذا ما نص عليه غير واحد كصاحب كتاب غاية
 الحكم وسينبه عليه الله عند الكلام على النوع كما ستعرفه لكن يعقبه
 في الكبير فقال لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من اجزاء هنية كاذكره
 السيد في تم التسمية اه والافقوله هذا القول مشكل لانه اذا كانت ماهية
 البسيط مركبة كان بين دلالة المطابقة والتضمن تلازم فخالق ما قالوه من
 عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم وعبر بجواز كفاية في المقصود والا
 فافهم البسيط لا شبهة في تحققه كما هو هو اي الغرض وهو واجب الوجود
 سبحانه وتعالى وكاللفظه والوحدة والمجردات عن مرتبتها لجوان

ان لا يكون له لزم ذهني تغييره هنا بجواز كفاية في المقصود ولانه لم يطلعه
 على مثال كما في حاشية شيخنا العبدوني خلافا للفقير الرازي فانه قال ان
 المطابقة تستلزم الالتزام لان لكل ماهية لان ما قلناه كونه غير ما عداها ورد
 بان هذا ليس لان ما يميز بالعمى الاخضر بدليل ان تصور كثير الحقيقة مع الفكرة
 عما عداها فضلا عن معانيها باله والافهم لانه بين بالمعنى الاغم اقول
 وقد علمت ما تعلمناه سابقا ان الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا بالعمى بالمعنى
 الاغم فقوله بالاستلزام المطابقة الالتزام مبيت على قوله بالاكتفاء المذكور
 ولا ينعض عليه ذلك الرد ومن هذا يعلم ما في كلام السرة في كبره ومكلام
 من تبعه كشيخنا العبدوني والمقصود والالتزام بالنصب عطف على المطابقة
 يستلزم ان المطابقة ضرورية على القطب في شمس الشمسية لا استلزام
 بقوله لانها ما تباين لها والثابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وهو
 بما فيه ان الشمسية احراز عن التابع الاغم كالحركة للشار فانها تباين تباينة
 للشار وقد توجد بدونها في الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للشار
 فلا توجد لامها ومثله في شمس الشمسية للسعد قال عبد الحكيم قوله
 لانها ما تباين لها لان فهم الحجة والالتزام من اللفظ بتوسط فهم الكلمة
 وان كان فهم الحجة مطلقا اي في حد ذاته متقدما على فهم الكل وفهم بعض
 التوازم اعني المطلقات متقدما على علم جز ومما اعني الاعداد هو قول
 العلامة ما ذكره هو لا من العقل فنبه لا استدلال فلا يبا في جعل
 التوازم استلزامها بالمطابقة من الضرورات لكن قد يكون على هذا قولان
 في كبره وقد برهن عليه السيد الان يقال اراد بالبرهنة التنبية و
 على تسليم انه نظري يجعل قول السرة ضرورة بمعنى كالضرورة في وضعه
 وعدم الاختلاف فيه فتأمل بقى ان السرة لم يتعرض لحال التضمن مع الالتزام
 وحاصله ان التضمن لا يستلزم الالتزام لجوان ان لا يكون هناك لزم بين
 بالمعنى الاخضر والالتزام التضمن لان المعاني اذا كان بسيطه لزم له بين
 بالمعنى الاخضر كان هناك ان لا يتضمن الالتزام بالتضمن لانها بمعنى
 اللفظ اي من غير ان يقال الذهني من المعاني الموصوف له اي شئ اخر
 بخلاف التضمنية كما تقدم الانتقال من المعاني الموصوف له الى شئ اخر وهو

توجه والتابع في حاشية
 قوله السيد لا يشار الى المطا
 في حاشية
 لا يوجد بدونها في الشمس
 والافهم لانه بين بالمعنى
 الاغم اقول
 وقد علمت ما تعلمناه سابقا
 ان الامام وكثيرا من المتأخرين
 اكتفوا بالعمى بالمعنى
 الاغم فقوله بالاستلزام
 المطابقة الالتزام مبيت
 على قوله بالاكتفاء المذكور
 ولا ينعض عليه ذلك الرد
 ومن هذا يعلم ما في كلام
 السرة في كبره ومكلام
 من تبعه كشيخنا العبدوني
 والمقصود والالتزام
 بالنصب عطف على المطابقة
 يستلزم ان المطابقة
 ضرورية على القطب في
 شمس الشمسية لا استلزام
 بقوله لانها ما تباين
 لها والثابع من حيث
 انه تابع لا يوجد
 بدون المتبوع وهو
 بما فيه ان الشمسية
 احراز عن التابع
 الاغم كالحركة
 للشار فانها
 تباين تباينة
 للشار وقد توجد
 بدونها في الشمس
 والحركة اما من
 حيث انها تابعة
 للشار فلا توجد
 لامها ومثله في
 شمس الشمسية
 للسعد قال عبد
 الحكيم قوله
 لانها ما تباين
 لها لان فهم
 الحجة والالتزام
 من اللفظ
 بتوسط فهم
 الكلمة وان كان
 فهم الحجة
 مطلقا اي في
 حد ذاته متقدما
 على فهم الكل
 وفهم بعض
 التوازم اعني
 المطلقات متقدما
 على علم جز
 ومما اعني
 الاعداد هو قول
 العلامة ما ذكره
 هو لا من العقل
 فنبه لا استدلال
 فلا يبا في جعل
 التوازم استلزامها
 بالمطابقة من
 الضرورات لكن
 قد يكون على
 هذا قولان في
 كبره وقد برهن
 عليه السيد الان
 يقال اراد بالبرهنة
 التنبية و على
 تسليم انه نظري
 يجعل قول السرة
 ضرورة بمعنى
 كالضرورة في
 وضعه وعدم
 الاختلاف فيه
 فتأمل بقى ان
 السرة لم يتعرض
 لحال التضمن
 مع الالتزام
 وحاصله ان
 التضمن لا
 يستلزم
 الالتزام
 لجوان ان لا
 يكون هناك
 لزم بين
 بالمعنى
 الاخضر
 والالتزام
 التضمن لان
 المعاني اذا
 كان بسيطه
 لزم له بين
 بالمعنى
 الاخضر كان
 هناك ان لا
 يتضمن
 الالتزام
 بالتضمن لانها
 بمعنى اللفظ
 اي من غير ان
 يقال الذهني
 من المعاني
 الموصوف له
 اي شئ اخر
 بخلاف
 التضمنية
 كما تقدم
 الانتقال من
 المعاني
 الموصوف له
 الى شئ اخر
 وهو

استدراك دفع به توهم انه لا وجه لذكر بحث الالفاظ في المنطق
اي تفهيم الغيراي والى التفهيم من الغيراي فليس في الاحتياج الى الالفاظ
وقوله حتى الخاتمة للكثرة والاستمرار اي واستمرارية التسمية لكثرة والاستمرار
الى ان صار كان المتفكر الخ اي فسر على الاحتياج الى الالفاظ من التفهيم الغيراي
تفهيم الشخص نفسه ولذا قدمه اي كونه الالفاظ تدل على المعاني
قدم بحث الالفاظ لتقدم الدال على المدلول او اسم الاشياء واجمع الى كثر
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمراره اي لاجل كثر ذلك واستمراره
لان السبب في سبب التفهيم وهو العبارة تقدم على السبب وهو التفهيم
وعلى كل اندفع به ما افترض به هنا مستعمل الالفاظ اي المستعمل منها
وخرج مستعملها من ملها على اي كثره وان لم يكن يسمى لفظا فلا ينقسم الى المفرد
والتركيب لا اعتبارا للدلالة في كل منهما وان لم يكن يسمى لفظا فلا ينقسم الى المفرد
التركيبية والافرادية اي لا باعتبار اعرابه ونحوه ولا باعتبار دلالة على معناه
وجزبه وعلى لازمه حيث يوجد اي ينطبق به والحيثية للاطلاق
قوله مستد اسوع الابداه مع انه تكو ووقعه في معرض التفصيل دل
اي بالمطابقة جزوه على جز معناه او رد التام المتعاقبي على مثل هذه البان
اذ ان اعتبر جزو اللفظ من حيث هو جزوه كان التقيد بقوله على جز
المعنى صا يما اذ جزو اللفظ من حيث هو جزوه انما يدل على جزو المعنى وان
اعتبر اعم من ان يكون جزوا او مفردا كحوا ان الناطق علم ايدل جزوه في
كجمله على جزو المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد
فيستل بدال اول منها والثاني جمعا فلا يدل لتصحيحهما من زيادة القصد فيهما
بان يقال يجوز به الدلالة الخ واجاب بن قاسم في اياته باعتبار الشق الثاني
وهو انه اعتبر اعم من ان تكون جزوا او مفردا لكن قوله على جزو المعنى يبين
فيه قيد الحيثية اي من حيث انه جزو المعنى وقيد الحيثية معبر مراد في قوله
الامور التي تختلف بالاعتبار وخرج عن تقرير المركب ويدخل في تقرير
المفرد كحوا الحوا ان الناطق علم لان جزوه وان دل لكن لا يدل على جزو
المعنى من حيث انه جزو ولا حاجة الى زيادة قيد القصد فتعلمه فانه في
الطبق ويحترز به مع ذلك اي مع كونه توطية عن اللفظ المسمى كذا فان

قلت

قلت المسمى خارج بالمقسم وهو مستعمل الالفاظ قلت العبرة في الادخال والاخراج
باجز المعقوبين وبالمعروف والامقسم المعروف كما حصل حوايه فان قلت ما ليست
واقعة على مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل ان المقسم مستعمل الالفاظ
فلا يصح كونه دل للاحتراز قلت كونه المقسم مستعمل الالفاظ لا يعني ان ما
واقعة على مطلق اللفظ الدال وان زعمه بعض وانما يعني كون الاقسام الفاظا
دالة وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للاقسام والدلالة فصلان لهما فان قلت
كونه توطية في الاحتراز بدلالة كونه توطية يقتضي انه غير مقصود لدلالة
والاحتراز به يقتضي انه مقصود لدلالة قلت اجمعه مختلفا لانه كونه توطية
من حيث توقو ما يقع عليه مع قطع النظر عنه في حد ذاته والاحتراز به من حيث
دالته هذا ما ظهر في هذا الفصل على راي من يسميه لفظا هو المعنى جامع
المسمى عليه تقرير اللفظ المسمو وهو الصوت المسمى على مقطع اما على راي من
لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا بل هو لم يدخل اصلا كخروجه من الجنس الذي
هو اللفظ الواقع عليه ما وما له جزوه لا يدل لكن خرج هذا به مع ملاحظة ففله
وهو دل جزو تابط مثل معناه في الاصل احتمل الشرح ببط اعلا ما
راجع الى انكم وما بعده بدليل فلامه الا في قوله وعند بعض اهل المنطق
ثلاثة ائمة ليدل كلامه في السرا الكبير ما زيد فاحال فيه غير مختلف سواء بقي
على معناه المصدرية او جعل علما واحتراز ذلك عن حالة كونها مستقلة
استعمالها الاصل في فاتها يدل جزوها على جزو المعنى اما في الثلاثة الا
الاخيرة فظاهر واما في انكم فعلى الترتل وتسليم انه قبل العلمية مركب
مناب الموضوع لذات لهما الابوة وكم التي يسال بهما عن المفرد ولذا كان
المسمى في كبريه بعينه قوله كذا في من زيد وهو ما قصد مع ان انكم لا تسلم انه مركب
مناب وكم الموضوعي لذات لهما الابوة وسؤل عن عدد بل انكم من انكم والا فان
مثل رجل سلا يدل جزوه ويكون مركبا من را امر من الروية وجزا امر من
الحوالات ولا تفصل يقول به احد غاقل فضلا عن قاضل وبيان ذلك ان معنى
معنى قوله ما دل جزوه على جزو معناه انه يدل عليه لو وضع له وادرك
له بوصفا في هذا التركيب قبل علمية لشيء ففلا واما اب الدال على ذات
لها الابوة فلفظا جزو وكذا ان الدال على السوال عن العدد داه بعض تغيير

الاعلام الاخيرة اي اتم وما بعد كما يؤخذ من الكبير وانما قال الاخيرة
لاخراج زيد العلم فانه لا يتوهم في جزء من اجزائه الدلالة على معنى وكذا ان زيد
المصدر كما مر فلا مفهوم للاعلام بالنسبة الى زيد فلا اعتراض فافهم
فما ذلك اخذ حذف اما واقام دليله مقامه والتقدير فباطل انما ذلك اي ما
ذكر من الدلالة اي لان تلك الدلالة انما تكون قبل جعلها اعلاما
فقد صارت دلالتهما اي دلالة هذه الاجزاء التي كانت قبل العلمية نسبا
فسيما قال بالبعد ها مجموع العلم على الذات واما نحو حجة الاسلام
اي تعبد الله اذا قصدوا ضعة الدلالة على الذات وكوثرنا عبد الله
فلا نسلم انه مفرد ونقل عن بعضهم انه جعله مفردا وعلمه بان دلالته على غير
الذات بالتمتع بالذات اقول ان الواضح قصد المعنى العامي وقصد
المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية في اللفظ المذكور مفردا
اعتبار القصد الاول ومركبا باعتبار القصد الثاني كما تسد كره من ان الافراد
والتركيب بحسب القصد الامركيا فقط ويمكن ارجاء كلام الشرح على ما
يجتاه بان يجعل معنى قوله فلا نسلم انه مفرد اي فقط ومعنى قوله بل
يلزم انه مركب اي باعتبار القصد الثاني كما انه مفرد باعتبار القصد الاول فاض
فانه نفيس ولغرضه هنا مناقشة مع الله فيعلم ودها مما ذكرناه الاجيد
وقد دلالة الخوازي وعدم ذلك القصد نعم الرازي اي سولف في اجزائه
باسكانها تنهيم الكلام الى الاحتراز عن شيء فان المفرد ما حققه سابقا
فتمان ما لا جز له اصلا وما له جز لا يدل وها خارجا بقرينه ولا جزوه
وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام وما تنور سابقا اي من قوله واما ما يؤيد
اي وقوله واما نحو الخوازي في نسخة بدل قوله وما تنور سابقا فسقط بنا
التعريف على قوله وما ما يتوهم اي وقوله واما نحو الخوازي في نسخة
من التعريف قيدا وهو كون الدلالة تلك الدلالة مقصودة اي المخرج تلك
القيد لنحو الاعلام الاخيرة لان اجزائها دلالته لكنها غير مقصودة فبعدم
ذكر هذا القيد يدخل في التعريف مع انهما ليست من العرف الذي هو
المركب وقد تقدم في كلام الشرح منع ان اجزائها دلالته على العلمية
فهو خارج بقوله ولا جزوه والتعريف ما يخ وقوله عما طفا على

لكنها

لكنها انه استقط وكونه يدخل نحو حجة الاسلام على اي اذا قصدوا ضعة
الدلالة على الذات وعلى ان المسمى به حجة في الدين اي مع ان القصد
اخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا هكذا يقول هذا المعترض و
قد تقدم في كلام الشرح منه وانما داخل في المركب فثبت من هذا التعريف
ان في كلام الشرحا ونسرا متباينان ما قيل ان الاول ترك الواو ليس في
محلها وبقيت الحجاب شريفة اوقا لفيه واعلم ان الجوز اما جزوي
مادي وما جزوي صوري وجزوي المادي هو جو اللفظ والصوري الهيبة
ويورد على تعريف القوم المركب ان صورة الشيء جزو له وجزو في التعريف
مطلق فيه دخل فيه الصورة ولا يخرج عنه الا بقائه وهي في التعريف من
المحدود ولكن هذا انما يورد على من يشترط في المركب ان يكون له جزا ان ما
ديان وان لا يكون جزو مادي وجزو صوري فقط لا على مذهب من يكسفي
بذلك فبعد الله اذ لم يكن علميا مركبا كعب على المذهبين لتركبه من جزئين مادي
ديني المضاف والمضاف اليه وجزو صوري هي الهيئة الاضافية ولا
يعلم منه قول السيد المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة
داخله فيه والمضاف اليه خارجا عنه لان ذلك انما هو اذا اقتصرنا على موصف
المضاف فقط وهذا المقصود موصي المضاف والمضاف اليه لانه بذلك يحصل
التركيب لكن ينبغي ان لا يطلق على معنى المضاف اليه في نحو عبد الله انه جزو
تادبا والمضاف مركب على المذهب الثاني لان مادته تدل على الحدث و
هيبة على الزمان الماضي ومفرد على الاول وكذا الامور ما المضاف في مركب
علمي مذهبيني لان جزو تدل على الحدث موصي وفيه تقول ان الدال هو
مجموع اتم بعض تصرف وما يدل على ان المضاف اليه جزء مادي للمركب الاضافي
قول كثير كالقطب بعد تشبيه المركب بواهي الحجارة فان الرازي مقصود الدلالة
على ذات نسب اليها الزمي والحجارة مقصودة الدلالة على اجسام المعين
ومجموع المعينين معنى راوي الحجارة هو قولهم ومجموع المعينين اي مع
الهيئة التركيبية الاضافية كما فيه عليه تشبيه
اذ لم يكن علميا مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوها اذ لم يكونا اعلاما
الوضع التعريفي اي لا اجزائي الذي يجعل المتكلم وارادته وقوله حتي

هي تعريضية وقوله وان وضعها الواو النحاة وان وصلية مثلا يصح وجوه
البيان وان الواو اليهما معا والمركب اقوال الا في اشارة الى جعل
جزوا نائلا لا ولا لانه جعله جزوا محذوف لا مستغنى عن تعديده وفي قوله
ملتبس اشارة الى الياء في يعلسا لانه يعلسا بعكس اي مخالفة
هذا التفسير منظور فيه لانه مع قطع النظر عما ياتي من تفصيل
كلام المخ في ثم يتفصل تلك الاصل على انه يمكن تفصيله بان يصل
المستعمل في قول المحرر انه هذه هي الاخراج الممهلة فان قلت قوله على جزء
معناه يخرج اذا لا معنى للمهملة قلت السالبة تصدق بنفي الموصوع فلا
تستلزم عبارة وجود الموصوع فاعرفه الذي لا يدل جزوه اي التعريب
ولا يدان الزاوي مثلا من زيد قائم لا يدل على جزو العاقل فيلزم ان يكون
معزدا لهما ليس جزوا قريبا له بل بواسطه انهما جزو واحد جزو جزو
جزو بعيد له ومن لكونه جزوا فقال لا يدل جزوا منه لا يرد عليه ذلك اصلا
لان التلويح في سياق المعنى فخرج المركب المذكور لان بعضا جزا به يدل
ويصح جعل الاضافة في جزبه المفرد والكلام تاتي الذهن الذي هو في معنى
التنكير لان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام واللام تاتي له كما في ادخل السق
واشترى اللحم فتكون العبارة كناية عن نكر وقد خالفه في قوله ذكره
الكلام بوجه التعريب المفيد له قليل الجدي وقد تقدمت امثلة
ذلك تقدم لهما فتمان ما لا جزا له اصلا وما له جزو لا يدل وتقدم ان
من الثاني الاعلام المركبة لفظا وقد قدم تعريف المركب الخرج
عما يقال المفرد جزو المركب والجزو هو ما يقع على الكل فكان المتاسب تقدم
المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب ان الجواب سبقه ذات
المفرد لا مفهومه لانها هي التي جزوا المركب اما مفهومه فيقدم كما
ذكره السمع بالايجاب اي ملتبس بالايجاب وكذا قوله بالسلب اي
الكلام على حذف مضاف اي يذكي ايجاب وبذلكي سلب اي بلفظ التثنية
له الدلالة الا بعد تعلقه اي الامراي وسلب الدلالة هنا ما خوذ في
تعريف المفرد فينوق قوله على تفصيل بعض اجزا المركب فلهذا قدم
تعريف المركب على تعريف المفرد هكذا ينبغي فهم هذا الكلام وفهم من قدم

تعريف المركب المفرد على تعريف المركب نظر الى سبق العدم على الوجود والثاني
لاننا احكم عند المخ اي موافقة لاكثر المتاحرين من المتأصلة فانهم على
ان المركب والمولود والقول الفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا
قال السمع في كبره ومركب وهو انه تقدم ان هذا احد قسمي المفرد
علمنا حال من عدا الله فقط للاختلاف عن عدا الله الصفة فانه من الموكو
اما انكم تذهبون في العلمية وبعدها مركب لا مولود كحيوان ناطق
علمنا اي علمنا انسان فان كلاما من جزبيه يدل على جزا الموصي فان معناه مركب
من الحيوانية والناطقة مع الشخص بناء على خلاف ما حققناه وراجع للاسئلة
الثلاثة وهم انكم مطلقا وعبد الله وحيوان الناطق علمنا وخلاف ما حققه
هو كون جزبها يدل على معنى ليس جزوا معناها في انكم وعبد الله او جزبه
لكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وما حققه هو ان كلاما من الثلاثة
انما يدل بعد العلمية على الذات والادالة لجزبها بعد العلمية على نفي
اصلا وما قبلها من دلالة الجزبها بعد فاما نسيانها دلالة غير
مقصودة قد علمت ان زيادة هذا القيد لا يخرج نحو حيوان الناطق علمنا
لا تسان مبني على خلاف ما حققه السمع سابقا وقوعه في مدعي تفصيل
اعترض بان لا تفصيل بل قوله فاولا جزبها بالمفصل اليه والذي وقع
في معرض التفصيل قوله ستميل الى الفاعل الخ وقوله هذا مما يصح اذا كان
معنى وقوع السبق في معرض التفصيل الذي جعل موصوفا خصوصا وقوعه
مفصلا الى اقسام اما اذا كان بمعنى يشمل وقوعه عنوانا لاجزاء اقسام
المفصل فلا مع انه يمكن ان يراد بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلا
للسنين اي وقوعه في معرض التبيين كما في قوله بالحد المقصود هذا
السنين ارادة الجنس التي هي من المسوغات فاما مل عايد اي عايد
الموصول فيه اي العايد على الموصول فيه صمير محذوف في محل نصب فالمراد
على هذا ان يعلل السرد الذي تلاه المركب وسو خلا والواقع وقوله بعينه هو
نحو سواد في المركب اي تبعه اي لان المركب تلا السرد فافهمه كلاما
لانه خلاف الواقع وقوله صمير الرفع اي المستعمل الرجوع الى المفرد لا ضمير المنصب
المحذوف الرجوع الى المركب ويحجب بان يمكن ان يكون الموالاة اقوال

كان انما نسب ان يقول اطلق القول لانه المستقيم تلامي كلام الجمع وحاصل هذا
 الجواب ان معنى تلامي كلام الجمع اتصل مجازا منسلا لعلاقة الزوم وان الفعلة
 جرت على غير ما هي له وفيه انه كالحجب الا ان الحجب في اللبس الا ان يقال ليس
 ايضا غير مضمون صحة انقضاء كل من المفرد والمركب بالانقضاء وان الجمع نفسه
 فسر تلامي الا ان يفسر تبع ايضا بالتصديق كما مر وهو على قسمين ظاهري
 وحولي الفعل واخرى لانها مفردات والذي صرح به السيد في حاشية
 القطب اختصاصا الكلية والجارية بمعنى الاسم دون الفعل والحرف لا
 استقلاله بالمعنوية دونها فلا يصلح ان لا يكونا بهما وعليه ففصل
 المقسم بالاسم وعن السوسني ان الفعل كذا دون الحرف لوقوع الفعل
 محمولا ولا يحمل الا الكلي وظاهره ايضا ان المركب لا ينقسم الى جزئي كذا في
 وكل كلي وجزئي لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم الى جزئي
 كذا في زيد وكل كذا جسم انما هي والحيوان الناطق ولها ما لا يقسم
 التخصص ليس الا حشر بل لان الكلام هنا نوعية للكلية الجنس وهي
 مفردات كاسياني اعني المفردات هذا ايضا وتصرح بما تقدم
 فاعلم رجوع الضمير في اقرب مذكوره وقوله بمصدق الضمير اي
 بما صدق عليه الضمير اي وقع بالتقوا في معناه اقول هذا على خلاف
 ان معناه مضاف اي ما صدق معناه كما لا يدل جري على جزم معناه وهو كذا
 رايته في حاشية الفناي على ما علمه ايضا عوجي فلهذا اجمد وانما قال انه ذلك
 لان الكلية والجارية وصفان للموسى لا للفظ فوصفهما مجاز من وصف
 الدال بما لم يدلول كما ان الافراد والتركيب وصفان للفظ ووصف لهما
 مجاز من وصف المدلول بالدال وجوز ان يقول يعقوب اجزا كلام الجمع على كونه
 التقسيم لمعنى المفرد فقد مر مضاف في قوله اعني المفرد اي اعني معاني
 المفرد وليس انما هي الاشارة الى كونه لا ياتي الاشارة الى كونه حقيقة وهي
 غير مختصة وهو وان كان انساب يكون الموهوب حقيقة بالكلية والجارية
 اعني بعيد عن كلام المعنى يوصل الموهبة يعني استقامتها بعد فساد
 حركتها الى التنوين قبلها والافلية ههنا الوصل في شيء من الحروف وال
 ال على قوله بمجرد تعلقه متعلق بمفهوم اي بتفعل معناه المفرد عن

اعتبار الوجود بخارجها فانه باعتبارها قد لا يعرف الاشارة كما في الثاني
 المخصوص في قوله للتدليل القاطع عرف الشك كذا في الاله الحق او لعدم تعلقه
 قدرة الله تعالى بوجوده غير هذا المفرد كما في الشمس وقوله بحيث يصدق
 على تقدير مضاف اي معناه والبا لتصوره الاشارة الى كونه قال بان يكون
 بحيث ادخلوا بان يصدق عليها فان اوضح ومعنى صدق عليها حمله
 عليها حمل موافقة كذا في الكثير اذا الصدق في المفردات بمعنى الحمل وانما
 صدق على افراد كثيرة لكونه حقيقة وهي غير مختصة لا معني خارجيا
 لتخصيصها الثاني مبتدأ خبره معناه اشراك انما قال ذلك لانه اذا جازم
 المعرفة والنكرة اجماعا وكما هو عليها مبتدأ كاهنا ولا مانع يمنع من حمل
 المعرفة مبتدأ قال لا وفي حمل المعرفة مبتدأ والنكرة خبر وان السكلي
 هو المعرفة والمعلوم ومعناه اشراك هو التفرع والتحويل واللايات
 جعل المعلوم مبتدأ ومعا بهما الخبر وبما الوجه الثاني يوجه ما
 سلكه الله من جعل الجزئي مبتدأ وعكسه خبر والكلي مثنوب الحيا
 الفل الذي هو جزئي لمركب الجزئي من كليمه والتشخيص والجزء
 مثنوب الى الفل الذي هو جزئي كلية واعلم ان مفهوم الفل من حيث
 هو اي من غير اعتبار في شيء مخصوص ما صدق انه يسمى كليا منطوقا لانه
 المجهول عنه ومعلومه اي ما صدق مفهوم الفل عليه من حيث انه
 معروف كحيوان يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والجميع المركب
 من العارض والمعلوم يسمى كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقول وكذا
 الانواع الخمسة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام مفهوم
 من حيث هو جنس منطوق ومفهوم الجنس من حيث هو وصيغة الجنس
 جنس طبيعي والمركب بهما جنس عقلي وتسمى على ذلك البقية وكذلك الجزئي
 مفهوم من حيث هو جزئي منطوق ومفهوم من حيث هو معروف منه
 كذا في الجزئي طبيعي وانما كتب معناه خبر عقول كذا في حاشية الفناي
 ويؤخذ منه ما في قوله الله في خبر من ان الثاني المنطوق خبرا حذو عن قوله
 ثانيا ما عن ابن التلمس في انه متفق على عدم وجوده خارجيا
 وخلافا في وجود الطبيعي خارجا لكن اختلف في هذا اقوى والتحقيق

انه لا وجود للخاص مطلقا في الخارج على ما بسطه في كبريه
 وحيث يصدر قولنا وتوالت اشترى بكسر الراء فيه بئوه اي قبا بئوه لم يأت
 الشئ مثلا راجع ليد اي وكذا اشترى فيه بئوه وهكذا وكبوه اي
 اشترى فيه اخوته فانه وان كان الواو الخال وان وصلبه وقوله في
 معناه اقول ان اراد معناه الضم الذي هو بئوه لم يأت قتل كان قوله
 باعتبار بئوه لم يأت مستدركا وان اراد معناه المطابق فلا وخبر ان محذوف
 تقديره عن كل وقوله لكن اشترى ان علي قوله وان كان ان كان هو
 احد الوجهين في مثل هذه التركيبات بينهما ما نقله السهام بفتح ج
 عن سعد الدين ان الاستدراك في مثل خبر عن استعد مقيد بالغاية
 وكما بسطه النعمان هذا اي في مقام بيان العلم ويجري
 بانها بالاسلام او بمعنى علي او المقديتة وعلى هذا في المصنف
 قد جري اصطلاحهم في الشئ انهما اخذ على طريق الاستدراك الجاري فلهذا
 المعنى اسم الاشارة واجمع في معنى الكلي المدلول عليه بقوله فيهم
 اشترى لان المعنى فيهم اشترى معناه ولو اسقطهم لكان اخص
 ولذلك يقسمون الشئ في قول اقول في عبارة حزانة لان اسم الاشارة
 ان رجع الي المقيد بمثل ما زعم كان في العبارة قلب لان المقيد بهما
 لاجل التقسيم لان التقسيم لاجل المقيد وان رجع الى حبان هو
 اصطلاحهم بان الشئ هنا عبارة عن صدق المعنى على كثير من وادان
 العلة لا نتائج المجلد لان جريان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي هذا التقسيم
 ويمكن التخلص عن ذلك بان في العبارة حذف الواو مع ما عطفت بقية
 ما ياتي والتقدير يولد ذلك وتسميتهم هو على مستحق يقسمون الشئ في
 وادان بالشئ في هذه العبارة الشئ بالمعنى الشامل للشئ هنا والشئ
 المفصلة فري في هذه العبارة اعم منها في العبارة السابقة
 الاشترى اللفظي اي اشترى المعاني السبعة في لفظ الوصف لها با وضاع
 مستعدة وكون هذا الاشترى في اللفظ وفي المعنى نسب الى اللفظ بخلاف
 الاشترى المعنوي فانه في المعنى الموصوف له اللفظ بوضوح واحد ولا
 نسب اليه ويريدون بالاول الشئ اللفظي كعني اقول هو على خلاف

المعنى

مضاف

مضاف اي اشترى اشترى وكذا قوله وبالثاني الثاني اي اشترى الكلي مضاف
 للمشتري اللفظي لا بنفسه والاشترى المعنى مضاف للمعنى لا بنفسه وقد علم
 من كلامه ان الشئ في محذور الشئ فيه بئوه لا تسمى بئوه اصطلاحا
 حتى يرد ما قيل ان التقسيم غير حاصرة لخروج الشئ في محذور بئوه فاقم
 وقسم الا قدمون لعل المراد بهم من قبل ابن سينا بئوه هو بئوه
 بالمتأخرين من قام رب عصم ومن بعد ما لم يوجد منه شيء في
 الخارج الذهن وكذا يقال في قوله وما وجد منه نحو وليس المراد الوجود
 في خارج الاعيان فقط كما جمع بين الضدين اي كالبياض والسواد قال
 شيخنا العبدوي فان قلت ما السامع من اجتماع الضدين انما به الامران
 لا يطلع على اجتماعهما قلت السامع انه لو اجتمع الضدان للزم اجتماع المع
 التقيضين الذي هو محال ضرورة لان البياض مثلا يستلزم لاسود ولا
 سواد فتقضى سواد فلو اجتمع البياض والسواد للزم اجتماع السواد ولا سواد
 اها قول هذا يقتضي ان استحال اجتماع بين الضدين غير ضرورة وبه
 نظر لا يخفى كجزم من رقيق بكسر الراء وسكون الهمزة وكسر الباء فتجاء
 سورب ومنه ما يوجد من مودته ومنه ما يستخرج من حمار مودته با
 النار ودخان يهرب من الحيات والعقارب من الميت وما قام منها قتله
 كذا في القاموس وفي قسمي الثاني وهو انما قسم الثاني دوت
 الاول والثالث دفعا لئلا يظن ان المراد بالثاني في تسمى الاول
 الي ما وجد منه افراد متناهية اقول هذا القسم ثلاثة اشياء ما
 لا يوجد له افراد لا تلك الافراد المتناهية التي وجدت عند الكواكب
 وما يوجد له افراد غير متناهية كاسد وما يوجد له افراد غير متناهية
 غير متناهية كقوة الله وما يوقش به تمثيل السواد بئوه على ان المراد
 بالتمثيل له اول هذه الاشياء الثلاثة بئوه ان تقسيمهم يكون غير
 حاصر لخروج هذا القسم من الاخرين فاحفظ هذا التحقيق
 متناهية اي ذات بئوه تقسم عند هذا فان افرادها اي مجموع
 افرادها على انها لا نهاية لها وان كان الكل موصوفه بصفة تفصلا
 بسمة وهي القدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام وما يترأى

من المتناهي بين الوجود وعدم التناهي هو بحسب عقولنا القاصرة
ثبت في حق الحوادث اي لان البراهين التي اقاموا عليها كبرها ان العقل
اتماهم من بالنسبة الى الحوادث فمن انما لا اول لها يعني انهم يقولون
ان حركات الفلك قد تمت بالنوع وانه ما من حركة من حركاته الا قبلها
حركة وهكذا الى ما لا نهاية له في الماضي وبعدها حركة وهكذا الى ما لا نهاية
له في المستقبل فمما قالون بثبوت القدم لغزوات الله تعالى وصفاته
ولهذا قال الله وهو مد نفوسا طل ومعتقدهم كاذبا عما اياها باجماع
المسلمين ومثله له بعضهم كشيخ الاسلام في نعم انما عوخي
فما وجد منها في ادب العقل لا نهاية لهما اي ونعم انه تعالى
لم يوجد منها في ادب العقل غير متناهية بل موجود منها في العقل متناه
واقول لا يخفى ان ذلك حال كلامهم بقرينة التمثيل بغيره تعالى
عالي ما وجد وما ليس يوجد الا ما وجد فقط فتكون بغيره الله
صوابا لان مجموع احوالها ما وجد وما ليس يوجد غير متناه وان كان
ما وجد منها متناهيا ونعم الحد دفع لما قال قد تقرر ان
نعم انه لا نهاية لهما وقوله بمعنى اخر هو انه كلما وجد فيها احد
بالفعل غير متناهية وقوله بالتصنيفه لفعل بمعنى والى الملازمة
ويحتمل ان المراد بالمعنى الاخر انما يوجد فيكون قوله بالنظر
لما سيوجد بدلا من قوله بمعنى اخر يدل كل من كل وقد يوجد هذا ان في
نفسه اي بالنظر الى هذا ويصح ان النظر مجموع ما وجد وما ليس يوجد
وعكسه اي مخالفه وقوله هو ما اي مفرد بالمعنى المتقدمه البالتصنيف الذي
واراد بالمعنى المتقدم الصدق على كثير من اجزى الامر اذ به اجزى الحقيقي
اما اجزى الاضافي وهو ما ندرج تحت اسم منه فله يكون كليا فالانسان المتدبر
تحت الحيوان وقد يكون جزئيا حقيقيا كذا الذي ندرج تحت الانسان فالانسان
المتدبر من الحقيقي اجزى متفقا منه انما هو عدم وجهه
وذلك اي اجزى الذي اي كلفه ويدر بدله قوله فان مفهومه هو ذلك
كلية اللفظ وجزئية النظر الى معناه كما هو فان مفهومه اقول ان يسمي
حد في مفهوم لان الملازم لقوله وصفه للذات المخصوصة ولقوله لا يفرق الا

لان الموضوع للذات المخصوصة لفظ زائد لا مفهومه والذي يحسن نفي انهما
الاستدلال عنه هو اللفظ لا المفهوم اذ ليس من شأن المفهوم الا فرام حتى ينفي
عنه نعم ان اول الاقناب بما من عن ابن يعقوب لم يفرق بين العقل والمكن
التامم بحمل الاضافتي مفهومه للبيان اي مفهومه هو اللفظ فقط زيد
ومعنى كونه مفهومه انه متفعل متصور من حيث وصفه بالحيثية
للتفصيل اي واما لا من هذه الحيثية بان لم يكن زيد علما فهو مصلد كلف
قاله الفيلسوف ولا عبرة اخذ دفع ما ورد على قوله لا يفهم الاستدلال وقوله
بما يفرض له اي اللفظ زيد وقوله من انما ان لفظه اخذ تقدم الكلام على
اللفظ والمعنى في تاليفهم يصح قوله بصفة جمع وبصفة مفرد
على انه مضاف مفرد يعبر الاجل عنايتهم اي اعتبارهم واحتمالهم
مادة الحدود والبراهين اياها مادة التي يتركب منها الحدود
البراهين الموصلة للمجهولات المقبولة والتصلة بغيره وادراكه
مطلق التعاريف وبالبراهين المطلقة القيسية ففي كلامه تطلب او يراد
الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية تكون تخصيصها بالذات لا في غيرها
والمطالب هي التناح لانها تطلب بالذات لعل غالبا راجع
للبراهين والمطالب دون الحدود دون تركبها من الكليات داما بخلاف
البراهين والمطالب فتدبر تركبها من اجزى مع العلم كقولنا زيد عام وكلامه
عام يستحق الاكراه ينسخ زيد يستحق الاكراه بكنة اخرى اي التوفيق
العلم على اجزى بالمر وجودي اقول اي بذي امر وجودي وقوله
وهو اي الامر وجودي كونه مفهومه مشترك وكان الاخصر والانسب ان
يقول هو اهتمام الاستدلال وقوله واخرى بالسلب اي بذي السلب اي
بما سلب عنه اهتمام الاستدلال وهم عرفوا العلم بالعدم اي
بذي العدم اي الانقضاء اي ما لا يمنع تفسير العدم بمعنى التفردي
العدم وما لا اوقعنا فلفظ لفظ كان في قوله تصورة حذف مضاف اي
اي تصور مفهومه وكان تفرعهم موافق لتعريف المفهوم من جهة حوله
العلم لفظا وان كان وصفه بالكلية بالنظر الى معناه وان اوقعنا
عليه معنى لم يمتح الى تفرع مضاف لكن يكون تفرعهم مخالفا لتعريفه

من اجتهاد المذكورة ويؤيد الاول تصريح كثير منهم بهذا المضاف وجعل الاضافة فيه
 للبيان خلاف الظاهر نفس تصور اقم لفظ نفس اشارة الى منع التصور وعدم
 منعه باعتبار التصور نفسه وقطع النظر عن الخارج الاتي ان الله تعالى المعهود
 بحق يمنع تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارج من وقوع الشك ولا يمنع باعتباره
 في نفسه وقطع النظر عن الدليل الخارج فلذلك ان الله تعالى لا يخرج عن
 ان كان كما كان تميز كذا ود الذي هي المقارنات بالذات من الرسوم التي هي المقارنات
 بالعرضيات متوقفا على بيان الذاتي والعرض شرع في بيانها فقال ولا يخرج
 ومما يعرف به دخول الكل في اماهية وخروجها عنها النقل عن الواضع
 اي اماهية تفسير للذات بما اراد بها هنا وان كانت تصدق على الماهية فان
 ايضا فانفسه من نسبة جزئي الى الكل اي النسب الاول في تفسيره
 التركيب وقوله وهو الكل مع ما من فلا يصدق الذاتي في حيز
 اذ فسر جزوي اماهية الداخل فيها الاعلى الجلس والفصل الاعلى النوع لانه
 ليس جزواهية بل هو ما هية تمامها لغاوض اقول في الامور عا
 للذات بسبب عروضا لها اطلق عليها ذلك العرضي فالصالح مثلا الذي
 هو عرضي للذات انسان منسوب للخصائص العارضة للذات من نسبة اللازم اليه
 المكنون وما قيل من ان المراد للفظ عارض يعبر عليه ان المنسوب والمنسوب
 في الحقيقة امدلول وانما نسبة المنسوب اليه فيما تقتضيه قواعد النسب
 اللغوية مع انه لا يناسب تفسير الشئ بظهوره اعني الذات بالماهية فانهم
 الا انهم ينسبون اي الى عارض بدليل قوله فيقولون كذا اي والقياس عارض
 ولم ينسبه هنا على مخالفة القياس في النسبة الى الذات ايضا اذ القياس فيها
 ذووي كما مر وسياق الكتاب يذكر ذلك في ضمن اجواب الاتي على
 هذا اي هذا التفسير الاعلى الخاصة والعرض العام اي الاعلى النوع لا يذلل
 خارجا عن اماهية لانه نفس اماهية والشئ لا يخرج عن نفسه
 ويفهم من هذا اي ما ذكره المصنف وقوله اي واسطة اي خروج عن تقديري
 الذاتي والعرضي وهذا مذهب الجمهور بالنسبة الى الاسماء في القول
 بالمالكية المركب بول مما او عطف بيات المحمول صفة جز
 احتراز به عن اجزاء المادوي للمركب احسب كالسقف للمبني فانه لا يصح حمله على

المبني فلا يقال له ذاتي ولا عرضي والظاهر ان هذا القيد معتبر في جميع الاله
 صلاحيات وان لم يصحح به في بعضها فالنوع على هذا عرضي لانه ليس
 جزءا اماهية بل هو تمامها فالنوع على هذا ذاتي لانه ليس خارجا عن اماهية
 لانه نفس اماهية والشئ لا يخرج عن نفسه واعرض اي كونه النوع ذا
 على هذا الاصطلاح الثالث ومبني الاعتراض امران كون قولنا الذاتي من
 النسبة حقيقة اللغوية وكون المنسوب اليه جمعي اماهية كما هو المذكور
 سابقا وحاصل الجواب الاول مع الاموال والالتزام ان قولنا الذاتي
 نسبة اصطلاحية على صورة النسبة لا تحتاج الى منسوب ومنسوب اليه
 متغيرين ونظيره من الاسماء العربية كوسي وكوه وحاصل الجواب
 الثاني تسليم انها نسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة الشئ الى نفسه منع
 الامران في التزام ان المنسوب اليه الذات جمعي الما يصدق المركب من
 اماهية الكلية والخصائص فهو من نسبة جزوي الى الكل وفي جواب ثالث
 وكوه شيخنا الهدوي وهو انه لا مانع من نسبة الشئ الى نفسه اذ اقصاه
 المبالغة نسبة اصطلاحية اي على صورة النسبة وقوله لا لغوية
 اي لا تسمية مراعي فيها قابلية اللغة في النسبة حقيقة على ما هو
 القاعدة اي قول الجار يا علي ما هو القامعة وهو حذف تاليفات ورد
 اللام وهي الواو المعوض عنها قالوا ورد اللام لعين الي اصلها وهو الواو
 وبان الذات الخ قال في الكبير ويرد على هذا الجواب الثاني الاعتراض من القوي
 وهو ان قواعد النسب تقتضي ان يقال ذووي وما قيل من ان النسبة تكون
 على غير قياس اصطلاحا من مناطه محو بان السطحي الذي نقل المنطق
 الى العربية يلزم من حيث هو معرف له ان يلزم احكامها وانسب
 على نسبتها وخارج عن كونها معرفة باله فاحاسم مادة الاعتراض هو الاول
 انه يتصرف كما تطلق ما مصدرية اي اطلاقا كما تطلق الذات على الترخص
 الحقيقة يطلق الذات ما صدقها وما صدق اسمها اذ انه الذي يصدق هو
 شئها اي جعل واسم مركب من ما الموصولة وصلة واسم خ
 من هذا اي قوله ثم اخرج مما راد به المصنف على الكبير
 اي في نفسه مقصود على الاستفهام اي نصبا جاريا على طريق الاستفهام بان

يكون منصوباً بفعل مقدر يسمى المذكور قال المصنف هو أي المنصب المفعول
 من قوله منصوب على الاستقبال الأرجح كونه قبل فعل ذي طلب كما قال ابن مالك
 وأخيه نصب قبل فعل ذي طلب وبحث فيه الخ حاصل البحث أن ما ذكره المصنف
 غير مسلم لأن جميع أمثلة تقدم المنصوب على أداة الشرط وتقدمه على ما
 أجواب لأن ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يعمل بما ملاً وفاء الجواب
 كذلك أي لا يعمل ما قبلها وإنما بعدها فيما قبلها فلا يعمل عاملاً لا يعمل
 ما بعدها أي من فعل الشرط وجوابه وقوله فلا فيما استثنى أقول في الهم
 للسيوطي ما نصه لا يجوز تقديم شيء من مفعولات الشرط ولا فعل الجواب
 عليها غير مفعول فعل الجواب المرفوع فإنه يجوز جوازاً أن ينتهي بفتحة
 وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب
 محذوف وجوز النكساي تقدم مفعول فعل الشرط أو الجواب على الأداة
 يجوز أن تفعل بفتح الهمزة خيراً أن أتينا نصباً به بتقديم وتأخير
 مقتضى ما ذكره من السوغ أن تقدم هذا المفعول على الأداة متوهم
 عند من جعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كما مر وما ذكره
 الدماميني في سماء التمهيلي كما أو محتمل في حاشية الاستموي فيجب
 رفعه أي كما قال ابن كذا أو الفعل فلا ما لم يرد ما قبل مفعولاً لما يرد وجد
 والسوغ المنفصل أي كونه مبتدأ مفصلاً أي ذاتي وعرضي
 مؤخر من تقديم بحمل أن من بدلية أي مؤخر تأخير بدلاً من التقديم
 وإن تكون بمعنى عن علي حذف مضاف أي مؤخر عن محل تقديمه أي
 وإذا كان مؤخر من تقديم كان مقداً مقدماً على أداة الشرط
 فالأمر أي وإن مؤخره عن العامل تقدم في جزال المانفان معا
 ولو جعل هذا تقوية لجواب البحث المذكور بأن يرد في أن فقال قريبة
 قد علمنا ما صح أن يتوكل يتوكل به للذات أقول مقتضاه أن للذات
 متعلق بأداة المذكور مثل ما انقضاء من كونه مؤخر من تقديم والظاهر
 وهو خلاف ما تقدم في العربية من أن الفعل في غير المصدر مثل العمل
 المحذوف لا المذكور لأن الأتيان به مجرد تفسير المحذوف وليس كذلك
 بأن المذكور عما كان عين المحذوف فإن كان المذكور هو العامل

٥٢
 وأشار إلى أن في كلام المصنف اكتفاؤه لا يلزم من انتفاء المنفصل انتفاء الزيادة ولا يرد
 على المحصر في الخمسة المنفصل لأنه خاصة من خواص النوع تمام الماهية
 أي الماهية بقاها إذا كان مساوياً لهما أي في الماهية بأن يكون يصدق
 على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية أولاً أي قبل تفصيل الخمسة
 أو عن تميز أي تميزه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل واللفظ الموصوف للاول
 ما وثق في بعض في اصطلاح أهل هذا الفن والافعال لغة السؤل بما عن التميز
 كان يقال ما هي الألسان عما يشارك في جنسه وبأنه عن حقيقة كان يقال
 أي حقيقة هي الألسان والسؤل عنه جاءوا ما السؤل بأي شخص
 في سفيان الفضل والخاصة لأن السؤل لهما إما عن التميز الذاتي أو العرضي
 وصوره السؤل بهما عن الاول أن يقال أي شيء يميز الألسان في ذاته أي
 تميزه في ذات الألسان أو حاله كونه متدبراً في ذاته فالحار والمجروح رقت
 ثافتهما وحال من التميز يميز أو الألسان أي شيء هو في ذاته أي
 حاله كونه مستتراً ومحظوظاً في ذاته أي يقطع النظر عن مورد حاله حية وفعل
 والمجروح حال من هو كما قاله الجرجاني الذي وإن كان لا يجوز إلا على مذهب
 من يمين محال من المبتدأ والخبر والصورة الأولى في صرح في كون
 السؤل عن مجرد التميز من الذاتية والمادية كقولهم استمأنا وصورة السؤل
 بهما عن الثاني أن يقال أي شيء يميز في عرضه أي متدرج أو حلقه كونه
 متدرجاً فيما يعرض له من الأمور خارجة أو الألسان أي شيء هو في
 عرضه أي حاله كونه مستتراً ومحظوظاً في عرضه ما يعرض له على ما مر
 فافهم مما دل حقيقة هذا قول حقيقة كل من زيد وعمر مركبة من
 الحيوانية والناطقة والشخص المحصر به الذي لا يشارك فيه غيره
 فيها مختلف الحقيقة والجواب أن المراد حقيقة النوعية لا الشخصية وأعلم
 أن الماهية اعتبارات ثلاثة أحدها أن نفس مصحوبة وتسمى
 الماهية بالشخص وتسمى الماهية المحركة والماهية تسمى بالذات
 أن نفس مصحوبة وتسمى الماهية المجردة والماهية تسمى بالذات
 أن نفس لا شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرية شيء وهي
 من الأولين والحقيقة الشخصية لزيد مثلاً من الأولى وسعد مختلفها

دخل تحت ثلاث صور ان يكون جميعه من الفاني كمال السم وان يكون من اجزي محو
 ما زبد وواشوق وان يكون البعض كليا والبعض جزئيا كقوله والفرس
 لان الجواب عن الاول باحد اي التام ولا يكون الجواب تفصيليا باحد التام الا
 في هذه الحالة افاده في كبره لا يقال احد كالحوان الناطق هو النوع كالانسان
 فتكون الاجوبة التي لا نأفقول احد غير المحدود باعتبار الاجال والله
 التفصيل لجاء التفرد عن الثاني والثالث بالنوع فيقال انسان ولا
 يكون ان يجاب بالتحقيقه الشخصية كان يقال في جواب ريد حيوان
 ناطق متشخص لان اجزي لا يجد كذا في حاشية الاجزوي فتلا عن
 السم وللجواب فيه مجال بالجواب اي الاقرب اليه فاذا قيل حسا
 الاستاذ والفرس والجواب حيوان لاننا جنس اقرب اليها مع انها
 وسواي الجنس من حيث جنس تفيد احيائية معتبره فيه كغيره من الفاني
 لانها امور اضافية تختلف بالاخبار والاضافه الي غيرها الاقرب اليها
 المتكون بالاضافه الى الاسود جنس والي الكسبي فصل والي المتكفي نوع
 والي الجسم خاصه والي الحيوان عرض عام ما هي كل صدق في كل
 اي صلاح لان يحمل حمل موطنه في جواب ما هو على انواع كثير في انفسها
 مختلفين بالتحقيقه اذا جمعت في السؤال كقوله الانسان والفرس كاسيه
 عليه الله في الكلام على النوع وكل من اجاز لي متعلق بصدق وافرد الفرس
 في قوله ما هو مع ان الجنس انما يحتاج اليه السؤال عن اثنين او اكثر اشاره
 الي اجواز ان يقال في السؤال ما هو على التاويل بالصدق كقولهم ما هو
 والنوع مع ان المصدوق عليه قد يكون غير عام قل تفليبا للعاقل منه لثمة
 ويرد ان كثير من جمع كثير اقل الجمع اثنين ثنائيا واقل الكثير ثلاثة فيلزم
 ان لا يصلح لان يصدق على اقل من ستة انواع وهو باطل فالنفس بهذا
 من مسا محاذات المستعاني التي مقتضاها غير مردود بلزم حل يلزم في نفي
 الجنس ان يكونا موجودين في الخارج قبل الاثبات المستعمل في ذلك واخذ
 هو عدم اللزوم قال لا محتمل ان يكون الجنس محمول على نوعين احدهما
 والاخر ذهني فاصدق جنس اقول الاول ان فقط هي الجنس وان صدق الي
 به لينطبق به قوله على كثيرين وفي كل جوابي بقسم النظر عن الاضافة

تفصيل

ص

قوله

لانه اي المرض العام وقوله لا يقال في الجواب اصلا اي الجواب عن السؤال
 بما او اي الذي الكلام فيه فلا يفي في انه يقع في جواب السؤال بكني بخوان يقال
 كنوز يد فتقول صحيح مثلا وقوله كما اي المعنى سواي العرض العام هو عرض له
 اي ذلك المعنى ولا حاشا الاضافة للمعنى وهو جوده الذي يقع جوابا
 للسؤال بما هو الجنس وقوله وقوله حتى يقال تقع على انفسها قبيله
 من جهة التفصيل لانه انما يقال في جواب اي شيء وقوله قريبا اي كالمطوية بالنسبة
 للانسان او بعيدا اي كالحساس بالنسبة اليه والخاصة مطلقا اي سوا ذات خاصة
 جنس كالتاسي بالنسبة للحيوان او خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للانسان وسو كانت
 ملازمه كالمضاحك بالقوة او مفارقة كالضاحك بالالفعل فالاطلاق هنا في مقابلة
 التفصيل في الاقرب في الخاصة ومختلفين لعدم اخراجه بتكرير شيئا مفيدا انه
 ينسب للاختلاف بل اني به ليحيزي عليه قوله مختلفين واخرج به في التام الكبير
 اخذ فانه لا يحمل الا على ماهية واحدة وهي ماهية المحدود اقول وهذا قياس
 ما باق له من ههنا من اخراج احده في تعريف النوع فلا يحتاج الي اخراجه اي
 لعدم دخوله في جواب ما سواي لان اجزي لا يقع في جواب ما هو وهذا الجواب يقع
 بتسليم دخوله في قولنا ما صدق وارخا العنان والافنوم يدخل فيه لان ما وثقة
 على العلم ولان المراد بالصدق حمل واجزي لا يحمل اصلا على احد القولين وصاحب
 هذا القول يحتمل انك محمول في هذا ريد محدوقا اي مسمى بدو وجه بان
 اجزي المحمول ان فان عني المحمول عليه لزم حمل الشيء على نفسه وان كانت
 غيره لزم حملها على غير مفايزه واللاترمان باطلان لوجوب تغاير المحمول
 والمحمول عليها اعتبارا واتخاذها ذاتا وذلك لا يكون الا عند كلية المحمول وتيقه
 اجلال الدواني بما حاصله مع ان ذلك لا يكون الا عند كلية المحمول ولانه يتحقق في
 من هذا ريد فان هذا ما قدمه زيدا تاما يرد له بالاعتبار والاستدراك اليه
 في اخراج والشيء ياتي نفسه من حديث وصفه المعنوي في فلا يتبع حمل اجزي
 في مثل ذلك وانما يتبع اذا اخدم المحمول عليه من كل وجه او في غير ذلك
 وجه وسواء في ذلك مراتب الجنس اي في قوله المصروف والبدن في ذلك
 المصدق عليها اي المحمول عليها وقوله في جواب متعلق بالصادق
 واي شيء هو مقدم وهو مبتدأ مؤخر مذهبوا الحسن كما مر اقول كان الاحسن

ان يرد في ذاته ما زاد غيره من الحقيقة وبما فيها وان لم يخرج به شي
قال الغزالي السؤل باي شيء هو عن المميز ان قيد بقي ذاته فعن المميز الذي
وان قيد بقي عروضة فعن المميز العرضي وان اطلق فعن المميز المطلق
تخرج النوع اقول فيه ان جزءا ماهية وقع جنسا وخصيا لا يخرج
به الا لا يخرج في نوع الاو خال ولم يذكر قبل الجنس المذكور يعني يدخل
فيه النوع والامر ان يكون حتى يخرج ويمكن ان يجاب بان مراده باخراجه ما ذكر
عدم شموله اياه فافهم مطلقا اي خاصة نوع او خاصة جنس لا رتبة
او مفارقة وقوله كذلك اي مطلقا لكن الاطلاق في العرض العام معناه سواء
كان لان ما ومفارقة كما لنفس بالقوة والنفس بالفعل بالنسبة في الانسان
فالنسبة في مطلق الاطلاق وانما لم يجعل معناه في العرض كعنايه في الخاصة
لان العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل كالحيوان
بالنسبة الى الحيوان خاصة بما هو فيه فيحصل التكرار مثاله الناطق قال
الغزالي كون الناطق مميزا للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعله مقولا
على كثر من غيره كحيوان اما عند من جعله مقولا عليه ولا يكون الناطق فضلا
للاسان بالنسبة للملايكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه فان الملايكة عندهم
ليست حيوانا لانها عندهم ليست اجساما ولكنها طائفة اهل بعض تصرف وقيل
عدم حيوانتهم لعدم شمولهم وبالملايكة فيما ذكره ابن الاثير اذ قيل في جملة
المحذوف اي وانما كان الناطق مثالا للفصل لا ذلك باي شيء هو اي الانسان واي
بالرفع والمبا جارة لمحل الجملة وقوله في ذاته اي حالته كون الانسان ماحولا في
ذاته اي بقطع النظر عن عوارضه الخارجة واما اذا قيل عن الانسان باي شيء هو
في عروضة كان الناطق لصاحبه جوابا عنه او لم يقيد بقي ذاته ولا بقي عروضة صاحبه
كل للحيوان كما قدمناه عن الغزالي وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب اي
عما يشترك في جنسه القريب وانما خصص العبارة لظهور مراده من قوله قبل
لان يميزه عما يشترك في الجنس ويلزم من تمييزه الشيء عما يشترك في جنسه
القريب اي يميزه عما يشترك في البهية خلا والعقل البهية فانه يميز
الشيء عما يشترك في جنسه البهية دون ما يشترك في جنسه القريب ويخرج
الشيء في اقتضائه في تعريفه القريب والبهية على ذلك الجنس المستفاد من

بناهم على ما ذهبوا اليه من ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس وذ
ذهب المتأخرون الى جواز تركيب ماهية من امرين متساويين كل منهما فصل
ميز لهما عما يشتركهما في الوجود لا في الجنس اذ لا جنس لهما وان لم يقع ذلك
فاميزها عن جميع مشتركاتها في الوجود فهو فصل قريب او عن بعضها فهو
فصل بعيد فاذوا في تعريف الفصل او في الوجود فقا لولا هو مميز الشيء في
ذاته عما يشترك في الجنس او في الوجود وانما ان كل ماهية لها جنس لا بد ان
يكون لها فصل فيفوق عليه كالتا طق للانسان اي الكائن فضلا للانسان
او بالنسبة للانسان كالحساس للانسان فانه يميزه عما يشترك في جنسه
البهية وهو الجسم والنامي دون القريب وهو الحيوان اذ لم يميزه عن
القريب مثلا ولا يلزم من اجابته عن سؤل تشا من كون ما يميز
من الشيء عن مثله في جنسه البهية فضلا كالحساس بالنسبة للانسان حاصلا
ان يلزم من ذلك كون الجنس عني قبيك العالي فضلا لانه يميز الشيء عن
مشاركه في جنسه البهية كحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عن مشارك
في الجنس والنامي مثل الحساس المتساوي الحساس والحيوان وما يصل
اجواب من اللزوم لانا اعتبرنا في الفصل كونه في جواب اي شيء هو وفي
الجنس في ان لا يقع في جواب اي شيء هو فاذوا في الحيوان جوابا للسؤل
باي شيء هو كان فضلا كما اذا قيل اي شيء يميز الانسان في ذاته فقلت
حيوان واذوا في جواب السؤل بما كان جنسا كما اذا قيل ما الانسان والعن من
قلت حيوان فاحيوان في حالته وقوعه جنسا عن فصل وفي حالته وقوعه
فضلا عن جنس فاللزوم ان يقدم موقوف وانما قلنا غير العالف لان
الجنس العالي لا يميز فيه اصلا فلا يقع في اجواب عن السؤل باي
الذاتي يتوهم كونه فضلا وتقف اجواب بان التوام كون الجنس فضلا
اذا وقع في جواب السؤل باي اكتفا بتمييزه في الجملة بخلاف اعتبارهم في
الفصل ان لا يكون تمام الشك لان الجنس تمام الشك ويدل بان الفصل
المميز فيه هو الفصل القريب لا البهية لانه تمام الشك بينا ماهية
ونوع اخر والام يكن مميزا في الجملة من كل وجه وليس كذلك وانما
هو كون الجنس في الحالة المذكورة فضلا بعيدا فلا يعقب كون الجنس

اي غير العالي ما بيناه لان اي اجنس لا يتوان كونه جنسا فلا ينافي قوله بحدوث
 كان فضلا كان جنسا اي معنوا باعتدال اجنس فله اعتبار ان اي اجنس
 لا يتوان كونه جنسا بل مطلقا والخليات تختلف بالا اعتبارا
 الا ترى انهم جعلوا الماهية مثلا خاصة للحيوان وعرضا عاما للانسان لانه
 والنوع لانه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا ان ذلك او عرضي او
 واسطة لانه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه فبان فساد ما قيل
 انه لا يخرج بقتيد خارج عن الماهية على القول بانه عرضي بل لم يخل عليه في
 المقربين فيكون غير مانع وكذا يقال في نفس في الخاصة كالنفس بالقوة
 والمفعل فيه لغا ونش مرتب والبال للملازمة والمراد بالقوة هي تلك
 الشيء مع عدمه او وجوده فهي اعم مطلقا من المفعل ونفس ايضا مكان حصول
 الشيء مع عدمه فتكون مباينة له بالنسبة الانسان والعرضي ونحوهما
 اي بالنسبة الى كل من ذلك او الى مجموع جملة منه لا الى مجموع ذلك لان
 النفس بالنسبة الى مجموع انواع الحيوان خاصة فانه بالنسبة خاصة
 لانه اعم على ذلك وان كان النفس بقسمه على عرضا عاما لانه
 اقول بوجه على العلة امر ان احدهما ان العلة لا تنبع المذموم لان خروج
 الانسان والعرضي لا يستلزم كونه عرضا عاما لان الخاصة من الخارج ثابتا
 انها قاصدة على بعض المذموم لعدم القربى فيها لخواص الانسان والعرضي
 والحيوان ياما ان في العلة خدق الظهور المراد ولا يعمل لانه خارج عنها
 ومن نحوها غير ملخص فاعرفه وهو ما صدق له في في هذا المقرب
 ما قد مناه في تقريره اجنس فلا تفضل مخرجة للعقل اي مطلقا قريبا
 او بعيدا وخاصة اي مطلقا خاصة جنس او خاصة نوع لازمة او مفارقة
 ولم يذكر ذلك هنا لعله بطريق الغائية على ما من يخرج لانه لا
 يصدق اي يحمل على شيء واحد وهو ما ههنا المحدث والاعتدال على
 لعله عليها جمعت في السؤال بالمفعل في الماهية النوع يجاب عنه عن تسميته
 من اجسام هو زيد وعمر ويبريهم تشبيهه ان اقول ما زيد بالحيوان
 فلا فائدة وليس كذلك بل اتقان كما مر الا اذا جمعت اي الكثيرين
 في تقريره وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما الانسان والحيوان

هو النوع الحقيقي سمي حقيقيا لان نوعيته بالنظر الى نفس حقيقته لا بالاضافة
 اي بالنسبة الى ما فوقه كما في الاضافي واما الاضافي اعلم ان مرادنا اربعة
 و اجنس النوع العالي وهو ما ليس فوقه الا جنس العالي ونحوه انواع مثاله
 اجنس النوع السافل ويسمي نوع الانواع وهو ما لا نوع تحته وفوقه انواع
 مثاله الانسان والمتوسط وهو ما فوقه نوع ونحوه نوع مثاله الحيوان والنوع
 المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته مثاله العقل بنا على ان ما تحته من
 المقول اشخاص مختلفة باختصاص الشخص لا بالافضل وان جوهر اي
 مجرد جنس له كما سياتي بسطه المقول اي المحمول على كثير من اي
 حقيقة حقيقة او متفقين فنزل في تعريف الاضافي في هذا الاتفاق الكثيرين
 بالحقيقة وزيد فيه قيد الاندراج تحت جنس بعكس النوع الحقيقي فهذا وجه وهو منه رجح تحت جنس
 فهو كونه من النسبة فان فوقها جنسا اقول هذه العلة انما تنبع كونه جنسا
 امذ كونه من الاضافي وما كونهما ليسا حقيقيين فلا وكان الايجاب ان زيد وجلا
 على كثير في مختلفين بالحقيقة وهو جوهر هو ما قام بنفسه سواء كان بسيطا
 لا بجزأ أصلا وهو جوهر مركبا وهو اجسام الطبيعي كالنقطة زادت في
 كبره وهو غاية الخطاه ومخطا لم لا يعمل العسمة الاطولا والسطح لم لا يعملها
 الاطولا وعرضا و اجسام العقلية لم لا يعملها طولا وعرضا وعمقا وان ثبت فلتا
 هو مجموع الاستعدادات الثلاثة ففلم ان الخط والاشياء بعد من الاعراض
 واما العقل فيقبل من العدميات الاعتبارات وقيل نوع بسيط اي لم يدرج تحت
 حس وعلى القولين ليست من العقولات وقيل من الكيفيات وقيل من الكميات
 وبطلان ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء اما عند المتكلمين فالنقطة جوهر
 والخط والسطح و اجسام من جوهر المركب لعدم اندراجها تحت جنس اي
 كالجوهر هو بنا على انها جوهر من نوع عرض علم لها على هذا والالزم
 تركيبتها زادت في كبر ما نصه وفيه نظر لا فالانسان عدم تركبها ههنا البسيط
 من اجزاء ههنا وذكره السعد في علم السمعية انه من كونه كونه
 ومنه بخلافها للضرورة لانها لا تنبع المذموم لان المذموم لا يكون له
 في قول بل مالم لا ولا منظره جواد وبذا ما للمذموم حواحد كما ينبغي
 اقول المناسب ان يقول كما سياتي لان الكلام في الخلق المحمول حمل موطنه وليس شيئا

قوله الحق مثاله العقل وشمل
 صميمه انما اصلها الماهية
 البسيطة فاعتبر هذه الاشياء
 بان الكلام في النوع الام
 وهو منه رجح تحت جنس
 لان الماهية البسيطة
 كونه كونه

بهذا المثابة كالصالح الانسان اي بناء على ما ذهب الحكماء من ان طبع اللانكته وبهم
 لا يقتضي الصلوة ولا البكاء ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك عليه ان لا يجعل الظاهر
 من خواص الانسان كذا قال القيس قال بعضهم وعلى الاول يكون وقوع الصلوات
 والبطا من كافي بعض الافعال ليس باقتضا الطبع بل هو انتفا في وكذا في مقتضا على الحكماء
 اصول ويعد اجاب الباعث اورد على الاول من انه حكاه ان النسب ليس يقتضي اذ ان
 اوسع ما يتجلى عنه فتأمل وكل خاصة نوع لا في غير ما في المعلوم والخصوص
 المطلق ومفهوم كون خاصة النوع الجنس التام لا النقص وهذا الجنس الى غير
 وهي الظاهر كالمعروف العلم والاصل لا بسطه بتقدم حرف التنفي على
 حرف الجزاء قوله هذا جوهري على مذهب من يجعل لاني هذه احواله حرة في
 في غيرها وانما هذا الثاني ان لا في هذه احواله اسم بمعنى غير وعلية فلا
 قدوم ولا فخر لان حرف التنفي اصله المقصد في اي مستحققة التصديق
 اي التقديم على التنفي جبهه وهذا تقدم على الثاني بعض التنفي وبوالسبب
 الدالة على الملازمة او التنفي ههنا ملازمة الملازمة للسطح هذا ما ظهر
 لي وبه يدفع الاعتراض بان الذي يلزم الصدم من ادوان التنفي هو ما فقط لا بد
 مبني على ان المراد بالمقصد التقديم في اول الكلام فمما ذكره الله انما يجبه
 كما قد منا على ان لا في مثل ذلك ليست مبني على غير ما على انما مبني على غير ما
 احد اذ هو لقولنا فلا فاعرف ذلك فترى خلف عن مجملها اقول كانت
 مقتضى الظاهر قد كسر العنبرين لا فالمرجع التقديم حرف التنفي لكنه انت بتاويل
 الاداة والكلمة فزينا اللفظ اي تحسبا اقول قد يتوقف في وجه الترتيب
 وما يتوقف من ان وجه حقة اللفظ عند وبعده برحقت الثاني في ترويات
 ذلك على تسليمة انما نشأ عن كثرة استقالة اللفظ ههنا والفتة على هذا
 الوجه وكما استعمل اللفظ والنزول دون الزحقة حصلت تلك الحقة والفتة
 فانهم او بعدد او بمعنى الواو وكذا اوفي قوله او وسط وتقدم البعد
 على الوسط لانه المتبهم له في النظم والافا ههنا في ترتيب الاجناس المتعاقبة
 لان اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا كان توفرا وان فرضنا له جنسا كان توفرا
 وهكذا لان المتبهم في ترتيب الانواع المتعاقبة لان اذا فرضنا شيئا
 فرضنا له نوعا كان تحتها وان فرضنا لاجنسا نوعا كان تحتها وهكذا

ويسمى الثاني ويسمى ايضا جنس الاجناس لان جنس لكل جنس تحتها وهذا
 على خلاف ما مر في النوع الاضافي فان المتبهم ههنا في النوع هو النوع السافل
 كالجوهر لا يقال ههنا ما هو على هذا كاشي والمذكور والموجود وتحدث
 لان اقول هذه التوضيح عامة خارجة عن الماهيات اي لم يجعل بين مهي
 جز ما هية اصلا فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه لانه لا بد ان يكون جزء من
 حقيقة فافق ما اراه في الكبير بناء على جنسية اي كونه جنسا ما تحتها
 وقيل عرض عام له وتقل سيدة كاسفد قدورة عن شيخ الحلال ان كون الجوهر
 ليس جنسا من ههنا العقل مسوقة وان الجنس عند هم الحيواني والصورة
 جنسية وقوله عند اذ لا طلاق اي عدم اذ لا بعد التنسي وما ذكره
 البوعين كالحسم الثاني اقول لو كان كاشي في كان او ضلع
 وهكذا اي او يلائق ترتيب الجواهر بناء على جنسيته واعلم ان الجنس العالي
 يجوز ان يكون له فصل يقوم به اي لا يدخل في قوامه ويكون جزا له
 يجوز ان يكون من جنس اخر با متساويين او امور متساوية عندنا فترى
 وجب ان يكون له فصل يقوم به اي لا يضم اليه هذا المصنوع قسمي ونوعا
 من الجنس لوجوب ان يكون تحت النوع والنوع السافل يجب ان يكون
 تحت له فصل يقوم لوجوب ان يكون فوق جنس وماله جنس لا يولد
 من فصل مميضة عن مشاركا تدفنه ويمتنع ان يكون له فصل يقوم لامتناع
 ان يكون تحت النوع والوسط من الاجناس واللا نوع ان يكون له فصل يقوم
 لان توفرت جنسا وفصل يسمى لان تحتها انواعا وكل فصل يقوم العالي
 يقوم للسافل من غير عكس كل فصل يسمى السافل يتقدم العالي من غير عكس
 كاشي كذا في السمية ونحوها الجنس المفرد والاسف توفرت جنس وتحتها
 انواع حقيقة لانها لم ينفوا بمثال اي متفق عليه وكلا في ترويات
 عدو وماله بعضهم با عقلا في ذلك لان الاجناس الحاقية التي توفرت
 ههنا في العنصر وهي اقوال العشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم ينفوا
 دليل على وجوده وعنده بناء على جنسية اي العقل اي كونه جنسا

اي كونه جنسا لما حتمه فالقول العشرة التي اليها الحكماء وذلك انهم يثبتون في العالم قسما
 ثالثا ليس بجوهر ولا عرض سموه بالجواهر المجردة لتجرده عن المادة وعلاقتها بها
 منه من العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها انهم يقولون ان الله تعالى راعى
 في وجود العالم فهو عندهم فاعل باللات لا بالاختيار وذلك قالوا ليقدم العالم ولله
 تعالى يكون واحدا لا كقولهم بوجدهم نيتا عند الامور واحد هو العقل الاول
 ونقل هذا نيتا عن هذا العقل هو العقل العاشر الذي هو القاسم الذي هو القاسم الذي
 انما في عن الكواكب المسمى في لسان الشرع بغيرهم بالقرن وفيه ونفسه ونقله
 باعتباراته اربعة وجوده وجوبه بالغير وامانة لذاته وعلمه بذلك الغير
 والعقل باعتبار وجوده بالنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في الاعتبارات اربعة
 كما في سائر المواضع والمقادير ويعودده الاعتبار في التدفق ما يقال مذهبهم ان
 الواحد لا يوجد عنده الا واحد وصدق الامور لا اربعة عن العقل الاول
 محالوه ونسبوا العقل الثاني الذي هو عقل القاسم العقل العاشر الذي
 هو فلك الثواب المسمى في لسان الشرع بغيرهم بالقرن وفيه ونفسه ونقله
 ونفسه بتلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذي هو عقل القاسم العقل العاشر
 السابع الذي هو فلك رطل وهو فلكه في صورته وتسميته بتلك الاعتبارات
 وهكذا العقل السادس عقل السارد الذي هو فلك المسمى وعقل الثالث الذي
 الذي هو فلك المسمى وعقل الرابع الذي هو فلك المسمى وعقل الثالث الذي
 هو فلك الزهرة وعقل الثاني الذي هو فلك عطارد وعقل الاول الذي فلك
 القمر كل من اصابه عن العقل فلكه كذا العقل العاشر الذي نساخه عقل الفلك
 الاول هو العقل المسمى بالمد بلفظ لم ولكن في العناد وبالفعال لتأثيره في
 العالم السفلي وبالعقل العاشر لا فاضية على كل قابل من العناصر والتركيبات
 منها ما يستحقه وافاضية واحدة والاختلاف بحسب العقول ونسبها عن هذا
 العقل العاشر العناصر الاربعة والتركيبات منها على اوجه مختلفة بحسب
 ما لها من الاستعدادات المسمية عن هذا الاصناف العنصرية ولا ينبغي بطلان قول
 ان يكون اشياء على تركيبات لا يتغير بها العقل ولا يفسدها وانما يقول
 بنا على حقيقة الالاصطلاح في العقل هو جنس تحت انواع مختلفة يتصل
 لا فلكها كما ذهب اليه الامام ام نوح تحت اشخاص مختلفة بالحواس والاشياء

نما كما ذهب اليه غيره فعلى الاول بتقدير ان الجوهر اي المجرد ليس جنسا له بل هو
 عرض عام له يكون جنسا منفردا لا جنس فوقه وكنته انواع حقيقة فتقوله
 بنا على جنسيته اي وعلى ان الجوهر ليس جنسا له كما كان ذلك في
 كبره وعلى الثاني بتقدير ان الجوهر جنس يكون نوعا منفردا لا نوع
 قبله ولا نوع تحت هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام
 في نسبة اللفظ الى معناه ونسبته موصي لفظ الى موصي لفظ اخر اعلم
 ان النسب الخمس الاربعة اقسام لان ثنتين منها بين موصي
 اللفظ واخراده وهي التواطى وواحدة بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك
 في اللفظ بين اللفظ واللفظ واللفظ بين اللفظ ومعناه وهو الاشتراك
 موصي لفظ وبين موصي لفظ اخر وهي التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين
 بين اللفظ ومعناه بالتواطى في معانيها الا اليها نفسها اذا علمت في التي علمت
 ان في الترجمة قصورا اليها لا في التباين وتا كان ظاهرا كقول
 المصنف ونسبة اللفظ للمعاني لا يفي الا بالتي بين اللفظ ومعناه احتاج اليه
 الى التخليق الا في باقي على المصنف المتساوي وهو الا هتاد ما صدقوا والاختلاف
 معنوما كما في الكتاب بالقوة والمصاحك بالقوة والعموم والخصوص لوجهي
 جهي وهو اجتماع الشئ في مادة وانفراد كل منهما في اخرى كما في الانسان
 والابيض والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشئ في مادة وانفراد
 احدهما فقط في اخرى كما في الانسان والحيوان ويمكن ان يدرج هاتين النسبتين
 في التباين بان تدرجه ما يشمل التباين اجري به والتي قبلها في ان تدرجه بان يرد
 به الاتحاد ما صدق اسوا كان مع اتحاد المفهوم او اختلافه على ان الاتحاد
 بمعنى مع اي وتفسري بما ذكر جري على اخر وما كان عطف على ضمير المصنف
 وقبح العطف على الضمير المستقل من ضمير قاصد يبي انصوف وانصوف والحيوان اعلم
 عليه انما هو اذا كان الضمير المتصل ضمير رفع وما منصوب على محال اي
 مجتمعا لان مع قد تفرقت عن الاضافه وتصلح بالابعد ان كانت في حال اضافتها
 منصوبة على المرفوعة واختلاف في كونها تقيدها ذلك الاتحاد في الوقت
 في خروجها الزيدان معا قد ذهب اليه مالك في انهما لا تقيدها وانما تقيدها الاجتماع
 في الحكم الذي هو الحيوان من ان يتحد وقت مجيئها او يسبق احدهما فربي

تو كما في الانسان والحيوان
 معتمدين على غيرهم
 ونسبتهما كذا في
 على ان الاتحاد
 في الانساق لا يتفرق
 في الانساق لا يتفرق
 في الانساق لا يتفرق



عنده مثل جميعا في حقوقك جا الزيدان جميعا وذهب غيره الى انهما تفيدان
فرق بينهما وبين جميعا ذلك فيشمل الافراد اي افراد المعنى الظلي كما يشمل
نفس المعنى الظلي . ومتعلق النسبة بكسر اللام وهو المنسوب اليه وقوله
اي لبعضها اي اللفاظ والمعاني والتقدير هو بهذا قد دخل النسب الحسن
المتقدم في عبارة المظهر والمعاني عدل في التقدير عن معاني الواو مع
ان مع هي الموافقة كما قدمه دفعا لما قد توهمه المعية من ان المراد مصاحبة
المعاني للالفاظ بحيث يكون مجموع الامرين منسوبا لمجموع الامرين مع ان
المراد ان اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وان المعنى ينسب للمعنى والمعاني
ان الواو اي في المراد من مع بعضها يدل من الالفاظ والمعاني
بعض من كل وانما احتجنا الى هذا في المتعلق المذكور من جعل اللام
بمعنى مع وجعل المراد بالمعنى ما يشبه الافراد وجعل متعلق النسبة مجزئا
لان الواو اقوال ظاهرة عبارة الشئ ان المراد على ظاهر عبارة المعاني خروج الو
المواضع والتشكيك فقط منها وان ادخلنا فيها فقط فيما هو مجموع لذلك
التكليف وليس كذلك كما علمت سابقا من ان ظاهرة عبارة المعاني بالصفة
بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك فكان على الشئ ان يندرج في التعليل الثاني
والثاني لترادف بان يقول لان التوافق والتشكيك والترادف ليس واحد منها
له نسبة لفظ الى معنى بل الاولان نسبتان اي بين المعنى واقراده والمثاني
بين معنى لفظ ومعنى لفظ اخر والواو بين لفظ ولفظ اخر فاحفظ
والاول اي الظاهر اقول اما المجزئ فلا ياتي في قيمة المواطن ولا التشكيك وانما ياتي
فيما يتباني والاشكال والترادف كما ياتي في الظلي ولهذا اخذ الشئ اللفظ في
هذه السلافة مطلقا عن التقييد بكونه حليا او جزئيا متالما في مجزئ زيد
روا شق زيد بن عمرو بن زيد بن بكر بن زيد وابو عبد الله وبهذا التحقيق تعلم
روا قيل ان مجزئ من قبيل التباين فانهم فان كان مستويا في
افراد هذه العبارة كعبارة شيخ الاسلام حيث قال فان استويا معناه
في افراد مستوية في اجزاء فمعناه ان الاستوية لا يكون اي متعدد ويكون
انما يجاب بان المراد بالاستوية الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف
وتفاوت بقرينة المقابلة توافقا اي توافق لا يختلف في ادائه

قال

قال السلطان والربا لمساويان في الانسانية التي هي الحيوانية والناطقة
بان اختلفت فيما بان كان في بعضها او في اقدم او اسد منه في البعض الاخر
فالتشكيك على ثلاثة اقسام والوجود مثال التشكيك باقسامه الثلاثة
فان في الواجب او في منه في الممكن وقدام واسد كذا في القطب ونسب الحكم
الاولوية بالانسانية والاحقية ونسب الاقدسية بالتقدم بالذات ادلائها
التقدم الزماني في التشكيك فلا يقال انما هيبة الانسانية اسبق في ادم منها
في غيره فيلزم ان تكون من التشكيك ونسب الاقدسية بان يكون في البعض بحيث
انه يوتنزع العقل منه بمعرفة الوهم امثال ما في البعض الاخر هذا وقال
بعض الناس في الحقيقة لتشكيك لان ما به التفاوت ان دخل في
القيمة تشكيك والانه هو متواطى واجاب عند القراني بان كلاما من
المتواطى والتشكيك موضوع التوهم تشكيك لكن التفاوت ان كان بامور
من جنس المعنى فهو التشكيك او بامور خارجة عنه كذا ذكر في الاثنية
والعلم والجهل فهو متواطى فقل شيخ الاسلام في خواصه على
جمع الجوامع وما قاله القراني تدفع ايضا البحث بان المتواطى تتوف
في بعض الافراد اكثر اثارا واحل منه في بعض اخر وهذا يدل على
التفاوت فيكون متخالفا لافسان اذ بعض افراده كنبأ عليه الصلاة
والسلام المتروك في خواص الانسانية كالادراك من غيره و
ما حصل الجواب ان تلك الانوار والخواص خارجة عن اسمها فلا
تشكيك فانه في الشئ اي فان فردا الخاصين في التمس
اقول معاني من فردا الخاصين في التمس متواطى الافراد
معناه فداي توافقا متخالفا لان معنى متساوية في اقل
امور مختلفة باحد الوجه الملاحة المتقدمة فالناطقة ان نظر
الى جهة الاشكال خيل له هذا النظر انه متواطى لافرادها فيها
وان نظرا الى جهة الاختلاف خيل له هذا النظر انه متساوي كعيني
والنظر فيه تشكيك هو متواطى او شريك كذا في شرح القطب
كنا في تشبيه اللفظ بالمعنى هنا وفيما قبل اشارة الى ان تسمية المعنى
بالتواطى والتشكيك بالاصالة وان تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الاله

باسم المدلول على ان تسمية كل بهما مجاز فعلي اذا استلكت في الحقيقة
هو النظر والتواظف في الحقيقة هو الافراد كما علم من توجيه التسمية نفس
ان اردت بالتواظف ان تحصل على حالة واحدة من غير تفاوت كان تسمية
المعاني متواظفا على طريق الحقيقة فان لم يصدق احد ههنا اعترض
بان فيه قصور الصحة جعل المخالف في الترتيبا ملا للمعاني في الثاني والستين
اخرى وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا و
اقول عدم التسمي ان المصطلح في تسمية المخالف في كلامه علي التباين الظلي
وكذا اللفظان تباينهما من تسمية الدال باسم المدلول ان عدم
الواضع معناه اي وصفه فكان مقدده باوضاع مقدده
اي بين ذلك اللفظ هو الاشتراك اي ويسمي ذلك اللفظ مشترقا
مشتركا فيه وكان لم يثبت على ذلك اتحالا على ما سبق كما يحقده بجا
مهمة فقا قال في التباين لقاموس المحقق كجس الاصل ومبرش يلق
فيه الدواب وكبر طرق الثوب وقدر يكال فيه وكجس الاصل واصله
القسام ووشي الثوب وقرية باليمن وكقود قرية بالسجول اه
للبارحة والمجاز ياتي المعنى المجازية من التباين والغيرها او معاينها كثير
جدا لما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره منها الذهب وذات الشيء وخار
الشيء وحرق الله بها الخصوص والشمس عكسه اقول هو على خلاف
العاطف والترادف يدل او عطف بيان واما ما يتبادر في الوهم من اعراب
عكسه على مراد مبتدأ وخبر فلا يباين اعراب قوله تعالى ان لا يكون
خسنة كما في نظيره اي الترادف ان يكون هو مستعني هذا قراد فالترادف
لترادف اللفظان اي تباينهما في الاستعمال على المعنى اذا الترادف معناه
لفظة التتابع هذا هو الموجود في كتب اللغة واما نفسانه بكون شخص
خلق اخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة قال عبد الحكيم واما
الله ويسمي الغطاء مترادف فيقال فيما سبق اتحالا على المقايضة
ان يكون اللفظا مقددا للتواظف ولو كان مقدده من لفظان مختلفين كما قالوا
في التسمي والظاهر فهم اما طلب اي لفظي بقرينة انه قسم من
اللفظ وقوله ان افا طلب اي نفسيا فلا تباين فبان ان الصيغة الدالة

على

على الطلب التسمي تسمى طلبا اما حقيقة اصطلاحية او من تسمية الدال
باسم المدلول وفي قوله ان افا طلبا اشارة الى تعريف الطلب اللفظي
انما افا ده الطلب التسمي وكذا في قوله ان احتمل اشارة الى تعريف
اخر بما احتمل الصدق ان احتمل الصدق اي والكذب وتركه لا يلزم
احتمال الصدق احتمال الكذب ولا ان اصل وضع اخصر الصدق وانما
الكذب احتمال عقلي فان كان الطلب اي اللفظي بقرينة قوله
فهو ان لم يكن لا تضر به نحو اقول يسمى كلامه بعض اقسام الامور كقول
وذكره الان يقال المراد طلب الترك بواسطة الاداة المخصوصة التي هي
المراد عن اليه تمثيله وقد عني التسمي على القول بان طلب الترك تسمى سوكا
مع استعماله او خصوص او تساو ومشي في قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك
اجز على خلافه والمراد بالترك كون التسمي عن التسمي عنه لتفهما افضل لئلا
ليوافق ما ذهب اليه اهل السنة من ان المطلق به في التسمي ضد التسمي عنه
لان مقدور المطلق وليس المراد به عدم الفعل الذي اذ حبه ابواه تسم من
المعقولة الي انه المطلق في التسمي وهد عليه بان عدم المحض لا يكون له اذ
لا قدرة للعبد على تخصيصه من غير واسطة وبعد التحقيق يعلم ما في بعض هذا
فافهم او طلب فعل فهو الذي هو اشارة الى ان التسمي الى التلافة
الائنة ليس للطلب مطلقا كما يقتضيه يقتضيه ظاهرا عبارة المصطلح النوع
وهو طلب الفعل فهو ان دل الخالف في صحة اي اذا اردت بيان هذه
الاقسام فتقول هو ان دل الخالف في صحة اي اذا اردت بيان هذه
وقوله على الطلب اي التسمي الخ كما مر بذاته بان يكون موضوعا للطلب
مخرج نحو قولنا طلبنا فعل الصلاة لانه ليس بموضوع لطلبنا الفعل بل الاخبار
بطلبه قاله القطب ومخرج نحو قول العطشان من معه ما انا عطشان كما
سذكره الترمذي ودخل في الدال بالاذن صيغة فعل الامر عند الحاجة واسم
فعله كترال والمصدر الثاني منابه كضرب زيد او لام الامر لداخله
على المصطلح نحو ليقض ذوا السعة من سعة الحالة كونه اي الاول
الراجع اليه اي الضمير المتفصل الذي قد عني التسمي مبتدأ بنا على القول
بجواز اتيان الحال من المبتدأ اي طلب العلم بان يكون الخاضع في
الستين والما للطلب وان المراد بالطلب هنا الاظهار وهو جوي على

على ان الشرط اظهر العلو وان لم يكن الطالب عالما في نفس الامر ويمكن جعلها
واقدين فهو يكون جريا على ان الشرط العلوي في نفس الامر والاول هو
المستبعد من العبارة وسياقي ذكر اخلا ومستوفى وعكسه وهو
الطلب اليه للمهرد والمعهود الطلب الدال بذاته على الطلب وكذا قوله
والطلب في حال التساوي مع اظهار اختصوع اي وان لم خاصفا في
نفس الامر على قياس ما قبله ^{دعا اي وسئل كافي} مست الشسية
وسرها في حال التساوي اي في حال اظهار التساوي في سواها
مساويا او اعلى او ادنى لغير ان القسمين قبله على ما صنفه الله فيهما ويجوز
ان يكون التساوي باعتبار ما في نفس الامر فيد لصع الشرط ^{مطلقة في كل}
اي حرف لا يدور على ما في نفس الامر وسكت عن تقسيم الطلب القول مع انه كطلب
الفعل غير التقي في الاحتسام الي التلا في النوع مع الاستقلال ^{تقني ومع} مع
دعا ومع التساوي التماس ^{لان} لم يقل اخذ هذا مقابله قوله وسكت
وصمير لتفصيل استدلال على السكوت لا توجيه له ^{ويجوز} وهذا
مقابله قوله وسكت وصمير اذ يرجع الي الذي وعلى هذا الاحتمال يكون
انقسم الي التلا في الطلب بالتمهي ^{التمهي} التماس من لطلب الفعل وطلب الترك
لا خصوص الاول ^{بما} على ان طلب الترك طلب فعل الضد قول
اي عين طلب فعل الضد كما هو مذهب قوم وقيل يستلزم له له عينية
ورجحه جماعة واختلف في الطلب النفسي لا المفضل اذ لا يعقل ان افضل
عليه لا تفعل ذكره الزكشي في البحر المحيط فقام فتا اذ اعتراض على الله
بانه قد اذ يشترط في الامر دلالته على الطلب بذاته لانه الذي على
طلب فعل الضد بناء على ما ذكره بالالتزام لانه موضوع لطلب الترك
ويلزمه طلب فعل الضد فكيف اذ يرجع الي في الامر بناء على ما ذكره في
على الله ان المراد بطلب الفعل في تقرير الامر مكانه بخلافه لا باحو
لا تفعل بدليل تسمية نحو لا تفعل تنهيا وجملة قسما لا مرفقا لا يدخل
الذي في الامر على ما ذكره البطل يقال مراد الله ان التماسات استعمل الامر
هنا بمعنى حاد على طلب الفعل ولو يجوز لا تفعل فيشمل الذي لا تقوى
هذا مجاز لا يدل على قرينة ولا قرينة هنا ^{هل يشترط} الا حقا
اي اظهار الطالب العلو ولو مع عدم في نفس الامر او العلو اي علوه

في

في نفس الامر وهما اي الاستقلال والعلو ولا يشترط شي منهما وهذا القول
الاخر هو الرابع وبما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون فاذا ناهروني
بخطابي اصحابه وان اجيب عنه بانه قد لا لهم وقصار والا مستعجلين عليه
من معه متعلقون بنا وقوله على طلب التماس متعلق بذاته
على فعل المواساة الاضافة للبيان اي ليست من جهة وضعه
بني بهذا التفسير المراد من كونه دالة المركب المذكور ليست من ذاته ان قلنا
ان المركبات موضوعات هذا هو التحقيق وان بحث فيه بما لا يخفى منعه على بعض
وقيل ليست موضوعات بل دالاتها على معناها عقلية وعلى انها موضوعات فوضها
بأن الامر موضوع عام مستحصل عند الوضع بوجه كافي لقوله الواضع وضعت كل
مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على ايقاف المحكوم عليه بالمحكوم به
بطريق الكناية الاضافة للبيان وكذا الاضافة قرينة وجود والبيان
في بطريق الملازمة وفي بقرينة سببية متعلقان بدل وباختلافهما في
نقد في تعلق حرفي جزم تخدي لفظا ومعنى بعامل واحد ^{ولا يسمى} اي
المركب اذ كونه بهذا الاعتبار اي بسبب اعتبار دلالته على الطلب بواسطة
القرينة على طريق الكناية ^{امرا} على اي على تقدير ان المستطاع بالمركب
المذكور مستقل ^{ولا} دعا اي على تقدير ان المستطاع ولا التماس اي
على تقدير ان المستطاع ^{كالتمهي} والترجي قال في كبره لان لفظها موضوع
لكيفية يلزمها الطلب ^{والقسم} وحك بدون جوابه عبارة في الكبير
والقسم اي الجملة الاولى من جملة القسم واما الثانية وهي جواب
القسم فجزئية اه وكلامه هنا يعطى ان مجموع الجملتين ليس من هذا القسم
فيكون جزئا ولعل وجهه ان المقصود بالاقادة هو جواب الجملة الاولى
انما في ثبوتها لتأكيد جواب ^{والندوة} وجه بان حرف الندوة موضوع لا مفعول
الرغبة في الاقبال ويلزمه طلب الاقبال وظاهر كلام النجاة بخالف
والاستفهام زاد في كبره العرض والتضييق وجملة نفس ونفس ونفس
وم تجري وورد والتعجب وقيل ان خير ^{ويسمى} هذا اي القسم المذكور
بما ايرنا عن قوله تنبيه اي وانما كافي الكبير والقسم على ما ذكره
المسألة الثانية طلب وخبر وتنبيه ويقال له انما وبعض اهل هذه الطريقة

جعل الاستفهام من الطلب حيث قال الطلب فعل وهو الامر او طلب كون
وهو المعنى او طلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسم ثنائية خبرا وانشا
فأخبر ما يقصد به حكاية ما في الخارج والانشاء ما يقصد به ذلك فادرجوا الطلب
والنفيه في الانشاء وما ذكرناه في تقرير الانشاء وأخبر على هذا القول اولى
من قول كثير في تعريفها عليه الانشاء ما حصل مدلوله به وأخبر ما حصل مد
مدلوله لانه وكان فكل اللفظ هو حكاية عند لا تقف عليه ان الموضوع له اللفظ
الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في بهت واستريت لا في نحو
اضرب واما احسن تحقق الطلب التقسمي الذي هو ميل النفس وجد
اللفظ او لا وتحقق القريب الذي النفسي الذي هو يقال النفس غير
ادراك ما لم يتحقق سببه وجد اللفظ او لا ومن قول كثير في تعريفها عليه
أخبر ما النسبة خارج مقصد مطابقة او عدم مطابقة والانشاء ما ليس
نسبة خارج كذلك لا تقف عليه ان أخبر قد تعقد عدم مطابقة نسبة
وليس كذلك لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلي فتامس
والاقرب الي التحقيق هو شروع في التلويح بالاعتراض على المسطر
في جعله في شأنا ينقسم الى الامور الدعا والالتماس هو اللفظ المركب وكثير
ما يعترض على هذه العبارة بانها تقتضي ان المتقابل قريب الى التحقيق وان
كلا ليس بتحقيق واحوان عن الاول ان الفعل التفصيلي نحو على غير يابيه
وعن الثاني بانه ينبغي سلوك طريق الادب وعدم العجوم باجرام لعدم
الاطلاع القيني على نفس الامر فالمعنى والمقرب الى التحقيق في نفس
الامر كذا وان كان هذا القريب بنفس التحقيق في ذهنا ان ما دل على
الطلب مفرد اي لان الدال عليه في نحو اضرب هو الفعل فقط ولا دخل للفعل
في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزئي مادي وصوري لا يقتضي تركيبه
لعدم اعتبار الجزئي الصوري في التركيب عند اصحاب هذا التحقيق كما
سذكره الشافعي قوله وهذا على انه في نحو لقم ب الامر فقط في نحو
لا تضرب لا فقط وهو موافق لما استبان قصد به لقوية الاقرب
اذ لا شك في ان الموافقة ما تقوي فسقط ما قيل هنا الانبياء في دفاع
الهزة كما في الجمع الا لبلدان ما وفتت لمعنى مفرد هذا القوي في

بانه المستفهام في الكلمة هو اللفظ الموضوع لا المعنى الموضوع الاتري
ان قوما من هؤلاء والعوا نحوها كلمات لا سيما الفاظ معرفة وان كان
معنى كل مفرد ود فمعرفة مفرد بالرفع صفة تامة كما على انها لكثرة ذكر
وصفها بذكر موضوعه ووعى معناه فانها الفعل المستدل
صيرها ثم لفظها وذكر وصفها بذكره امتناع مراعاة اللفظ بدمر اجابة
المعنى كما صرح به على العربي والاحض والاولي ان يقول كما قال كثير
والكلمة قول مفرد في شأنا عرضي شئ مختص بغير معرفة او
سهي الكتاب باسم مؤلف وهذا اي كون الاقرب الي التحقيق
اي ما دل على الطلب مفرد معني على انه في شأنا لجزء من انباء
ما في قام زيد بما دية اي جوهر خرفه اي اقول اي مع ملاحظة
المصنوعة واعتبارها وان كانت تبعا والاوراد ان الدلالة على حدوث
تقدم بانفدام القيمة المخطوطة المحصلة من ترتيب الحروف وحركاتها
وسكناتها لا التمييز الخبر عن غير اي ذكر غير الخبر من الطلب
واستامه والنسب الخمس استطرادية واقول هذا غير ظاهر اما الاول
فلان المعرفه من الخبر في باب القضا يا بانه من تميزه هذا لانه
وهنا في تعريفه وان يرد القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لاجل تمييز
لاستفهامه بتمييزه هناك واما قانيا فلا لانه لا يظهر ان ذكر السبب
الخمس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد ولتتوافق طهره ذكر
الطلب واستامه على سبيل الاستطراد والسبع لانه في الخبر
استفهام اي انبهما كما قاله في كثيره والشي
والاستطراد بان بما يشار اليها في اعادة او المراد بما يشار اليه الكلي
في مادته وهو الكل والكلمة وما يشار اليه في مادته وهو الجزئي والجزئية
قال كلام علماء القوم وجملة الالفاظ ستة ثلاثة مبدوءة بالظاف وثلاثة
مبدوءة بالجزيم حكما على مجموع اي مجموع اشياء مستقل كل واحد
منها بجملة نحو قوله وان حكم فيه على مجموع بني عجم اي على عجمهم
باعتبار جملة عجمهم بجملة الصفة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بجملة هذا
هو الحقيقة فان يجمع عجمهم لكونها مستقلة بجملة كان مجازا لقولهم قد زيد

مسألة في الاستفهام

به البعض اي على طريق الجواز والحاصل ان مجموع حقيقة في جميع الافراد
باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم الكل في الالزام اما في السلب
فهو المنفي عن المجموع كقولنا ما اعطيت العشرة فلا ينافي في الثبوت في البعض
بل القاب في استقالاته كما قال ابن القيم ثبوت الثبوت في البعض ذكره شيخنا
العدوي واعلم ان الكل في الحقيقة هو الموضوع اعني المجموع المحكوم عليه
فتسمية الكل بحكم كلام من باب تسمية الشيء باسم متعلقه اي لما تعلق الحكم
بالكل تسمي كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشيخ في كبرى
حيث هو مجموع اي مبني على حقيقة الاجتماع اذ المجموع الافراد بمقتضى
لكن المجموع تارة يكون جيم افرادا كما هو موضوع كالمثال الثاني وبعضها كما هو
علما او محتملا للمرين كالمثال الاول حقيقة والثاني مجاز والثالث محتمل
لها كما علمت مما مر والاحتمال بالحقيقة المذكورة عما اذا حكم علم المجموع
من حيث ثبوت الحكم لكل واحد من افراده على الاستقلال نحو صفة في الوجود
اذا استقل كل منهم بالنظر لاجتماعهم اي لكل واحد منهم على الفارقة
فوقهم اي فوق الثمانية فهو من عود الفهم على ما هو غلط متقدم
وقوله يومئذ اي يوم القيمة هذا وما الا ان قاربته وقوله ثمانية اي ثمانية
املان وتلك ثمانية صفوف الا ان الحكم في الثاني ثابت لجميعهم اي
على الاستقلال لا على الاستقلال بخلاف الاول اي فانه ثابت لبعضهم دون
البعض اي ثابت لجميع جملة منهم كما في الكبير وقوله قد عرفت ان صالح
يكون الحكم فيه ثابتا في جميع على الاستقلال ايضا فتأمل ما عناه اشارة
ان المعز ووجه الحديث بالمعنى وان كان في حواره خلاف اذ الصحيح هو ان
للمعز في المعنى وان لم ينس القفظ كل ذلك اسم الاشارة الى وجهه
ما ذكره له في المدي في من فضة الصلاة والسنن محمد وآل النبي
لقب له لصحة ما ذكره بطول يد يد واسمه الخ في بن عمر ومجاهد
فوالسنة في وحدة وفات اقصر الصلاة بهمة الاستفهام والسنن
للمعز على الصلاة فاعلم ويومئذ بالسبب المعقول في الصلاة فاعلم
واما اقصر في الصلاة فاعلم في الصلاة المذكورة قبل الظهور قبل
العصر ويمكن اجمع بينهما بقوله والوقت على تاويله مرجوع هو ان المعنى

المعز

المجموع نظرنا في نفس الامور اذ المنفي في نفس الامور اجتماع الامور في الثبوت
واحد هو هو والسنن ولو كان المراد في كل منهما الزم انتفاء صدق الخبر
ويروى بان حال التكلم يشج كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم في هذه
الواقعة يدل على ان مراده في كل منهما ولا يلزم الكذب لان كلامه مبني
على ظنه فكانه قال لم يكن واحد منهما في نفس الامر حبيب ظني ولا ضروري
وقوع من ذلك لا اجل التفسير على اوجه وضع ومخالفة الخبر للواقع انما
بعد عما اذا علمها المخبر وقوله صدق الخبر ملاحظة للواقع اي ولو
بحسب ظن المتكلم فيما يظهر في الان فقد بر قال شيخنا العدوي فان قلت
ان المعصية لا تقع من الامور على عمد ولا سهوا ولا مساناة والعدم من ركعتي
بمعصية فاجواب ان محل ذلك ما لم يثبت على نحو حكم شيء في وقت
يترتب وهو السجود ودلالة العمل اقوى والسنن انما يثبت على الاثبات
اذا كان من الشيطان وهذا السبب لسنن من الله تعالى لا دخل للشيطان
فيه اه لان السؤال استدلال بادلة ثلاثية وهي دية ذكره في كبرى
هو انه ورد في بعض الطرق لم ينس ولم تنص بام اي مع ام اذا السؤل
انما هو بادلة الاستفهام وام حرف للاعطف لا اداة الاستفهام لطلب
التبيين خبران وقوله بعد ثبوت احدهما حال او خبر بدخبر ان
بنفي كل منهما اي وقوله كل ذلك لم يكن ليس منه تبيين فوجب ان يكون المنفي
كل منهما ويكون الخطية للسائل في اعتقاده ثبوت احدهما لا مرية فيقول
المتكلم فيجب ان يكون المنفي على مقدر فلو قال لم يكن اشارة الى
فيا من استثنى في استثنى من تبيين الثاني فانه تبيين مقدم لما
صح بعض ذلك فذلك في اي لما كان صح ان هذا القول تنفي لكونه كل ذلك
لم يكن لان في هذا القول وهو بعض ذلك فكان تنفي كل منهما اي
على حدته وقوله لا تنفيها جميعا او محتملين دفع للسبب الكلي في اشارة
الى ان حرف المنفي في قوله كذا لم يكن ليس من المحمول اذ لو كانت
حرامه لم تكن سائبة فليست بل هي حرة فليست محمولة كما سأل في بيانه
لا للسبب الجزئي اي الذي منه نفي المجموع ولان تاخير المنفي
اشارة الى قاعدة مشهورة ومحلها اذ لم يتم فربما على خلافها والاهمل

بالقرينة كما في قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
 أي عموم لجميع أفراد الموضوع وقوله فسلب عموم أي عموم الحكم لجميع
 أفراد الموضوع وسلب عموم صادق بالثبوت لبعض وهو الغالب
 وبعدم الثبوت أصلاً لأن السالك بتصدق بنى الموضوع باب
 البحث في المنهج مع مثال ككتب وكتاب ليس من دأب المنهج لاقول
 ينبغي أن يحمل ذلك على ما يترتب عليه أن يكون خلاف الواقع في كلام الله
 أو رسوله كما هنا فاحفظه بالقول وفي كلامه بتأويلها بالقول
 أي وتذكر الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفي كلامه في أن
 الكلية والعجزية كما يطلقان اصطلاحاً على الحكم بطلاناً كذلك على
 القضية المتضمنة عليه بحول نفس الخ وهو على ظاهره أن كان من الله
 الكلية بمعنى القضية والمراد خواتم في كل نفس كما لو كان مثلاً للكلية
 بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الإنسان نحو ومثل
 للكلية بمثلها الإشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب
 والله إلا أنه قد جرى على أن هذه القضية سالبة كلية
 وإنما من باب عموم السلب أي عموم لجميع أفراد الاله غير الذات العلية
 المستثناة استثناء مفضل لدخول المستثنى في المستثنى فيه بحسب الوضع
 لأنه موضوع لما يعم المستثنى وغيره وإن كان خارجاً عنه بحسب الإرادة
 لإرادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الإلهية المتضمنة بقوة
 الاستثناء فيكون من العام الذي يريد به مخصوصاً فاندفع ما قيل من أن قوله
 يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر بالإيمان ويؤيد هذا التحقيق ما قرره في الآية
 على عشرة الأواحد من أنه يريد بعموم تسعة مجاز القرينة الواحدة لا يلزم
 التناقض فاحفظ ذلك والله لا هو له بمعنى المعبر بحق في نفس الأمر وخبر
 محذوف أي موجود أو ممكن بالامكان العام ولا تقصير على وجوده على الأول
 لأنه محل التزام يعني الموحدين والشركيين لا يجوز له غيره تعالى والله أعلم
 على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في كمال البدل والتبديل هذه أثارنا
 ونفينا أو من الدعا عند محله قبل دخول الناسخ بها على ما ذهب إليه جماعة
 من النجاة أنه لا يشترط في مراعاة المحل بقا الطلب الطلب له كالأبتداء والاعتداء

على

على الاستثناء من الضمير في الخبر لا على البدلية من الاسم لا لئلا يلزم عمل
 لا في المعرفة سواء قلنا العامل في البدل هو العامل في المبدل منذ أوقفنا العا
 العامل فيه مثله معذور كما هو الالهي والعصر من قبل الصفة على الموصوف
 قصر أفراد الاله هذه الجملة الشريفة للدواعي متقدمة الشريعة والحكم لبعض
 أي واحد أو أكثر أو القضية الخاقول أو كتاب هذا الاحتمال طبع
 يؤيد دي أي خلوا الجملة من الرابطة لأن يجعل محذوراً فالسائر الاله المتفرد
 المتضمنة عليه فافهم كما يحيطون أو مثل بمثلها أحد هما الجزء المعقول
 وتا بينهما الجزء المحسوس فائدة النسبة بين الكلي والعجزية المتأين وبين الكل
 والكلي العموم والتخصيص من وجه لصدقهما على الإنسان والكلي في الكلي في
 البسيط كالنقطة والفرد الكل في زيد قيل وبين الكل والعجز كذلك لصدقهما
 على الحيوان والفرد الكل في الإنسان والفرد العجز في جزء العجز التخصيص
 وهو الشخص التخصيص وتبين نظراً لأن الإنسان جزء من زيد مثلاً لتوكيد من
 الماهية الإنسانية والتشخص فلم ينفردا على عن العجز في الإنسان وبين الكل
 والعجز كذلك لصدقهما على زيد والفرد الكل في الإنسان والفرد العجز في
 العجز البسيط كالنقطة المعينة وبين العجز والعجز كذلك لصدقهما على الشخص
 التخصيص والفرد العجز في زيد والفرد العجز في الحيوان قيل وبين الكل والعجز
 كذلك لصدقهما على الحيوان فإنه كل من حيث تركبه من الجسم النامي الماهي
 المتحد بالارادة وجزء من الإنسان مثلاً والفرد الكل في الإنسان والفرد
 العجز في البسيط وفيه النظر السابق
 تعرف في التنازع على المعروف مجازاً استنادي من باب الاستناد إلى الاله لأنه موصوف
 به ومشروع به وأن إطلاق التعريف عليه مجاز مرسى من إطلاق الاسم المستثنى
 على الله لكن هذا بوجه النظر عن جعلها معلوماً مقتونة إلى المعرفة والافعال للعلام
 المنقولة من قبيل الحقيقة
 لا خير وأما على الأول معناه فهو أن القول من التركيب وشأنه المعروف
 التركيب ثم إن أراد بشرح الماهية أيضاً هذا بذاتياتها كان إطلاق القول
 السارح على مطلق التعريف مجازاً مرسلاً من تحميم الشئ باسم بعض أرواه
 وهو محذور أن يريد به تمييزها بأي وجه فلا يجوز كذا في الكبير وقد استعمل

ان التجوز على الاحتمال الاول بقطع النظر عن القول المشايخ علما مطلقا
 كما هو وتقريرا انما طرأ على الاسم الاول والثاني فني كلامه لنق ونش
 مشوش والمصدر مصنف الى مقوله وبها متعلق بتعريف ما يقتضي
 تصور او امتياز عن غيره او استوعب المعروف الى نوعين الاول بعد التام في
 والثاني الرسم واحد المتألف والمعاد بالتصور الاول انما هو بالمال
 وبالتصور الثاني في الحصول عن جعل بمعي انما هو بالصور المعروف بكس الرأ
 بالمال محمول على المعروف بتمثيلها يلزم منه حصول معرفة الشيء المجهول
 فاذا قيل الاسناد هو الحيوان الناطق فمعلوم ان الحيوان الناطق هو
 المعلوم مينا او لا محمول على الانسان يلزم منه تصور حقيقة الاسناد
 المجهول وانما قلنا ذلك لان المعروف بالكس يجب ان يكون معلوما
 حال التعريف به والالزم التعريف بالمجهول والمعرف بجيب بالفتح يجب
 ان يكون مجهولا حال تعريفه والالزم تحصيل اجا صل وهو عيب
 ولا يرد انما استعمل لفظ التصور في التعريف في المعنى هو في احدها
 حقيقة وفي الاخر مجاز او مشترك فيما لعدم اللبس لما علم من ان
 المجهول لا يعرف بدون معلوم لا يعرف فكان ذلك كالعرف بيبه على المراد فالمراد
 ابن يعقوب والمعرفي المذكور الثاني صاحب الشمسية في جعل التصور
 الاول فيه على المخطوط والثاني في شرح الحصول عن جعل بيبه ما دون ذلك
 من انما عثر ما ع لاد حوله الملو ومات بالنسبة ان لون منها البنية عثر المجهول
 كالعلمي بالنسبة الى البصر والمستوف بالنسبة الى الجدار ولاد حوله المخطوط
 فان تصور احدها يقتضي تصور الاخر وليس احدهما ويمكن ان يدفع اليه بان
 بانواع ما في التعريف على مركب لفظ او تقدير او انما قلنا او تقدير ليدخل
 التعريف بالتفصيل ووجه واحد واحد وقد سبق ايضا ذلك قال
 السعد في الشمسية لا يقال المجد ويستلزم تصور تصور واحد فيجب
 ان يكون الانسان مثلا معصا للحيوان الناطق لانما يقول معنى الاستلزام
 يكون تصور هو مقتضي والموجب لتصور ذلك المعنى فيجب بالصور
 وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق بل الاسناد
 بالكلية او او دجاجة انه لا يمكن تعريف احد ليدلزم التسلسل واجاه

معرفا

نفس الوجود غير متمم لان الوجود عند الجميع امر اعتباري لا وجودي وعلمنا ان يكون المراد بكون حد واحد بعد ان هذا
 افراد للمفرد من حيث عارضا بكونه حد اكون انفسه هذه الحية وهو من حيث اخرى بما واي من حيث مفهوم
 ارجا حية بكونه حد الحية لان التعريف في نظر كذا للمفرد ولوا عثرنا عارضا بكونه حد انفسه للمفرد الحد للمفرد لا فرق
 في حد ولا تفرق حده في تعريف متعلق الحد والخاص به في وقوعه مفرقا باعتبار غير اعتبار خصوصه كسرد

اليوناني بان هذا لا يتجوز وروده من له اذ في شعور لان المراد بالحد الذي
 تعرفه مفهومه الشامل لحد واحد لا ماصدق والتسلسل انما يلزم لو اريد به الما
 الماصدق على ان لا يلزم التسلسل على اداة الماصدق كما قاله في كبره
 الاول يستدعي معرف معروف وتختل شرط انتهاء اليه كما اشترطناه في
 معد فان الواجب لا يتبنا الى الصفة كمال يلزم التسلسل وعلم من التعريف
 ان المعروف غير المعروف هذا ظاهريا اعتبار اللفظ اما باعتبار المعنى فليس
 التباين بينهما الا بالاجال والتفصيل في الحدود والرسوم وبالظهور
 اخفا في التعريفات اللفظية وعلمنا ان لا بد ان يكون المعروف بالكلية
 سابقا في المعرفة على المعروف بالفتح كما هو في نظر الحد عند الاصولين
 فاحد والتعريف عندهم بمعي واحد هو جامع التام هو كان لا بد ان يتبع
 او العرضيات حذف من هذا الوزن يعني ان حقه التعريف بالجنسية
 لكن اني به فذكر محذوف من اللفظية الوزن فمما السبوعه للابتداء وهذا
 سوغ اخرو هو وقوعه في معرض التقسيم وانما ذكر الاول ثبعا للمع في ثم
 الا انه منسوب للرسم المصطلح فيمكن لتعلق ان يراد من المنسوب
 اليه الرسم بمعنى فرد من افراد الرسم الاصطلاحي فيكون من نسبة النوع الى
 فرد علم قال ابن يعقوب هو تكميل للمبني الاخر وكانه اراد ان اللفظ
 المعروف به علم معناه وانما هو جعل كونه مستقي بالآخر فهو من نسبة
 انما من العام قول اي من نسبة المعنى المطلق لينا سب كلامه قبل
 التعريف بالمال قال في الكبير كما اذا قيل عن المثلث فيضع المسائل شكله وكما
 يقال العلم كالنور والمجهول كالظلمة والاسم كذا والفعل واقول يوخذ من التمثيل
 بالعلم كالنور والمجهول كالظلمة ان المراد بالمال ما يعلم المستد به لا خصوص
 جزء الشيء وسياق في كلام السبقيل قول المير وسبقيل ما يفيد ايضا
 بالتقسيم قال في الكبير كما تقدم من تقسيم العلم بتقسيمه اي الى تصور ونقد
 وانما ان هذه الثلاثة اي اللفظي والمعاني والتقسيم لا يمكن ان
 بالحوصل لان لفظ الشيء خاص من خواصه كذا ما علمه وتقسيمه المميزان
 فاحد التام فيه اشارة الى ان المص حذف الصفة للعلم بها من قوله وانما
 احد كما قاله في كبره بالجنس القريب فيه ايضا اشارة الى ان المص حذف

١٦٦

الصفة للعلم بهما ما ياتي كما في الكبير وفصل اي قريب وتكون ذكره استغناء
 بتعريف الجنس بالقرين لان الجنس من كان قريبا كان الفصل كذلك لان
 ذكره البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لنا ما اعم منه او مساو له كالنهي و
 احساس بالصفة للحيوان وقفا خبرا واحدا والاول للاطلاق وبالجنس
 متعلق برفع ومثل ذلك يقال فيما ياتي وهو ما في معنى قريبا بخلاف
 الرسم فان المعنى فيه ضيق ولا يرد انه كان ينبغي ان يسمى الرسم حد الوجود
 المعنى على ان وجه التسمية لا يوجبها وتتم من كلامه ان الحد ياتي احاد وتكون
 من وجود الغير اي غير المحدود فيه اي ومن خرج افراد المحدود منه كما في الكبير
 قال فيه ومنه سميت المحدود التي عية حدوده لانها سبب في منع الحدود في
 ارتكاب موجهها وسميت المحدود الدار وهي منهاها من جميع جهاتها
 حدود لانها تمنع ما يجاوزها من الدخول فيها وتمنع ما هو منها ان يحكم
 لها بحكم ما هو خارج عنها اهـ فلذلك جميع الذاتيات فيه اما مطابقة
 نحو جسمها في احساس متفكر بالقوة او تضمن نحو حيوان ناطق او مطابقة
 في البعض وتضمن في البعض نحو جسم ناطق احساس ناطق او صوت متفكر
 بالقوة وتكون احد التام هو الذي يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للمشي
 حدان عما في ذلك بل يوجدان باعتبار المطابقة والمضمن وصفا بالانها
 في الحقيقة حد واحد وهذا بخلاف احد الناقص والرسم فيحد ذات
 قاله في الكبير ويستلزم في تمام الحد ان يكونا احدا لجنس عن التوسم كان
 حدانا قضا وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم احساس على الخاصة فلو احسن
 الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا وخاصة بتخفيف الصادق
 وفيما ياتي المورن ساعلة لازمة فيه بالمسألة لان عن الساعلة
 كالعلم والكتابة بالعقل لا سنان يعرف بها الخروج اقل اقلها كشيء من
 الاقل اعني باللازمة لان المعارفة كالشغليس بالعقل للمعير ان لا يعرف
 بها الخروج الا اذا كان محدودا عن كونها من اقل حد حال المعارفة وهو ناقص
 كذا في حاشية شيخنا الهدوي حال كونها مقدم الكلام على هذه
 الحال عند الكلام على قول الشاعر قولا نفقنا من حيث الله في ضلالي
 اي ذكر وقد تباهر مختص اي وقيد الجنس بأمر مختص كالفصل

٦٧
 وناقص الواحد من اضافة الصفة الى الموصوف بفصل قريب وحده
 طبعي على جواز التعريف بالقرين مع جنس بعيد مثل البعيد وفصل على الحق
 بقوله شيخنا العبدوي احساس الناطق حد ناقص كاحساس الناطق
 الا قريب تاكيد لما قبله فلما مر اي من ان الحد لغة الجمع وهو ما في من
 دخول الغير فلو لم يذكر جميع الذاتيات فيه اي لا مطابقة ولا تضمن
 لانهم لم يذكر فيه ناطق احساس لا مطابقة ولا تضمن واستلزام الناطق لهما
 غير معتد به في تمام التعريف وهذا هو الواو لهما دلالة الالتزام بحجوزة في
 التعاريف اي ان التعريف لا يكون باعتبارها تامة لان لا يصح التعريف با
 باعتبارها اطلاقا بل يصح ويكون التعريف حدانا قضا كما في احساس ناطق او
 او سنانا قضا كما في جسم صاحب افاة في كبره مجازة فلهذا هذا اللفظ
 مع ما على جواز التعريف بالقرين بالقرين بالقرين السابق الى جنس لان السابق
 قد ان شاعلا لازمة قطع اي من غير انضام جنس معها والافا التعريف
 مجموع خاصيتين او اكثر من الرسم الناقص كما افاده الفهم اي بعيد
 اشارة الى ان اقل التفصيل على غيره يابى لشميل الجنس البعيد بمرتبة او اكثر
 من الرسم قد ارتبط اي اقترن اما كونها معا فلما مر اي من ان الرسم
 الاثر والخاصة والخاصة من ان الحقيقة عليها فلو لم ذكر جميع اسماء جنس
 الرسم اي لا مطابقة ولا تضمن لانهم لم يذكر فيه تمام احساس واستلزام
 الضاحك غير معتد به في التام ومثل المذكورات اي من الاحساس
 والفضول والخواص وان سكت عنها لم فيما ياتي كما سقرفه وتكون فيها
 مر اي في كون التعريف حد او رسما تامة او ناقصا فلو ابدلت الجنس القريب
 اي كحيوان في تعريف الانسان وقوله او البعيد اي كالجسم في تعريفه وقوله
 او الفصل اي كالمناطق اقول ان ينبغي ان يربطوا خاصة بحدها ويرخذ
 حدها من حد انصالح وقد حده بعضهم بأنه كيفية غير ماسة محصل
 من حركة الروح الى خارج دونه بسبب محب يحصل الضاحك وقال
 الراغب هو انصاح الوجه وتكسب الانسان من سر من انفسه والكثير
 بالسن المهيبة الظهور كاحساس الناطق هو مثل يلدن اوله الاول
 فيه احساس والفصل بحد والثاني ذكر فيه احساس القريب بحد والثالث

ذكر فيه الفصل فقط بجزء وقوله سكنت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بحد و
كان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من اجزا فزده ناطق وبقي التعريف
اخرا قول بقي ايضا التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة او العرض العام و
الظاهر اخذ مما ياتي ان الجنس القريب مع الفصل والخاصة او العرض العام جدا
نام وان الجنس البعيد مع الفصل والخاصة او العرض العام جدا ناقص مع الفصل
او اذ ان العرض العام لا يقع وحده معروفا وانظر هل هذا مبني على عدم جواز
التعريف بالاعم او لوقتنا به حرم كذا قال الفيلسوف والاكثرون على ان
الذي اعتبر بالاقوي وهو الفصل في الاول والثالث والخاصة في الثاني واعلم
ان نقل ذلك عن الاكثرين هو ما في نفس الامر انهم ايضا غوي شيخ الاسلام
قال المتنبى لعل اراد من المحققين والافق قد نقل الجواب ان عدم اعتبار العرض
العام مع الفصل والخاصة اصله الاصطلاح وان تركيب الفصل مع الخاصة لا يضر
الجنس واداه ولا يخفى ضعفه بل رده لان النضمام العرض العام الى الفصل والخاصة
ان لم يقول بضعف وكذا النضمام الخاص الى الفصل مع ان النضمام في كل معوقا ولا
السيد محامدا لما نقله الحفيد وعبارة السيد بعد كلام طويل فالصواب ان
النضمام العرض العام الى الفصل والخاصة ان المركب من العرض العام والخاصة
رسم ناقص لكنه اقوي من الخاصة وحدها وان المركب منه والفصل حد وهو
اكمل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو
اكمل من العرض العام والفصل اهو وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل
والخاصة معا من اجات السابق لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان جدا
ناقصا وان سبق الخاصة كان رسما ناقصا ان اريد لا يكون الا لانه ذكر
له ثلاث صور بالجنس بقسميه مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس
عند المتقدمين كما تقدم ببيان والجنس والفصل لا يكونان الا للماهيات
المركبة ونقل من كلامه ايضا ان الماهية من امرين متساويين بناء على حوز تلك
لا يكون لها حد تام لانه لا جنس قريب اقاده المتنبى فتخرج المصايير
عن احدى الماهيات او تكون مركبة كالنقطة قال في الطوالم محققا اما ان تكون بسيطة
وهي التي لا جز لها او تكون مركبة وهي التي لها جز وكل واحد منهما اما ان
يتركب غيره او لا فهذه اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غير

لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزا لغيره والواجب تقالي
لانه بسيط وليس جزا لغيره الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط
الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل بحد لكونه جزءا لغيره ولا يحد لكونه غير
مركب كما هو هو فانه بسيط وجزا لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي لا
الذي لا يتركب عنه بحد لكونه ذا جز ولا يحد به لكونه ليس جزا لغيره كالا
نسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزا لغيره الرابع المركب الذي
يتركب منه غيره بحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا لغيره كالحوان فانه
مركب من الجسم النامي والحساس والموتر الحرك بالارادة وجزا لغيره لانه
جزا للانسان فلا يعرف الا بالرسم الثاني الناقص لا الناقص فقام
لانه لا يكون الا للمركب بتركيبه من الجسم القريب والخاصة واما الرسم الناقص
فيشمل البسيط والمركب لان منه ما تركب من العرض العام والخاصة وهو
لا يخفى بالتركيبات نقله عن الطوالم وانما كان تركب الرسم التام من الجنس
القريب والخاصة يستلزم تركب الماهية لان كل ماهية لهما جنس
لا بد ان يكون لهما فصل فبحث بعض في عدم تعريف البسيط بالرسم
التام وهو قولهم وعلم ايضا ان التعريف لا يكون بغير القول كالاشياء
وخطا قولهما لكون التعريف لا يكون ربا للاسم شارح مقصود من كلامه انه لا بد
جعل التعريف بالامور المتقدم من الجنس والفصل والخاصة لا بد جعل وهي
حقائق كلية لا يمكن ان يشار اليها اشياء حسية وانما يكون التعريف لا يكون
لا يخط فلا يعلم ذلك ولا ينبغي ان يقال به لان تلك الامور متقدمة كالميل
عليها باللفظ يدل بهم عليها بالخط بواحدة دلالة على المنة الدال عليها اسم
ما يت هذا البحث في الفقه فله الحمد تدبر الى قوله هو العار
ان التعريف اللفظي هو فصل القاع الذي هو المبدئي وهو متساوي للتعريف
اللفظي نفس اللفظ الا شهر كما مر ان المقارن من قبيل الالفاظ والروايات
بموتى الرواد كما يقال اي كايان من يعرف موتى الفهم ويجعل الله هو
جميع البرايق قول كان المتأسبا ان يقول كقولك الفهم عند ما يقال البر
فصل المرفوع بفتح الواو خاصة اي لانهما مساويان له لا مراد فان من الفهم
اياها مضمونا وان اريد افا صا قاه ان المحقق الذي التعريف اللفظي و

الحاصل ان الحدس صور ثلاثا في التمثيل وثلثا في التمثيل ماخذ الثالثة قوله ونسب
في تمام الحد وان للرسم ثمان صور لادبعا في التمثيل يجعل اللفظ رسما واربع في
التمثيل ماخذ الرابعة قياس الرسم على الحد في ان شطرا من التمثيل يقتضي
والعلم كالتور تقدم ما فيه لان التعريف فيه اي في نحو الاسم كزيد
الحد وحيزان قوله بمخاصة الشيء المعروف باللفظ وخاصة العلم القطع والحدانية
ومخاصة الاسم عدم الاقتراح بر من مع الاستقلال بالمفهومية والباقي
باعتبار كلياتها سببية وقوله انما يثبت اي يثبت المعروف باللفظ وما فيه به
هو وقوله انما يثبت به صفة الخاصة لا زائدة واقول في هذا الكلام اما اوله
فان اللفظ والحدانية ليسا من خواص العلم لوجودهما في الموجود واللفظ
وغيرهما واما ثانيا فلان زيد فرد من افراد الاسم فلا يحسن تشبيه الاسم
به والحاصل ان التشبيه مسلم في نحو العلم كالتور دون اختصاص قاي في
التشبيه باعتباره وبالعكس في نحو الاسم كزيد فقل انه ما يقتضي
بصوره فهذا تعريف للمعرف يقتضيه الى نوعين **للفظ التقسيم** اي
المخصوص الواقع لذلك الذي المعروف بالتقسيم من خواص التقسيم بتمام
السبب سبعة اي كل التعريفات اي والقيوني عوض عن المصداق السببي
واللفظ قال بعضهم لا موهي لا شرايط هذه الامور في اللفظ لانه لا يمتنع
تخلو شيء منها عنه لما تقدم انه يمتنع بل لفظ بردي في له الشهيرة
عند السامع فذلك الردي لا يمكن ان يكون غير جامع ولا غير مانع لان
مدلوله عن مدلول اللفظ الغير الاشهر لا يمكن ان يكون غير جامع دون
المعرف في المعرفة والامساك باله لان الفرض منه الشهيرة ولا يجوز لان
الامساك والحققة ليسا مترادفين ولا يمكن ايضا دخول الدور فيه كما صرح
به العلامة ابن قاسم في الايات وهكذا الباقي وهو وجوب الالاف
في قوله وهكذا الباقي شيئا من اللفظ الاشهر مقترن كما بيني موهي ودفع الغير
الاشهر موهي اخر فقل ان **بالنظر الى اللفظ متعلق بشرط** ان
يروي مطردا لفظا ثانيا امدع فيها بدل من تا الا فيقال قال القدر في استعمال
مطردا موهي من جهة اللفظ العربية وقد نص على ذلك ليس فقال
يقولون طردته ونصب ولا يقولون فانطرد ولا فانطرد وفي الصحاح انه يقال

باللغة رديته قاله في الكبير اي كلما وجد التعريف اي بكسر الراء وحذف الميم
اي بفتحها فلا بد خل فيه اي في المعروف بالكسر شي من افراد غير المعروف اي
بالفتح كزيد هو اي المعروف بالكسر فلا يخرج عنه اي عن المعروف بالكسر شيء
من افراد المعروف اي بالفتح فيكون جامعا ويسمي هذا انطفاضا لانه عكس اللفظ
الاطراد لانه عكس الاطراد وقد جرى المشي عليه مذهب الجمهور من ترتيب اللفظ
على الاطراد وجمع على الانطفاض وعكس البعض وفي قولنا من ترتيب اللفظ
الشارة اي ان تفسير بعض الاطراد باللفظ والانتفاض بالجمع تسامح محتمل بانه
من اشراط الاطراد والانتفاض عند المتأخرين من اهل ما عند المتقدمين فيجبون
في الناقص التعريف بالاعم والى مذهبهم انما اشار كسدي في تهذيبه حين قال
وقد اوجب في الناقص سواء كان حدا او رسا ان يكون اعماه وقد كثر هذا
في التعريفات اللفظية التي هي اعم كاي الكبير فان كتب اللفظ مشحونة
بالتعريفات اللفظية التي هي اعم وبالاخص ايضا كما في مجيبيهم
ولا يكون اعم تفريع على شرط الاطراد وقوله ولا اخص تفريع على شرط
اللفظ اساه **ظاهر اي عند السامع** لان يروي قيل من قدر ان
ان يروي في بعض الشروط دون بعض واقول يمكن ان يقال صرح به بعد ابد
لان اولاهم تيات وتوكل مع مساويا ويروي من قدرهما من ابد وعدم
الفصل بينهما وبينهما فاستجاب ما قدر به ابد عليه ما قدر به صرح به
ثانيا كما بينا في قوله بما يدي في مجده ودل طول الفصل بيده وبي ابد وتوكل
مع قوله ولا مشتل لتوريد من قوله ولا بما يدي في مجده وقاسم ما
قد مر معه عليه ظاهر **ابعد اي عن الذهن** وذلك هو الاخص فلهذا
قال السمع اي اخص واعلى التفضل ليس على بايد كالنفس يسكنه الدنيا
وجه السمع ان كلا جسم لطيف له اتصال بغيره وانما كان هذا اخص
وان النفس اخص اخص من النار بدليل كثرة محلاتها والمعرف للمصوب لقار
جسم لطيف شديد الحرارة **في اخص** لم يقل في اخص هو كذا
الظاهر لا يحتاج الى تعريف قاله شيخنا القندوي **نحو السمع** فاليس
بساكن اي اذا استوي كما هو عند السامع المتحرك واليس بساكن وتوبيه
المعنى المستقل من غير اي حيز فهو على حذف مضاف اقوله كان

نكون ما نوار قول
منطقا احكاما وحده
المعرف باللفظ وهو

لما ذكر

عليه ان يقول وترفع الخافض ولو جعل المصنف المقدس ولا اذا يجوز الاستدلال
عن تقدير الخافض عن غيره اي غير المراد الا اذا دللت قرينة معينة
اي فان يجوز مطلقا واذا كانت القرينة مقابلة لاحالية قولان وقت
لا يجوز مطلقا اما اذا لم تدل قرينة معينة فهو منوع اتفاقا وكذا يقال
في دخول المشتك الا في بيان ذلك بدخل الحمايم ويصلي اجمع بين دخول الحمايم
ويصلي لزيادة التقيي اذا اجمعا كما في نفسه والمراد بدخول وحول
المعتد انما لو في ولا يقال دخول الحمايم ممكن من الحمايم الذي هو محدود في حقي
للحيوان الناقص لان الذي احدث في علمه لسقوط وهي غير معينة كما
اريد باللفظ اي غير اللزم ان تكون معينة والافتد تكون القرينة الواحدة مائة
هو معينة نحو حيوان ناهي يصلي وقد يختلفان كما اذا قيل في تعريف العارفة
باراد اجمل نحو يلاطو الناس فتقوله انه يلاطو الناس قرينة مائة من
ارادة البحر حقيقي الا انما لم يقى ارادة العام لاحتمالها ارادة الكرم فاد
قيل يظهر لادقايقة والتفان كانت قرينة مائة معينة لارادة العالم
ولا ان يري بما اي ولا ان يري المعرفي **مطلب** يشي يعلم بواسطة
المحدود اي يتوقف معرفته على معرفة المحدود والمزوم الدور وهو
معرج ان كان يتوقف المعرفي على المعرف مرتبة وهو الذي من غير
واسطة بان احدث المعرف في تعريف بعض اجز المعرفي كعرف
الشمس المذكور ومعهم ان كان تعريفه او مرادب وهو الذي بواسطة
او اكثر تعريف الا يبين بان كل عدد ينقسم بمقساويين ثم تعريف
المقساويين بالشئ غير متقا ضلعي ثم تعريف الشئ بالشئين
وكثري الاثنى بالرفع الاول والرفع بالانقسام بمقساويين ومقساويين
بالشئين غير متقا ضلعي والشئين بالاثني كذا في الكبير مع بعض تصرف
وتزيادة اي معرف بالفتح يعني ان المصنف اطلق الخاص في ارادة العام
اولا في تعريف ذلك في الرحمن والمحد لا ينافي حقيقة في تعريفه حيث
قالوا انها ارادة التي يلبط طوع الشمس وغروبها وهذا اي تعريفه في
بما يتوقف معرفته على معرفة الشئ يختلف حاله صحة وفسادا باختلاف الحمايم
من جهة اخرى ايما جهة التي تتوقف فيها معرفة احد على معرفة الاخر

المحدود والجهة الاخرى تكون المعان هو الذي فيه الكواكب متوقفة
متوقفة على معرفة العلم لان معرفة العلم المشتق منه سابق على
معرفة المشتق باجوبة فاصلة منها اجواب بان الدور معي بها
ان معرفة العلم ومعرفة العلوم يحصلان معا والدور الذي هو محدود في حد
فساده ان الدور سبق لامي لان معرفة المتعرف سابقة على معرفة المتعرف
لا متاركة له كما هو ومنها اجواب باختلاف الجهة لان توقف الجهة العلم على
المعرف الذي منه لفظ معلوم من جهة معينة وهي جهة المتعلق لان
تعلق العلم سبب تعلق تعريفه ونانتي عنه وتعلق المتعرف باعتبار
جزية وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهي جهة الاستقائ لتوقف المشتق
على المشتق منه وبعد فساده ان توقف المتعرف باعتبار جزية من
جهة متوقفة ايضا لان المشتق لا يتعلق الا بعد تعلق المشتق منه لان من
المشتق بين جز من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل
لان معرفة الكل لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما ورج
صحة جعله من باب التجريد ان كلاما من المذكورات اي محتمل ان الشرط
الذي ذكرته وانما كان فاهر كلامه ذلك لان لا يجوز ان يشترط شي من خلافه
الا اذا ملك هذا الكلام والام يكن قايده وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن
تولده والامشيت ان لا يفيد ان المشتك يمكن دخوله في محدود من حيث
ذاته واما من حيث كونه في ضمن الكل فيتوقف معرفته على معرفة الكل كما
بيناه في بحث الدلالة ولا مشتق من اي لفظ اقول توفي عند قوله
وظاهر الابدع والامساويا من القرينة المعينة المراد خرج بالبعد
القرينة المانعة من اقامة بعض مواي المشتك المحتملة لارادة المعينة
والقول مشكل ان توقف حقيقة في المعقول مجاز في اللفظ مثله
المتصور وما يورد على القول الاول من تقديم الحقيقة والحمايم على الاشياء
مدفوع بان محله ان تعينت حقيقة في احد المعينين ولم تنفصل في
الاخر وما هنا ليس كذلك فاجعل على الاشياء ليل يلزم ان يترجم
بلا من خرج كذا قالوا والبحث فيه مجاز الا اذا وجدت قرينة
معينة كالاشارة اليها فانما يعني ان المراد باللفظ احد موايها

الذي هو الشمس كما تقدم ان معاينتها الشمس فيكون تعريفها بمراد
الشمس من حيث وصفها وان وقع معان اخر ايم بوجود البرقبة الهية
للمرور وعندهم الظروف على كل من احتيا في مرجع الضمير للذين ذكرها الله
معلق بمرور ودوساغ تقدم الظروف مع كون العامل متضافا اليه وعمل لال
للصروف كذا في الكبير لانهم الباعثون اي اولاد وسلوة التي في فلا ياتي
قوله في فندم غيرهم كذلك ان تدخل الاحكام بدخالت وصلاحت
او بالوكس او بكم الت وكس الخ والاحكام بالربع على الله وليين وبالنص
على الثالث اي الرسوم المشار بذلك الى ان في كلامه مجازا وهو ما
برتبة ان اريد بالحدود الرسوم للعدالة التقاضا وان يرد بان اريد بالحدود
المقارنات ان اريد بالمقارنات الرسوم للعدالة التقاضا والعموم وبهذا
صرح في الكبير قال وقوله ذلك انه لا ينعى لهم ان كان دعوهم في الحدود
لان الحكم ليس جوا من الماهية وفي الرسم ليس لهم ذلك فلا يجوز عنه
فيما لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فلو انهم في تصورهم على
اودا وهذا داخل في قوله ولا بما يدرى محذور وذكره بعد من ذكره
الخاص بعد العام اهتماما به وهو قد دفع هذا الذي يوجب ما بين
بعد ودعني سيدد وانا اقول الادور من اصله لان الحكم عليه
بحكم المذكور في المقرب ليس عرف بل كما حود جينا في المقرب
الا ترى ان الحكم عليه بالرفع في مثال الله هو الاسم لا الحكم على
في الحكم بالرفع انما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا تصور على تصور
خصوص المذاعل حتى يرد الدور وبه يجاب عن الالهام انما هو
انما بان يقتل المقرب هو قوله محال وهي قضية منتصب موهبة في حال
ومنتصب مقدم من تأخير كذا يقال اليك في قريبي ابن ابراهيم
بانه الاسم الذي ذكره قبله ففهم وان كان **صحيح** لم يوجب خلافة
التي للتقسيم ففهم عليها لانها التي وقع علمها **المنتصب** منتصب في حكم
واجيزت في الرسم اما التي للسلك او الالهام فهو علة منتصب
تقدم في المقرب نحو اي فهو رسم دخلت والي للتقسيم ويمتنع
اي ذكرها وان كانت للسلك اي الحكم او الالهام اي الالهام على السامع

اي في الحد ودور الرسوم لا تنقلا التمييز بينهما اي السلك والالهام اقول
لم ينعى صوابا والي للتقسيم ويظهر جوا في الرسم كقول الانبان
احولنا من حيث بالقوة او كما نرى بالقوة اي التمييز بين الالهام
الاولي والي للتقسيم الخاصة الخاصة فتأمل بهذا اي التفصيل بين الحد
والرسم في مقدمة اي لقصة **الحدود** وعبارة قال الا صفها في وجه
اي في الرسم بخلاف الحقيقي لان النوع الواحد يستحيل ان يكون له فصلان
على البديل بخلاف الخا صفتين على البديل اه اي فانها يجوز ان يكون للنوع
الواحد على البديل مثال ذلك الانسان حيوان صاحبك بالفعل او صاحب
بالقوة على ان المراد بالقوة الامكان مع العدم ليكون على البديل بل
وجوز اضراب اطلاق ما وقع في كلام الاصفهاني من مع او في تحقيق يعني
بحد يجعلها للتقسيم اي كما في الرسم مجعولة للتقسيم والباله الملائمة
متعلقة بذكر والسورة يعني للتقسيم مطلق او في انواع فالعطف قد
مرادف او اخص **المودى** الى علم كقولنا العا لم حادث وكل حادث
له لعله من محدث وقوله غلبة ظن كقولنا هذا يدور لئلا بالسلح حول
وكل من هو كذا فهو اخص في كون النظر بؤدي اليها اقول كانت
المناسب ان يقول في كون الفكر كمالا يعني ولم يرد بالبيان المحمول
ان الحد اما هذا اي الفكر **المودى** الي علم واما هذا اي الفكر المودى
الي غلبة ظن على سبيل التشكيك هو مجموع الالهام منها في
الحقيقة اقول كان الاول ان يقول هو اي احد المذكور في الحقيقة
حدان اذ لا يما سبب وجوع ضمير التثنية الي القسمين ولا الي احدي
كما لا يخفى وان امكن لتجميع عبارته بجعل الضمير لحد والتثنية بالحد
مختار يعني في الحقيقة اي وان كان قد يظهر من اجتمعا في
قريب واحد اتحادها انتهى اي ما قاله شيخ الاسلام زنا
ان ينعى بقرين كون النظر السابق حد اقول نعم في هذا اسم وما ذكره من
الاسم غير مسلم مما صرح به الشيخ في الضمان ان قولنا عتادة اي
التي وحتفها اعتبرها الواضع **مفاتيح** لانها لا يما ليس للالهام
غضا معان غير تلك المسموعات فتكون تقارينا بتلك المسموعات حدوا

والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكره من الالوان الواقعة اعتبره مهورا
له وتكون التادية داخلية في حقيقةه وبمثل هذا رد علي الرازي
في قوله ان تعريف الكلمات نفس رسوم لأحد وذكر في شرح ابي اسحق
وحواسنه ولعل هذا هو ما استأيد بقوله ولو سلم ان
الاولي ان يقول فهو كما من والمنع انما هو في الحد الواحد ظاهره
الواحد في الظاهر ونفس الامر في منعه وحول اوفيه لا معنى له
لانه لا يمكن ولا يمكن دحوله فانه لا يمكن ان يكون من دحوله فانه تعديده
في الحقيقة ونفس الامر في في قرص وحدته في ذلك فيظل متساوي
انظر بهذا الجواب
مفعوله اي مفعلا فيما او قاعله اي قاصدة علي الانسان النجاري
وزن قضايا باعتبار الاصل ففان اذا الاصل قضايا في بيان
قابلية الاولي هرة علي العباس في نحو صايف ورسايلهم ففان
الاهرة الخفيف والموصول الي قلب الناليد لقائمة ففان الثانية
تخرجها وانفتاح ما قبلها ثم انه قلبت الهرة يالوقوعها في
الفين فكانت اجتمع ثلاث الفات اذا الهرة شبه الاولي من جهة
الخروج وضاد قضايا بعد اربعة اعمال ل لانها تتضمن حكم
اي كسبت بذلك لانها تتضمن الحكم اي تشمل عليه ما سباني
من انزجر فيها لكن الحكم هت بمعنى التسيب بين الطرفين لانه
هو اجز من القطعية لا بمعنى الابقاع والانتزاع والادراك
الوقوع وعدم الوقوع لان هذا ليس من امنا بل هو قائم بنفس
المسلك ولم يقل قضايا بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لان الحكم الذي
هو بمعنى القضايا غير الحكم الذي التسميت عليه القضية لان الاول
بمعني الاول والثاني بمعنى التسمية كما عرفت والفقوس بمعني باعتبار
الافراد لانه لا يكون الا كس المستوي لا الموافق والخالق والماجد
الا حكم في كلام المصنف ففان اجمع يتيق كبر اعلى الا في خصوص
في هذا الفن او هو باعتبار الافراد على المقطع الصادر من
الالسان والمحمولة في الذهن لا جل ان يشمل التعريف القضية

لغزاياد

المحمولة والمقصية المحمولة واقول كان الاول ان يقول واقعة علي
القول لانه جنس قريب للاختصاص به بالمستعمل المركب ولانه المناسبا
لقوله يشمل الاقوال التامة والناقصة كاجنس يفيد التامة
ليست جنسا ووجه بعضهم بما قد صار فيه في انواع محاذات ولكن
توجيهه بان جنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول وبما قد صار
فخصوص واحد منها لكن لما وقعت في الارادة علي جنس كانت
كاجنس ولكن ان يقتصر المعني الارادي كاعتبار المعني الوصف فيقول
جنسا حقيقة هذا ما ظهر في يشمل الاقوال التامة والناقصة
القول التامة يفيد الخطاب فائدة حسنة السكوت عليها والناقص
بما لم يفيد ذلك اصاحا في كلام زيد وقعيد ياك حيوان الناطق
اولا ولا مجموع المتقاطعي الصدق قال الله في كبريه و
هو مطابقة نسبة الكلام للتسمية الخارجية والكذب عندئذ
اهم قال واعتبر في ذلك المدة والكذب في تعريفه بانه الصدق
مطابقة خبر الواقع والكذب عدمها فاخذها في التعريف دور
واجيب بانها الشهيرة في المجازات فلم يحتاج الي تعريفها
وضوح في تعريفها في التعريف اه وان كانت جنس بان الدور قد دفع
على تفسير الصدق بمطابقة نسبة الكلام للتسمية الخارجية
والكذب بعدمها كما صرح ولا تقتضي والعلم به لان الاحتمال
لا يكون الا بين الشيء ومقابلته ليعتري دور غير واي من
سائر محذات وحتم ان المواد يخرج ليعتري هذا المركب من المقطوع
والمقصود عليه من سائر مركبات الناقصة ومخرج اصط المقصية
المستكوكة لانه لا حكم فيها علي التحقيق عندئذ يخرجها في ومن
واقعة كالاقتضات والمركب الاصل في نحو كلام زيد فانه يستلزم
جنسا وهو يدل على وهو ناعطف ان يعتري بان الاولي
بان يجعل اللان اناطلي او الخطاب مطلوب مضافا او اما مطلوب
لا يستلزم به عند اعتبار القربة لان كل انشا يستلزم لانه خبر ان
يعبر اقتضائي ففان كاريته لا يحتمل ان لانه اي بقطع النظر

ل

الكلية بمفناها المشهور للزم انقسام الشيء في نفسه وغيره
كزيد كاتب او في الذهن نحو البوة لغيره وثابتة فقولته بعد الشخص موصوف
اي خارجا وذهنا كقولنا زيد كاتب وانا قاييم وهذا قاعد والزيدان
والزيدان قاييمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل اذا كان الموصوف موصوف
معينة كقولنا زيد قاييم حليمة وكقولنا العالم متغير وكل متغير خارج
يغيد ان العالم حادث كذا في الكبير الشخص موصوفها قال في
الكبير يتبع اطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لا يهاه في
اي اجسام في اي وان اريد به اي الشخص موصوف صحيح وهو كون الموصوف
اليه معينا لبقا الايهام اي ايها الموصوف الجسماني اما صور قال
في الكبير تنقسم القضية مسورة لا تنقسم اليها على السور نحو الانسان
حيوان اي جعل الالحقيق في ضمن الاقل لا بقيد كلما ولا بقيد كنه
بعضها بل المحتملة لان تكون في غير اوال بعض فلا يقال انما ان جعلت في
قوة والقضية كلية او للعهد الخارجي فتخصيصه او للعهد الذهني فخره
اقاده المذاتي او الحقيقة من حيث هي فطبيعية واعترض بانهم لم يدركوا
في انقسامها ما ذكره اوله بل حصصها في المراد بها حقيقة هي والمراد بها
الاستفراق والمراد بها العهد الخارجي والمراد بها العهد الذهني واقول
ذكرها حفيد السعد في حواشيه على المطول وعلى الشخص حيث قال قد
يبتدر في التعريف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الموصوف موصوفها الشخصية
او العقلية كافي المهملة لاهل البيان كنه الاقل فيها يستند منه
اجن مهملة من باب محذوف والاصح مهملة فيها وهو الدال اي
سواء كان لفظها موصوف وبعض اوله تكون النكرة في سياق النفي على ما ياتي بحقيقة
في نحو لا رجل في الدار والاضافة التي دلت قرينة على عمومها او عدم عمومها
كمية الافراد اي رتبة المستويات اي لكم الفصل وهو العدد والعدد
برتبها المشهور وعدم العمول وهذا اي عرسي السور بذكر في عقلية
لان الكلام فيها واما السور في المطوية فسياتي بقرينة
بجامع الاحاطة في كل نحو استقار باعتبار المعنى وان كان حقيقة باعتبار
اصطلاح المناطقة كلها وهو ما دل على الاحاطة لجميع الافراد وهو

وهو ما دل على الاحاطة ببعضها في اي يعلم وكل منها احاطة بذلك
الي ان في كلامه انما حذف التخصيص الى موجب وسالب للعلم به من كلامه
حيث اي في اي مكان وفي لان السور اما ان يقع الموصوف ذلك
ليبين ان متعلق ذلك بجاء محذوف وهو يقع ويقع ان يكون الموصوف لان السور
اما ان يكون بطل او يصح الاستفراق عن تعدي شي فهذا ما يحمل العمل الملازمة
والمقدور لان السور اي ما يعل اي ملائسي لعل من ملائسيه في المقدر لان
المتعلق بالكل المتعلق بالفتح ويصح لان السور بالسور على ان السور
للملازمة من ملازمة العام الخاص كذا وجب وجامعة يتبعها حذف
كل وان يقال الاستفراق وطرا واطمة وكافة وحيوي وتواضع ان يجعل
او نحو ما يدل على اي كواحد في ثنائي وثلاثي والثنائي في الاثنان كواحد
من الصفات عرض وانما من الانسان قايما كذا في الكبير واقول في كون
النفس من كون الثنوي في الاثنان سور الجزئية تعني فتأمل او لا في
قال في الكبير بحر شي كسا بقية ويصح فيه الفتح على محكا لفظه من المذكرة
في نحو لا شيء من الانسان بحر وكذا يصح رفع سا بقية وها كل وبعض كناية
لعل وبعض الواقع مبتدئين في القضية ولما ابا بعض في قوله الاتي وليس
فيعني فيه كناية لان المعطوف هو مجموع ليس بعضه او قولنا انما هو
الذي ينفي في قوله لا بل لا شيء انما الفتح على كناية لان المعطوف هو مجموع لا
شيء كذا واحد ولا ديان اي وسائر النكرات في سياق النفي على ما اطلعت
اهل الفن قال في الكبير اهل هذا الفراء طعن كون النكرة في سياق النفي
للسلب العلم مع ان عندهم دعوى تفصيلا وهو انما اذا كانت مختصة بالنفي
بحكم ما جاني احد لان له احد لا يقع الا بعد النفي او كانت مع من ظاهرة
ما جاني من رجل او مودعة نحو لا رجل في الدار فهي نفي في العموم والاف
فما ظاهرة محمول يعلم انما ان فعند غيرنا انما طعن في ان يقال في القسم
الاخر يتبين المراد بالقرينة فاذا لم تتم قرينة حمل على لسلب الجزئي
اخذا باليقيني واما بعض كذا فان قامت قرينة على تعيينه فالقطعية مختصة
وان كان في سياق نفي بحر ليس احتملي لظن في الوحدة وفي جنس وهو اظهر
فلا يظهر كون ليس بعض سور السلب الجزئي بل ينبغي ان ينظر الى القوي فاذا لم

توجد قرينة كان كونها فلسفة اظهر هذا ما يقتضيه فاعلم عند اهل المنطق ان
 العربية اهل و اقوله الاخذ بالمتيقن في محو لم يقع انسان عند عدم القرينة
 مع ان السلب الخلق فيها اظهر والاخذ بالظاهر فيما اذا وقعت بعض في سياق
 المعنى عند عدم القرينة مع ان المتيقن فيها السلب الخلق في معرفة من غير
 قارق و هذا اخذ عند عدم القرينة بالمتيقن في كل ما او بالاضطرار في كل ما
 وليس بعض قال في الكبر والوجوه او لا ذكرها في ما سبق
 ليس بعض انما علم ان الاسوار في السلب الخلق بلا فائدة ليس بعض وليس
 كل وبعض ليس والعرف بينهما ان ليس كل يد له على رفع الايجاب في كل ما
 وعلى السلب الخلق في التزاما والباقيات بالعكس اما الاول فلا في اوقات
 كل حيوان فربما كان معناه انثوية الفرنسية لطلد من افراد مجموع
 واذا قلنا ليس كل حيوان فربما كان معناه انثوية الفرنسية لطلد من افراد مجموع
 لطلد من افراد حيوان هذا مدلوله المطابق وهو صادق بان لا تكون
 البعض منسوبة عن البعض واما ما كان في تحقيق السلب الخلق لانه اذا السلب
 الحكم عن الجميع فقد استلزم عن البعض و اذا السلب عن البعض وسيت البعض
 فقد استلزم عن البعض ايضا فليس كل يستلزم السلب الخلق في جميع
 السلب الخلق ولم يستلزم بل اقتصر على السلب الخلق اخذ بالحق و لا
 المستكول وها هنا نظروا به انه اذا كان ليس كل حيوان كذا كانت
 ماملة لعدم وجود افراد منها فلم يبق فرق بينهما وهي الماملة السالبة
 لا يقال هذه في تحقيق الخلق وهو المراد في الاكثول تلك الماملة كذلك و اذا كانت في قوتها
 واجاب شيخنا شيخنا العلامة الموسوي بان تلك في الاصل احتمالا لها شتان
 دلالة لكن حملت على احدها احتياط لتحقيقه وهذا بخلاف كونها حذرا
 مطالبيا والآخر التزاميا اهل و اعلم من اذه ان ليس كل حيوان انسانا مثلا
 قبل و قوله السلب مع وجود لفظ في الظلمة قد اولها من جمل و اجمل بينة
 الامانة مدلولها تفصيل بخلاف الماملة والمي يثير قوله في الاصل واما السلب
 بعض وبعض ليس فليس السلب فيها على البعض من جمل لان على
 السلب الخلق مطلقا وعلى رفع الايجاب الخلق التزاما لان الحكم اذا
 عن بعض الافراد صدق انه لم يثبت لكل الافراد فمكذب الايجاب في المنطق

في الملا

الخلق والعرف بل ليس بعض وبعض ليس من وجهين احدهما الاول قبل
 يستعمل السلب الخلق كما ذكرنا لا في بعضا نكرة فاذا وقع قوله الخلق صرح ان بعض
 بعض ليس لتقدم بعض على اداة الخلق فلا يمكن تسمية الخلق في ان بعض ليس
 قد يستعمل للايجاب الخلق لصحة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب
 فان قلنا بعض الانسان ليس بحيوان صح ان تكون قد سلبنا عن بعض الانسان
 حيوان وان تكون قد وصفناه بلا حيوانية وهو ايجاب بخلاف ليس بعض
 لتقدم السلب على الموصوع المتقدم على الرابطة فلا يكون الانسلبا
 اذا قاله السركبيرة ثم قال ويبقى المظن في القضية التي اريد بها الكل
 المجموع وقد مضوا على انها غير معتبرة في العلوم والقياسات فكافهم
 في كون تقييد كونها من اي قسم من الانقسام المتقدمة لذلك وقال
 الشيخ ليس يمكن ان يقال هي جزئية اهل و اقوله نقل القبيضي عن حواشي
 السمرقندي في علم القطب ما نصه اذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع
 تكون القضية شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد
 متمتع بالشركة فيكون الحكم عليه حكما على مستخلص اهل و هذا هو الذي
 يظهر فمقدم انه يرد بالكل المجموع في بعض ما استعمله عليه مجازا
 فتكون القضية جزئية فاحفظه ثم قال الخلف و يظهر فيها اذا اراد كل فرد
 بشرط الاجتماع ان تكون كلية واشترط الاجتماع جاف من خارج كما انه اذا اراد
 اريد الاجتماع في القضية اشخاص مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية
 واشترط الاجتماع جاف من خارج واد احتمال اذلة كل فرد بشرط الاجتماع في
 بعضها بشرط الاجتماع كانت ماملة اهل و اقوله قياس هذا انه اذا احتمل
 اذلة كل فرد بشرط الاجتماع واد المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية
 ماملة و سوطا هو ثم قال و يظهر من انه نحو عقدي عشرين رجلا لانهم مضوا
 على ان يكون ثلثين وثلاثة من اسوار جزئية والموصوع هو رجل لان المعنى
 عشرين من الرجال ولا يفكر في كون التمييز فضلا لان هذا اصطلاح للمخاطبة
 وانما طوعه لا يظنون الي ذلك الا ترى انهم يجعلون الموصوع في كل رجل
 قائم هو رجل مع انه فضيلة عند الحاجة اذا تقدم المصريح بهما اي بالاربعية
 وسو عليه كحذوق اي وتفسير الضمير بالعضا بالذكورة صريح اذا تقدم هو وانما

منه على تقدم التفرع بها للبعد بينه وبين العنبر وقوله في قوله عليه
أي مع قوله والسور والسور كلياً وجزئياً يري كما في الكبير
بفتح الجيم على حذف والايصال أي موجب فيها وبكسر ها على الاستا والما
المجازي وهذا هو المناسب للتسمية مقابلاً لما سألته الواو للقيم
وهي فيه اجود من اوجا صرح به غير واحد فلا حاجة الى جعل السور في حوزة
الواو موقفاً او فالتضاي بالاربعة اقوال لو قال الاربع بغير قال كان
او في اذ لم تقدم المعدود وحذف مجوز ان لا محسنان وقد وقع له فيما
بأن في كثير من ذلك قلتم له اذا قول اذا هو السور طية حذفت الحمل
التي قضت اليها وعوقفت عنها التوفيق على ما قاله الطائي في السور و
من تحققت المناجزة في الاصلية المتضاد مع الاصلية هنا
نقض الاول في حذف اربعة لانها مكررة مع قوله قبل الاربعة
الثان قال في الكبير حذف الما تحفيا والاعراب مودر عليها وظهر
على المون كما في قوله ثانياً بالاربعة حسان واربع بغيرها ثمان
وتقدم التمثيل لهذه الاربعة اي عند قول المصنف اربع او بعض او بعض
والاهلية في قوة الحملية لان الحكم فيها على بعض الاخر
والرايد مستكمل فيه فطرح وجعلت القضية في نوع الجزئية وكوه الحكم
به قد يتبين حقيقة جميع الاخر كما في الاستا وكاتب بالقوة لا يقتضي تفريق
الحكم به من التسليم على الجميع تسقط ما قيل هنا
حكم القضية لان الحكم في كل منها على مصدر في اللقط من غير خروج شيء منه
عن الحكم كما في الكبير ولما كاف السند بين الشخصية والكلمة ضعفا
عن السند بين الاهلية او الجزئية لرجوع موطن الاهلية الى موطن الجزئية
غير بالحكم وبما بين الشخصية والكلمة وبالقوة العنبر وبما بين الاهلية
والمجزية كذا ظهر في ما قيل ان تحت فصول هو هذا وهو لا
منال لها في السطر الاول ولما في السطر الثاني الاشياء من اجود
حيوان وزيد من حيوان ينتج لاشياء من الحكم مجزئياً اي يسمى هذا الاسم
سماه الطبيعية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة العقل اي ما هيته
الما صدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع وحيوان جنس او لاشياء من

افراد الانسان بنوع ولا شيء من افراد حيوان جنس ولا يصح لان
يصدق ان لا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض بنوع ولا كل حيوان جنس
ولا بعض حيوان جنس وخرج بهذه العند المهمة فانها صالحة لذلك
والحيوان انما واحدة واحدة في الشخصية متواحدة اقوال ثلاثة فانها انما واحدة
في المهمة لانها انما قسم مستقل لا شخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو
المشهور وقد رد في الكبير القول بانها الشخصية بما لا يفيض قل هذا احتمال
في الصغر انما شخصية والاقوال الثلاثة على انها معتبرة في العلوم وقيل
غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير الاول في الوتية ان
قال في الكبير والموضوع والحصول متقدمان اذا على الحكم ومتاخران عنه
وصفا لانه اذا حصل الحكم حصل الموقوف المحكوم عليه صفة الموضوع عنه
والقوى المحكوم به صفة المحكوم عليه لان الاصل في المحكوم عليه التقدم
اي لان المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفة في الخارج
والاعتبار وهذا جعل الحاجة رتبة التبدل التقدم واما جعله رتبة الفعل الثاني
فخرج انه موصوف الفعل في المعنى فلا مر لفظ وسوان العقل عامل فيه ورتبة
العامل المتقدم لانه وضع اي اعتبر ولو طر وعبارة التي يعقوب يسمى
الاول موضوعا في القضية المحلية لانه يتخيل فيه انه كذا وضع اي
نصب ليجعل عليه غيره وسمي الثاني محمولا لانه يتخيل انه محل على الاول
وسبب التخييل ان المروض هو الاول اصله ان يكون ذاتا والعاقد اصله
ان يكون وصفا والذات احق بان تكون حاملا لتكون الوصف احق بان
يكون محمولا حال كونهما بالسوية انما لا في ان قول المصنف بالسوية
حال من الموضوع والمحمول على مذهب انبأ احوال من الخبر ومن صحتها
بناء على ان المراد السمي بالموضوع والسمي بالمحمول كما اشار اليه الس
يد كوان معاني لفظ او نية كما في الكبير وارجو الثالث السبب انما علم
ان الشخصية جزئية اخرى غير الموضوع والمحمول وهي النسبة التي هي
تعلق احد الطرفين بالآخر بتواتر او انفكاك في نوع تلك النسبة في بعض
فانجزان من القضية تقدم من التواملا سلكا اولاه في غيرها والرابطة تدل
على الوقوع اولاه في نوع مطلقة وعلى النسبة التقدم التواملا المستلزم و

منه على تقدم التصريح بها للبعد بينه وبين الصبر وقوله في قوله عليه
 اي مع قوله والصور والصور كلها جزئيا يري كما في الكبير موجبة
 بفتح الجيم على حذف والا يصال اي موجب فيها وبكسر هاء على الاساءة
 المجازي وهذا هو المناسب للتسمية مقابلة لها سالمة الواو للقسمة
 وهي قيد اجود من او كما صرح به غير واحد فلا حاجة الي جعل السم في كونه
 الواو موهي او فالتضاي بالاربعة اقوال لو قال الاربعة يبرق قال كان
 او في اذ لم تقدم العدد وود وخذف مجوز لان المحسنان وقد وقع له فيما
 ياتي كبير من ذلك فليست له اذ اقول اذا هو السطرية حذفت الحلة
 التي تضاي اليها وعوض عنها التوفيق على ما قاله الطائي في السيوصل وفي
 من محقق المناجيزين لا القاصدة المصادم اذ لا يصح ما في هذا
 تضرب الاولى حذفت اربعة لانها مكررة مع قوله قبل الاربعة
 الثمان قال في الكبير حذفت اليها تحفيها والاعراب مودى علمها وظاهر
 على المون كما في قوله لهما فاذا يارب حسان واربع فشرها ثمان
 وتقدم التمثيل لهذه الاربعة اي عند قول المصنف اما بطل او بعض او بعض
 الخ والمهملة في نوع الحلية لان الحكم فيها على بعض الاخر فيحق
 والرايد مستكمل فيه فظهور وحملت القضية في نوع الحلية وكذا الحكم
 به قد يتبين حقيقة جميع الاخر كما في الاسماء والحق بالحق لا يقتضي نفس
 الحكم به من السطلم على جميع فسطم ما قيل هنا والشخصية في
 حكم الحلية لان الحكم في كل منهما على مصدر واللفظ من غير حرج في منه
 عن الحكم كما في الكبير ولما كاف السند بين الشخصية والحلية ضعيها
 عن السند بين المهملة او الحلية لوجوع موهي المهملة الي موهي الحلية
 غير بالحكم بين الشخصية والحلية وبن القوة الضعيفة بين المهملة
 والحلية كذا اظهر في ما قبل ان تفتت قصور هو هو ويزيد في
 من لا لهما في السطلم الاولى لومها في السطلم الثاني لاشي من اجرم
 حيوان وزيد من حيوان يباح لاشي من الحكم المجرب يداي يسمي هذا الاسم
 سماه الطبيعية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة العقل اي ما هيته
 لا ما صدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع وحيوان جنس اذ لا ياتي من

افراد الانسان نوع ولا شيء من افراد حيوان جنس ولا يعلم لان
 يصدق انما لا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض نوع ولا كل حيوان جنس
 ولا بعض حيوان جنس وخرج بهذه الهند المهمة فانما صالحة لذلك
 وحيوان انما داخل في الشخص صمد متواحد اقوال ثلاثة ثانيا انما داخل
 في المهمة لثانها انما قسم مستقل لا شخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو
 المشبه وقد رد في الكبير القول بانها شخصية بالانفصال فلهذا احتال
 في الصبر انما شخصية والاقوال الثلاثة على انما مقبولة في العلوم وقيل
 غير مقبولة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير الاولى في الوقتية
 قال في الكبير والموصوع والحمول متقدمان اذا على الحكم ومتاخران عنه
 وصفا لانه اذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموصوع عنه
 والحق المحكوم به صفة الحمولة لانه اصل في المحكوم عليه التقدم
 اي لان المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفة في الخارج
 والاعتبار وهذا جعل الحاجة رتبة السند التقدم واما جعله رتبة الفعل الثاني
 خروج انه موصوف العقل في المعنى فلا مر لفظ وسواء العقل عامل فيه و
 العامل المتقدم لانه وضع اي اعتبر ولو بعبارة الباقين يسمى
 الاول موصوعا في القضية المحلية لانه يتخيل فيه انه كشي وضع اي
 نصب الخيل عليه غيره وسمى الثاني محمولا لتخيل انه حمل على الاول
 وسبب الخيل ان الموصوف وسواء الاول اصله ان يكون ذاتا والعاقد اصله
 ان يكون وصفا والذان احق بان يكون حاملا فتكون الموصوف احق بان
 يكون محمولا حال كونها بالاسوية اشارة الي ان قول المصنف بالاسوية
 حال من الموصوع والمحمول على مذهبه انما انما حال من الخبر ومن صنفها
 بناء على ان المراد اسمي بالموصوع والاسمي بالمحمول كما اشار اليه المصنف
 يذكرون معا اي لفظا او معنى كما في الكبير وارجو ان السند الخ اعلم
 ان الشخصية هي التي اخبر بها عن الموصوع والمحمول وهي النسبة التي هي
 تعلق احد الطرفين بالآخر بنوع او انشأ ووقع تلك النسبة دون ان يفتقر
 فاجوز ان من القضية استندة التوا لا استندة او لا ووقعها والرابطة تدل
 على الوقوع او لا في وقوع مطلوبة وعلى النسبة استندة التوا لا الاستندة

وقوع النسبة او لا ولم يوقعها تلك النسبة دون العكس فاجاز ان من القضية اديا
معبارة ولا حيلة طلبا للاختصار كذا في نظم التسمية اقوالا واعلمت هذا علمت
ان ما في جعل سيجنا التسمية في كبره وتسمية العذوي في حاشية البحر الرابع
الايقاع والانتزاع اي ادراك الوقوع وعدم الوقوع اذ ليس ذلك من اجزا
القضية وبهذا بنفسه اعترض ملا احمد على القريبي في جعله ذلك من اجزا
فاحفظها وان الاولى هي النسبة في قول التسمية واجزا الثالث النسبة على اللفظ
النسبة بمعنى تعلق احد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة
او لا وقوعها بجعل ال استقراضية فتكون دلالة في قوله ويسمى اللفظ
الدال عليها اسم من المطابقة والانتزاعية فافهم لدلالة على النسبة
الرابطة اي تسمية اللفظ الدال عليها بلفظ من تسمية الدال باسم الدلول
والرابطة تامة تكون اسما آخر في كلامه مخالفة لاصطلاح التسمية
لانهم لا يجعلون هو اسما بل قال بالاسم بل الراجح عند الحاجة ان يصير الفصل
حق لا اسم ولا كان فلا بد في قالها الفعل وعبارته في الكبير ثم اللفظ
الدال على النسبة التسمية بالرابطة قال هو اداة للدلالة على معنى مستقل
وهو النسبة لوقوعها على الطرفين التسمييين كما هو شأن النسب ثم هو
قد يكون في قالها الاسم كمن هو في قولنا زيد هو قاريح ويسمى رابطة عين
من مانية وقد يكون في قالها العلم اي العقل كما كان في قولنا زيد كذا قايما
وتسمى رابطة مانية ام وكذا في العظم والسود الثقلان في هذا الجان
اظهرها في الكبير ونسبها كذا بعضها كلفظة هو يستشكله السواد
بان لفظة هو في قولنا زيد هو عام صميم عايد الي عن يد عبارة عذوي هو
عند اهل العربية مبتدأ ثان ولا دلالة له على النسبة على اصلا وان ارد
ما يسمى منه صميم الفصل والعماد فهو لا يكون في قولنا زيد علم وعلي
فقد ان يكون هو انما يفيد محصورا والتاكيد وتحقيق انما يفيد محصورا
لانفت ولا دلالة له على النسبة اصلا والذي يفهم من اللفظ في لغة القريبي
هو ان يكون ال انتزاعية بل حركية الرفع **محقق** وتعد في الاعين لا اذا
قلنا زيد عالم على سبيل المقادير بل حركية انتزاعية لم يفهم من اللفظ
والاسناد واد قلنا زيد عالم بالرفع فافهم ذلك وقل ما كنت متعاملا في خلق

هذا

هذا الاستكمال وخصوصا عن حقيقة الحال في هذا المثال حتى وجدت في كتاب
الالفاظ واخروي لا يفي لفظ الكفا في الفارسي ما يدل على ان ليس مراد ان
لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط ولا انها مستعملة عندهم لذكر اللفظ
ان الفلاسفة تعلموها لذلك واختار بعضهم في اجواب ان التسمية بالرابطة هو
صحيح الفصل قال ولا نسلم ان دلالة على النسبة اصلا للتصريح بانها تحقق ان
ما بعده حرك لا لفت وهذا يستلزم ربط ما بعده بال موضوع ونسبة اليه
اذ كل ما اذا افاد ان هذا الشيء خير افاذا بد مستدالي موضوع واقلوبه
لا يوجد في كون زيد عالم لان لا يذكر الا بي جزئي ابتد معرفتي او كونتي
كالعرفتي في امتناع الحاق ال فيمكن التخلص عنه بان يقال لما كان المقصود
الاجم عند الحاجة الفرق بين خبر والتابع لم يذكره لفظ الا اذا كان المحمول
يلتقي بالتابع للفرق بينهما وانما طوع مقصودهم بيان ذلك وهو
الربط ايضا فلم يبعد ان يكون لهم به من يداهتمام ويلتزم هو في كل موضعية
سواء كرام لا لم يذكر على ان بعض الحاجة يجوز الحاجة في التكون مطلقا
واستظهر التوسعي ما في كلامه للمالبعض قال ولو كان المقصود ما يكون
مبتدأ لا احتاج ايضا الى رابطة اخرى لان مع ما بعده قضية وتلك الرابطة
الى رابطة اخرى وهكذا فيتمسك اللفظ الا ان يقال القضية التي هي
موضوعها صميم يستوفي عن الرابطة وان لا فرق في الصير الجعول رابطة
بما ان يكون المتكلم او الخطاب او الفية وان جعل الفلية مستفيدة عن اللفظ
الرابطة وكذا الالاسمة التي خبرها فيل يجوز ان قام كذا يجوز في هذه
بالرابطة قبل وكذا التي خبرها متفق عو زيد قام لان استوعق علم يدل
على ان شيئا واحدا متفق منه وهو يدل من ربط بال موضوع افاذا هذا
في الكبير قال وفي ظني ان سمعت منذ تقربوا من ان الصير استمر في قام
من قولك زيد علم على النسبة اي موضوع ما ولفظ هو موضوع
يدل على النسبة التسمية هو اي قول من اداة الجعل القضية فافهم انما يدل
ما في قريبا كان منها ما بين اللفظ والانتزاعية لا ما يقرب
الكلام منها التسمية فافهم انما اللفظ والانتزاعية لا ما يقرب
ليس على التسمية من انما فعل وفي كونها رابطة نظرا لان الدال على تقي

سوي نفى النسبة كادوات النفي والافعال الناقصة بين ان مقدم
 علي الجزين نحو كان زيد قائما او متوسط نحو زيد كان قائما او قتا نحو زيد
 قائما كان وقد نظري كون الافعال الناقصة المذكورة رابطة بواجبها
 الشر من وجهين احدهما انها قد تجمع مع الضمير الرابطة نحو كنت
 انت الرقيب وهذا يمنع كونها رابطة لما فيها من وصفة لمعاني جزئية
 الرقبة والدلالة علي افتراض مضمون الجملة بالزمان المواقف لصيغتها
 ودعوي انها تعيد عن ذلك لادالة عليه واجاب بان من روي
 عن الاول بانهم لم يتوكلوا فيها في مكان للربط بل يصح الربط بها في النكر
 الصماير كذلك وقوله تعالى كنت انت الرقيب ان جعلت ذلك تأكيد
 الفاعل على تخرج كون كاد الربط وان جعلت فصلا فهو الرابطة وان كانت
 تجعل ملحقا للربط كما لنا كيد اللفظي وكان كل واحد من الطرفين يجوز
 تأكيد كذلك ما يدل على النسبة وهي الثاني بان قوله انها وضعت لمعاني
 اخر غير الربطة لا يتا في كونها رابطة وايضا في النسخة انما سموها نافية
 علي الصحيح لانها لا تكتفي بالموضوع بل هي ملزمة للمحمول معه وكذا
 شأن النسبة فنسلم المستبين كذا في الحديث الكبير في لغة العرب
 واما غيرهم قلنا لهم مختلفة قيل ان لغة كوكا التوتان في حجب
 ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وان لغة الجمع لا تستل القضية
 خالية عنها اما بلفظ او حركة من الكبير بالاعراب اي لغة او تقدير
 والربط اللفظي عطوف لا يرم علي ملزوم ونسبة الاعراب الى اللفظ
 لانه من عوارض اللفظ ح اي حتى اذا تحذف الرابطة فان صح
 بالجهة اي كان قلت كل انسان هو حيوان بالضرورة اذ الحقيقة هو اللفظ
 الدال على كيفية النسبة في نفس الامر التي هي الضرورة او الدوام والا
 الاحكام او الاشلاق كما ياتي لان معنى السور هو الاحاطة بجميع
 الافراد او بعضها ان جعلت اداة السلب استعمل جعل اداة
 جزا من المحمول او الموضوع بان معناها يجب ان يكون مستقلا ومما
 اداة السلب غير مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير لان
 يقال لو حظ في المحولية والموضوعية جهة الاستقلال وان اشتملت

علي غيرها كذا في نفس اقوله ان جعلت لا يجوز غير كما في قوله تعالى ولا الضالين
 علي ما في البقوي وغيره لم يسكن جعلها جزا لانها ح اسم مستقل
 جزا من محمولها اقوله مقتضي مقابلة هذا بقوله وقد تكون اداة جزا من
 الموضوع اذا ان يكون المعني جزا من محمولها فقط وح يسكن قوله والا
 سميت محصلة تصديق قوله واللاح بما اذا جعلت جزا من الطرفين مع
 انهما لا تشتمل محصلة اتفاقا الا ان يفرض قوله والا على غير هذه الصورة
 بان تكون المعني واللا جعل جزا من محمولها اصلا بان لا تجعل جزا
 من احد الطرفين او جعلت جزا من الموضوع فقط معدولة اي
 معدولة فيما بالاداة عن اصل مدلولها كاسم كونه الشيء من باب
 المحذوف والايصال والاسميت معدلة محصلة اي من باب
 المحذوف والايصال اي محصل فيها لانه جعل المحمول فيها امر محصلا
 اي وجوديا ان حرف السلب لم يقبس لا عدليا ومنه يعلم تسميتها
 وجودية وانراد يكون المحمول وجوديا ان حرف السلب لم يقبس جزا
 لا مفهوم مدلول وجودي وكونه عدليا ان حرف السلب اعتبر جزا فلهذا
 كان زيدا في قضية محصلة لا معدولة ووجودية اي نبوتية وسياق
 ان الوجودية اسم ايض الوجودية اللا فائدة التي هي احد المصطلحات الثلاثة
 التي هي قسم من الموضوعات فنرجو القضا بانها تدل الي سنة عشر اعلم
 ان المعدولة اذا اطلقت لا تنصرف الا على معدولة المحمول وحيث اريد غيرها
 قيدت فقيل معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لا تنصرف
 اذا اطلقت الا الي محصلة المحمول فان اريد غيرها قيدت هذا ما يقصده
 قول الشارح والاسميت محصلة ووجودية والذي في كلام غيره واحد كسبح الاصلاح
 في نعم ايسا عوجي انما اذا اطلقت لا تنصرف الا الي محصلة الطرفين وهو مقتضي
 تقدير غير واحد كما قطبوا في محصلة السلب بالاسم والاسم جزا من
 اداة طرفه وتسمي بسيطة لعدم توكلها في طرفها من الثاني وانما قد فهم مما
 ذكرنا ان الرجوع الي سنة فقط انما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة
 الي معدولة المحمول ومحصلة لا غيرا اذا اعتبرت انقسام المعدولة
 الثلاثة وانقسام المحصلة الثلاثة وتضمنت الثمانية في هذه السنة فيبلغ

المجموع ثمانية واربعين المكرسة على الاداء لمصلحة الموضوع فقط على ما هو
 معدولة المحمول فقط ومصلحة المحمول فقط على ما هو معدولة الموضوع فقط
 وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر عن اصل مدلولها اربع
 مدلولها الاصل اي المتاصل قطع النسبة اي نفيا لتاخرها
 علمة لقوله جزا من المحمول وانما رتبة ذلك الى ان علامة كود اذ السلب
 جزا من المحمول ناخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزا من المحمول
 على الرابطة وهذا ظاهر اذ كرت الرابطة اما اذ لم تذكر فالمدار على
 العينة والاعتبار فان اعتبر تقدم الرابطة على اداة السلب فمعدولة
 والا فمعدولة محمول لا حيوان اي غير حيوان فلا يسمي غير كما مر
 والمراد كل لا حيوان من المحوالات فلا اعتراض هذا اي التمثيل المذكور
 كله في الموجبة اي المعدولة الموجبة فاداة السلب الاولى وهي
 والتحقيق في هذا هو الذي ذكره العقابي والسفد والسفد
 معتزلي على الغوم في املاهم ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع
 افتقت وجود الموضوع الذي خارجا حال وقوع الحكم وانقاد
 الموضوع في حالا او ما ضيا او مستقبلا وفي هذا حال العقل القضية و
 ايقاع النسبة والوجود الاول هو الذي اختصت القضية باقتضائه
 ان كان المحمول خارجيا دون ذلك في اذ لا يشر في بي الموجبة والنا
 السالبة بمعنى انك لا تحكم على الشيء حكما ايجابيا الا بعد ان تستخلص
 في ذهنيك وتمتصورة فتقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
 اي لا تقتضي وجوده فتمت ان هو جود بالعقل في احد الاربعين الثلاثة
 كما في كل انسان حيوان وتسمى القضية خارجية وموجود تقدير
 كما في كل عنقا طائر وتسمى القضية حقيقية ومعني كل عنقا طائر
 العنقا لو وجدت كانت طائرا او ما موضوعها ليس موجودا بالفعل
 ولا معدر الوجود فتسمى بالقضية الذهنية وهي شريك الباري معدر
 وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام بعض هنا عن الموضوعات وعن المحمول
 في اقول هذا لا حيز لم يحتاج الى التفسير بغير هذا بل انما هو الاعتراف
 بغيرها من الالذ والادال والها والوار والراب والى والطلا وذلك عند

الايراد الاصلية الكثيرة طلبا للتمييز بينها ولدفع توهم انحصار
 احد مثلا لو مثلوا للقضية الموجبة الكلية بطل الانسان حيوان
 لتوهم انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مادة الانسان والحيوان
 من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والادام واللا
 دوام وتسمى مادة وتسمى ايضا عنصر القضية واصل القضية
 كما في القضية واللفظ الدال عليها جهة هذا في القضية هو
 اما معقولة اما في المعقولة فاجبهة حكم العقل بتعليق النسبة
 بالكمية كما في القطب ومدي خالفت اجبهة مادة القضية كانت كاذبة
 الضرورة اي الوجوب العقلي كما في اليوسي واعلم ان الضرورة
 تستلزم الدوام من غير عكس كما في الخبيث واعم منها والاطلاق
 اي المطلوع هو اعم من الاثنين وما لا مكان فاعم من اجمع ولو سلكا
 التمس هذا الترتيب لكان احسن الى ثلاثة عشر سنة عن
 بساطة وهي ما لم تشمل على الامكان الخاص او على الادام او لا بالضرورة
 ضرورة وسبع مركبات وهي ما اشتملت على ذلك ويزاد بها كالمسند
 في تقديره على البساط صورتي من الضروريات وهي الوقعية
 المطلقة والمختصة المطلقة للاحتياج الي معرفة ما في المركبة ففعل
 فصار المجموع خمس عشرة الضروريات الخمس قد علمت
 ان منهم من جعلها سبعا بزيادة الوقعية المطلقة والمختصة
 المطلقة ووجه احصاء في السوان علمة الضرورة اما ان تكون
 فان الموضوع او وصفه او وقتها او غير المعين وكل من الثلاثة
 الاحيرة اما لا دائما ولا الضرورية المطلقة وهي التي
 حكم فيها بضرورة النسبة مادامت ذات الموضوع متالفا موجبة
 كل انسان حيوان بالضرورة مادامت والسالبة لا تأتي من الانسان
 بغير الضرورة فقد حكم في امثال الاول بضرورة النسبة الموجبة
 لان الانسان في جميع اوقانه وجود ذاته في ذات في بغير ضرورة
 سلب الحجرية عنه في جميعها وهي بسطة وانما سميت ضرورة
 ضرورية لانها اشتملت على الضرورة ومطلقة لانها لا تعدم تقييد

الضرورة فيها بوصفها او وقت وامشروطة العامة هي التي حكم فيها
 بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع منها لها موجبة كل كانت متحرك
 الاصبع بالضرورة مادام كانتا وسالبة لبعض من الذات بساكنة الاصل
 بالضرورة مادام كانتا فقد حكم في الاول بضرورة بتحرك الاصبع
 للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ ذات الكائنة من غير
 اعتبار وصفه ليس تحرك الاصبع ضروري للنبوت لهما وفي الثاني بضرورة
 سلب سكوت الاصبع عن الموضوع مدة وصفه كما علمت وهي بسيطة و
 سميت مشروطة لانها لا يسقط لهما على شرط الوصف وعامة لانها اعم من
 المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما يغني احتمال دوام الموضوع وهو
 اللادوام بحسب الذات فمالها موجبة كل كانت متحرك الاصل مادام
 دام كائنا لا يما اي لامة دوام كائنية ذات الموضوع وسالبة لبعض
 من الكائنة بساكنة الاصل مادام كانتا لا داما وهي ان كانت موجبة
 مركبة من مشروطة عامة موجبة مطلقة عامة سالبة هي مفهوم
 اللادوام لان ايجاب المحمول الموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب
 متحققا في الجملة وهو موهي المطلقة العامة سالبة كقولنا لا شيء
 من الكائنة متحرك الاصل بالاطلاق اي الفعل وان كانت سالبة من
 مشروطة عامة سالبة لموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام
 لان سلبها المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان ايجاب متحققا
 في الجملة وهو موهي الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كانت
 ساكنة الاصل بالاعتقاد من هنا بقولهم يتبين ان اعتبارا في ايجاب
 القضية المركبة وسلبها بايجاب جزئها الاول وسلبها فان
 كان موجبة كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة
 وان اجزئها الثاني مما لم يجرى الاول في الكيف اي الايجاب
 والسلب موافق في الحكم اي الكيفية والجزئية وسميت مشروطة
 عامة وخاصة لانها اخص من المشروطة العامة والوقعية
 والمتشعبة يعني المركبتين لان من بعدا موضوعات ثلاث عشرة بعد
 الوقعية والمتشعبة المركبتين ولا بعد الوقعية المطلقة والمتشعبة

المطلقة البسيطتين كما علمت سابغا وكما في القطب واعتراض على
 اهل هذه الطريقة في تركهم لهما بانها جزءا الوقتية والمنشعبة الم
 المركبتين فيحتاج الي بيانها او لا ولينبغي الاربعه فنقول الوقتية
 المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مالها
 موجبة بالضرورة كل كانت متحرك الاصل وقت الكتابة وسالبة
 بالضرورة لا شيء من الكائنة بساكنة الاصل وقت الكتابة وسميت
 وقتية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن قيد
 اللادوام بحسب الذات الثاني احتمال دوام الوقت والوقعية الغير
 المطلقة هي الوقعية المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات
 ومالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتركيبها ان كانت
 موجبة من وقتية مطلقة موجبة سالبة عامة مطلقة هي مفهوم
 اللادوام وان كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة فمطلقة
 عامة موجبة هي مفهوم اللادوام والمنشعبة المطلقة هي التي حكم
 فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين مالها موجبة بالضرورة
 كل انسان بنفس بالضرورة وقاما وسالبة بالضرورة لا شيء من
 الانسان بنفس وقاما وسميت منتشرة لانتشار وقت الحكم
 فيها وعدم تقييد ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام والمنشعبة الغير
 المطلقة هي المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات
 ومالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتركيبها ان كانت
 موجبة من منتشرة موجبة مطلقة مطلقة عامة سالبة هي مفهوم
 اللادوام وان كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة فمطلقة عامة
 موجبة هي مفهوم اللادوام الدائمة المطلقة هي التي حكم
 فيها بدوام النسبة للموضوع مادامت دائمة سالبا موجبة دائمة كل
 انسان حيوان فقد حكم في بدوام نبوت الحيوانية للانسان ما
 دامت دائمة موجودة وسالبة دائمة لانها لا شيء من الانسان غير
 حكم فيها بدوام سلب حيوية عن الانسان مادامت دائمة موجودة وهي
 بسيطة ووجه تسميتها دائمة واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد

بوضوح او وقتهم والعرفية العامة هي التي حكم فيها بديمومية النسبة ما
 دام وصف الموضوع مثالها موجبة كما كانت متحرك الاصلان مادام كانتا
 وسالبة لا بد من الكاتب بساكن الاصلان مادام كانتا وهي بسيطة وكنت
 بسيطة عرفية لانها لم تقيد بديمومية الوصف عرفي ولو لم يصح به الا ترى
 انه يفهم عرفيا من قول القائل كل كاتب متحرك الاصلان ان المراد مادام
 كانتا وكامة لانها اعم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينبغي احتمال
 دوام الوصف والعرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام
 بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح ما ذكرنا وكذا اوجبة
 تسميتها عرفية خاصة وهي ان كانت موجبة مركبة من عرفية عامة موجبة
 فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة من عرفية
 عامة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللادوام **الممكنة**
 العامة هي التي فيها يسلب الضرورة عن اجانب الخالف للحكم فان كانت
 كان الحكم في القطعية ايجابيا افرام الامكان يسلب ضرورة ذلك
 الحكم وان كان سلبيا انهم يسلب ضرورة ايجابه وان شئت قلت هو التي
 نسبتها غير مستحيلة مثالها موجبة كل نار محترقة بالامكان العام فقد
 حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم اخراق النار وسالبة لا بد من
 احوار ببارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن ضرورة
 احوار وهي بسيطة وسميت ممكنة لما هو واضح وعامة لانها اعم من
 الممكنة الخاصة لحدوثها بها وبالضرورة **والممكنة** الخاطئية
 هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن جاني الحكم بشئونة والتفاد
 مثالها موجبة كل انسان كانت بالامكان الخاص وسالبة لا بد من
 الانسان كانت بالامكان الخاص ومثالها ان ثبوت المكتات للامكان
 وانتفاؤها عنه ليسا بضروريين وتركيبا موجبة او سالبة من
 ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخر سالبة ولا فرق في الذي
 بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لانه ان عي نجا او ايجابية كانت موجبة
 او سالبة كانت سالبة وجه تسميتها موجبة خاصة واضح مما قد مر
 المطلقة العامة هي التي حكم فيها بفعلية النسبة اي كونها

حكم

بالمثل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لا بد
 من الانسان متنفس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لان
 القضية اذا اطلقت ولم تقيد بضرورة او دوام او لا ضرورة ولا دوام يفهم
 منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة
 وعامة لانها اعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللا ضرورية
 والوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب
 الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سالبة موجبة
 او سالبة لان اجزا الاول مركبة من مطلقتين عامتين احدهما موجبة
 والاخر سالبة لان اجزا الاول مطلقة عامة والثاني هو اللادوام
 ومفهومة مطلقة عامة وسميت بالوجودية لوجود نسبتها او سلبها
 بالمثل كما في اليوسا والملا دائمة لتقييدها بلا داما **والوجبة**
 اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا ضرورة بحسب
 الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سالبة موجبة
 مركبة من مطلقة عامة موجبة ممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورة وان
 كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة ممكنة عامة هي مفهوم اللا
 ضرورة ووجه تسميتها بالوجودية اللا ضرورية واضح مما مر فان
 الاول لا ضرورة في شئ مختص اربع موجبات الممكنة **الاولية الدائمة**
 وهي ما قلنا ممكنة بالادوام نحو كل اكل فهو جاري بالامكان داما
 والحيثية المطلقة وهي ما قلنا اطلاقا وهي ما قلنا فيهما اطلاقا
 بالحيثين نحو الكاف متحرك بالاطلاق حيث المكتبة والحيثية الممكنة وهي
 وهي ما قلنا ممكنة بالحيثين نحو الكاف متحرك حيث المكتبة والممكنة
 الوقتية وهي ما قلنا ممكنة بالوقت نحو الاكل متحرك في المكتبة والممكنة
 وقت الاكل قبل الفرق بين الحي والوقت في هذا المقام ان اذا قلنا
 وقت المكتبة مثلا فاننا جوا وقتا بها واذا قلنا حي المكتبة فاننا
 لادوام وقت من اوقات قال شمس المقام في موجباته ما لم يخصه ليس
 حصصا للموجبات في عدد عقليا بل هو جلي فيمكن استخراج اخرها المطلقة
 الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالمثل في وقت معين والمطلقة

انشئة وهي ما حكم به في وقت غير مسمى وكما اذا قلنا دايم بالضرورة
 او بالامكان العام ضرورة مع زيادة من القطب وقال القطب بالوجه
 غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها
 كالنفاق والعكس فلا بد من علة او الثانية ما ذكر في محلات
 واما الشرطيات فتكون ايضا موجهة اما المستقلة فبها اللفظ الدال
 على كيفية تتعلق تاليها بمقدمها من الشروط والاتفاق كما اذا قيل كلما
 كان الشئ انسانا حيوانا لزوما او كلما كان الانسان ناطقا فحيوانا
 فاصفا فافقا واما المستقلة فبها اللفظ الدال على كيفية متعارفة
 من كونه عقليا او اقفا كما اذا قيل العدد اما زوج واما فرد عقلا
 او متعاد حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية لا اسود الا كانت اما ان يكون
 اسودا واما ان يكون كاتبا اتفقا واما دايميا المذكور في المنهج
 كقولنا دايميا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا ليس بمحمد
 كما توهم بل هو سور يدل على تقييد الازمنة في الشرطية بمنزلة افراد
 الموصوف في الجملة ولا يكون اللفظ الواحد سور وجهه كذا في
 موجهان شيخنا الشرح ومنها ومن مثل القطب على التسمية يطلب بيان
 النسب بين الموجهات وبين نقيضها وعكسها لعدم لزوم ذلك
 اللفظ الدال على الجهة اقول فيه امران الاول ان السور لا يطرأ على اللفظ
 المذكور قد قسم اللفظ بالفضية باعتبارها كما سبق الي في ان الجهة كما
 ذكر في نفس اللفظ فكان ينبغي ان يقول لعدم لزوم ذكر جهة او لعدم
 لزوم ذكر اللفظ الدال على الكيفية وغاية ما يمكن في تعميها عبارة ان
 يقدر مصنف اي الدال على مدلول الجهة وتكون نفس اللفظ الاول
 عبارة توهم انه ذكر اللفظ ولم يفسرها مع انه لم يذكرها من اصلها
 مع ان لغة العرب في معنى التعليق لعدم ذكر اللفظ وتكون المخرجات
 اعلم ان حق السور ان يفرق بالموضوع الكلي وافتراده بالموضوع الجزئي او الكلي
 مطلقا سواء لا يخاف وتكون المخوفة منها انفس الجزئي افرادا وحكمة
 باجتماع افراد في فرد كذا انسانا وذكورا وكل انسان ولا فلفظ
 فتصدق عند عدم امتناع المادة بخلاف بعض وتكذب عند امتناعها كقوله

توكل

بعض

بعض محاد وقد اوصلها السور في شئ مختص الى ماية والشيء غير
 عن صوبه تدريبا للمطلبة اي تنويد الهمز على ما رتبة الخيرة
 وان على التعليق فيها قد حكم اي التعليق قوله اي ربط بمسمى
 انباط لاند المحكوم به واما التعليق فهو الحكم بالعلوي والاي ناطقا بل
 اي ربط اخوي لخر اي وليس المراد بالعلوي توقيف شئ على شئ
 لعدم استمول المستقلة كما سياتي اي حكم فيها بوجوبها ما هو اصل
 التفسير وشارقا الي ان داخلة على فعل مود وليس المذكور لان
 ادوات الشرط لا تدخل الا على الفعل بشرطية سميت بشرطية لوجود
 الشرطية لفظا او قد يدخل في المستقلة لان قولنا العدد اما زوج
 واما فرد في وقوع قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون زوجا وان
 كان فردا فلا يكون زوجا واعلم ان الجملة كما تكون كاذبة وصارفة
 تكون الشرطية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها بالانقضاء والانفصال
 لنفس الامر وكذا فيها بعدم هذه المطابقة هذا اذا كانت موجبة
 فان كانت سالبة وصدقها بمطابقة سلب الحكم المذكور وكذا فيها
 بعدم هذه المطابقة اهم من ان يكون طرفا الشرطية صوابا في نحو
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او كاذبي بممكن ان لا يتبادر
 حارا فهو ناهق بمعنى الوبط المذكور اي ولم تحمله على ظاهره
 من توقيف شئ على شئ لانه لخر اي واذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه
 شاملا لكسرية المستقلة مع انه سيقسم الشرطية الى المستقلة والشرطية
 فيكون في كل منهما قسمين الشئ الى نفسه ومخبره فدور في الربط من
 قامة اللفظ هو مقام المضمحل لفظ الفصل ولا يلزم عمل ضمير المصطلح
 في قوله بالقياس وانه لا يصح ان يعطى على القياس اي كل منها
 الجزئيان لوقوع الربط بين جزئيهما بالقياس صريحا كما في المستقلة
 او استلزاما في المستقلة لانها تدل على الفصل بين طرفيها وهذا
 يستلزم توقيف شئ واحد على انتفا الآخر في مائة فكل واحد منهما وتوقيف
 انتفا احدهما على نبوت الآخر في مائة فكل واحد منهما وتوقيف
 توقيف انتفا احدهما على انتفا الآخر وتوقيف انتفايه على نبوت الآخر في ما

نبود

نفعها وبهذا التقدير يعلم ما ان الشئ الذي قبل او في تعليل الشئ بالنظر
لما نفعه اجمع والشئ الذي بعد او بالنظر لما نفعه اخلو وان او مانعة فلو
فتجوز اجمع ويكون اجتماع الشئين تقيلا لما نفعها لا اتصال طرفيها
اي اقترانها صدقا ومعية اي من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى
الاتصال من جهة الصدق انه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر ومعنى
الاتصال من جهة المعية اجتماعهما ونضاجهما وعدم التباين بينهما
وذكر الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكر اللازم بعد المطلوب
وانما نفي الصدق بالتحقق لان الصدق في القضايا بجميعها التحقيق كما انه
في المفردات بمعنى الحمل ومنها بالجوهر عطف على شرطية وان
خبر بانه لا ضرورة الى زيادة مثلها من حيث المعنى لان امثاله في
الربط المذكور وفي قولنا متحققة من جعل المتصلة المتفصلة ثم
كذا في حاشية شيخنا المدوني وفي قولنا الضمير له والضمير لان بعض
المقول مقوله وبعضه مقول المظهر او للشرف فقط باعتبار انه اقرب الى
قائمه ما قيل هنا اي ان تسميتها بشرطية تجوز اي في الاصطلاح و
هذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعم المتصلة والمتفصلة
وحمل التعليل فيما على ما يصح لهما لان تعريف الشئ انما يكون بما يدخل
افراذه الحقيقية فقط ولهذا قال في التسميات الكبير لكن على هذا
لا يصح ادخالها في تعريف الشرطية لان تعريف الشئ لا يكون
شاملا لافراذه المجازية باعتبار الربط اي بسبب اعتبار الربط
بمعنى ان علاقة التجوز للمسا بجهة في الربط كما صرح به في الكبير
او هي حقيقة اصطلاحية هذا هو السبب في من ادخلها في
التعريف ولم تكن لغوية لان الظاهر ان الشرط عند اللغويين توقيف
شئ على شئ ضرورة لوجود الاتصال بينهما قال السعد في تسم
التسمية اعلم انه ليس كل ما يستعمل في اداة الاتصال يجب ان
يكون احد المتصلات الثلاثة فقد قال في الاسماء وقد تكون
لغير الحقيقي اذ ان اخر غير مانعة اجمع ومانعة اخلو فتجوز ان
اما زيدا واما عني والعالم اما ان يهدى له واما ان ينفع الناس

19
ذكره الفني والشرطي كبيره فيها ياتي مع مناقشة اليوس في المثال
الاول فانظر مثلا اشارة الى اداة الاتصال لا تخص في
اما بل مثلها تارة واو وحوها عدم الاجتماع في الصدق هذا
في المتصلة مانعة اجمع وقوله او في الكذب في مانعة اخلو
وقوله او فيها معا في مانعة من متصلة والمتصلة قال
ابن يعقوب المشهور في الاصطلاح ان المقدم هو مدحوله اداة له
الشرطية في المتصلة والتالي معلق على مدحولها واما المتصلة
فلا مقدم لها ولا تالي لان المعنى لا يتخلق فيها بالتقديم والتأخر
وقال في الكبير ما يخصه ما اقتضاه كلام المقدم من تسمية جزئي
المتصلة مقدمة ما وتاليا هو ما صرح به بعض من ارجح
والسيد اشرف في تسم الخوحي والقطب بل اعني هو يترقيها
الذكر في جعلها تنكس الا انهم لا يعتبروه لعدم قايده وظا
لاهر كلام السنوسي في المختص وتسم ان جزئها لا يسمى مقدما
وتاليا بل صرح بذلك في تسم على ايساعوجي وعليه فلا تنكس
اصلا اه وفي الرتبة المتصلة لانه الملزوم والمعلق عليه
ورتبة الملزوم والمعلق عليه المقدم على الملزوم والمعلق وان
اخر في الذكر وان ذكر اخر في المتصلة لم يقل فيها الايضاح
فخوالها موجود ان كانت الشمس طالعة قال السعد والقول مجزئ
اخر في مثل هذا انما هو باعتبار الحاجة وكان ذلك على القطب حيث
اقتضى كلامه ان المقدم لا يزال مقدما في النقط فانه قال والمقضية
الاولى من الشرطية سواء كانت متصلة او متفصلة تسمى مقدما
لمقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب دمج ابن موزوق في تسم
الحمل حيث قال التحقيق انه اي المقدم لا يزال مقدما في التسم اذ جراب
الشرط اذ ما حوز المذكور اول دليله هذا هو مذهب اهل التحقيق
في اللغة العربية اه وما ذكره السعد يجب التصير اليه ان كان قد علم
من اصطلاح الناطقة ولا يعترض بمذهب النخاة لان مقصود الناطقة
المعاني فلا حاجة الى توقيف معنى بدو ولا سيما وهو قول

الكو فيني والمبرد والي زيد من الخويين قاله في الكبير فلا ترتب
جزيهما الا في المذكور اقول قد يقع بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الحكم
في احدهما اثباتا لشيء وفي الاخر نفيا لغيره فان رتبة اثباته مقدمة على
رتبة نفيه اذ لا يعقل سلب شيء الا بعد ثبوت ما تقدم مرارا نحو هذا الذي
اما ان يكون انسانا واما ان يكون غير انسان ويمكن ان يجاب بان يخص
اضافي بالنسبة الي العباد وكأنه قال الا في الذكر لا في العباد او العن
الترتيب المعنوي في كل مفصلة فافهم تلازم أي بقا حجب فهو من
اطلاق الخاص وان اذلة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والافتقار
في قوله اما بيان وان الاتصال ويحتمل انه قد ان الاتفاقية منزلة لعدم
لانها لا تنجح في القياسات فيكون التلازم على حقيقة أي عدم صحة
الافتحان عقلا ثم التلازم ههنا ليس من الجانبي دايم لان نحو كل كائن
الشيء انسانا كان حيوانا مضمون التالي فيه وهو كون الشيء حيوانا
لازم لمضمون المقدم وهو كون الشيء انسانا وليس كون الشيء انسانا
لان ما يكونه حيوانا فالتفاد على هذا على غير ما به بل بمعنى اللزوم وضافته
اه الى الخويين فلا بد من كونها لكونه نسبة بينهما فتكون الاضافة بمعنى
اللام او يحتمل مجازا كالطريق للزوم فتكون بمعنى في ومحاصل ان الشك
ما حكم فيها بصحة الثاني للاول في كذا في الكبير يصدق قضية أي
تحققها لعلاقة أي ملاحظة علاقة ثابته مستقره توجب ذلك
أي ك توجب صدق قضية على تقدير صدق اخرى يستلزم المقدم التالي
أي يستلزم تحقق المقدم في نفس الامر تحقق التالي فيه وليس المراد الاستلزام
في العقل كالا يخفى على من ان كثيرا من الامثلة لا تكون من نفس واحد الطرفين
فيه تفصيل الاخر واعتراض كلامه بان هذا لا يظهر فيما اذا كان المقدم
سببا عن التالي او كلاهما سببا عن آخر لان النسبة لا يستلزم سببية
ولا سببا اخر واقول يجاب في كلام القم اقتضا أي ان يستلزم التالي المقدم
او يثنى اخر اياها بقرينة يقية كلامه كالسببية أي سببية المقدم التالي
أي كونه سببا له كما في مثال الاول او سببية التالي للمقدم كما في المثال الثاني وكذا
مثلي اخر لهما كما في المثال الثالث وكما لتفاد على كذا السببية

الانظار

المقايير كون الشيء بحيث لا يعقل احدهما بدون تعقل الاخر ولا يتحقق
احدهما بدون تحقق الاخر كما لا يورق والبنوة وان تقدمت ذات الاب
على ذات الابن اذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفة او كانت
لا على وجه اللزوم عطف على ذات في قوله سواء كانت على وجه اللزوم هو
مما مر اي بصدق قضية على تقدير صدق اخرى لا للعلاقة أي
لا لملاحظة علاقة فلا يرد ان من انواع العلاقة ان يكون المقدم والتالي
مسيبين عن سبب واحد ولا شك ان فاعلية الانسان وناهية
اخبار مسبان عن سبب واحد وهو تعلل القدرة والارادة عندنا
فيكون قولنا ان كان الانسان ناطقا فاعلمنا ناهق لزومية مثل ان كان
الإنسان موجودا فالعالم مضمون افادة الفاعلية واعلم ان الاتفاقية حتمية
خاصة وهي ما حكم فيها بصحة التالي للمقدم في الوجود لا للعلاقة
نحو ان كان الاتساق ناطقا فالعالم ناهق وعامة وهي ما حكم فيها
ان يتحقق التالي على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل او لم
متحققا وان بحيث لا ينافي تحققه تحقق التالي وكانت هذه اعم
لانها يحتملان في اشكال المقدم ونحو ما تحقق مقدمه بالفعل
وتنفرد العامة فيما لا يتحقق مقدمه بالفعل كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام والبحر عيون من يوعك سبعة اجرام نفدت
تقدمها ممكن الوقوع ولكنه لم يقع وتاليا وهو ما نفدت كذا في واقع
مستمر لا ينافيه ولا يرفعه تقدير وقوع المقدم فهو ثابت على كل حال
كذا في الكبير ان ما ذكره القم أي في تعريف المتصلة به بدليل تعليله
لكن ما استدكره القم من الجوزي تجري في سببية السالبة شرطية لانه لم يحكم
فيها بالعقل بل بسلبه ففان يثنى القية على هذا ايضا او لزومية
عطف خاص على عام وكان عليه ان يقر او اتفاقية لان حقيقة السالبة لا
الاتفاقية بالاتفاقية لها بوجهها أيضا الموجبة الاتفاقية ولا تدرى
ليس فيها اتفاق بل سلب الاتفاق كذا في سببية السالبة أي في تركيب
الطرفين والاتصال على اداة الشرط وصريح كلامه ان سببية السالبة
موجب الاستقارة ويحتمل ان ذلك حقيقة عرضية وعلى هذا يكون

اسباب

المعنى ما اوجبت قلازم اجرين انبا قلازم لليس فيها اتصال ولا اولى
اي بل سلب الاتصال او سلب اللزوم ما اوجبت تناقرا علم ان
التناقض في الطرفين اما ان يكون لذيها من المفصلة العنادية وهي
التي يقرض لهما الله او مجرد اتفاق المعاندة بينهما في الوجود فهو المفصلة
الاتفاقية ولو يقرض لهما الله كما يقرض للاتفاقية المفصلة كما ان
احسن وتقسيم ايضا الى الالقسام الثلاثة فالحقيقة كقولنا في شخص
اسود كاذب اما ان يكون هذا البين او كاذبا وما نفعه اجمع كقولنا فيه
اما ان يكون هذا البين او لا كاذبا وما نفعه اخلو كقولنا فيه اما ان يكون
هذا الابيض او كاذبا فالمتفصل اما مانع جمع اسما والله الى
المضامين ذكر مانع جمع باعتبار تناويل المقسم الذي هو القضية المتفصلة
باجزائها قال الخبر المتفصل اما خبر مانع الجمع وهو ان
لما عات الخبر اولنا ويل الخبر مانع الجمع بالقضية المانعة لجمعهما هو
المشهور في التفسير صدق اي في الصدق اي التحقق اي انهما لا يصدقان
في محل واحد من كونهما يرتفعان عنه او لا جريان على اعمية مانعة
الجمع واعمية مانعة اخلو من مانعة كما يستغرق ولا ينافي ذلك قوله
بعد وتركيب من السن والاحص من نقيضه فان الشجر نقيضه لا شجر
يقال في مانعة من السن والاحص من نقيضه فان الشجر نقيضه لا شجر
والاحص من لا شجر شجر وكذا الخبر نقيضه لا خبر والشجر احص من لا
خبر كذا ان اي في الكذب الاتفاقي انهما لا يرتفعان عن المحل اعم
من ان يكونا مجتمعين فيه او لا مانع وتركيب من السن والاعم من نقيضه
فان غير ابيض نقيضه ابيض وغير اسود اعم من ابيض وكذا غير ابيض اسود
نقيض اسود وغير ابيض اعم من اسود والقاعدة ان اطراف مانعة تناويل
اطراف مانعة اجمع اي صار ضمير رفع وان نسبت قلت اي صار في محل
رفع والقصد رفع توهم انه عروب رفا كى هو فلا صدق في الكذب
لان يلزم عليه ان يكون مجردا منفصلا ومتمم مجردا لا يكونا منفصلا
هي التي حكم بالتناقض بين طرفيها صدق وكذا قال في الكبير واعلم
ان المقاريب السابقة شاملة للصداق والخادب لان الحكم بالتناقض

ان كان مطابقا وذلك بان يحكم به بيني السن ونقيضه او الساوي لنقيضه او
الاحص من نقيضه او الاعم من نقيضه كانت صادقة وان كان غير مطابق
كاذا حكم بيني السن او مساويا او الاعم من نقيضه او الاحص من نقيضه
من وجه كانت كاذبة نحو اما ان يكون السن كاذبا او ناطقا او
من يعلم ان قول السن في كل قسم من الالقسام الثلاثة وتركيبه من كذا
وكذا مخصوص بالصداق وتسمى القضية حقيقة قول الاول والقيس
في المقريبي اي التفسيرية فانهم في الاحصين قول هو منتج في
ولو قال الاحصين لنا سب قول الاول او الثانية الاحصين مطلق
من الاولين هذا على المقريبي في السابق لما نفعه اجمع وما نفعه اخلو اما
على تقريرهم انهم اخلو فيهما لفظ فقط فالحقيقة مباينة لهما كما
سجد لوه المذموم على ما ذكره الله تكون النسبة بين مانعة اجمع ومانعة
اخلو مخصوص بالوجهين فيجتمعا في الحقيقة وتنفرد مانعة اجمع في نحو
هذا النبي اما ابيض او اسود ومانعة اخلو في نحو هذا النبي اما غير
ابيض واما غير اسود وهذا في المفصلة الواجبة اي ما
تقدم من تقرير المقسم المفصلة بما اوجبت تناويل ومن تسمية اقامها
بمانعة اجمع ومانعة اخلو ومانعة من ان الحكم فيها بالنسبة في
او حقيقة اصطلاحية قال في الكبير كذا المقاريب السابقة لم تشملها
اقول جعلها شاملة لهما بان اسود يقولنا ما حكم فيها بالنسبة في اي
النبا قلازم والاي والافضل باحد الوجهين بل قلنا حقيقة
لغوية لم يسلم لنا انما سلب نحو هو اي السوال سلب منع اجمع
نحو اي سلب بهذا لك فالاستدلال مجازي في قضيح التمثيل ليدل على
اما لمانعة اجمع فباعتبار انما سلب النبا في بيني كون النبي انسان
وكونه ناطق في الصدق لانها يجتمعان صدقا في زيد من واما
مانعة اخلو فباعتبار انما سلب النبا في بينهما في الصدق والسلب
لانها يجتمعان كذا في الحرام مثلا ولما الحقيقة وانما سلب
النبا في بينهما في الصدق والكذب لانها يجتمعان في زيد ويرتفعان
في الحرام كذا فردد استحقاق الله بدمه واستشكك بعضه بانه تقدم ان

ان حقيقة تركيب من الشئ ونقيضه او المساوي لنقيضه وما نفعه الجمع من
 الشئ والاختصاص من نقيضه وما نفعه المخلو من الشئ والاعم من نقيضه وال
 الانسان والناطق بمساويان فكيف يصح التمثيل بين القضية للثلاثة
 واقول هذا غلط فخص لان ملاذ في الوجبة لا في الموجبة السالبة ولا
 لم يصدق سالبة قط كما لا يخفى نحو الهدوء اما لا يوافق او مساوي
 الورد هو مساوي يضمن مجموع حاشيته القريبين او البعيدين
 على المساوي فلهذا لما حاشيتان قريبتان وهي العدد الذي
 قبلها والذي تليها وهو تسعة ومجموعها ستة عشر والثمانية
 نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرون ومجموعها
 ستة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فخص وان شئت قلت العدد
 ما قال من الواحد وعلى كل حال واحد ليس لعدد واطلاق الحسب
 عليه اسم العدد مجاز من تسمية مجزأ باسم كله ولذلك يندفع الاعم
 عن اصل علم كون القضية المذكورة منفصلة حقيقة بارتقاءها
 اطرافها في الواحد والعدد على ثلاثة اشياء زائد وهو ما زاد عليه
 مجموع كسوره الصالح كما اني عشر فان لها نصفان وهو ستة وثلاثون
 وهو اربعة وسدس مساويان واربعا وهو ثلاثة ومجموعها
 خمسة عشر وهو زائد عليها وتعلم ان التصديق بالزيادة حقيقة لغوية
 انما هو مجموع الكسور والعدد فاطلا في الزيادة وان كان حقيقة عرفية
 مجاز عقلي من ولى التي يوصي مصاحفة وقيل لغوي من تسمية
 الخبز باسم كله وناقض وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عما كان
 الا ربعة فان لها نصفان هو اثنان واربعا وهو واحد ومجموع الاثنين
 والواحد ثلاثة وهي ناقصة عن الاربعة وفي اطلاق الناقص على
 الورد مما هو مساوي هو ما سلوه مجموع كسوره الصحيحة كالسنة
 فان لها نصفان هو ثلاثون فلهذا هو الذي هو السنة واعلم انما
 ومجموعها ستة وهو مساوية للاصل الذي هو السنة واعلم انما
 مستل عليه من تقادير الاختصاص الثلاثة مما هو من اسناد الزيادة
 والنقص والمساواة في التفريق الى الكسور هو كسور وقيل انما

وهو سبعة

الواحد ما زاد على اجماع من كسوره والناقص ما نقص عنه والمساوي
 ما ساواه كذا في بعض خواص الغنري فان قلت يرد احد عشر وثلاثة
 عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الاعداد التي ليس لها كسور
 صحيحة قلت الكلام في الورد الذي له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر
 فهي بحسب الحقيقة من موقوف من جزئي فقط لان تركبها من الشئ ونقيضه
 والشئ ليس له الا نقص واحد والمساوي لنقيضه وهو وان كان قد يفقد
 لفظا في المثال المذكور واحد موهي فان المساوي لنقيض الواحد مجموع
 ناقص ومساوي الذي هو عيني عشر لا بد ولا سيما لو تركبت من ثلاثة اجز
 في الحقيقة وصدق الاول وكذا الثاني في قالنا ان صدق لم يماند الاول
 وان كذب الثاني لم يماند الاول الثاني اما ما نفعه الجمع قال في الكسور
 المركب من جزئي كل منهما خص من نقص الآخر لا بد ان يفقد النقص في محل آخر
 تحقيق مجموع ما لا يوجد في هذا الجزء لانه نقصه ولا يخصص في الجزء
 الآخر لانه اعم منه فضع الاختصاص على جزئي تارة والاشيان بالكون في اخرى
 وكذا ما نفع المخلو لانهما لا يوافق من بقاين اجزا ما نفع الجمع وانما غر
 في تعدي ما نفع الجمع وما نفع المخلو طرفي لانهما اقل ما يتحققان به فاذا علم
 الحكم بين الطرفين علم بين الاكثر قال السعد وحق ان اعتبرنا الظاهر فكيف
 ايط قد تركب من اكثر من جزئي كقولنا المظف استعمل اما اسم او كلمة او
 اداة وان رجعا الى التحقيق فالمفصلة مطلقا لا تركب الا من جزئي لا
 لانهما تتحقق بانفصال واحد والقسمة الواحدة لا تكون الا بين شئين فعند
 زيادة الاجز تفقد المفصلة فاذا قلنا المظف استعمل اما اسم او كلمة او اداة
 فهي حقيقة ان علم ان اسم او كلمة او غيرهما هو الاداة واذا قلنا اما
 ان يكون هذا المظف متجزا او مجزا او اشياء فهي ثلاث مفصلة لا مانع من
 واذا قلنا اما ان يكون هذا الشئ لا متجزا ولا مجزا ولا اشياء فهي ثلاث
 مفصلة وما نفع المخلو باعتبار الانفصال بين كل جزئي وانما في هذه
 المجموع الساتية في التحقيق ثلاث مفصلات مفصلة لان مجموع حاصل بين
 السجور والاشياء بين السجور والاشياء وبين السجور والاشياء
 نظري على وجه مبدئي اي جازيا على وجه مبدئي اي حالة معينة تكون المحي

اذا



مقيد بالخصوص الان او بخصوص الركوب مثلا وانما اصله ان الاوضاع في
 الشرطية كالافراد في الجملة والا فان ذكر فيها هو اعتراض باظهار
 ان الكلية والجزئية والاهل لا يجزي في الخصوصية وليس كذلك
 بل يجزي فيها ما ذكر كما هو صريح كلام السومني في المختصر حيث قال متنا
 وشرحا وتكون اي الشرطية سواء كانت مخصوصة او غير مخصوصة مهملة
 ومسورة فليمة وجزئية موجبات بانبات لزوم والعياد وسالمان
 فوفهما فتكون الاقسام ستة في كل من الخصوصية وغير الخصوصية فا
 مجموع النواع عشر كما قال السومني قوله فالجميع انما عشر فتراهي
 هي ستة متصلة وست منفصلة اما المتصلة فهو مخصوصة
 كلية نحو كلما جيتني راكبا اكرمك ومخصوصة جزئية نحو قد يكون
 اذا جيتني اليوم اكرمك ومخصوصة مهملة نحو ان يجيتني اكرمك
 وغير مخصوصة كلية نحو كلما جيتني اكرمك او جزئية نحو قد يكون
 اذا جيتني اكرمك او مهملة نحو ان يجيتني اكرمك واما المتفصلات
 فمخصوصة كلية نحو ايا اما ان تكون وانت حي عالما او جاهلا او جزئية
 نحو قد يكون اما ان تكون وانت عارفا او جاهلا او مهملة نحو ايا
 انت تكون وانت حي عالما او جاهلا وغير مخصوصة كلية نحو ايا اما ان
 يكون العدد فردا او فردا او جزئية نحو قد يكون اما ان يكون العدد فردا
 او فردا او مهملة نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا هذا كله من غير
 اعتبار الكبر والما ان كبرت كانت اربعة وعشرين او ثمانين موجبات
 ومثلها سوالب الله بالحق والاول ما مني عليه الله احد في طريقتين
 الناطقة كما ذكره في الكبير حيث قال بعد جريانه على ما في هذه النسخة
 الصغير ما مضى وفي كلام الامام السومني ما يفيد ان الكلية وغير
 اقسام الخصوصية كما انها اقسام لغوية مخصوصة وهي ثم قال وهذه
 الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها اولها على جميع الاوضاع
 الممكنة اي الممكنة الاجتماع مع المقدم كما في الكبير قال ولما انما يفيدنا
 الاوضاع بامكنة الاجتماع مع المقدم لانه لو ان ذلك لما صدقت شرطية
 كلية ابدا لان الاوضاع نفيسة التاني او صدق فلا يصح استلزام المقدم

التاني اذ لا يستلزم الشيء المقيض في كل ما كان زيدا انسانا فاكان حيوانا
 اعتبرنا كون زيد غير حسان ولا متخول بالادارة لا يستلزم غير الحيوانية
 فلو استلزم الحيوانية مع ذلك لا يستلزم النقصان ولا يقال ان الشرطية
 على سبيل العرض اذ لا يمكن العرض مع النقصان ونفس على ذلك المعنى
 المتفصلة اهل وتقال اي لا يشترط ان تكون الاوضاع ممكنة في نفسها
 بل ان يكون اجتماعها مع المقدم لو وقعت فاذا قلنا كلما كان ارجاسا
 فان حيوانا كان لزوم حيوانية ارجاسا فبني ثابا مع كل وطع ممكن احقاه
 معه من كونها ناطقا وكتابة وصاحكا وفي اي زمان ومكان وهذه الاوضاع في
 تمام ارجاسا لو كان انسانا اهل او بعضها عطا على تقسيم والافهملة
 نحو ان كان او مثل ان اذا ولو فاطلة الثلاثة اهل في المتصلة كان اطلاق
 اما اهل في المتفصلة كلها ومهما اطلقا فهي في الاصل لفهم الافراد
 ثم جعلت لتفريق الاوضاع لاكتسابها الطريقة من تعين المضافة فهي اليه في
 الاصل النايب عنه ما واما ما فهم في الاصل اسم شرط لما انفصل فهم فهم
 الافراد فتصلح سور الكلية الكلية قال السومني وهم نقلوها الى عموم الاد
 وصانع وجمتها سور الكلية المتصلة قال السومني والاقرب انه جري
 على ما جرت به بعض النسخ من وقوعها طرقا استدلالا بنحو قوله وانت
 معها قطع بطلك نسوة ورجل لا لا فتعني الدم ارجاسا اهل واما ادعاء النقل
 مع تصريح الجمهور علم العربيتان هما جيتني اكرمك لحن ففهموه في لا
 يقال لاهل كل من ان يصطليح على ما تبا والاجر في الاصطلاح لا لا تقول
 ليس هذا لغير من اللفاظ التي يصطليح عليها وينادي بها كما في المذكور في
 الفن وتكون قاصرة عليه كحد والرسم بل من الامور العامة التي هي في
 هذه القضايا التي يذكرونها واسوارها لا يعنون بها قضايا مصنوعات
 ولا اسوار محدثات بل العلم العربية بحيث كل وجدت في اي فوجت فيها
 هذه الاحكام والعرب للشي من حيث العرب لا يكون له فهم في لغة العرب
 ولا علم وقد مر اقسامها كذا في الكبير ببعض فقر وكان على الشان يريد
 نحوها لعدم احكامها سور التوجيه المتصلة فيها بل منه ماتي واياها
 داجا خلا فان لزوم انما جهة الشرطية المتصلة كما تقدم ومثلا في على

كل حال وابدأ ليس المنة بقطعة الهزقة اي ليس ابدأ واسلا وقد ذكر
 الله من الاسوار المشتركة ثلاثة ليس البينة وهي مشتركة بين المتصلة
 والمنفصلة السالبتين الخليلتين وقد يكون وهي مشتركة بين المتصلة
 الموجبتين المتكافئتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين المتصلة و
 المنفصلة السالبتين المتكافئتين وهو كما ليس فاما وليس شي
 وامثلها وبيان اقسامها مذكورة في الطوليات بيان ذلك
 ان الشرايط متصلة كانت او منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها
 واحتمال اقسامها لانهما اما ان تتألف من قضيتين حليتين او من متصلتين
 او من منفصلتين او من مختلفتين وبهذا الاعتبار تنقسم المتصلة الى
 تسعة اقسام والمنفصلة تسعة اقسام اما اقسام المتصلة التسعة فالاول
 مركب من حليتين متكافئتين كلهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني من
 متصلتين متكافئتين كلهما كان هذا الثاني انسا فان كان حيوانا فهو كلما
 لم يكن حيوانا لم يكن انسا فالثالث من منفصلتين متكافئتين فاما اما
 انه يكون العدد زوجا او فردا فاما اما ان يكون متقسما بمقساويين
 او غير متقسم بهما الرابع من حلية ومنفصلة وحلية مقدمة نحو
 متى كان طلوع الشمس على لوجود النهار كلما كانت الشمس طالعة فاما
 النهار موجودا خامس من متصلة وحلية والمنفصلة مقدمة نحو متى
 كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لا يتم
 لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة وحلية مقدمة نحو كلما كان
 هذا عددا فاما زوجا او فردا السابع من منفصلة وحلية وحلية مقدمة
 المنفصلة مقدمة نحو هذا كلما كان هذا امارا زوجا واما فردا فهو عددان
 من متصلة ومنفصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود فاما اما ان تكون طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 السابع من متصلة ومنفصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان واما اما ان
 تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فاما ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود واما اقسام المتصلة الستة فالاول منها مركب من حليتين
 نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا الثاني من متصلتين نحو اما ان

ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما فاما ان يكون ادا
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو اما ان يكون
 هذا عددا امارا زوجا او فردا واما ان لا يكون امارا زوجا او فردا الرابع من حلية
 ومنفصلة نحو اما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار واما ان يكون
 واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا خامس من حلية
 ومنفصلة نحو اما ان يكون هذا ليس عددا واما ان يكون زوجا او فردا
 السادس من متصلة ومنفصلة نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما ان يكون امارا ان قطلع الشمس او يوجد
 النهار فهذه اقسام المتصلة وامثلها واما اقسام المتصلة ولم يجعلوا
 اقسام المتصلة تسعة كاقسام المتصلة مع باقي ذلك باعتبار اقسام
 الرابع الى ما قدم فيه حلية على المتصلة وكما كان بالعكس واقسام
 الخامس الى ما قدم فيه حلية على المتصلة وما كان بالعكس واقسام
 السادس الى ما قدم فيه المتصلة على المتصلة وما كان بالعكس لوم
 الترتيب الطبيعي في طريقي المتصلة وان كان فيها ترتيبا كذا فافهم
 ما مر من ان المراد بالمتصلة والمنفصلة انما هي الترتيبات في الوجود
 او العباد او في فهم فقط مذهب الشافعية واما اهل الفريية فزرعوا
 السعد بقا لظاهر التخصيص والتمسح انهم مخالفون في ذلك وابدأ
 فرق بين مذهبي الفريية بان اداة الشرط عند اهل الفريية انما هي
 حكم الجرامين الممقولة وخوة حتى خزان جيتني كرمك معناه كرمك وقت
 محييل اباي وخوكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود معناه انهم عند
 الحكم بوجود في جميع اوقات الطلوع فالمحكوم به هو الوجود والمحكوم عليه
 هو النهار واما عند المذاهب فمعناه الحكم بلزوم وجود النهار وطلوع الشمس
 فالمحكوم به عليه طلوع الشمس والمحكوم به لزوم وجود النهار قال شيخنا
 العلامة البونيني وهو دقيق غير ان فيه خطأ وسواء لو كانت حلية الجرامين
 بما هو كالحرف لزم ان تكون عندهم متصلة بالاقادة كسائر اجسام متصلة
 بالظروف اللهم الا ان يقال لا يلزم مساواة المتشبه المتشبه به من كل وجه
 او الفصلة قد يرضى لهما ما للآخر من توقف الفائدة عليها وفيه عيبه لنظر

وايضاً يرد بهوان اسلم زيد دخل الجنة وان اردت دخلاً النار وان اوصيت بشئ
في صحتة نفذ بعد موته لا محالة يقع فيه جرحاً عند وقوع الشرط وهو كثير ولا يشترط
من نحو هذا الاستقيل عند من اتفق كذا في الكيس على غير التوجيهات اي على
احكام غير التوجيهات اذ لم يذكر فيها التوجيهات ولا عكسها
في تعريف واحكام التناقض انما والى التعريف بالبيت الاول والى الاحكام بين
تبيينه الابيات وقد مره على العكس ووجه الحاجة اليها ان اقا قولا الاول
في بعض المواضع على المقصود لا يمكن قيام على ابطال تقييده او على صدق معكونه
فاذا ابطال احد التقييد كان الاخر حقا واذا صدق العكس صدق العكس
اذ يلزم من صدق التزم صدق لازم كما في رد بعض من وب الاشكال غير
الاول اليه بالعكس وكما في الاستدلال على صدق بعض حيوان انسان
ببطلان تقييده وهو لا شيء من حيوان باسنان افاده في الكيس لا يقيم
سائر القضايا ولو توقف العكس عليه في الجملة لان من طرق اثبات العكس
الخلق وهو ضم تقييد العكس مع الاصل يستلزم الحال كان يقال عكس
كل انسان حيوان بعض حيوان انسان لا بد لولم يصدق لصدق تقييده
وهو لا شيء من الانسان بحيوان بعضهم كبري الى الاصل صغري هكذا
كل انسان حيوان ولا شيء من حيوان باسنان فيخرج سلب التقييد عن
نفسه والتخلل الا من تقييد المطلوب فالطلب حق بخلاف
العكس اي فاذ لا يقيم سائر القضايا لا بد ليس للشرطية المتفصلة على
اصلا على الصريح ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة التامة كما في
اثبات الشيء ورفعه شافى للتناقض بين المفردين كقولنا
انسان لا انسان والتناقض بين القضايا ارادة مفهوم هذا
اللفظ اي حقيقة ومعناه وهذا معنى قول غيره ارادة الجنس
وهو لشيء موثي اي وان عبر عنه بكثرة فهو معروف موثي
وقال ايضا المتفصل اي تفصيله فيما ياتي الى تناقض بين شخصين
وتناقض بين محملين الى غير ذلك وانما استعمل اللفظ لا يستلزم
من عهدته لان فيه نظراً الى التفصيل هو الذي في جملة الفلوك الواردة
الواقعة مبتدا وهذا التفصيل في كلام اخر اذ ليس من جملة الفلوك

الا التعريف كونه لا زيد اختلفاً اي با وسلباً فان مفهوم زيد ايجابي
ومفهوم لا زيد سلبى فاختلافاً بينهما لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً
لان اهل هذا الفن لا غرض لهم اصالة في المفردات فلهذا خص التناقض
في اصطلاحهم بما بين القضايا او كون اختلاف المفردين السابق ليعني
اصطلاحاً حاشاً فقام هو ما صرح به في الكيس وكلام بعضهم ما يفيد انه يسمى
بذلك اصطلاحاً وانما اخرجوه هنا من تعريف التناقض لان الكلام
هنا في احكام القضايا ولا سيما ما طرح نظره اصالة واختلاف غير
القضايا باعادة المناقش بعد العهد بذكره اولا من المركبات الانشائية
مخوفاً لا تقيم وغيرها من المركبات الاضافية ككلام زيد وثوب غير
والتقييد بتكميل ما طلق وجوه فرد حرق الفرد من الاضافة لا بد
ملا بشتاى حرف السلب الذي عدل به عن استعماله الاصل والى
اختلاف الموضوع كزيد قائم صر وقائم وانحمول كزيد قائم زيد كالتب وقوله
والزمان كزيد جالس اليوم زيد جالس وقوله المكان كزيد جالس في
المسجد زيد جالس في السوق وقوله والقوة والفعل كقولنا نحرك
في الله مسكناً بالقوة اخرى في الحرف مسكناً بالفعل ولا يصح وجود
اختلاف المكان اي وقوله واجز والفعل كقولنا الزبح اي بعض
الظاهر الزبح اسود كل الظاهر ولا يصح وجود اختلاف انحمول اي
كذا مثل ولا يخفى ما عدا ذلك لانه اسود لبياض اسنانه واطفائه
وبعض عيشه ولما اراد بالمفرد في المثال اجز والفعل وبالفعل فيه
اجز المالك والاولى عند التقييد بزيد حسن وجهه وزيد حسن كلا وعلا
القوة والفعل واجز وكذا اجز والفعل لان اختلاف القضية لا يتصور
في كل من الاربعه على انفراد كذا قيل واتول يرد عليه يجوز زيد طويل عفا
زيد طويل يد وقوله والاداة كزيد كاتب بالقلم كزيد كاتب بالقلم عفا
احد يد وقوله والملك كبيت يربو يور السور البيت فيقول السور وقوله
والتميز كطلب كطالب محمد فطالب محمد علي وقوله والفعل كزيد
زيد عمر فزيد يلبس يلبس وقوله الى غير ذلك مما يحال نحو جار زيد كاتب
جار زيد صاحباً مع اتفاق الكيف في مطلق بخلاف حاله من اختلافها

والاختلاف في قوله ودخل اختلافا الى ان قال والاختلاف بالموضوع
اي حال كونها كما يعني مع اتفاق الكليتين ان قول المصنف خلق القضييتين
يشمل اختلافا في الكليتين واختلافا فيهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضا
فاخرجه بقوله في كينونة القبيد بقوله مع اتفاق الكليتين لاجل قوله فاخرج
جميع ذلك بقوله في كينونة القبيد بقوله مع اتفاق الكليتين لاجل قوله في كينونة
اي اجاب وسلب قال في الكبير واما الكم فهو الخلية والحريية
وذكر واحد اي التي بدلفظا مذكرا والقياس ثانيا لوقوعه على احد
القضييتين لانهما بمعنى القولين والقول مذكور والواو لئلا ياتي من
القضييتين واما جعلها لئلا ولم يجعلها استيفاء لكون قيدا من صود
الصدق الداخلي فيه بخلافه على جعلها استيفاء وكذا في الآخر
انما راي ان في كلام المصنف اكتفاء قول يرد عليه اذا اخرج يصير غير
مطابق لكونه غير مفرد واما استيفاء مقتدا ويجاب بان المبدأ وان
تعدد لفظ واحد في الحقيقة لان المقصود بجمع صدق احدها
وكذا في الاخرى اي الصبيحة المجمعة منهن اي تتبع قسمين بالمعنى
اللفظي ولعله اخذ قوله دائما من الاطلاق لان الشيء اذا اطلق انصرف
للحامل وقوله يعني ان بيان للمعنى المراد هنا وليس بهذين
احالة اي المتقدمة وهي اطراد صدق احدها وكذا في الاخرى
ودخل في هذا المعنى اقسام الاول ما احتيل صدقهما وكذا فيهما
بان اختلاف في الموضوع او المحمول او نحوها ومثل له السمع بالخروج
قائم وليس بتمام الثاني ما وجب كذا فيهما ومثل له بالخروج كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان يافس في الثالث ما وجب صدقهما ومثل
له بالخروج بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان الرابع ما كان
صدق احدها وكذا في الاخرى ليس باطراد بل وان اتفقا ومثل له بطلان
امثلة كليتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان و
خريتين كقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان و
شخصيتين كقولنا زيد انسان زيد ليس بشايطان كان اختلاف في
الموضوع سيذكر استاخر مثال وقوله او المحمول يجوز به قائم زيد ليس

بصاحته ولا يخالف استخراج بقية الامثلة مما قدمنا فريبا وكذا
بحولها اسم الانشائية راجع الى ما جاز صدقها وكذا فيهما وفصل بكذا لان
ما بعد هاتين غير القسم الذي قبلها كما عرفت لان مفهوم المحمول
اي في الخليتين المذكورتين وهو مفهوم انسان وقوله انما هو ثابت
بعض او في الموضوع اي لا ثابت لجميع كما قالت القضية الاولى ولا تنق
عن جميع كما قالت الثانية وكقولنا القول الذي ينبغي وبمضاهيه لانه
التركيب ان يجعل الطاف اسمية جموي مثل معطوفة على نحو في قوله سابقا
وكذا في كل حيوان انسان اي وكذا في قوله وكذا في قوله فيكون كذا هو
ما هو ملاحظة هنا ايضا لان هذا ايضا قسم اخر كما عرفت سابقا ومثل ذلك يقال
في قوله الا في وكقولنا كل انسان اخذت كل اذا المراد انما هي وانما هو
قوله وصدق واحد امر في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
حيوان لان المراد هو وقول كان يكفيه في التقليل ان يقول لان
صدق احدها اذا كون المراد بقوله وصدق واحد امر في ما ذكر به
عليه فيما مر فلا حاجة الى اعادته فانهم امر اتفاقا اي
اتفق من كون المحمول اعم من الموضوع بذليل تعلق ذلك في الخليتين
السابقتين اعني كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان
اذ لا صدق لشيء منهما للاقا فنسب اليه بينهما اي في اصطلاح
المناطقة قسم اجزائية او استدلالات على قوله فلا تنقض بينهما
دفع بهنوهما القاصر اذ لا تنقض بينهما بوجه من الوجوه لانا
احدي الخليتين اي الاولى والثانية فاجزائية اللام متضمنة للانسان
حيوان واجزائية اللام متضمنة لشيء من الانسان ليس بحيوان
والقضية الاخرى بالرفع عطفا على اجزائية اللام متضمنة وكذا اخرج احد
اي كاحراج الخليتين السابقتين اخرج الجزئية المذكورة ليعب
اعني بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان واما سببه
اخرجهما باخراج الخليتين السابقتين لان الاخر جيبين جهة واحدة
وبه عدم الامور وكذا اخرج كقولنا انسان زيد ليس بشايطان الا في
في كلام السمع فقوله الا في واخر ايضا يجوز به موقوف على اخرج الي

بعد ذلك هذه هكذا ينبغي ان تعرف عبارة السمع اتفاقا اي اتفاق من كون تحول
اعم من الموضوع واحتمل ايضا ان قال في الكبير ما ذكره من خروج هذه الاشياء
الساكنة لعله اصطلاح والافلاخ كما ان يقال ان قال هذا انسان هذا ليس
بناطون فلا منساقين فقد اکتفی المصنف بتوزيع على مجموع ما تقدم
عن قولهم لذاته اي في قولهم المتناقصا اختلاف القضية في الكون اختلاف
يقضي لذاته صدق احدها وكذب الاخرى واخرجوا بقولهم لذاته ما اقتضى
ذلك لذاته بل بواسطة او بخصوص المادة ومثلوا لذلك بنحو ان الانسان
زيد ليس بناطون فان اقتضا الاختلاف بينهما صدق احدهما وكذب الاخرى
بواسطة ان زيدا ليس بناطون بمعنى زيدا ليس باسنان او ان زيدا انسان
بمعنى ناطق ومثلوا للناس في بنحو عمل انسان حيوان ولا شئ من الانسان
حيوان بنحو بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان
اقتضى الاختلاف بينهما فذلك لا للصورة وهي كونها كليتي او جزئية
والا لزم ذلك في كل كليتي او جزئية اختلفا بالاحتكام بحاج والسلب
والواقع خلافا بل بخصوص المادة اي كون المجهول اعم من الموضوع فن
لان الاول اي قول المصنف يخرج ما يخرج به الثاني اي قولهم لذاته وقد عر
الذي اخرج الثاني اكمل المتقدم يعني الثلاثة الاخيرة عر
عليه اي على هذا الوجه وفي تفسير كلام المصنف وجه اخر يعني ان كلام
المصنف يصح تفسيره بوجه اخر فليكن باستخراج وجه وليس المراد ان هذا
الوجه الاخير ذكره في الشعر الكبير اذ ليس فيه الا الوجه الذي هنا علم ما ان
من نسخها سمعنا بها اي بهذه الالفاظ قال فيه تنبيه قد علمت
من تقرير هذا المقرر ان هذا الوجه الذي يؤخذ منه استلزام الاتحاد في الوجود
الثمانية المبرر عنها بالوحدات لان قوله ومثله واحد امر قبيح عار عن
كونه مفردا ولا يكون امرا مفردا عند الاتحاد فيها وان اريد بالقصدي في
المقرر ان القديسات المتخذة في النسبة علم منها استلزام تلك الوحدات
التي وهي وحدة الموضوع فلا تناقض فيما زيد قائم بغيره وليس بقائم
والمحمول فلا تناقض بين زيد قائم زيد ليس وكاتب والزم ان فلا تناقض
بين زيد صايم اي اليوم زيد ليس بصايم اي امس والكافي فلا تناقض

بين زيد صايم اي في السجدة زيد ليس بجاليس اي في السوق والاضافة
فلا تناقض بين زيد اب وهذا اي لم يرد ولم يرد ليس باب اي ليكر والشروط
فلا تناقض بين زيد الزفاة واجبة في مال الصبي اي اذا بلغ نضابا بالزفاة
لا ليس واجبة فيه اي اذا لم يبلغ نضابا والقوة والفعل فلا تناقض
بين اخبر في الدين بفتح الدال مسكرا اي بالقوة خرو في الدين ليس بمسكرا
اي بالفعل وخرج والطل فلا تناقض بين الزكي اسوداي جلوم الز
الزكي ليس باسوداي كله وردها كثير من كذا تحقيق الي وحدتين
وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوجه الشبهة حكيم
ونقل عن الفان في واعلم انه لا يخص الوجوه التي تختلف فيها القضايا
اختلافا يخرجها عن المتناقض في هذه الوحدات الثمانية او تختلف في
بالحال والمفعول ونحوها كما اننا نعلم سابقا مملوفا قال
بعض من حشمتهم الفان فان قيل قد صرحوا بان قولنا زيد ليس باسنان
انسان متناقض لقولنا زيد ليس ببعير وقولنا الانسان ناطق متناقض
لقولنا البشر ليس بناطق مع فقد في الشرطين وهذا حكمة الموضوع
ووحدة المحمول قلنا المراد من الاتفاق في الوحدات اعم من ان
يكون بحسب اللفظ والمعنى او بحسب الشئ فقط والاتفاق هنا
وان لم يكن بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى فان تكن الفان
اما تقريرية على المقرر في التصريح جميع ما سلكه كذا وتصحده اي
اذا اردت تفصيل المتناقض فتقول ان كان في اي تنبيه اي
تناقضها بدليل قوله على ان نحو ولو عبر به لكان اظهر في افادة كون
كون المصنف بمعنى اسم الفاعل وهو الاشهر اي كون المصنف
في هذا المقام ولا يقتضي خصوصية فيه بمعنى اسم المفعول استبرح
كونه بمعنى اسم الفاعل واقول لمع الاسمية على كلا الاحتمالين
بما تامل بحسب الكيف طرق لقوم مقلدون بنقض حاصل قوله
انما يظهر تعدد صاحب عن غير احتمال بقا المصنف على معناه ما عليه
فالتقدم مضمون وعند غيره نقض الهملة هو الصحيح لانها
قوة اجزئية فلان نقض اجزئية كلية مخالفة لهما في الكون نقض

الاسماء عليه مخالفتها في الكيف ووافقا به المتشيعي قوله يجب
الكيف حاصل بانه بقوله هو الذي يدل عليه كلام المتشيعي في شرحه
قال قسنا قسما يجب الكيف بان تبدله اه وحذف ايجاد قولنا انما
يحتاج لحدفه على غير احتمال بقا المصديق على معناه اما عليه فلا اه
عن المتناقض بحسب الجهل بالمتناقض بحسب الضرورة والامكان
الخاص والمقصود هو البديل اي فلا يقال لا موهي كقول المتشيعي حاصلا
بما هي كقولنا نظير فتصديقه ايضا كقول المتشيعي وهو البديل لان
الشيء يتضح بنظيره صدقت بكسر التاء اي سنت وقوله ام عمرو
اي ام عمرو وقوله مجراها اي محل جريانها اي محل اجتماعها فهو
على الاول يقع التاميم وعلى الثاني بضمها واليمين ضربا اعتبارا
اي كونه ضربا انما هو باعتبار ان مجراها بدل من الاسم والبديل هو
المقصود وذلك لان موهي كان اصلها ابتداء واخره لا يقع ان يكون
اليمين ضربا عن الظاهر لانها متباينان واخر عيني البتة في المعنى
فصحة الخبرية باعتبار بدل مجراها من الظاهر المتشيعي صلح البديل
منه وقد بدل ولا سئل ان البديل الذي هو مجراها عيني الخبر هو
اليمين لان اليمين عيني محل جريان الخاص والجمهور فاذا عرفت
هذا اشرار في ان الفاضحة في جواب شرط مقدروا قولنا انما يصح
كون قوله فان يكن او جوابا لقوله اذ عرفت هذا بقوله اذ عرفت
هذا فان قول ان يكون او بعد عرفت انه ان يكن او على انه لا اذ
واخي الى كون الفاعل في كلام المتشيعي في جواب شرط مقدروا انما
اليه لصحة جعلها عطفة على متصل مع مجمل وصحة جعلها تفرعية
فانهم فتبينها سالمة جارية او رد عليه ان موضوع الكلية جميع
الاتحاد وموضوع الجزئية بعضها او البعض غير الظل وشرط التناقض
الاتحاد وفي الموضوع والجواب انه كما ان العن الذي ورد عليه
في الجزئية وادع عليه الاجاب في الكلية له حوله في موضوع الكلية فانما
متحدتين موضوعا بهذا الاعتبار غاية ما في الباب ان موضوع الكلية قد
استعمل على شيء اخر وهو البعض الاخر وبالعكس يعني ان السالبة

نقيضها

نقيضها موجه كلية فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة اعني قول
المتشيعي فان تكن موجهة اي في كلام المتشيعي انكشاف قوله المتشيعي وهي السالبة
الجزئية وقوله في المثال المذكور اي كل انسان حيوان وفي الكلام حذف مضافي
فان اي السالبة الجزئية التي تذكر في مقام اخر وفي جوابي الى مسئلة بحال
محدوفة اي وهي منسوبة الى المثال الخ وقوله ثانيا وبالعكس يعني
ان ليس بعض الانسان بحيوان فنقيضه كل انسان حيوان فالمراد
بالعكس هنا عكس ما دل عليه كلامه من ان كل انسان حيوان فنقيضه
ليس بعض الانسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارة في الكبير حيث
قال عقب قوله لا موهي فنقيضها سالمة كلية جارية وبالعكس فنقيض
المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس اه ولو عرفت
هنا في هذا الشئ الصغير لكان خسر ومن جملة ما ذكر يقال فيها في هذا
ظهور في هذا تقريره هذه العبارة فاحفظه اذ لو كانتا كليتين
اي واما وجب الاختلاف في المسومين شي المتناقضتين في القضايا
الاربعة المحصورات لانها لو كانتا كليتين او متوسطة لحد وخرج
راية في الكبير قال واشترط الاختلاف في الكم لانهما اخر وهو جمعي
ما قلناه اه فان يكون موضوعهما اعم من محمولهما كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان باستان بان يكون موضوعهما كذلك
اي اعم من محمولهما نحو بعض الحيوان استان بعض الحيوان ليس
باستان والنقيض ان لا يكونا من تمام العلة وفي بعض
النسخ عام على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كغيره في علمه
ما قبله ويكون ساكت عن نقيض السالبة الكلية واجز جميع ما ذكر
اي من كيفية التناقض وشرطه في الشئية كما يقال يدل به واحدة
الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المقدم ووحدة الثاني قال في الكبير
فنقيض السالبة شئية في الحقيقة في الجسدي الا تضاد ولا تضاد
وهي النوع اي اللزوم والاتفاق والتماثل في كنهها وكنها وان كانت
مخصوصة كان نقيضها مخصوصة تماثلها في كنهها اه ملخصا كما كان
هذا الا ما فالمراد من امثلة المتناقضين المتصلين اللزوميتين فالاولي

موجبة كلية والثانية سالبة جزئية ومثال الثاني ثفن بين المتطليين الاتفا
 قيتين كلما كان الانسان ناطقا فاحرارنا هذا ليس كلما كان الانسان ناطقا
 احرارنا هذا ومثال التفصيلي داما ما ان يكون العدد زوجا وفردا ليس
 داما ما ان يكون العدد زوجا وفردا في تعريف واحكام العكس
 والقلب عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق سابقا قال
 في البس هو في اللغة حقيقة في المصدر فان اطلق على المعكوس اليه فيجاء
 مرسل وجعلت اعلاها اسفلها اي واسفلها اعلاها على القضية
 لفظ هو كلام الشارح اطلاقه على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية وهو
 ما في مختصر السوسسي وشرحه فانه جعل في المست والسب مشك كما عرفنا
 بينهما قال الشيخ ليس وضم في المطلاع خلافا له ولعل ما في المطلاع فاصرم
 به بعضهم من انه في المعنى المصدرية حقيقة وفي القضية مجاز
 موافق بالرقة صفة عكس وكذا مخالف في سبب ذكر الشارح الفصل وجبه
 التحمية با موافق والمخالف عكس مستوي ويقال له عكس مستقيم لا سوا
 طرفيه واستقامتهما السلامة كل منهما من التبدل بالنقيض وهو اي
 العكس المستوي على انه مصدر افعلا على انه بمعنى القضية فيعرف
 المستوي بانه قضية تركبت بتبدل طرفي قضية اخرى قلب جزئي
 القضية وذلك في الشريعة بان جعل المقدم تاليا والتالي مقدا ما وفي
 الحملية فان يرد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ويجعل من المحمول
 الذات ويجعل موضوعا فالمراد بجزان بحسب الظاهر اي ما في العنوان
 والذكر لا ما لا يد منها لان المراد بموضوع الذات وبالمحمول المفهوم
 ولا يمكن جعل الذات محمولا والمفهوم موضوعا فلا يصح التبدل قاله
 الصفوي في شرح الفره كذا في ليس اي الموضوع والمحمول ان قيل
 لا يتالي تغيير المحمول موضوعا في محور يد قام فانه اذا بدل لم يكن
 النفس موضوعا وجواب انه يجعل في محل العمل ما يصح ان يكون موضوعا
 كبعض المقاييم او بعض من قام يد فليكون المحمول عليه ذلك البعض
 والمحكوم به مفهوم يد بعد ان كان الامر بالعكس ويرتكب هذا الجمل
 في عكس نحو قام يد فليكون المحكوم فيقال بعض المقاييم او بعض من قام

زيد فزيد كان موضوعا موضوعا في اللفظ ثم جعل محمولا وان لم يحصل تقديم
 ولا تاخير في هذا العكس فان اعدان في مثل ذلك على نية استحكام بان
 يكون ان ما كان موضوعا يجعل محمولا وبالعكس والمفهوم من قوله
 قلب جزئي القضية ان يجعل الثاني بكما له خورج بتبدل قوله الوجد في الحايض
 الي قوله الحايض في الوقت فليس عكسا اد الحايض ليس هو في الاصل
 كل الحايض المحمول بل المحمول الاستقرار في الحايض فعكسه بعض المستقر
 في الحايض هو زيد في العملية مثاله فيها قولنا في عكس كل انسان
 حيوان بعض الحيوان انسان في الشريعة مثاله فيها قولنا في عكس
 كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وقد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
 انسانا فخرج قلب جزئي غير القضية هذا خارج باضافة الجزئي
 الي القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف خرجا
 باضافة القلب الي جزئيهما كما مركب الاضائي نحو صار بعلام فلكه
 فعكسه الي علام صار ب لا ليس عكسا عكس النقيض الموافق كقولنا
 في كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان وعكس
 النقيض المخالف كقولنا في عكس ما ذكره لافني ما ليس بحيوانه بانسان
 لانها لا ترتبها طبيعيا بين جزئيهما لان قولك العدد اعداد زوج
 او فرد معناه الحكم بالاعداد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل
 قدم الزوج او الفرد خلافا لما افاده القلب من ان المفهوم عند تقدم
 الزوج الحكم عليه بما انه للفرد وعند تقديم الفرد الحكم عليه
 بما انه للزوج والمفهوم ما متغايران فيكون المنفصلة ايضا
 عكس مغايرتهما في المفهوم الا انه لما لم يكن قد قد لا يعتبر
 ويجاد اذ ذلك ان تقول ايضا استقرض المضاعف عن التقييد هنا بقوله
 الا في والعكس في مرتب بالظهور لان قوله قلب اذ ذلك
 لان التقييد بالقلب يقتضي ان كلاما من اجل ان قلنا عن مكانه الاصل
 ورتبته العقلية والاهمي واللام يكن له موضوع صبيو لم يكن عكسا
 كان الاول ان يقول لم يكن قلبا لان المعبر به في التفسير التفرق ولان
 في قوله واللام يكن عكسا شافية مصداق ان يصير بتسديد اليها

سببا للمفعول ان يدي بها تحتية و للمفاعل ان يدي بتا فوقية لا بتحتية
 لان العكس الاصطلاحي بالمراد المصدي اي انما هو التبدل لا بالخاصية
 وهو التبدل كما يقتضيه التحقير وليس المراد ان جواب الوجود
 على المضمون ان يفرجه لا يشتمل عكس القضي بالعادة مع انها تنعكس
 بحيث لو فرض اني قائل بالصدق ما لم يصدق الفرض
 ولذا انعم بعضهم بالتصديق فيه ان التصديق نسبة المصداق الى الصدق
 وهو ليس بشيء في تحقق العكس الا ان يقال قراة بالتصديق تنعكس
 الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان اقول ان العكس الترتيبي
 فلا ينافي قوله بعد ذلك فلا ينافي هذا عكسا اذ يلزم من كذب المزمع
 كذب اللازم اعم من اني الاخص كذا باللازم اي لا اعم من المزمع اي
 والعكس لازم اعم من المزمع فلا يلزم من كذب المزمع كذب العكس
 لا يخرج عنه المنفي وهو يقال اذا جعلت عكسا اي تعزيا وكذا اطلاق
 لو عكسها كلية بان قلت كل حيوان انسان وكذا اي مثل الانسان
 ناطق في عكسها بقية على وجه المثلوم بقايا كلها اما المتبنا تجري
 كالعموم والخصوص المطلق بين الانسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه
 في نحو بعض حيوان ليس بالانسان فانه لو عكسها الى بعض الانسان
 ليس بحيوان كاذبا ويجوز ان الخطا اي في تركه لبقية على وجه
 المزمع ولو قال قلنا للشيء المتقدم لان قوله مع بقا الصدق ينافي عندنا
 واسقط جواب ان كانا خفا وعكس الكلمة صيد اخره لا يلزم
 معه الصدق اي لخلقه في عكس كل انسان حيوان اي كل حيوان انسان
 وكذا عكس جزئية الساتمة اي لا يلزم معه الصدق اي لخلقه
 في عكس بعض حيوان ليس بالانسان في بعض الانسان ليس بحيوان
 مع ان الخ فرق في جواب بالنسبة الى بعض ما اخرج بالغير الذي
 تراه المص الا انما هو جواب اقول في ذلك لفظكم فيكون الاستثناء
 استثناء من القريب اليه الذي هو لكم وان كان يخرج من يدي ولو
 نطق كونه استثناء من العضية وكانه قال الا الموجهية العكسية فان
 عكسها قلب جزئها مع بقا الصدق والكيفية فقط لا يقال يلزم على ذلك

لفظكم تفسير اعراب المتن لا فانقول التفسير هنا غير ظاهر فلا يصح الا بها
 على كل حال مفتوحة فتحة بنية جزيا على كفة لغة من ينتظر فافهم قال
 في الكبير لا يقال القوي لما هية لها هية لا للافراد فلا يدخل فيه استثناء
 لاننا نقول ذلك من تدقيقات الحكماء وانما طردوا انما لم يمت بذلك قصد
 للتقريب والتسهيل على المتدري او نقول ليس هذا تقريبا بل عابا كما يشهر
 به كلام المص فربما هو في الجواب الا خير يصح انما هنا في غير موضع بانه
 تقريبي فلا ينبغي اي الحكم بل بقدر الخلية ما اي اوجهه ففوضوها
 الموجب في بعض نسخ استثنى ففوضوها الموجه بفتح المعنى وسكون الواو
 وانما في الثاني الموجه وكذا ما في قوله اي في حكمها من حيث وقومها
 في كبر الشغل الاول والثاني في الخلقة على ما هو بيان وسياتي ايها ولو نحو
 الشئ بحكم بقوله القوة لكان اظهر لان المتبادر من كونها في قوله اقول
 بها وتوحيها اليها وكذا ليس كذلك ثم وجه شبهتها بالخلقة انما تنعكس
 جزئية ان كان مجموعها كلها فكل من يله حيوان بعضه زيد وليس المراد
 التسمية في الاستثناء لان الشخصية لا كم لها حتى يستثنى
 والا فلتفهم اي شخصية فكل هذا يد يد هذا وهذا
 القيد يعني الاستثناء لقوله والكم لانه ذكره غيره بالاستتوي
 البالصورة جزئية موجبة محله في الشخصية ان كان مجموعها
 كلها والا فكلها شخصية كما مر فان قلت لو كانت اوجهية تنعكس
 الى مثلها لكان عكس بعض الانسان زيد اي جيل زيد انسان مع
 انه لا ينفكس اليه كذا به وصدق الاصل قلت ليس المراد
 بل يد فيما ذكر منها الجزئي لان الجزئي لا يقع مجموعا على رافعه من
 الخلق المتقدم بل المراد معي كني وهو تسمي زيد تفوي العكس
 بعض التسمي زيد انسان وهو صادق ايضا عكسه بعض حيوان
 استثناء من القريب مع رجوعه الى القضا بالثلاث قبله ساقا
 بالذكور و مراد عكس كل منها ويصح عكس التسمية في قوله الاستثناء
 على قوله عكس كل واحدة منها بالاستتوي كما جزئية موجبة وكل ذلك
 داخل في تقريبي المص اقول اسم الانسابة يرجع الى ما ذكر من عكس الموجهية

الحيوان

الاربعة في الجملة وانما قلنا في الجملة لان المفهوم من المتك في الشخصية
 والمهملة انهما ينكسان كما تقسمهما واما كون الشخصية تنفكس
 جزئية اذا كان محمولها كلياً وكون المهملة تنفكس جزئية فلم يفهما
 منه وهذا يندفع ما اعترض به هنا فينكسان كما تقسمهما بمجمله
 في الشخصية اذا كان محمولها جزئياً كما في المثال الاول والا في الشخصية
 والا انعكست كلية كما في المثال الثاني والا في كليهما المستوي اخذ
 من الالهي للبعد الذكري لغيره ووجد به ذكر الضمير مراعاة
 للفظ ما وانته بعد ذلك في قوله ومثلياً مراعاة معناها اذ هي واقعة
 على القضية لا عكس لهما لزوها قول يتبادر من العبارة ان
 النقيض منبسط على القيد فينضم اليه قد يكون لها عكس اصطلاح
 وما يقوي الايهام قوله بعد وقد نأيقولنا لزوماً لانه قد
 يصدق عكسها في بعض الامراد وهو خلاف ما قدمه من انه لا يصدق
 العكس اصطلاحاً من الامراد في جميع الامراد ويمكن ان يقال
 تسمية ما لم يطرده عكساً باعتبار الصورة فتأمل يكون
 يكون الموضوع فيها كحيوان وقوله من المحمول كإنسان وقوله
 سلباً الاخص هو انسان في المثال وقوله عن بعض افراد الام
 هو فيه حيوان يصدق بقيضه اي ويلزم من صدق القيد
 كذا في الاصل في بعض الامراد في الامثلة وهو ما اذا كانت
 بين الموضوع والمحمول تباين كلي او عموم وخصوص من وجه ومثل
 الله للاول ومثال الثاني في بعض الحيوان ليس بابيض فانه صادق مع
 صدقه عكسه وهو بعض الابيض ليس بحيوان اي التي اجتمعت
 اشار الى ان الضمير عايد الى ما باعتبار المعنى في عدم لزوم العكس
 فيه اشارة الى انه قد ينفق صدق عكس السالبة المهمة كعكس الانسان
 ليس بحري اي ليس بالانسان وخارج بالمستوي عكس القيد اي
 بضميه فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخصتين وهما السالبة والحرف
 مثال للموافق من عكس بقيضها عكس بعض الحيوان ليس بابيض اي
 بعض غير الانسان ليس غير حيوان ومثال المخالف هو عكسها الى

بعض

بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع المهمة والعكس
 الاصطلاحي مطلقاً اي باقسامه الثلاثة وان كان المقصود باللفظ
 المستوي كذا في الكبير والعكس في مرتب آخر يخرج بما علم من القيد
 بالعلب فيما مر بها اسفله الشر بحيث لو ازيل اي اقتضا ملتبس بحيث
 لو ازيل تغير المعنى وهذا القدر هو وجود في احتمالية والسالبة المتصلة
 اذ بنا جواً لموضوع او المقدم وجعله محمولاً او ثانياً يتغير المعنى لول
 يكون الثاني يتوقف على الاول ولا يتوقف الاول على الثاني وهذا
 القدر ايضا موجود في المحتملية والسالبة المتصلة لتوقف المحمول على
 الموضوع والثاني على المقدم وعدم توقف الموضوع او المقدم على المحمول
 او الثاني اقوله هذا كما يظهر في المتصلة اذا كان المقدم سلباً والثاني
 سلباً ايما اذا كان المقدم سلباً عن الثاني فهو كلياً كان الهمزة موجودة
 كانت الخس طالعة لان الامر فيه بالعكس اي ان الاول متوقف على
 الثاني والثاني ليس متوقفاً على الاول ولا فيما اذا كانت مسبباً عن
 سبب آخر فهو كلياً كان الهمزة موجودة اما العلم مصحح لتوقف كل منهما على
 شي آخر وهو طلوع الشمس وعدم توقف الثاني على الاول فالمتغير
 الاول هو الذي ينبغي فتأمل وجميع ما تقدم ذكره في قوله القيد
 لا دخال الشرطية المتصلة في المرتبة بالظن كما كانت السالبة المتصلة
 لعكس المتصلة الموجبة فالاحتمالية ومثال عكس المتصلة السالبة العلمية
 ان عكس ليس الائمة اذا كان الهمزة موجودة فان الهمزة موجودة في
 ليس الائمة اذا كان الليل موجوداً فان الهمزة موجودة اما المهملة في
 والسالبة المحررية من المتصلات فلا عكس لهما وليس العكس
 في مرتب بالوضع تقدم خلاف في ذلك بل المترتيب المذكور في
 اقوال الاحسن والاخصر ان يقول ان هو ذكرى موكول هو اذا المعنى
 وسالفاً بين الزوجية والفردية بدل اوله بدل بناءهما المتماثل
 والصغير للمسلم او لم يفسد والصغير للمترتيب واما عكس هو
 القيد او مقابل التقييد بالمستوي في اول الفصل مع بقا الصدق
 خرج به ما لا ينبغي منه الصدق كقولنا في عكس لافني من الانسان بمجرب

لا شيء من غير محجوب بقدر انساني فان الاصل صادق والصدق كاذب وقوله على
اللزوم يخرج به ما يبقى معه الصدق لا وعلى وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا
في عكس لاشي من الفرد وزوج لاشي من غير الزوج بغير قولنا اتفاق الصدق
من جهة ان الفرد والزوج كالقيد بحد بل يختلف في البتة الاول وان
العكس فيه كاذب وهم هذا يعلم ان السالبة الكلية في عكس النقيض
الموافق وكذا الخالف في عكس الجزئية قاله في الكبير ويؤخذ منه ان
قوله على وجه اللزوم يرجع الى بقا الصدق فقط نحو كل انسان حيوان الخ
تمثيل للاصل والعكس يجد في العاطف لوانه احسن واعلم ما صح
به غير واحد من افعال في نظيره الا في هذا في احتمليات ومثاله
في الشرطيات قولنا في عكس كذا كان الشيء حيوانا كان جسمه كذا لم
كن الشيء جسمه لم يكن حيوانا بقا الصدق خرج به ما لا يبقى من الصدق
كقولنا في عكس لاشي من الاسنان بغير كذا لم يكن بغير اسنان فان الاصل
صادق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به ما يبقى من الصدق
الصدق لا على وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشي
من الفرد وزوج كل ما ليس بفرد زوج قولنا اتفاق صدقه من جهة
كون الفرد والزوج كالقيد بحد بل يختلف في البتة الاول
كل انسان حيوان الخ وهذا في احتمليات ومثاله في الشرطيات قولنا
في عكس كذا كان الشيء بغير سا كان جسمه ليس البتة اذا كان الشيء غير
جسمه كان قوسا الخ الخلق طرقت اي من متوجه ومحموله او مقدرة
وتاليا ايجابا وسلبا وسمى الذي قبله موافقا لتوافقهما لا يقال
لا لزوم اتفاقهما في امورا فوكا في عكس كل انسان هو لا جراد الى كل جراد
هو لا اسنان ولا حنك فوكا في الخالف فوكا في عكس ما ذكره في لاشي
من الجراد بالاسنان الا قالوا لا المذكور ان ليس من العكس الاصطلاحي
لا صدقهما ليس باطلا بل هو اتفاق في اتفاق من مبادي اجمالا لا
مبادي كلية فلا يتدرج عدم اللزوم في التعليل لان التعليل للاصل
هذا ما ظهر في ثم راي في الكبير ما نصه سمى الموافق موافقا لموافقة لا
صله في الكيفية والخالف مخالف لما لفته اصله فيها وهو تعليل

اخرى يحكي على بعد ما هنا اليه باذ يرا د بطرق العكس القضية المتبادلة
والجمل بينهما لا انصوص واثمولا واثمولا واثمولا واثمولا واثمولا واثمولا
بالمعاني المصدري و تفصيل احكام هذين العكسين المذكور في
المطول لا حاصله كما افاده في الكبير ان السالبة الكلية تنعكس بالموافق
الى سلبية سالبة جزئية فعكس لاشي من الاسنان بغير بالموافق
بغير غير الجراد ليس بغير انسان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس
القضية المذكورة بالمخالف بغير غير الجراد انسان وبالموجبة الكلية تنعكس
بالموافق الى موجبة كلية فعكس كل انسان حيوان بالموافق كل الا حيوان
هو لا انسان وبالمخالف الى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف
لا شيء من لا حيوان بالاسنان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق الى
سالبة جزئية فعكس بغير حيوان ليس بالاسنان بالموافق بغير غير
الاسنان ليس بغير حيوان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس القضية
المذكورة بالمخالف بغير غير لا اسنان حيوان وهو الموجبة الجزئية
لا تنعكس عكس فتعني بقسميه اذ يصدق بغير حيوان هو غير انسان
ولا يصدق عكسها بالموافق الى بغير الاسنان هو غير غير حيوان ولا عكس
عكسها بالمخالف الى بغير الانسان هو ليس هو حيوان وبالمخالف حكم
النقيض عكس حكم المستوي بما يقضي في الموجبات في المستوي بغير الحيوان
الموافقة لها في الكم في عكس النقيض بقسميه وما يقضي للسؤال في المستوي
بغير الموجبات الموافقة لها في الكم في عكس النقيض بقسميه
الشي المطلوب واعلى المقاصد في مطالب الفن ومقاصده وهي
المعرفات والافسدة فاجمع ما فوق الواحد او باعتبار الافراد وعطو
اعلى المقاصد على اسنى المطالب عطو بالفسد وهو الخالص
لما طرد المصديقات ويقال لها القياس الاول والافسدة كما عرفت
به في الكبير في القياس ومن غير لبيد المقربين وال
في التفسير وبجملة سمى الساب بسمه حين كيفية استنتاج الاحكام
المعلية والسريعة والافسدة والافسدة التي هي معرفة الماهيات بالكنه
كما في الحدود والوجود كما في الوسوم فاجب بما لا محل هذا المقصد

لان كل تصديق لابد فيه من تصور فتعقد به التصور ان من تعقد به الوساطة
على المقاصد اه يقصر لا يستلزمه على النسبة اي تعقد بهما وتوحيدهما
عليها لا ينفك المصدق بها وليس المراد باستحالة عليهما انهما داخل فيهما وبذلك
منه لا ينفك اليه جزا منه لا على القول الصحيح ببساطة ولا على القول بتركيب
بتركيب من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وان كان ذلك
اولا وتوحيدها التزم الا ان يعقد من مضاف اي لا يستلزمه على تصور النسبة
تقد برش كالمقام على مثال آخر بالا مضاف اي عندئذ في آخر
كالذراع اي معرفة قد رتبته في مثل لا شيء آخر فمالي بمعنى بالالان والاد
عليه قول التزم في كبره كنفه في التوحي بالالان الحسية التي هي مثال
لما في الذهن الذي هو الذراع الكلي مثلا اذا التزم لا وجوده الا في
الذهن على التحقيق وهو هو يدل على ان المراد بالمتى الاخر
المقدار الكلي الموجود في الذهن فسمي بسيما باعتبار اللغة لا اصط
صطلحي العلمين ان المقام في قوله في الشيء لما كان المعنى الا في
المقام في مخالف المعنى اللغوي في والمعنى الاصولي كان المخاطبة
من ذلك او من لا منزلة المراد لان المقام مقام ان يردد ان العيان
مما هو المعنى اللغوي او الاصولي او غيره هي فحسب التركيب
بان فانه قلت ان لتقوية الحكم وما هذا تصور قلنا التصور هو
المتروك المحمول على المقام واما استاد العقري في المقام
قوله موقوف اي من حيث دلالة المتعلق الذي لا من حيث
انه موقوف ان هو من هذه الحسية لا يستلزم شيئا وهذا التزم
لا يجري في القول باللائم الا في قوله مستلزم ما بالان في قوله
ان المراد به المقول قطعا اذا التزم ما لا يستلزم شيئا من
الافاضة وانما يستلزم شيئا يتقبل سوا غير عنه ببيان ان لان
يقال اللازم الحافظ من حيث اولاهما على المعاني فانها في الكبر
اي في كم بصورة انها الملازمة وتوحيدها في الالان
تكون مستلزمة على هذا الوسط مستوفية لا تترك في الالان
المركب الذي ليس بتعديه كغلام ن يذ كعكسها التوحي بالان

في انشاد حيوانا ببعض احب ان اسناد وقوله او علم بتعريفها اي
التي افق كاستلزام ما ذكر لا تنفي ما ليس بحيوان باسناد وادق كلام
المراد منه خلو فنجو مجمع وادخلت الحاف استلزام نحو كاستلزام
حيوان بعض الانشاد حيوان والمركبة هي القضية المركبة
في المعنى من قضيتين كمثل الله فانه مركب في المعنى من مطلقتي
عامتين اولاهما موجبة هي ر يدقام بالعقل ثا فتمتها سالمة هي
معنوم اللادوام فقد برهما ليس في يدقا وبالعقل فامثال المذكور
من الوجودية اللادائمة عامة الامور الكسفي عن المقام مع جهة الموجبة
بفهمها من اللادوام فتأمل قال في الكبر واورده دخول الشرطية لشر
من قضيتين واجب بانما حال التركيب ليس قضيتين
والمراد ان المقام في قوله من قضيتين فاكتر دفع لما يتوهم من القصور
بجمع اي فاجمع ههنا مراد به اثنتان فاكتر الباسم اي للمتوهم
لا نحو كتمان التوحي او باسوما اعلم من ذلك والاولى هو التوحي
من قضيتين فقط يسمى بسيما اي لا بدقياس واحد غير مركب في
اشي من اقسمة معددة بخلاف الثاني وليس ذكره هذا
دفع لا عتراض سيدي سعيد قد رده على المعترض ان ما ههنا ما ياف
واجتر من بان لان الاول ناخرو دفع هذا الاعتراض الى ما سياتي لانه
الذي يتوهم عليه التكرار وقوله الذي دعاه الى ذكره ههنا كذا في قوله
سعيد هذا الاعتراض ههنا قياسا في الالان الذي يتوهم اي في قوله
المركب فركبته ان ترو ان تعلمه اخر واحق اعترض بان هذا التعريف
يقتضي ان يفهم بحال في وجوده في المعنى الى اقسمة بسيطة
والظاهر ليس كذلك واقول لعبارة في الكبر ومن اي ان
المقام المركب ليس قياسا واحدا بل هو في التحقيق قياسا
او اكثر فتم على ذكر القضيتين او المقادير في الالان
عن ذلك اجمع كالمركب فادخلت اجمع وان كان في كثير مما يستعمل قد
ذلك او انه نظرا الى ضيق المقام من المركب ولا تسلك ان منه قطعا
هو هي ابطا فتم في ذلك وعبارة سيدي سعيد قلدره والعلم

عند التحقيق ان القياس المركب يرجع للبيان وهو ايضا تعقبا ذلك
وتسليم مقتضى هذه العبارات اولي من رده بحجج الظن راجع
الى اقيسة بسيطة في الحقيقة والقياس المركب المتقدم مركب من
قياسين في الحقيقة الاول القياس اخذ للمال خفية وكل اخذ
للمال خفية سارق والثاني القياس سارق وكل سارق تقطع
بمع نتيجة القياس الاول هي صغرى القياس الثاني
حال من صغرى صغرى لا يقال استلزامه بالذات قولنا حرق غصن النخلة
لا مقدار له لاننا نقول على تسليم ذلك مقدار له كل شيء بحسبه
اخرج الاستقراء اي المناقض المقتضى للظن وانما لم يقتضيه
لاننا استقراء مفهوم عند اطلاق لفظ الاستقراء كما في الحكم السلف
للسلمة سمي وهو تتبع اكل اجزيات توصلا الى الحكم على
كلها بحكمها كتتبع اكل اجزيات حيوان توصلا الى الحكم على
حيوان بان يكون قد لا يستلزم عند المنع لاجبها لان التماسك
انما يكون في تلك الاعلى اما الاستقراء التام وهو تتبع جميع اجزيات
لكونها مضمومة توصلا الى الحكم على كلها كتتبع اجزيات
العنصر من النار والهوى وانما والتراب توصلا الى الحكم على
العنصر بان لا يتجزأ فانه يقيد اليقين واعلم ان مقتضى ما ذكرنا
خروج تتبع نظري اجزيات قائل من الاستقراء وعليه يستلزم
استناد الحكم الى مسائل الى الاستقراء مع العلم ان مقتضى ما ذكرنا
اجزيات ولا اكثرها كافي التوكيد في كون اكل سائر الحشرات
وكون اقلاء يوما وليلة والثره خمسة عشر يوما وعالمه سائر
سبعا فافهم صوابا ان مستند البطلان في جميع ذلك هو الاستقراء
ومعلوم ان الشاغل لم يستقر في جميع العالم في زمانه ولا النقص
بل ولا الضيق والاما اقرب منه فصلا عن قضا العالم في جميع الا
الامر منه فالوجه ترك التمسك بالاعراض في المناقشة وان قيل له
كثير من المناقشة بل يقيد باليقين كما في محطول الامام وتنفه
الاسوي وينبغي صلب البعض بما يحصل معه ظن الحكم قال

العلامة ابن قاسم في اياته والتشبيه هو تشبيه جزيا باخر في جامع منها
وهو صلا الى الحكم على التشبيه بحكم التشبيه كقولنا العنيد مسكور كما قد يكون
خراما قال ملا احمد محل خروج الاستقراء والتشبيه يقيد بالاستلزام او بال
بالاستلزام القول الاخر بالاستلزام العلم اليقيني به اما اذا اراد به ما
يقوم الظن فلا يخرج ان عن المعرفين بهذا القيد والعنيد وبالفهم
لعدم انبجها تشبها لها بالبراة التي لا تدرك اما القياس القاسم من جهة
انما هو فقط قسما في انه داخل لانه بحيث لو سلم من هذه النتيجة
التي لا يقطع بصدق لانها قول هذا صريح في انما يستلزم قول لا
اخر الا انه عند مقطوع بصدق قد بل تارة يكذب وتارة يصدق في الخصوص
انما هو حوالاتي من الانسان بعرضي وكل عرض ضلال وهذا في
اخراج الضم وبالعقيدة يقيد استلزام ما والذي يظهر في انما
لا يستلزم قولنا اخر صلا حتى يصدق او يكون وانما يتصور منها
الذي قد يصدق وقد يكون ليس نتيجة لان هذا لما بل على صورة
النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة كلها خارجة بهذا القيد
فاحفظه لا مكان تخلف مدلولها عنها علما على خروج والصغرى
يرجعان الى الامور الثلاثة المذكورة هذا هو الحسن
ذكرته في الله او حاصله انه ان ارد بالاستقراء القضية الاستقرائية
اخر الانسان والعنيد والبطلان وخوها بخلافها الاستقراء عند
المصنع وبالتشبيه القضية التمسكية نحو العنيد كما اخبر في الاسكندر
فيما خارجا بغيره عموما من قضايها وان ارد بالاستقراء المركب
من معد متين فكونا تشبه عن تصغير اجزيات نحو الانسان حرك
فله الاستقراء عند المصنع والعنيد كذلك والبطلان كذلك وهكذا وان ارد
بالتشبيه قضيان والثاني على تشبيه جزيا بان يكون قولنا
في الاسكان خبر محذوف والاصل التشبيه كالحسن وذلك في الاسكان فلا
يسلم خروجها بسبب كونها ظاهري والالزام خروج اخطائه والشعر
والجدل والاستقراء لا يكونها ظاهري والجواب باختلاف الثاني وضع
لزم ما ذكره بالآخر في الاستقراء وبني ما ذكره هو ان الظن في الاستقراء

والتمثيل انما هو ارتباط الحكم بهما واما مقدمات الاستقراء فيقيسها على
هذه اذ يقول الانسان كله الاسفل عند المصنف من هذا وكذا في الفرس
والبعول وحوها والظاني انما هو ارتباط الحكم على الكل بهذا القول
ذكر والتمثيل ايضا مقدمات يقينيان اذ يكون التنبؤ بنسبة الحكم في وجه
مقطوع به وكون وجه المسألة الاسكان موضوع به والظاني انما هو ارتباط
حكمة التنبؤ بما ذكر بحال في الخطابة والشعر والجدل والسفسطة فاما
نما بالعكس اي ان الظاني مقدماتها واما ارتباط الحكم بهما انما
يقيني فاما في ما هو في مادتها لا في صورتها واما في الاستقراء والتمثيل
التمثيل في صورتها لا في مادتها وهم انما يحسن في مقدمات القياس
ان تكون صورتها مقولها مستلزما اي لو سلمت مقدماته فسد حل
في القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيحة الصورة القياسية قياسية على
القياس القياسية الصورة الصحيحة المقدمات وتسمية قياسية على
سبيل الجوز وبعض في اخراج الاستقراء والتمثيل بقية مستلزما بحث
اخر سياتي دونه اخراج الضروب العقيمة فثمان غير مقطوع هو
يصدق لانها ومقطوع بصدق لانها مع ان الضروب العقيمة التي
هي الزوام تحت كل فرع منها انوع منها افراد ومثلة واما غير مقطوع بصدق
بصدق لانها وان كانت افرادها ومثلتها منها كاذب اللازم ومنها صادقة
ويمكن ان لا يصدق بالقيمة افرادها ومثلتها من اطلاق الكلي والارادة
الجري ثم هذا ايضا صريح في ان الضروب العقيمة مستلزما في الاخر وقد
اعلمنا ان ما عني في المادة اننا في اي تبديل كذا في النتيجة ان
ابديت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان واخرج نحو قياس المساواة
لبعض في اخر احد يقيد بالذات بحث سياتي دونه وهو اي قياس
المساواة ما يتركب من قضيتين احداهما القياسية يسئل ما عني في المساواة
كائن الاول او غيرها كالمساواة كالمساواة في التصفية كالمساواة
واللزومية كالمساواة في لزومية للمهار والمهار فيكون ايضا فيه
اي بعض المساواة باعتبار بعض الاصلية وقوة كلام الشيخ في انه مختصم بقية
ان قياس المساواة ما عني فيه بمادة المساواة وكذا قوة عبارة الله في كبره

والله لا يخفى قياس المساواة على الاول ما يتوقف على مقدمات اجنية وليس
فيه ضابط قياس المساواة كقولنا حق الجوهر هو جيب ارتفاعه ارتفاع الجوز
وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعا ارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم ان جوهر
الجوهر هو جوهر لكن بواسطة مقدمات هي عكس تقيض المقدمات في وجه كل
ما يوجب ارتفاعا ارتفاع الجوهر هو جوهر هو جيب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
وبين ذلك ما افاده في الكيسر ان السوسي قال ان المراد بالمقدمة صير اللزومية
الاجنية التي يتوقف القول عليها ويخرج عن كونه قياسا عن الازمنة لاحدي
المقدمة من الزوام ماض ويا فسد حل في جميع الاسكان الثلاثة في تعريف القياس
أما كوراني فقولنا جوهر كما قد حل الاسكان الثلاثة صير الاول
الصورة الصورة لان المقدمات الاخرى التي تقتصر اليها ليست باجنية
عنها للزوام احدي المقدمات واما غيره فخرج عن القياس ما يتوقف
على مقدمات عربية وتسميها بما يكون حدودها مقاييس حدود القياس و
فسميها الى اجنية وهي غير الثلاثة احدي المقدمات وغير اجنية وهي
اللازمة لاحداهما مع مقاييس حدودها الحدود القياسية كعكس التقيض
في المثال السابق فخرج ذلك المثال ويخرج عن تعريف القياس فعلم بذلك
سقوط ما قبل الاول في ما صنفه من تعريف قياس المساواة استقام
لفظة نحو قلنا على وتسمية قياس المساواة قياسا نحو لانه يقيس القياس
من حيث استعماله على مطلق فكرر وان لم يكن المتكرر احدا الا وسط
متعلق بكس اللام اقل قلت من ان متعلق بمحمول الاول هو اجزاء الجوز
وموضوعه الاخر هو اجزاء الجوز فقط واجزاء له المتعلق الجوز فلا يكون
هذا ال قلت المتعلق في الحقيقة هو الجوز فقط واجزاء له المتعلق كما
بين في محله بل بواسطة مقدمات اجنية المتعلق بها ليست مفهومه
من المقدمات لانها لا حدها موازنة حدودها حدود القياس
او لا تشرط هذه الموازنة على ما مر من المحل في فائدة مقولنا ما ليست
اذا مرود السطر الاول لان المقدمات خارجة التي هي عني عليها وهي
ان لازم اللزوم مفهومه من مقدماته ولا لازمة لاحداهما موازنة
حدودها القياس من ضرورة وبقولنا ولا لازمة لحدود الاسكان الثلاثة



لان المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها الاذمة لا يمكن ان يكون احد من المقدمات
ولذلك اي لاجل صدق المقدمة الاجنبية فلو لم يصدق اي المقدمات
الاجنبية لا يلزم ان يكون مباحثا لذلك الشيء بل يكون ثابتا مباحثا
وثان لا يكون مباحثا كافي فقال السام لا يكون مقصدا له بل هو ذاتي
وبعد ذلك الشيء اي لا يكون على احدية المقدمات بل هي ذاتيات
المراد بمقاربة النتيجة للمقدمات اي وليس المراد بهما ان تكون اجزا للنتيجة
عجز اجزا للمقدمات اذ لا بد من تركيب النتيجة من بعض اجزا المقدمة الاولى
وبعض اجزا المقدمة الثانية العقلاني اي مجموع الفرضيات المستلزم
مجموعهما لا احدهما اي لكل منهما على حد ذاته استلزام لا جزا للكل بل هو
كجميع كل انسان حيوان وكل حجر جسم وكل من الفرضتين دخل في الاستلزام
سقط ما اورد هنا واغرض على اخراج ما ذكره في هذا اذ يانه خارج هو
بقوله صور لما قدمه من ان المراد بركب بصورة مخصوصة وهي ليست بوجه
هنا وافول اعتبارا وتودي في عدم خروج معنى مستلزما بالثبات قولنا هو
الخروج جميع ما خرج به بقولنا بصورة مخصوصة قال لا قرب ان المعنى انما
تصدق بفساد صور بركب بصورة وان قوله مخصوصة بياض من عند
للواقع عازا على ان الشئ فلهذا لم ينظر اليه في الاخراج وبهذا الدخا ايضا
يجب بعض في اخراج الاستلزام المثل فيقيد مستلزما واخراج هو قياس
انما واة ينفذ بالذات بانها خرجت بغير صور لا ان المراد صور بصورة هي
مخصوصة وان فاهم واوردنا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان
انما هي على الكبري واذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان
على الصغرى واجيب بوجه المخرج منها انه هذا في ليسا من الاقسام
او مقدماتها ليست كلها فصلا لان ما ذكره عن الاول الصغرى في الاول والاول
الكل في الثاني ليسا فصلا اذ لا بد من تفريق الطرفين في
الفرضين وهذا واقدامها خارجا وحيث كانا متحدتين وهذا وكذا
لم يكن التركيب مباحثا قضية ما يعم اليقين وعنده المراد بالمراد بالمراد
ينفرد الي واسطة كافي الشكل الاول وينفرد اليين ما يقتضيه في واسطة
كما تستلزم من المقدمة متي او احدهما فتخرج القياس الى الشكل الاول

لان القياس يجب ان يدخل في حوله القياس الكاذب ايضا في العرفي ولان
الشيء الذي من جملة العقل هو مقصود عطا على القياس وان لم يوجد
اي الشيء الملووم اي معناه اتول نفس المقدمات بالقياس اليهم لا يلزم
مقابلهما بالعقل في الاستسناد ولا لمناحية بغيره يعني ان النتيجة التي
بيان المراد بالمراد لا تدعي النتيجة بالمقدمات وذلك ان المراد بالمراد بالمراد
عما قبل تركيبها سريرا على السريه كل جسم مؤلف من ابي من الهيولى والصورة
على مذهب الحكماء من احوالهم الفروقة على مذهب المتكلمين وان
مشتبه قلت ان على هذا يكون مرسومه عدمها بخلافه على القول بكون
فوجودي ولا تقتضيها الا في بعض المقامات في عدمها وانما وهم ان
المقتضى المذكور في الاقتضاء بالبقوة مع انه ليس كذلك لا يخرج في نظري
الاستسناد منه يقتضي الثاني لينتج مقتضى المقدم وهذا الاقتضاء ليس
بجلا ولا استسنادي او اسم الاشارة الى ما ذكر من تعريف الاقتضاء في
فكون قوله بخلاف الاستسنادي على حذف مصداق اي بخلاف تعريف
الاستسنادي فانه عادل على النتيجة بالعمل وان شئت قلت هو الذي
وكون فيه النتيجة او تقتضيها بالعمل لا اقتضاء احد ودفعه
بلا استسنادي اي لا تضامها فيه من غير فصل بينهما ياداد الاستسناد
التي هي لكن والمراد بالحدود حد هذه الثلاثة الا صغرى والاولى والاخرى
وسميت حد ودالهما اطراف واحدا في اللغة الطرف بالجملة اليه
داخلية على المعصوم عليه ومع كون ابن سينا هذا الطرف مقفول
بقوله اورد والعقد بذلك الدعا وعن المعصوم اليه واجاب بان
تخصيصها الاقتضاء بالجملة لعدم الشئ الذي يصح الاستخراج الاقتضاء
الشرطي في اقتضاه وان اجيب عنه ولا يخفى انه اعتذر عن قولي
لانما في ذلك القدر بل هو ابعد عنه استخرج الاقسام اي الاقسام
تسكين انما كانت ثبات ثبات الشكل بعضها في اقتضاء العقلاني
منه اذا كان من الشكل الاول وبعضها في اقتضاء استقصائي منه اذا كان
من الثالث وبعضها في اقتضاء المستقلة بالجملة فالاولى انه يصدق
قولنا كان الاثنان في الاثنان في عدد وكلما كان الاثنان في عدد فلهما

دفع بينه كمالا كان الانسان قد اصابه وسو بطل وقد اجابته
لكن الذي لا يتضاءه اليوسفي في الجواب ما اجاب به الحق بغير وسو
عملية الشرطية كبري لان معنى كليتها ان يكون الثاني لازما للمقدم في
جميع الاوضاع الممكنة لان معنى كليتها اجتماع مع المقدم وان كانت محال في
نفسها ولا شك ان من جملة الاوضاع التي لا تتحقق في المقدم هنا كون
الانسان حيا لانها مع كونه عددا وان كان كونه فردا محالا في نفسه
ولا يستلزم كون الانسان عددا على هذا الوجه الزوجية فليس كل ما كان
الانسان عددا حيا زوجا والثاني ان لا يلزم من اتحاد المتصلتين من
الاشغال الثالث ان تثبت الملازمة بين كل امرين لازمة بينهما فلا بد من
اتحاد قضيتين وبني المتضادين او بصرف مثلا كلما تحقق انسان
ولا تحقق انسان وكلما تحقق انسان لا تحقق انسان فنتج
قد يكون اذا تحقق انسان تحقق الانسان وصدق في كل ما هو
السواد والبياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد
البياض ينتج قد يكون اذا تحقق السواد تحقق البياض وسو بطل وقد
اجاب سو عن ذلك كذا الذي ارتضاه اليوسفي في الجواب من ضرورة
اجواب المقدمات ولذلك كذب النتيجة وسد الخلل في الشرطية لان
الاوضاع التي لا تتحقق في الثاني ولا تضاده ولو سلم صدق المقدمات
لم نسلم كذب النتيجة الا لو كانت كلية اما هي جزئية فلا والثالث
المحلية صادقة في نفس الامر والشرطية انما تكون بالعرض ولهذا لو قلنا
كل ما كان كذا فلا بد ان يكون كل خمسة زوجا كانت متصلة صادقة لان
الباقى من خمسة بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زوجا كانت الخمسة
زوجا لان المركب من الزوجين زوج ولو صحت اليها حكمية صادقة وهي
لا تأتي من الزوج خمسة انتهى كذا وانما الثلاثة زوجا فلا تأتي من خمسة
خمس وسو بطل واجاب ابي كاسبا باعبار اربعة بان الكلام في
عملية لا تتحقق في طرف المتصلة وباعتبار في صورة جمع كذب النتيجة
فما على ان المقدم المحال جائل ان يلزمه محال ونظيره اليوسفي بان
استلزم المحال المحال انما هو قولنا اذا صدق المزمع فنصدق القضية

كلام المقدم

لان المقدم والثاني كاذبين نحو كمالا كان الانسان قد اصابه وسو بطل
حقا في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فانه لا يلزم بين
زوجية الثلاثة وكون خمسة غير خمسة كاذب اذ اياه في الكثير
وكذا قدح اي كذبح ابي سينا قدح في المتصلتين اي في اتحادهما
انما الذي لا يسوغه كونه في محصل الملازمة ان عرفت وسو بطل
قوله الصوري يجوز ان يكون محالا يجوز ان لا تصدق النتيجة مع كون
صدق للكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تسكين الشيخ ابي سينا
غاية الامر ان الشيخ عرض الكلام في مقال معين قاله في الكثير
وقد اجيب عن ذلك اي عن تسكينات ابي سينا وقدح ابي الدين
او اذ ما يتكلم به ههنا اي في كمالا كان الانسان قد اصابه وسو بطل
بالحملية احقق الاقتران الذي يتكلم فيه في هذه المسئلة بالحملية ومطل
يقال في كلام ابي الحاجب وقوله قلته قدح في غيره علمه لا راد
اي وانها اي ابي الحاجب تراه منزلة الغير اي العلم كذا في ما
ذكر من قلته قدح في الغير وقوله اشار للملازمة اي ان راد ما يتكلم فيه ههنا
وقوله والثاني اي تنزيلي الغير منزلة العلم ومثاله من الشرطيات
هذا مثال للاقتران في الشرطية المركب من متصلتين وسو احد اقسام الاقتران
الشرطي الخمسة فاما المركب من منفصلتين فاما المركب من متصلتين وسو
منفصلة رابعها المركب من محلية ومنفصلة خامسها المركب من متقطعة وحلقة
ويستعمل في كل قسم من الاقسام الخمسة الاشغال الاربعة لان الحد الوسيط
ان كان قابلا في الصوري مقدما في الكبرى فهو المشغل الاول كما في مثال
السابع الذي عرفت انه من القسم الاول وان كان قابلا فهو المشغل الثاني
الثاني كقولنا البينة الاولى كذا لعل من القسم الاول كذا كانت الشمس
طلعت فالنهار موجود وليس البينة الاولى كذا لعل كذا كانت الشمس
موجود ينتج ليس البينة او كانت الشمس كذا لعل كذا كانت الشمس
مقدما فالنهار موجود كقولنا من القسم الاول كذا كانت الشمس
طلعت فالنهار موجود وكذا كانت الشمس طلعت فالارض مضيئة ينتج قد
يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان مقدما في الصوري

نالها في الكبرياء فهو السهل الرابع كقولنا من القسم الاول فلما كانت الشمس
 طلعت قالتم ان وجودها كان في الارض مضطربة فانه من طلعت فنبع وقد
 يكون اذا كان لها من وجودها في الارض مضطربة وبيانها في الاشكال
 الاربعة من بنية الارض فقامت من المطولات واعلم ان كان الوسط
 ان كان الوسط في الاقتران في وسط المطولات واعلم ان كان الوسط
 الى معرفته وان كان الوسط في ذلك الطرف فيمن ياجن غير التام والكلام
 عليه وعلى شروطه انما يطلب من المطولات انما القياس في
 مطلق لا يحدد كونه اقتران في الارض فاسد كونه غير محقق بالاقتران في
 وان كان ذلك من شرطه غير شرط الاخر اي اجماع دفع هذا المقبول
 ما يقال ان في كلام المصنف طلب يحصل اصال لان القيد في الحقيقة
 المحقولة جزئيا قياس على ما وجب اي تركيبا كانيا على الوجه الذي
 وجب اي حال كون المقدمات مستمرة على الشرط الذي وجب جامع
 بين طرفي المطلوب اي تناسبه لطرفي النتيجة بحيث لو حصل على احدهما
 او وضع الحمل الاخر عليه لحصل ذلك وكان هناك نسبتان متساويتان
 واسطة في نسبتها احدهما الى الاخر والآخر الى الثالث وهو اي الوصل
 الجامع وبه حصلت المقدمات اي على الكمال وحده متتابع ومن
 اندراج الاصول عطف على قوله من النتائج وافق كان على التمران يوم
 ما في كلام المصنف على الاتيان فقلت لذكره ان اندراج بعدد وعلى وجه ما يجب
 فلا يقتصرها على الاتيان والاندراج بل يجعلها متساوية لتزويد المقدمات
 والمطلوب الى صحتها ويكون قوله ويرتبط من ذكرها خاص بعد العام
 في الاقتران في قول ينبغي عند ما في الكثير لان اندراج المذكور لا يخص
 الاقتران في ما سجد كونه الله وان يوقف كما ياتي في الاثبات المتقدم لا
 يخصه كما علم من كلامه بان تقدم الصفري على الكبري في الاشياء
 على الوجه الذي في ما سجد في ان الكبري في الاشياء هي المطلوبة
 والصفري هي الاشياء في ذلك مثلا واجمع الى قوله كون الصفري
 موجبة والكبري كلمة في السهل الاول اي واجمل المقدمات
 كلفا وكلمة في السهل الثاني كما سجد في حيث يتلزم اي الاقتران

النتيجة

والنتيجة تطلبه اي قوله تقدم اي او تفرد عليه على الوجه الخاص متعلق
 بقرينة لا اندراج العام في موضوع الكبري او رد عليه اندراج
 لمساواة العالم للصفري وجوابه ما سجد كونه الله عند قول الجاهل وما من
 المقدمات الصفري اي وانظر اي اعين متمم اشار الجانب
 من فاسد متعلق بحال محذوفه من جهة النظم اي الصورة و
 قوله بان كانت اي تصور الفاسد من جهة النظم وكان الاثر في التفسير
 بالكاثر بدل البالان افساد الصورة لا يخص فيها ذكره ومن جهة
 المادة في ثوابن يعقوب بن السنييه هذا على انه يجب رعاية مادة القضا
 يا ليصعح للاميل واللائم من فرع من القاطم لان العرض يقتضي صورة
 القياس ونسبيه في احوال النظم على لزوم رعاية صورة المادة
 بالاستدلال عليها اي اشار به في المقادير في قوله محذور وقوله وانظر
 صحتها من قاصد والبالا له وقوله هل اي يقينها ام لا مرتبط
 بقوله محذور المبرور في العبارة حذف اي طالع علم جواب هذا
 الاستفهام او لا في نسخ لا نام المسئلة لا تادل هل يمكن جعلها
 مقطوعة لا صواب عن الاستفهام عن كونها يقينية في الاستفهام عن
 كونها غير يقينية كما او صفها في حاشيتها على عصم في الاستفهام
 وهل هي علم في المقدمات لا ينبغي استظهاره لان القياس في قوله
 بالاستدلال عليها ولا بد اذالة في الاحتياط يودي الى التكرار مع قوله
 وانظر صحتها من فاسد لانه او حل منه المتنازع من جهة الصورة
 وهذا اي قوله وانظر اي بيان للوجه الخاص اي المذكور في بيان
 قوله ويرتبط المقدمات حيث قال هناك على الوجه الخاص وامر من قائله
 لينه ثم يقول وهو كون الصفري في حاشيتها ذلك فاصل واقول
 هذا الامر من موضوع يقول الله هناك فتلك الذي ذكره سابق
 بنت للتوحيب فلا يقال هذا تكرار لما تقدم بوجه قوله ويرتبط
 المقدمات واقول الاقتران في قوله التكرار بالسمية الى غير احتساب
 المقدمات هل هي يقينية ام لا بالاستدلال عليها اذا كانت متعلقة اذلا
 فقام ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لان امر اوجه في قوله



شروط الاقتران وليس ذلك منها ولو قدر ان يصدق ما يتبع من
 التكرار بين قوله على ما وجب وقوله وراثته ولو كان بحق التمام
 وقد علمت ما هو فان لا يتم ان المضمون البيهقي قوله
 صدق اي بسبب اطراد صدق وقوله وعدم يتبين اي عدم يتبين
 صدق بسبب عدم اطراد صدق بحسب المقدمات متعلق
 بصدق المقدمات بان لا يثبت ما دلتها الواقعة وان لم
 يتبين ذلك اي انه يكون من صدق المقدمات واستيفائها وطها
 من حيث الصورة فقط او انتفاها معا ولم يميل لهما اتكالا على بقاها
 وهما كما انتقام صدق المقدمات في صدق النتيجة تارة وكذاهما اخرى
 فقدمتها في انتفا الاستيفاء كما في الاستدلال بغيره وبعض
 الغرض من هذا وكذاهما كما في الاستدلال بغيره وبعض
 الغرض من حيوان وصدقها في انتفاها كما في الاستدلال بغيره
 فناطق وبعض الناطق بخلافها كما في الاستدلال بغيره
 فناطق وبعض لا يشترط من الناطق بحيوان ما يصح به المعنى وهو
 قوله من حيث يتبين صدق وعدم يتبينه ولم يميل من حيث صدق
 وكذا به واعلم ان هذا الكلام المضمون في الغالب في القسمين
 عن العظام ان المراد في التوجيهات الكلية التي هي استيفاءات
 فلا يرد ان هذا انما يتم لو كانت النتيجة موجبة كلية او موضوعية
 السالبة لا يجوز ان يكون احدهما غير الغالب ان يكون كونه
 لهما في نحو كل انسان فاطر وكل فاطر حيوان فليس في الاستدلال
 وقد يكون اعم نحو بعض الفاعل استبان وكل انسان فاطر
 متوسط وجعل بين الطرفين الطرفين تنازعه كل من يوسع
 وجمع واراد بجمع بينهما فاسية لهما وكونه وسيلة الى نسبة
 الاخر فالعطف للتفسير وفيه ان المراد بالوسط لفظ الاصل
 الشكل الاول قاله في الكبير وهو كونه وسطا في غير الشكل الاول
 مع انه في غيره ليس متوسطا لفظا ولا نفقا ان المراد بالوسط
 في الجمع بين الطرفين وان كان ذلك ولا واثرا كما في الطرح او الاول

وان كان في بعض النسخ
 وان كان في بعض النسخ
 وان كان في بعض النسخ

كما في

كما في الباء او وسطا واثرا كما في الترميم الثاني واثرا يمكن التمام ان
 المتوسط لفظي في جميع الاشكال غير انه في بعضها بالفضل وهو الاول
 وفي بعضها بالضرورة وهو البقية لوجوبها الى الاول على ان الفهم
 قال ان المقسمة الامور استبانها لا يتوقف على ثبوت
 المناسبة بين ذلك الشيء وبين كل من تلك الامور بل يتوقف على ثبوتها
 بينه وبين بعضها بقضه انما قال ذلك لان الذي قدمه السر
 حتى دعاوي بادلتها والذي سيق كونه انما دلالات بلا اوله
 هذا اي في قوله وما من المقدمات التي وحدها استبان لطفها
 الى ان كان ينبغي للتألف ان يعمل الا صغيرا ولا كبيرا ولا وسطا ولا ثم
 الصغير والكبير في تأليفهما بحكم بوجوب الادراج ثانيا لان
 صنفه مع قصوره فيه الحكم قبل النقص وما هي اشارة بتقديم
 هي الى ان صغيرا خروجه من حذف وتحويله صلة ما ومن المقدمات
 حالة من الصغير في القسم صغيرا او من صغيرا بينا على اثبات
 احوال من الحرف وحذف صور الصلة جازي المطول وحذف ما قوله فيجب
 ان قال في الكبير علم انه جري على الستة القوم صغيرا وكبيرا ووضوح
 والكبر ليس بل ان كانوا لا يريدون تفضيلا على موافق من
 وانما يريدون موافق فاعلة وقاعل او تفضيلا مطلقا فصحت
 المطابقة وان لم توجد في الاضافة كما قال ابن هاشم في كان صغيرا
 وكبير من فقا لها حصبا من على ارض من الذهب وكان قولنا الخوف
 جملة صغيرا وكبير والعرضون قاصدة صغيرا وكبير اي كل
 فردا اشارة الى تقدير مضات اخر فتكون جملة المقافات
 المقدمات اربعة اثنان بين اندراج والفهم واثنان بين في و
 مجرى هاشم فيجب اندراج افراد صغيرا في مضمون او وسطا وكبير
 لو كانت اي بالوسط مساويا لا صغيرا فانه اذا دلتها عمومها
 اندراج من احواله لان ما هيبة كل شخص عارضا اعم من ذاته
 قال في الكبير فاذا قلت كل انسان فاطر وكل فاطر حيوان فالمراد من الانطقت
 افراده فالاندراج في الناطق كل فرد في خصوصه وكذا الوقت في الصغير

في

هو انسان ضاحك اهواي وفي الكبري وكل ضاحك جسم ثم قال في هذا
المراد من الموضوع افزاده معتر كل فرد فرد مخصوصه اه وقد اشار بهذا
المفهوم الى ان الاوسط ابري كونهما هبة للاصف كما في كل انسان فاطق
وكل ناطق جسم وكما في كل انسان حيوان وكل حيوان جسم او عارضه كافي
كل انسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكما في العالم متغير وكل متغير حادث
باللوكان او احزاب استغالي وقوله من الاخص اي من الاصف
بعض الحيوان الخ قال في الكبري فافزاده هذا البعض مدمج كل ههنا فرد منها
في الانسان اهواي مع كون الانسان فاحص لصدق بعض الحيوان بعظم
النظر ههنا عن خصوص البعض الانساني بغير الانسان اه واقول هذا
مبي على ان الاخص بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح انه الحيوان وان بعض
سور وخ لا يظهر الا بذكر ج قد يد هذا في الاقتراي اي ما ذكر من
الا بذكر ج ظاهر في الاخص في واما الاستغالي الخ حاصله ان الا بذكر ج
لا يكون متحقق في الاستغالي اي بيا ويطه بالاقتراي وضمان الا بذكر ج
في الاخص اي اما احتياج اليه ليقدي حكم الا كمر للا صفر بواستلزام الاوسط
وهذا القدر يستغني عنه في الاستغالي لان استغالي لوجه اخر وهو ان
يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لا يعمه ومن رفع اللانم برفع ملزوم
مضمون الثاني الخ هذا اذا كان العرض استغنا عن المتقدم بفتح
عني الثاني وقوله او مضمون المتقدم الخ هذا اذا كان العرض استغنا
الثاني لفتح المتقدم فاده في الكبري هذا حاصل الخ اسم الاشاره راجع
ما تقدم من تاويل كلام بتقدير استغافات ومن بيان الا بذكر ج في الاستغالي عليها
تقديره عبارة الكبري وعلى هذا اي التاويل اول به كلام النص من تاويل تقدير
المضافات بحمل كلام ابن سينا ومحمل حمل هذه اقواله السفلن لا بذكر ج الصغري
تحت الكبري وقوله فردا من افراد الكلية فيقدر في العبارة المضافات الالهيه وقوله
اي لا بذكر ج افراد اصف الصغري بفتح مضمون او وسط الكبري وتذكره في
العبارة الثانية ايضا فافزاده الخ في اي فرد من افراد مفهوم او وسط الكبري
اي المقضية الكلية هي الكبري وانما ذكرها بمرمتها لارتباط بعضها ببعض
واذا فادتها لانه لا بد من العلوم **الخلاصة** كما اذا ادعيت ان موضوع

ما واه به طبيعة علمه ما له بما قد اى لا لاند ليكرم اي من العلم على اللطفي
الحكم على الفرد الذي البغلة الصغار اليها وهو قليل لقوله تنقطن الخ وما
ذكر اي من استر اطل علم ثالث في الحزمه اي ذي الحزمه في صفت
العلم بان هذا الخ اي في العلم بان هذا ترتيب منيع يكني وقد اذ كلام ابن
العلم بان هذا الخ اي في العلم بان هذا ترتيب منيع يكني وقد اذ كلام ابن
العلم بالاندراج وسد القدر ليس في كلام ابن سينا عن ذلك اي
العلم بالاندراج وقوله عند ذلك كرا القدر مني اي استغنا عن قوله
علي هذا الوجه اي العلم بان هذا ترتيب منيع وعبارته اي البصائر
وانتول الغرض من نقل عبارته بيان الاول كما يبدو ما ذكره ابن المتكسبي
من بعض العلم بان هذا ترتيب منيع للعلم بالاندراج حيث لم يذكر
البصائر وي مع واستر طه العلم بالاندراج استغنا عنه باستراط فلا حظه
الترتيب الثاني في الاستغالي اي استراط امور اخرى بمرحلة السببية العارضة
للمقدّمين وبما قد راد في هذه العولت والى قبلها بغير خلل ما قبلها
والاستغالي بالهواي في بعض الامور كذا في ان هذا الاشبه صواب
في ظننا فلا اعتراض لا بذكر ج في حصول النتيجة كما هو مقتضى البصائر
فما وقوله والنتيجة اي الصورة الحاصلة من ترتيبها اي تقدم صواب
علي كبرها ومن كونها كبر محمول في الصغري موضوعا في الكبري والاف
فمطلق النتيجة على السبب عطف على جزوي في تولد العارضة بفتح
المد كبرها كقوت اقول بطل عليه ان من الاستغالي لا يتوقف على حصول
ملاحظة حصول النتيجة بل جلا استغنا الفيلسوف لها وخفا وه كقوت
الكبري محمول في الصغري موضوعا في الكبري او بالعكس فلا يظهر
استراط ذلك في نفس حصولها الا ان يقال المراد حصولها على وجه مخصوص
من جلا استغنا القياس لها وخفا به قائل والاي وان لم يلاحظ
ما ذكره قوله في تفاوت الخ اقول فيه ان جواب ان العرطية لا يصدر
للام وان هذا انحصار منه علي والمترتبة بعض ما يتوقف على عدم ملاحظة
ملاحظة الترتيب والتمية اذ ملاحظة عدم حصول النتيجة المتوقف على عدم
ملاحظة الترتيب على ان في ترتيب عدم نفس تفاوت الاشكال في جلا

الانتاج وحقايد على عدم ملاحظة بعض الهيئة تكون العكس محتملا في
 الصفري موضوعا في الكبري وعكسه نوع خفا والواضح توجب عدم نفس
 تفاوت الاسكال على اختلاف الهيئة وتوجب عدم ظهور التفاوت
 على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام وعليه مطلق على قوله
 على هذا جعل ما ذكره ابن سينا في الصغرى الى التاويل المتقدم بغير
 المتصافات فتكون الله ذكر هذا التاويل في تلك عبارات اعم من
 الصفري اقوال صريح كلام الله ان التقدير اعم من ايراد صفري
 مع ان الوجه هنا تقدير مفهوم بدل ايراد كمالا يعني ان الاصفري
 ايراد الاصفري لو صرح بذلك كان احسن وذات هذا اصفري مقدرة
 ذات حد كما مر في الاشارة اليها في قبل قول المصنف من المقدمات
 هو صفري هذا قد ضمير الفصل لنا كذا النسبة وعلله لم يفعل ذلك في نظيره
 بعد تبينها على انه غير ضروري لانها اطراف المقضية لا يقال نسبة الكبري
 وسطا في نسبة هذا الا ان قوله هو وسطا بالنسبة مجموع مؤدتين
 وحد بالنسبة الى كل منهما على حد علم ان معنى كونه وسطا انه واسطة في
 ربط احد الطرفين بالآخر فذريبا في كونه حرا وطرفا ويصح العكس في
 في كل من الجهتين وهذا ما مر في الاول والاحسن لان السبيل عليه معرفة
 ذواته اندراج في الاكبر اعتراف بان هذا لا يتنافى في الضرب الذي منه سلب
 نحو كل انسان حيوان ولا يتنافى من الحيوان بغير قيد الا ان سلبا عن
 الاصفري فلا يتنافى في انه راجع الى صفري قوله يدق بان معنى اللاحه فيه
 في صورة السلب استحقاق سلب الاكبر عليه سواء كان موضوعا في
 في الصفري فمقتضى انهما وتوابعه او محتملا في الصفري فقط او فيهما
 وكذا يقال في قوله او مقتضى ما ونا ليا قد خلت الاسكال الاربعة جملتها
 وشرطها ذكر الاسكال الاربعة وشرطها وعدد صورها الستة
 والستة وما يتعلق بذلك اي من تربي السطح والاضرب السكال والصفري
 ومن قول المصنف وتبع النتيجة الاحسن من تلك المقدمات الى اخره
 عند هؤلاء الناس اي المناطحة اما عند اللغويين فمضيف
 هي على هيئة انسان الى ان في كلامه بيان القوي في مجال

عنه هو الا ان حارها
 الحكماء فوجه ما انا
 في ادعوه وترجم اليه
 الى الكبري في حارها

بالحد باعتبار طرق المطلوب اي باعتبار موقعه في المطلوب مع الحد الوسيط
 انما للملازمة والمصاحبة من عنوان تقدير الاسكال مع الاسكال مع ان
 القياس لا يشتمل الا على سور وسورين باعتبار ان الاسكال في حد ذاته اربعة
 سور والاحباب الطه والخرق وسور السلب الثاني والخرق او الله خمسة ومن
 قوله من عنوان تقدير الاسكال من غير شرط ان تقدر الاسكال على شرط لا يتغيرها
 من غير اعتبارها وعدم اعتبارها كذا الا فاده سيدي سعيد قدوره واستعمل
 السكال في كبري من عبارة السكال اوجه واسب يكون الضرب من السكال اي
 النوع له بخلاف جعل عدم اعتبار الاسكال لا يقتضي تبين الضرب والسكال
 كليا وسياتي مزيد لذلك فاضم اي وقت ذلك جعل اذ في نسبة وجوز في
 كبري ان تكون تقليدية اي لا ذلك اي اعتبار الاسكال ونسب الاله القياس
 باعتبار الاسكال فتكون اقول اسم الاشارة لنا وله مرجع بالحد كوبر وعلى كلاهما في
 هذا الوجه لا بد من تقدير مضائق في العبارة لان الضرب هيئة القياس باعتبار
 الاسكال بتقديره علمنا انما اذ مضروب ذلك وهو الهيئة وعلى ما ينبغي اذهية
 ذلك اي ما ذكر من الهيئة اقول فانه ان الهيئة المضروب كونه الهيئة وبما
 بانها لما كانت ملحوظة مقدرة كانت في قوله المذكور المقدر فيها الاسكال
 اقول لا حاجة اليه بعد قوله اذ قال اي وقت اعتبار الاسكال بيان افا
 في الكبري ان الاشارة بمعنى الدلالة من اطلاق الخاص وان دالا العام اذ دلالة
 الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة اشارة وان الدال في له بمعنى على
 واعلم انما كانت من باب تنبيه قريته لا اعتبار قريته المقدم او عدمه فيها
 وهي السور باعتبار الاسكال اي باعتبار طرقها المطلوب مع الحد الوسيط
 كافي كبري وانما نزل ذكره هنا لتبين السكال للضرب فيه مع تقدم ذكره في
 السكال فالضرب بخصوص تدبير قوله بخصوص لانه اعم من مطلق ضرب
 مع مطلق سكال ما يقتضي ان ما صدق في بيان كل ما يصلح ان يكون ضربا في
 لا يكون سكال وبالعكس وتقول احسن من السكال اي هو نوع من اقسام ذلك
 الى وجه تنبيه من بانها يقال هذا على ان هيئة اضراب اي انواع وافول
 ما ذكره من احصية الضرب من السكال هو على ما تحكم قد منه عن سيدي
 سعيد قدوره من ان المحفوظ في السكال عدم شرط اعتبار الاسكال على ان

الحاشية فانه عدم اعتبارها قال لا خصية باعتبار ان المراد والامثلة التي تعلق
 بسبب الاسوار لان يتحقق فيها الضرب بخصوص اقل من المراد والامثلة
 التي تصح بسبب عدم اعتبارها لان يتحقق فيها الضرب مثلا المراد والا
 الامثلة التي يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور على التوالي من
 موجبتين كليتين اذا اعتبرت الاسوار اقل من المراد والامثلة التي يتحقق
 فيها الشكل الاول اذا لم تقتصر الاسوار لانه يتحقق في هذا الضرب وفي
 غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبارهما مصادق الا
 باعتبار المفهوم لتباينها مفهوما على هذا الوجه وان زعمه بعض
 فاعرفه وعيانه مختص بالسوي وتسمى القديمان باعتبار هبة الوسط
 مع الاصغر والا كبر مستكلا اي اشكال اربعة فقط اشيا وبذلك الى ان
 فقط مقدمة من تأخير بحسب الحد الوسط اي لا يجب ان اخذوا لهم
 والكملي اذ لا اعتبار له في انقسام القياس الى الاشكال الاربعة
 فحد الحد الوسط اخذ من قوله ووضعنا الرابع ضميره الى الحد الوسط
 والى بالاعمال انما في مثل هذا السياق تشريفاً فان هذا ما بعد تفصيل
 لما قبلها والمراد العمدة اي فلا ينفك في كلام المصنف هنا ما من
 حال كونه نائبا اي نائبا في الاعتبار والمراد سمي نائبا ولم يجعله مضموا
 بترجى الخافض لانه سماعي المتقدم والتالي في الترتيبات فالشكل الاول
 فيما بان يكون الحد الوسط تاليا في الضمير مع ما في الترتيب هو كذا
 هذا الترتيب انما كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسمه نفس البقية
 هذا الترتيب المتقدم في قوله هذا وقوله المتقدم اشارة الى ان في الترتيب
 للمهدو وجمع بينهما للايضاح في الشكل اي الكمال والقوة بالشكل الكامل
 اي على الاطلاق واما كمال الثاني والثالث فنسبتهما للمطالب الاسمية
 سببا في بيان ترتيبها في الترتيب علم النظم الطبيعي اي الترتيب الجاهلي
 مقتضى الطبيعة وما قاله النفس ثم من ان الحد الوسط حتى يلزم
 الاظهر ان حيا تميزه بالحد بعد ما مر في قوله وقوله لانه قد افهم
 علمه ليلزم الذي سواش من الحصول ان قال في الكبير وبما مضى
 ان الحصول على الغاية اه واولا لانه لا يمكن ان يحصل قد يختص بملية

لا يوجد في الفاضل انما يطلب لاجله ايجابا وسلبا اي فهو من تابع للمو
 للموضوع والموضوع المتبوع انش من التابع في احسن الحدودتين اقول
 اقول التفصيل هنا وفي قوله سابقا انش من المتبوع على غير ما به فلا يقال
 هذا يقتضي حصة كل من المتبوعين وقوله سابقا انش من المتبوعين يقتضي
 شرفهما في كلاهما ناسخا وبعد عن الطبع جدا ولهذا لم يوجد في الترتيب
 الثلاثي فاما وجوده فيه بطريق الاشارة اليه في الاول في
 قول الخليل ان الله ياتي بالشمس من المغرب مشرقا فان بها من انش
 ونظم القياس ان لا تقدر ان تاتي بالشمس من المغرب وكل ما لا يقدر
 على ذلك ليس في واما الثاني في قوله فلما قل قلما قلت ونظم القياس
 على هذا اقل او هذه اقله ولا تاتي من الاقله باحل ينتج هذا ليس باله
 واما الثالث في قوله الله على اليهود التالين ما انزل الله على من
 تاتي بقوله قل من انزل الكتاب الذي جاءه موسى ونظم القياس موسى
 بضم موسى انزل عليه الكتاب ينتج بعض الترتيب عليه الكتاب فحد
 الموضوعية اخبر بية نرد المسألة العلمية التي قالها اليهود وورد
 عليه انما لم لا يجوز ان يكون قوله تعالى ان الله ياتي بالشمس من
 المشرق فان بها من المغرب اشارة الى قياس من الرابع نظمه كل من
 لا يقدر على ان ياتي بالشمس من المغرب ليس في وانت لا تقدر على ان
 تاتي بالشمس من المغرب مع ان هذا انما حود يكون على ترتيب الماخوذ
 منه اجيب بان علم ذلك ان النتيجة تخرج بتركيب غير ان لا منها
 في ليس انت او ليس في انت فنلزم وقوع الترتيب ضمن الرتبة في
 محل نص اخر ليس اقادون في الكثير اقول انما ادعي امور واجل
 جوان كون الاية انما اشارة الى قياس من الرابع وانما طوقه لا
 بعدون بالانفا في مصلح نظره انما في فلا يلزم التفسير بذكر
 بما يقوم كمال اسم العلم واسم الاشياء والاشياء ان الاشياء تصح للاشارة
 الى من الاول والرابع وحرفه ووجه برهان الدين في حواشيه القوي
 بعد عن الطبع جدا باحتياجه الى عمل لانه يحتاج الى تفسيرين لان
 ن موضوع المطلوب محمول في صغره ومحمول موضوع في كبره يحتاج

انزل

عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا لا محلا وان
بغية الاشكال فان الاول وقع فيه موضوع المطلوب موضوعا في الظاهر
ومحموله محمولا في الكبري فلا يحتاج الى تفسير اصلا والثاني وقع
فيه طرفا المطلوب موضوعا فيحتاج عند تركيب النتيجة الى
تفسير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولا والثالث وقع فيه
طرفا المطلوب محمولين فيحتاج الى تفسير واحد وهو جعل الطرف
الاول موضوعا **نحو** ما عن هذا النظام اي تكرار احد الاوساط
كما سذكره الذي يعدل له قال ابن يعقوب التميمي على هذا ما يستقر
عنه لا ندرك ان لم يذكر احد هذه الثلاثة فمعلوم ان الاشياح بالصور
او علم الوجه الاول اي الاشكال على احد الاوساط كما تقدم اي
في قوله واحترز عن تضمن غير المتناسق فتناسد النظام فيه
اظهاره في مقام الاصرار لا على النظم وان كان الشكل الاول والذام
المستثنى ليس بينهما مكرر لان المراد من الموضوع الا فرادى من المحمول
المعهوم ولم يكن الوسط الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا بان
كان محمولا فيهما كما في الثاني او موضوعا فيهما كما في الثالث واجيب
بمع ان الوسط لا يتكرر الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا
لان المراد بتكرار الوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين وان
كان المراد به في الصغير مفهومه من حيث صدقه على افراد الموضوع
كما هو شأن كل محمول وفي الكبري افرادها اي افراد الوسط من
حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كل موضوع وتقرر جواب
على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظر في ذكر شروط الاش
شكل قال في الكبري لا يحتاج كل شكل سلطان الا ان لم يقم فيه جهة
فان لم يثبت فيه جهة لم يثبت تلك الاقضية بالاحتلاطات والاختلافات
ولما شرطت احتلاطات من الطولات والاختلافات الاقضية التي
من الموضوعات ان ترى ان تعلم باللبس المحمول فكلية معقوب
ثان وكبراه قايب فاعل وهو الذي كان مفعولا اول والفاعل فكبراه
مفعول اول والفاعل صمغ الخاطب اولواشقي اجاب الصغير

اعتبار

اي بان كاديت ثالثة صريحة بان كان هناك اداة في اوصافها اذا قيد
الموضوع بوحدة او فقط هو الانسان وحين صانع وكل صانع
حيوان فالنتيجة وهي الانسان وحين حيوان كاذبة لان وحين في
موت الانسان من غير الانسان حيوان فهو قضية دخلت في قضية
قال صغير في قوة قضيتي الاولى الانسان صانع والاشية الاش
عن غير الانسان صانع وهذا نوع من انواع الاعمال ليس من مجموع
المسايل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما اذا قيد بذلك المحمول
فان القياس صحيح ونتيجة صالحة هو الانسان هو الصانع
وكل صانع وحين حيوان ينتج الانسان حيوان وكذا سجن الفرس
واعترضت النتيجة اي اختلفت صدقا وكذبا فقد تصدق
اي اتفاقا بحسب القسمة العقلية اي لا بحسب القسمة المتبعة
باربعة البالي المقنوني واما التمهيد بجواب عما يقال تقدم
ان اقسام احكام ثمانية فكان مقتضاها ان يكون اقسامها ثمانية
وستلزم وحاصل الجواب ان اربعة منها تعتبر في العدد وهي اربعة
بعضها والسفعية بعضها لان الاولى في قوة مجزئية هي مدرجة
فيها والثانية في حكم الكلية هي مدرجة فيها فتوحيدها الكلية تقدم
وجه التمييز في جانب العملية بالقوة وفي جانب السفسعية بالحكم
في جميع الاشكال مالم يأت بالشكل الاول فهذا رتبة حيوان
فهذا حيوان ومثلها في الثاني كترس صهيال وليس بصهيال
فلا شيء من الترس يريد وما لها في الثالث رعد حيوان ويريد انسان
فبعض حيوان انسان ومثلها في الرابع يد ناطق ولا شيء من الصاهل
يريد فلا شيء من الناطق بصهيال استدلال على كونها اشيا الاشكال
يكفي فيه ثبوت الدعي في صورة واحدة في قوة الكلية الاولى في حكم
الكلية هي من تنفكس بحسب القسمة اي المواضع بان تنفكس في رتبة
حيوان الى رتبة ليس حيوانا هو ليس يريد او اشيا فان تنفكس ما ذكر
الى الاشيا من غير حيوان يريد اذ كانت موجبة فقيده لان
الشخصية السالبة لا تنفكس عكس نفكس الى كلية فليس يريد حيوان

لا يصدق عكسها عكس نقض موافق الى لا شيء من الحيوان ليس زيد
ولا عكس نقض مخالف الى كل غير حيوان زيد لان السالبة المحرقة
الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم اليها لا تنفك عن عكس نقض
الا الى جزئية سالبة في الموافق وموجب في المخالف فظل الموافق
في وجه التقييد بالاجاب كما ان الكلمة تنفك عن ذلك اي عكس
نقض الى كلمة لم يخرج عن موضوعها فرد ما في لوجود السور
الكل في الكلية وتخصص الموضوع وعدم تقدمه في الشخصية
فتنضم الى الأربع او مرتبط بقوله سابقا والثاني في اثنين بل في
اي تنضم اقسام الصغرى الاربع الموجبات الكلية والجزئية
والسالبة الكلية والجزئية في اقسام الكبرى الى ان ذلك
في الكلية والجزئية موجبتي الصغرى وانما لم تنضم حالتا الكبرى
في احوال الصغرى الى الأربع كانت حالتا الصغرى في احوال الكبرى
الاربعة بل لم مع ذلك تلو واخذها مع السالبتين والصغرى في خروج
ذلك بشرط اجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما ياتي في بقية الاشكال
هذا طريق الاستسقاط اي استسقاط الصغرى والقيمة وتوابعه
واما هذا طريق التحصيل اي تحصيل الصغرى بالنتيجة والفرد بينا
الطريقين ان الاول يبين من فيها كبيان المقام صحتها ويؤخذ منه
المنهج بطريق المفهوم والناحية بالعكس وان الاول يبين المفهوم الشرط
والناحية ببيان شرطه نحو قول وضوء عبادة ولا شيء من العبادة
يستثنى عن القيمة عارضة الحق بان كل وضوء تطاوع ولا شيء من التطاوع
يقتصر الى السمة ويضعف ان الحق هو بالذات من الوضوء العبادة ولا بد
من تقييد العبادة بالمدنية التي ليست من التروك والاولى وعلى
الكبرى نحو انقول ونحو ان الالهية او يقال المثال لا يشرط صحته
مذكور في المطولات قال في الكبير قد انضمت الى اول جملة المقام
الكلمة والاجاب وقدم الثاني على الثالث لان الثاني والثالث
سلفا اسبق من اجاب وان كان اجابا والمالك على الاربع لان الذي
مع الاجاب اسبق من اجاب مع السلب ان يختلفا بالبيان القيمة كما هو

المتعارف

المحموظ ولم ياتي بتا الثاني مع ان المعامل صغير متصل بوقت لتا ولها
بالقولين قال في الكبير حذره قوله له شرط وقع اي حذره شرط من
هذا التركيب فاقترع معزوله له حال مقدمه على صاحبها لان ثبتا الفكرة اذا
تقدم عليها ينصب حالا ووقع صفة لشرط لان العمل بعد افكرات صفات
وعاينه السيد الاول الصمد لم يلزم توافق اي شتا وكلا الصغرى
والاكبر اي عند اجابها ولا يتا بينهما اي عند سلبها في الكلام لم يشر
مترقب اي ومدار لا متاج على لزوم الموافق حتى تكون النتيجة واي
موجبة او لزوم السلب حتى يكون صا واما سالبة وحيث لم يلزم
الموافق عند اجابها ولا المتا بين عند سلبها وجب المدول الى
اعتبار احتلا قهرا اللازم له المتا بين فنضم النتيجة اي
تختلف بان تصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا موجب غير
الذهن اما في الموجبتين اي ما صطرا بينهما في ايجابيتين وكذا
يقال في قوله واما في السالبتين كانا الحق السلب اي الموافق للرفع
وان كان مقتضى القياس الاجاب لخلوه عن السلب كان الحق
الاجاب اي الموافق للواقع وان كان مقتضى القياس السلب
لم يلزم في الاكبر اي المبيها عليه نتائج هذا الشكل الذي هو مبني على في
الاكبر من الاصغر بواسطة نفى اللازم الذي هو الواسط على احد
المزومين الاصغر والاكبر وانباته للاخر فثبتا فيه والنتائج
في اللازم مقتضى الثاني في المزوم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني
مثلا اذا قلنا كل حمار قاهر ولا شيء من الاسنان فيناه هو يتبع لا شيء
من الحمار يا نسان لا فان ثبتا للحمار انما هو مقتضى مقتضاها عن الاسنان
فيكبر ان يكون لا نسان غير الحمار والاما الثاني اللازم عن احدها وتثبت
للاخر حيثما اي حينا اذ كانت الكبرى غير لينة فيكون مفهوم
الاكبر اي ما الذي هو هو لا نتائج كما هو كقولنا كل انسان حيوان
فمفهوم منه اذ لا حصا الذي هو الاصل من في بعض افراد الجسم
الذي هو الاكبر وهو الذي لم تثبت له الحيوانية اما الذي ثبت له
الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه وكقولنا لا شيء من الاسنان

نفوس في هذا حال لما اذا كانت الكبرى جزئية ومما قبله من
 لما اذا كانت جزئية سالمة والمفهوم من هذا المثال عاقلات الاسنان
 بعض افراد الحيوان وهو الذي ثبت له الفرسية اما البعض الذي
 ثبت له الناطقية فلا ينافي بل هو عينه الموجبان مع الموجبين
 الكلية والجزئية الكبرى يتبين وقوله بارتبة خبر محذوف اي وذلك
 بارتبة وكذا انما لا ينافي كبري هو حال وكذا قوله صغير يبي
 فذلك ان ما قال في الكبرى ما يخصه في الصواب في النتيجة
 من السطر الثاني والثالث ثلاثا احوال الاول احتياجا للرد في صواب
 السطر الاول المنتجة الثاني عدم احتياجا لها الثالث احتياجا صواب
 الثالث دون صواب الثاني وهو الحق لان حاصل الثاني في الاستدلال
 ببيان التوارد على تنافي الملزومات فاذا اقلنا كل انسان حيوان ولا
 شيء من الحيوان تنافي لان ما هي الا لازم الانسان الحيوانية ولازم
 الحيوانية وهذا لا ينافي فلا يجمع ملزوما ما هما هما
 الانسان والحيوان لا يقدري الشكل الثاني في احتياجه على هذه المقدمة
 الخارجية وهي ان تنافي التوارد وقيل تنافي التلويح وان لم يمتنع
 من مقدامة كما ان لا يقدح في الشكل الاول في احتياجه على مقدامة خارج
 خارجية وهي ان لازم الاول لا يمتنع لهما من مقدامة ضرورة وان لم
 ان دون صواب الاشكال الثالث المنتجة في صواب السطر الاول والنتيجة
 اما هو في الجملة لان من صوابها ما لا يرتد الى السطر الاول فيبينوا
 اما في طريق اخر فالخلق من رتبة من صواب السطر الثاني الى الاول
 الثلاثة الاولى فالصواب الاول منه يرتد بعكس الكبرى وهو في مثال
 المذكور في المثال الثاني من الحيوان يخرج والصواب الثاني يرتد
 بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى
 في مثال هو عكس الكبرى في مثال الاول والاول قد عرفت وعكس
 النتيجة في مثال القرب الثاني لا يمتنع من الانسان يخرج والصواب
 الثالث يرتد بعكس الكبرى وهو في مثال عكس النتيجة في مثال
 الصواب الثاني وقد عرفت واما الصواب الرابع فلا يرتد الى الاول لانه

لا بعكس ترتيب مقدمته لانه يكون كبرى كلية ولا بعكس
 صفرا لانه سالمة جزئية فلا تعكس ولا بعكس كبراه لانه انما يتكسر
 جزئية وهي لا تصنع كبرى في السطر الاول فلذلك بينوا انما جمل طريق
 اخر كالخلق وهو ان يخل نقيض النتيجة صغرى ونقيض الكبرى القياس
 فنظم منها قياسا على هيئة السطر الاول من نقيض النقيض الصغرى
 وهو باطل لانها مسئلة فيكون صاوي اليه وهو صحت نقيض
 النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك ان تقول اذا صدق ليس
 حيوان بافان وكل ناطق انسان صدقت النتيجة وهي ليس بعض الحيوان
 ناطق والاصدق نقيضا وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى الكبرى
 القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل ناطق انسان فينتج كل حيوان انسان
 وهو نقيض الصغرى التي هي ليس بعض الحيوان بافان ولا يخل الى
 من نقيض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة حقا وبما في بيان
 انتاج الترتيب الثالث والرابع في محلهما فلا ينتج هذا السطر الاسالمة
 اي كلية في الصواب الاول والثاني او جزئية في الثالث والرابع
 فيطلب فينتج مطلبين من الاربعه ووجه ترتيبها ضرورة بان الصغرى
 الاولى ليس بشر من المقدمات الاخرى مقدمتان ونتيجة لان الكلية
 مطلقا بشر من الجزئية كما هو قدم الاول على الثاني والثالث على الرابع
 لا سيما صفرا هو الذي هي المقدمات على الايجاب الذي هو اسف
 من السلب شرطه انما في ان الايجاب خبر مبن على محذوف ونحو
 عنها خبر المبنى الاول وقوله في صفرا هو في موضع محال
 وان توري كلمة احدها انما هو عدم جزئيتها بما فيصدق بان يكون
 كليتها واحدا هي كلمة والاخرى جزئية كما يستلزم ذلك في بيان الصواب
 النتيجة يلزم التناقض لا صفرا لا كبري احتياجا عما الذي هو صواب
 انتاج هذا السطر لان حاصله الحكم بها على شيء واحد فليزما جزمها
 لان ملزوما منها واحد صواب اذا قلنا كل انسان حيوان وكل انسان بشر
 فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شيء واحد وهو الانسان فيلزم ان
 بعض الحيوان بشر وهو المطلوب وتناقض الانسان حيوان ولا شيء من

الانسان بحرف قد انتسب للانسان الحيوانية وتبين عند المجردة فيلزم سلب
 الحيوانية عن الحيوانية والاما مع نفي احد هاتين شيئا فانها لا تخلو
 فينتج بعض الحيوان ليس وهو المطلوب ومعنى لزوم الاجتماع في النباتات
 ان يكون الاكبر ثابتا للاصغر واما كالضرب الاول من المسئلة المختلفة ومعنى
 لزوم الاجتماع في النفي ان يكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر واما كالضرب الثاني
 منها ومعنى عدم لزوم الاجتماع في النفي ان يكون الاكبر قد يسلب عن الاصغر
 ومعنى لزوم الاجتماع في النفي ان يكون الاكبر قد ينسب للاصغر كما اذا قلت
 لا شيء من هذه الفئان لما اذا كانت الصغرى فقط سالمة قال في الكبرى والاول
 كانتا سالمتين مما يحولان في الانسان بفرض ولا ينسب من الاقسام
 بعضها فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الانسان فبحر
 صدقت **انكم** عليكم بالا صفر صفة لبعض فلا يلزم لذلك اي
 لا اجل جوار انما يورثه في البعض **بحر** بعض الحيوان الانسان انما
 مثال لما اذا كانت موجبتين وكذا لو كانت اكبري سالمة كما لو بدلت
 الكبرى بقولك وبعض الحيوان ليس بها طوق او ليس بفرض واحق
 في الاول في الالجاب وفي الثاني السلب فانه في الكبرى والنتيجة
 صادقة اي لا بد ان ينفي ان البعض المحكوم عليه بالاصغر هو البعض المحكوم
 بالاكبر كما ثبتت كاذبة اي تكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
 المحكوم عليه بالاكبر **فستق** باجماع ان الفاعل بعبارة على شئ ط
 الشئ ط في السابق **الاول** من موجبتين كليتين بوجبه موجبة جزئية
 انما ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولا الذي يليه ببيان كلية الحيوان
 كون الاصغر اعم من الاكبر نحو نفي الانسان جسم وكل جسم فاطن او حيوان
 او مخلوق فثبات حيوان ولا شيء من الانسان بفرض ولا نظرها وجه
 تخصيص الضرب بالنتيجة بانه ينتج جزئية مع ان جميع الضروب ينتج من
 جزئية ولو قال فذلك مستلزم لا تقع الا جزئية **الاول** من الموجبتين كليتين
 انما كان احسن واعلم ان ضروبه الثلاثة الاول والثاني الشكل الاول
 بعكس الصغرى والاول بعكس الكبرى بعكس الصغرى ثم عكس
 النتيجة وخلص من لا شيء بعكس الصغرى والسادس لا شيء فيقول

١٨٩
 انتاجه بطريق كالحق وسوان جميل نقض النتيجة كبرى ويعلم انه صغرى
 القياس فينتظم بهما قياس من الشكل الاول وينتج لنقيض الكبرى الصادقة
 فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك ان القول ان اصدق
 كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرض صدقت نتيجة وهي بعض
 الجسم ليس بفرض ولا صدق نقيضها وهو كل جسم فليس فينتظم كبرى الصغرى
 القياس هكذا كل جسم حيوان جسم وكل جسم فليس ينتج كل حيوان فليس
 وهو نقيض الكبرى القياس الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بفرض وبعض
 نقيض المبادىء كما ذكر ولا دخل الا من نقض النتيجة فالنتيجة حقا
 وقال بعض الفضلاء توجبه لما صعد ابن حاسب ومن وافقه وهو
 وكان من دمج على الاول واعتبر كلية المقدمتين اي والكلمة ولو سالمة
 البرهان من الجزئية ولو موجبة توجبه لما صعد ابن حاسب ومن وافقه
 الثالث من موجبتين والكبرى فقط جزئية جعل هوارا ليس طريقته
 الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية جعل هوارا ليس طريقته
 الالتمس في الرموز بل هو خامس فجزئية على طريقة وهناك على طريقة
 عملا بالطريقتين **فبعض** القياس ليس بوجبه بيبه لزم ليس على
 الرابطة لتكون القضية سالمة وانما لم يقل لا يصح بعبه لان القالب في
 الداخلة على المحمول **الاول** من جزئية فتكون القضية معدولة والقول انما
 سالمة وبأدركه الله من عدم صحة مع القالب مواضع لمذهبها معاشر
 الساقية اما مذهبها الثالث فالنتيجة بشرط المذكور في كتبهم
 السادس من موجبة كلية فسالمة فجزئية الظاهر ان نقيض هيا
 بالغا وفي بقية المواضع بالواو **فبعض** صاحب المسئلة هو قال
 القسط في شرحها وانما صدقت هذه الضروب في هذه المواضع
 الحرام لان الاول احض الضروب والنتيجة للامجاب وانما في بعض
 النتيجة السلب والاول جزئية **الثاني** من الموجبتين كليتين
 جزئيتين لا تنهاهما على كبرى الشكل الاول **وهو** وجه تقديمها على
 السادس على طريقة صاحب التفسير انه ينتج الالجاب والسادس
 ينتج السلب وعلى طريقة السقوني استبان الخامس على كبرى الشكل الاول

كما علم على كبري الشك الأول أي ما يصاح كبراه وهي السالبة الكلية
 ولم يقل وصغره مع التمثال عليها لئلا يشك على صغره فستر
 بين الصغريين شرطه عدم جمع الخمسة اشياء ان عدم جمع الخمسة
 خبر مبتدأ محذوف تقديره لم يستقم الكلام ولو في مقابلة واحدة
 سواء كان الجمع في مقدمتين كالتساثلين والجزئيتين أو في مقدمة واحدة
 أي فقط كقوله أي الجزئية السالبة بأن كانت إحدى المقدمتين جزئية
 سالبة والآخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما في قوله
 وهي السالبة السالبة كلتي الكبير والكاف تمثيلية
 ان يكون الكلوي مما سالبة كلية أصول لو قال يدل هذه العبارة
 والكبرى سالبة كلية لكان أحسن وسواء هو في أن كون الكلوي
 سالبة كلية شرط من الصور المذكورة لا شرط يستلزم قال في الكبير
 وهذا يستلزم بعض الموالدين في الجزئية زيادة حروف ساكنة آخر السطر
 الأول وآخر السطر الثاني كقوله وان كان العرو صيغ لم يذكره بل
 فلا هو كلامهم معناه وعلى هذا ليس في تدبيره منوها عما اخرجنا من
 تعريف التذييل وعلى تسليم انه يصح تدبيره في التذييل أي لو خاص
 بالكمال وكان من استعمل ذلك تسامح فيه لشيء يستعمل آخر الجزئية
 يستعمل آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره في قوله والكلية الخمسة
 ووزن انتقاص خمس وقيل نوع عرض خاص وفي الخمسين مع
 تسعين الماشا وفي سوا اختلاف ما حركه ما قبل الروف في نهاية مع غيره
 والروف حرف اللين قبل الروي لكن هذا جائل للموالدين كما كان
 عليه في الإسلام في سائر الجزئية بل في بعض عليا في لغة النصارى
 والألف والهمزة جازل لهم ان يظهروا جرو هذا قول وهذا قول
 خاص بالكمال والبسيط أي مجزوءها جري منه على طريقة الخليل السطر
 هو المتأرك لا على طريقة الاخرى التي له لدخوله التذييل في المقابلة
 أي في نفس الشارح ان السبب والشارح في ذات
 ذلك انما قرأ انتقام على هذا الوجه مع ان كلام المتكلم لا يبيّن له ما يرد
 على كلام المتكلم من الاشكال وهو مقتضى صيغة ان المركب من موجبتين

والبسيط

الصغري فقط جزئية فتنتج لعدم جمعها خستين فيه مع انه عظيم فاما
 في مقدمتين فتنتج مست صور السالتي ان الكلية ان والجزئيات
 والاختلافات وتحت اختلافاتهما صورتان والسالتيان صغريتان
 مع الموجبة الجزئية الكبرى وقوله أو في مقدمة واحدة وفيه جمع
 صورتان الموجبة الكلية صغري مع السالبة الجزئية كبرى مع السالبة
 الأولى كما في السالتي أي كليتي أو جزئيتي أو مختلفتين فذلك اربع
 وقوله أو كانت الصغري مع السالبة أي كلية أو جزئية ففاناف
 صورتان أحسن القرابين معهما أحسن لضروب الأربع المركبة من
 السالتيين والماكان المركبة من سالتين كليتي أحسن لضروب السالتي
 السالبة الكلية أحسن من الجزئية أولا تصدق الا عند سلب المحمول
 عن جميع الألف والجزئية لانها تصدق عند ذلك وعند السلب
 عن البعض فقط والمركب من الأحص أحسن هذا الضرب أحسن
 انتقام المركب من السالتيين الأربعة لو جود الجزئية باقية متحصنة
 أو مع الكلية والاختلاف أي اختلاف النتيجة بعد ما تارة
 موجبة وسالبة تارة وقوله موجود فيه أي وإذا وجد الاختلاف
 في هذا الأحص واحد في غيره لا وفي أحسن القرينتين معهما
 أي أحسن القرينتين المركبتين من السالبة بتسميها والجزئية الموجبة
 هو المركب من السالبة الكلية والجزئية الموجبة كما عرفت هاهنا
 وسوقنا لا تتى من اجاد الخ بقوله لم يقل وهو قولنا بعض الجاد
 ليس بمجوز بالارادة كما قال في نظيره بعد مع انه مقتضى كون
 النتيجة تتبع الأحص حتى نظر الى ان ذلك لا يبدى نتيجة اصطلاحا
 سواء في السور الكلية والجزئية متسا على معقول بالارادة لكن
 معقول مع تعريفه في القياس مع لانه لا يجب موافقة النتيجة للقياس
 في المقربين والتكبير فذلك القرابين الأربع أي السالتيان الكلية
 والسالبة الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية صغري وكبرى
 مع الكلية الموجبة من القسم الأول سواء كان تكن الصغري موجبة
 جزئية وإذا لم تنتج الأحص لم ينتج الا هم وسوا الضروب الأربعة الباقية

السالفة اجزائية والاختلافات والساكنة اجزائية صفري مع اجزائية
 الموجبة كبرى ووجه ما ذكر ان النتيجة اذا لم تلزم الا حصل لم تلزم الا
 لان الفاعلة كافية في حصول السويفي انما لا يلزم الا حصل لا يلزم
 الا مع او موجبة يتسمها اي الكلمة الاجزائية وكلاهما اي
 اجزائية والموجبة فلما علم فباعتبار اي في قوله وان كان اجتماع
 الحسنيين في مورد من طرحة كانت ساكنة جزئية مع الموجبة الكلية
 مع الموجبة الكلية التي هي احض من الموجبة اجزائية انما
 كانت احض من انما لا يصدق الا عند ثبوت الحصول لجميع الاقارن والجزئية
 فتصدق عند ذلك وعند ثبوت الحصول فتصدق احض الجزئيتين هما
 ومن اجزائية اي احض الضربان المركبان من الموجبة يتسمها ومن
 الموجبة اجزائية وبالله التوفيق هذا كلام السويفي مع
 غير الموجبة الكلية كبرى عندها ثلاثة المسألة الجزئية يتسمها
 او الموجبة اجزائية وبالله التوفيق انما يكون الكبري او اي في التمسك الثاني
 وكان الا نسب المصريح به لغير المقابلة مع غير السالفة الكلية
 عندها ثلاث الموجبة يتسمها وانما السالفة اجزائية فمنها
 فلا تضر بغيرها واحدا من مجموعها اختلافا وهي الموجبة اجزائية
 صفري مع الموجبة الكلية كبرى في مقتضى كلام المصنف انه متفق وليس
 كذلك الي التام في قتلها اي بغير الي التام في قتلها واما طريق
 الحصول اي هذا طريق الاستقار والماضي فتجميع النتائج اذا جاز
 اعلم ان التلافة الاول منها في هذا الشكل الاول بعكس الترتيب
 بان يجعل الصفري كبرى والكبري صفري ثم عكس النتيجة والزم
 الخامس يرد ان بعكس التمام من جعل الضرب المتباعد من
 الشكل الاول لزم ثانيا يرد الشكل السادس من الي الثاني بعكس الضرب
 ويورد السابع الي الثاني بعكس الكبري ويورد الثامن الي الثاني
 الاول بعكس الترتيب ثم لا عكس النتيجة كذا في التمسك ومنها
 الاول من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة كلية جزئية ثم ينتج كلية مع
 كلية مقدمية لكون الا صفرا مع من الا كبري كما في مثل كلمة والقطعة

شرط كلمة النتيجة وهو عموم وضع الا صفري في الصفري اي في عكسها
 كما في الكثير وقدم الضرب الاول لانه من موجبتين كلتيهما والكلبي
 الصفري وان كان سلبا من اجزائي وان كان اجابا بالمتساوية الاول
 في الحال المقدمتين وفي احكام الاختلاف كما علم من اجتماعهما
 ثم الثالث لا يقداره الي الثاني الاول بعكس الترتيب كالاولي ثم الزام
 لكونه احض من الخامس ثم السادس والسادس على التمام من لا يتماثلان
 على الايجاب الكلبي وورد وقدم السادس على السابعة لا يقداره
 الي السابعة لكل الثاني دون السابعة كذا في القطب الثالث
 من كلتيهما والصفوي سألته في الكثير وانما ينتج هذا كلية
 لعدم جواز كون الا صفرا عن جازين الا كبري ولان الا صفري عام
 الوطع في العكس كما هو الرابع من كلتيهما وانما ينتج كلية لكون
 كون الا صفرا مع من الا كبري كما في المثال السالفة والاعم عن جميع
 اضداد الا احض كاذب وهو ما انف من مقدمتين صفراهما احض
 انما السالفة الي ان صفرا صفراهما في كلام المصنف يرجع الي المقدمتين
 المهمومتين من السالفة انما هو ضرب الولوج النتيجة ثانيا في
 طريق الاستقار على هذا الطريق ان اجاب المقدمتين بكلتيهما
 الصفري في يقطر است صور السالفتين الكلبيتين والجزئيتين المختلفتين
 او الموجبة اجزائية صفري مع الموجبة يتسمها كبرى واختلافا
 بالكلبي مع كلية احدها يسقط صورتي احض كلية الموجبة صفري
 مع السالفة اجزائية كبرى وعكسه وطريق الحصول انما في
 المقدمتين مع كلية الصفري يقطر ان ينتج الثاني ان الصفري اذا
 كانت موجبة كلية فالكبري ما سألته كلية وان كانت موجبة جزئية
 او سالفة جزئية وان كانت سالفة جزئية فالكبري موجبة كلية
 وان كانت موجبة جزئية فالكبري سالفة جزئية كلية قال المصنف
 الثاني هو اختلافا في الكثير مع كلمة احدها شرط قطب
 في المطولات عيا رتدي الكثير لكون شرط لا تنجح هذه الاضرب الثلاثة
 بما ذكره على ما من ان تكون موجبة بما هو مذكور في المطولات وقد ذكر

منترله اي مقتطعه وتغير هذا بمختار له وفيما قبل بمقتطعة وفيما بعد
 بما خودة تفنن وكذا الباقي اي يدل على اول ضروب الثالث فراع
 عدة ضروب الثاني وعلى اول ضروب الرابع فراع عدة ضروب الثالث والـ
 الكلام مع من يروق عدة ضروب كل شكل فلا يقال هذا لا يشير على الا يروق
 عدة ضروب كل شكل وبدلا على اول الرابع اي كاي يدل عليه فراع
 عدة ضروب الثالث فايض مقدمه على محله وهذا طريق صاحب
 الشمسية ومن حذوا حذوه اسم الاشارة يرجع الى كون الضروب الثاني
 وعشرين بجعل ضروب الرابع المنتجة ثمانية واي جعل المركب من الموجبة
 الكلية والموجبة الجزئية خاصي ضروب الثالث فان غيرهم كصاحب
 الكسوف والسوسى جعلوه راجعا واجعله صاحب الشمسية ومن
 وافقه راي واحد جعلوه خاصا كما مر بيانه فتنبه لاول الفالسية
 اي كون ما تقدم من الاشتراط سببا لكون المنتج ما ذكره قاله في الكبير
 لشكل اول اللام بمعنى من الترتيب المذكور في قوله في الكبير او
 للترتيب في الشرف فان الشكليات الاولى اشرف فنتجته ستة اشار
 الى ان ستة خبر مجتهد محذوف ظروف للاحتاج اي لدنوا عليه بقوله قد
 التبا والظرف على هذا القول وقوله لا وظرف ايض للشكل وسو على هذا من
 حافل من قاعا اربع وقوله من طرفية العام في اخص راجع للاحقاق
 الثاني بدليل الثاني اي متيسر اسأوا الى ان اهل الفضيل ليس
 على بايدي ذكر باعتبار تاويل المقدمة بالقول الى الا كانت القيس الحسا
 ويمكن ان يكون النذر لغيره فوقع الاحس على اكم والكيف ويكون في قوله
 من تلك حذف والمقدم من كم وكين تلك المقدمات وما اللفظ باقبل
 ان الزمان لما بعد اذاله تبع النتيجة للاختصاص الاول فان في كل منها خمسة
 اي من جنسها جنس اكم وجنس الكيف بان كانت احدي المقدمتين موجبة
 جزئية والاخرى سالبة كلية لا من جنس واحد بان يكون سالبتين او جزئيتين
 لا ذلك لا يكون في الضروب المنتجة التي الكلام فيها واذ كانت الترتيب
 موجبتين الى كليتين او احدها كلية والاخرى جزئية وهذا القسم الذي
 على نه البيت اذ ليس في هذا القسم نهاية في خمسة لكن ذكره تحييا للاقسام

التعليق

متا بله فان كان في كل منها خمسة والافسالية اي وان لا تكون موجبتين
 بل احدها فقط فالنتيجة سالبة وان كانت احدها جزئية اي سالبة
 او موجبة وقوله وان كانتا كليتين مقابل قوله وان كانت احدها جزئية
 جزئية الان كان الا صغر مسورا بالسور الكلي بان كان السور الكلي
 داخل عليه متصلا به في الصغرى كما في الصغرى الاولى من الشكل الاول
 والثاني او في عكسها كما في الضروب الثالث من الشكل الرابع كما سيذكر
 الله هذا ويشترط ايضاً الكلية المنتجة على مذهب ائت اخرى من كون
 المنتج من الرابع ثمانية ضرب ان تكون الكبرى كلية تخوفا عن الضرب الثاني
 منه فان الا صغر فيه مسورا بالسور الكلي في عكس صفراء ومع ذلك لا ينجح
 الا جزئية سالبة اقراوه في الكبير فالاكتفاء بالاشراط كون الا صغر مسورا
 بالسور الكلي انما هو مذهب الاقدمين ولو عكست قضية اي قضية
 الا صغر في الشكل الثالث اي القضية المستلزمة عليه مسورة السور الكلي
 انعكست جزئية قبل كل حيوان جسم وكل حيوان تامي من الضرب الاول من
 الشكل الثالث ونتيجته جزئية وهي بعض الجسم تامي لان الا صغر فيه
 وهو الجسم محمول في الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست كلية
 الى بعض الحيوان جسم لان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية لانها
 اي قضية الا صغر لا تكون الا موجبة اي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت
 كلية لان صفراء كلية سالبة تنعكس بنفسها اي فيعطي الا صغر في
 عكسها من نوعا داخل عليه السور متصلا به مثالا لا تنافي من العبادة
 يستثنى عن النية وكل وهو عبادة من الضرب الثالث وهو منتج كلية
 وهو لا تنافي يستثنى عن النية بوصف لان الا صغر وهو المستثنى عن النية
 والحيوان لم يكن مسورا في الصغرى مسورا في عكسها لانها تنعكس كلية
 تنعكس كعكسها الى لا تنافي من المستثنى عن النية عبادة ويرد على الله
 ان التام هو الثالث لان صفراء سالبة كلية تنعكس كعكسها مع ان لا ينتج
 الا جزئية لان لا يكون كلامه على مذهب الاقدمين من ان اقصوى السور
 خمسة فالامر فيها ظاهر وسوان الضربين الاولين من كل منهما ينتج
 كلية لموم وضع الا صغر في الصغرى بالعقل فتلخص ان المنتج الكلية خمسة

اصرب وهذه الاشكال المتفرج بما علم من قوله واختص بالحلية لان
 الجنس او الاختص بشي اختصت به انواعه بالحلي قال في الكبير اي با
 ثبوتية واللام بالجنس ولم يثبت لنا ويلها اي القضية بالقول اه والي
 تفسير الحلية المحلي بالحلية الغار هنا بقوله من القضاء واقول يحتمل
 ان المراد بالقياس المحلي بل هذا احسن لعدم احواله الي التاويل ومن
 ما قيل في قوله بالحلي يقال في قوله بالنسب وليس بالنسب بل يصح
 بما علم مما قبله فاذا ذكر فيه الشار في الجواب عن الاعتراض على المسح
 بتدبير الضمير من رجوعه الى الوقت وتقدم الكلام على الثاني
 على الحكم المصنف باختصاص الاشكال بالحلي من التبع في ذلك ايما حاج
 ولان مقتضى دعائها بانها لم يثبت الاقتضاء في الشرطيات لعدم نفرض
 الا قد هي له ولقلة جدواه اي لبعض القول دفع يجعل في جملة
 اللام فان وجه الظرفية من ان الحد في بعض اجز المقدمات يقال
 الا يمام موجود على معنى اللام ايضا في بعض المقدمات يصدق بجز من
 اجزا المقدمات الواحدة لا كما تقول الميراد ببعض المقدمات احدها وكلامه
 يقتضي ان حد فيها كمال لا يجوز والظاهر ان محله اذا كانا المقام مقام
 استدلال او النتيجة اوها معا بان حدقت الصغرى مع النتيجة
 او الكبرى مع النتيجة فتصور حذف خمس هاتان الصورتان وحذف
 كل واحد وسيد كونه العلامة الله وفي كلام المعرف ليست فاقية جميع
 لجوان حذف البعض مع النتيجة كما عرفت ولا فاقية خلوي وان لا يقع حذف
 فستن ما ذكر وقد تقدم نقل السعد عن الاشارة استلزام ليس كل ما استقل
 فتراد وان الانفصال يجب ان يكون احدهما انفصال الملكات نحو
 العالم اما ان يبعد الله وان ينفصلوا من العلم اي لا جل العلم
 بالحدوث او عند العلم وانهم ان اذ اقتضا العلم بالحدوث فلا يجوز
 الحذف وهو كذلك وكلاقترا في جوان حذف الاستثائي ومما
 حذف من الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى لو كان فيها الله
 ليست تالفت بكنها لم تقصد ان يكتفى فيها المنة غير الله
 هذا محذوف قول هي النتيجة وكان المناسب ان تاحيها لان تفاديهما

او غير اعتبارها دعوي مع ان مراد التمسك الحذف الصغرى فقط بدليل
 تمثيله بعد حذف النتيجة وكذا يقال في مثاله حذف الكبرى هذا وان
 ان هذا قياس طبي وما قبله ينبغي بحسب القوي يمتنع من طلبة
 الخروج المقدمات قال في الكبير معلومة من السياق اه ولا حاجة
 اليه لتقدمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله بعض المقدمات
 ان لم يكن ضروري اي ضروري وقال في الكبير اي قضا ذات ضروري
 اي اذا كانت المقدمات فان اواحداها غير ضروري ولا مسلمة من
 اقتضت الي كسب بقياس وهكذا الى ان تنتهي الى مقدماته من وريان
 او مسلمة انما هو دور في التمسك كمنه يوم قول وتنهاي الى ضروري اي
 ولا يجوز ان لا تنتهي اليها الى المحقق الشيء على ما سبق هو عليه قول
 السعد او الصلة جارية على ما هي له لعمري الصبر على ما فلا حاجة الى
 ابرار الضمير بل ينبغي حذفه لانه عوده على الشيء فاحفظه ولا تنظر
 لكلام فاسد قبل هذا وتوافق كل منها وعلى الاخرى ان يكون بواسطة
 وتاخر يكون بغير واسطة وينبغي الاول من صور الثاني مصرحاً بالمراد
 التوقف المتضمن سبق التوقف عليه فلا ينقض بالجوهر والعرض
 لان توقف كل منهما على الآخر من لا سبق والدور المسمى بحال
 ولو ترتب الظاهر ان تفسيره في جانب الدر بالتوقف في جانب
 التسلسل بالترتيب نفس الذي هو اي ما لزوم وقد اشارت الي
 من في كلام المعرف بيان على تقدير متعلق يلزم قلزم الدوران
 بيان ذلك التلويح فتنه المقدمات او بعضها الى ما ذكر لزوم توقف العلم بها
 على غيرها وكذا الحال في ذلك الغير وهكذا فان عندنا في بعض الاول
 لزوم الدوران ذهبا الى غاية لزوم التسلسل قلزم الدوران في الحالة
 الاولى ولزوم التسلسل في الحالة الثانية فلو ان الدوران اول
 اي القياس الاول فان انتهى الى مفهوم قوله وتنهاي اي
 فان جازي الوجود اي دليل على الملازمة ان الله سني موجود وكل
 شيء موجودا واجب الوجود او جازي وما الاستدلال كمنتهية
 لا ان الفرض ان موجود اذا لو كان جازي الوجود او فلا دليل للاستثنائية

وهكذا الأدلة اللاحقة كل دليل منها دليل للاستشهاد في الدليل قبله
 ففسد السموات والارض من الفساد بالخروج عن النظام المشاهد
 وبغيرهم بغير وجودها من أصله وبغيرهم بغيرهم اعداد الحوادث
 بما هو قوام وجودها من الكون والالوان والاعراض وكونها لم تفسد
 صريحي بالشهادة اقول الصريح بالمشاهدة كونها لم تفسد بالاعتقاد
 الام على بعد الدلائل فسادها بالاعتقاد لا فسادها بالاعتقاد اصطلاح
 الالهي كما قالوا ولم يفسد وجودها غيرهم وري بالمشاهدة فلم تفسد
 هذه الأدلة الى الصريح ويمكن اجواب التزام ان اللام المتبادلة للقبول
 على ما ذهب اليه السور جماعة من ان الالهي حقيقة لا سره كسيرة محمد
 ان الملازمة مما وليه العقلية لان لفظة جارية بوجوده في العالم والقبول
 عند تقدير احكام على ما استقر عليه في تعالي ولعلي يصحهم على بعضهم قائم
 وكل من فيه تلبية العقل على علمهم عنهم وكذا اذا قلنا ان هذا
 مثال من الاقتراحيات وما تعلمه مثال من الاستشهاديات وتستهلك على
 المناقشة في اي من هاتين الحقتين وهي كل متغير حادث كان الوجود
 طاريا والظواهر على المطلوب وهو حدوث من القياس الاول
 هو العالم صفاته حادث وكل من صفاته حادث فهو حادث لا يبرهن
 اي لا يخلو ان يقال عري يبرهن كى صفه يبرهن اي حلا وعري يبرهن
 اي عري وحادث ويسمى كبري لانها اكبر من
 الاستشهادية اذا قلنا انها على نحو نفس الفاظ شريطها او يبرهنوا عنيتهم
 بالترتيب الاقتران لوجودتها على هيئة الشكل الاول المركب من حلبة
 كبري وحسب كبري مثلا اذا قلنا كل هذه انسانا كما هو حيوان و
 جدمه هو عين قول هذه انسان وكلها ان انسانا فهو حيوان وليتجه
 هي عين النتيجة ولا يتجه ان لا في تفهيم الصفات في اللغات وتاخرها
 وكذا اذا قلنا في هذا المثال لكذلك ليس بحيوان يكون عين قول هذا
 ليس هو حيوان وكلها ان انسانا فهو حيوان وهذا من الشكل الثاني
 ويتنام جلد ليس بانسان وهي نتيجة الاستشهادية ولم يتعلم اليه
 الا بالانذار والفاخر حاله في الكبير على وضعها في الحقائق وقوله

القيام الاستشهاد

اخذ طريقها الى السطحية وطرقها منقذ منها ونالها وقوله في فعله في
 وقوله ليتبع اي الوضع اي والرفع الاستشهاد على القضية الاستشهادية
 وان شئت قلت الاستشهاد على اداة الاستشهاد وهي لكن اي على اداة الاستشهاد
 السطحية بالاشهاد في اجزائه تمام قبله شيام يوجد فيه كما في قوله ان يعقوب
 مسوقا على ما ذكر في السطحية فيصفه اليرفد على مقدم اليرفد فيصفه
 او على تاليها فيرفده والمفضل الاول يرجع الى هذا في الكبريات عما
 يتقانون بالاعتبار اداة الاستشهاد اي الخوي يسمي بذلك الرجوع للكلام
 الى الكلام السابق فيخرج بها ما لولا لولاها لدخل في الكلام السابق اه
 وحاصله ان الرجوع على كل من العقلي في متحقق كذا مفسرا ولا في العقل
 الثاني والاعتبار في العقلي الاول نفس القضية الرجوع بها الى
 هي الاستشهادية يعرف بالسطحية اي فكما سمان قال في الكبريات
 بذلك اي بما على ما من شأن الاقتراحي لا يتحرك من السطحية او للزوم
 السطحية له بخلاف الاقتراحي فاذا قلنا على القول بان يتحرك من السطحية
 وهو المحتمل لا يلزم فيه ذلك لا يتحرك من محض احتمليات الوجود وهو
 الاكثر اه اي تقيضا دفع بذلك المحتمل على المعنى بان يكون
 النتيجة بصورة تمام في تصوري للدلالة على ذلك بالعقل بين به ان المراد
 بالادلة على ذلك الاستشهاد على لا ما يتبادر منها وهو الاقادة
 حتى يبرهن الاقتران الى اليطر بوجه النتيجة بالاعتقاد او تقيضا كذلك
 اي او تقيضا بصورة تدعى كورافية بان تكون النتيجة متفرقة
 الاجزاء في تصوري للدلالة بالقوة الشقية مثال الاول اي للدلالة
 على النتيجة بالعقل ولم يمتلئ للمناحي الذي هو الدلالة على تقيضا بالعقل
 اكتفاء بما سياتي ولم يكن في الاول لمتصفح الاعتراض الا في قاتد فم
 ما قبلها واعتبر من اي على كون النتيجة مذكورة منه بالعقل
 كما هو في هذه هذه وخرج كلامه في الكبريات وقوله في النتيجة
 التي قدما يسميه تكون في قول السور ان النتيجة كذا اي في صدها
 كما قبل واخواب ان المعنى اي موهو كون النتيجة مذكورة فيه
 بالعقل وقوله ان صورتهما اي وما دتما وقوله وان كانت المتكبر حيا

حاصلة الواو والفعال وان وصلية اي وان كانت المقابلة بين النتيجة
لها التالي حاصلة في الحقيقة باعتبار المحال وقوله لان الهمزة موجودة اي
لا ينفك القول عند كونه نتيجة اخذ قوله قضية اي مستقلة فهذا وقد
اورد الشرح في كسر ما لا يخوض المحال عنه بهذا الجواب بما لفظ واخر
على الاول بانه يكون النتيجة مفكورة فيه بالفعل بان يقتضي عدم
مقابلة النتيجة للمقاس وهو متناقض لما اقتضاه تدقيق المقاس من
وجوب المقابلة لقوله انه مستلزم بالذات قولاً اخر وعدل عنه
هذا الى الاعتراض المذكور لعدم قوة ما ذكره في الكيس اذا المراد بالمقابل
كما مر ان لا يكون النتيجة على احدي المقدمتين وهي فيما نحن فيه
جزا احدها لا على احدها - وذكر اعيان الشرح وتوليد اللفظ الاخر
عن بالقول - ونبغ وضع ذاك وضع اخر اما لا يقع وضع المقدم وضع
النتيجة لان المقدم يلزم التالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت
اللازم وانما يقع التالي من قوة المقدم لا نتيجة مستلزمة انتفا
اللازم انتفاء الملزوم - وضع التالي امر وضع من التالي مما تقدم ان
النتيجة غير التالي - لا يلزم انتاج امر في الصغير عايد للانتاج المتولد
من انتج في عكسها اي عكس وضع المقدم ورفع التالي في مقابل
كل منها فنعكس وضع المقدم اي مقابلها في المقدم وعكس رفع التالي
اي مقابلها وضع التالي - اي من قال في الكيس او باقية على هاتفا
من الطروقة جعل محروفاً بطرقاً محال - من انه قد يكون التالي ومن
ان المقدم يلزم التالي لان المقدم من ثبوت الملزوم ثبوت لا ينفك
ولا يلزم من نفسه شيء ويلزم من نفي اللازم نفي الملزوم ولا يلزم
من ثبوت شيء - انما اهم من المقدم كانه الحال المتقدم قال
في الكيس او اذا كان التالي مساوياً بالمقدم فهو كمالاً في هذه المسألة
كان ناطقاً بالاستلزام نفي المقدم نفي التالي والبيان ان المقدم
المقدم ليس باللفظ الوصفي المقاس بل الى ما وندى الموضوع
المعبر عن الاول الا انهم يقولون ان الموجبة الكلية لا تنطبع
كنفسها مع تحقق صفة ذلك تقياداً كما ان المحمول مساوياً للنوع

وهو شرط انتاج القول كما ان الرب سب تا خبره الى اخر الباب لفظه
بالمفصلة والمفصلة ان تكون موجبة فلا ينتج السالبة منفصلة
كما في المنفصلة وقوله لزوم اي في المنفصلة وكان ينبغي ان يكون
او عناية اي في المنفصلة كما في الكيس لقوله بعد ان يكون وضع اللزوم
او العناد اي فلا ينتج الاتفاقية متصلة كانت او منفصلة وقوله وان
تكون كلية فلا ينتج الجزئية منفصلة او متفصلة على تفصيل سيليل
اليه وقوله او في ما دلتها اي في مادة الكلية كقول المستوي في
الاستدلال على وجوده بقا في لانه لو لم يكن له محدث اخر لانها وان
كلت مهلكة لوجود علامتها الاحمال وهي اطلالات لو كانت في موضع صالح
للكلية بان يقال كلما لم يكن له محدث لزوم ان يكون احد الامرين او قوله
ان يكون وضع اللزوم او عطف على ان تكون كلية وبعبارة تأكيد لوضع
بمعنى انه يقوم مقام كلية الشرطية ان تكون مخصوصة وضع اللزوم
او العناد اي حاله بعبارة وضع الاستثنا اي وضع وان الاستثنا
وهو الاستثنائية فلا يخرج كون القضية غير كلية لان الخصوصية
في حكم الكلية كما مخصوصة اشهر كقولك ان قام في الان في مكرم
كذلك عدم الان فانه ينتج زيد مكرم الان والخصوصية الجزئية في قولك
قد يكون اذا جالسي زيد عند الزوال حدثت كلية جالسي عند زوال
فانه ينتج اي احد زيد عند الزوال وكذا يقال في المنفصلة نحو ما امان
يكون هذا الجسم وهو حي عايد او جاهلاً لكنه وهو حي ليس بجاهل وقتل
ما اذا كان وضع اللزوم او العناد والاستثنائية واحداً او اختلفا لا
الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال ووقت الانفصال لدخول
الوقت المقوم هو قد يكون اذا جالسي زيد عند الزوال حدثت
كلية جالسي جسم الخمار فانه ينتج اي احد له جسم الخمار عند
الزوال فمادة في الكيس - فانه في المقام مستعمل في المقام
البرهان فتعاقب التالي بمعنى ان احتياج التالي لعملية العلم بالشيء الاول
من غير الاتفاقية الى انه علت الاتفاقية في الخارج ما هي وتالي لا فتع
التالي لا فتع الاول بمعنى ان الاحتياج الاول علت في الخارج في فتع

راجع لقوله لا يجوزني المحيي محيا وقوله ويجوزني الخبر اي الاخبار بهذا
 الاستمرار راجع لقوله ولا يجوزني الطلب والاضراب انتقالي باعتبار
 التوقيف على ما عتبار المنقضي وعبر عنه بالطلب اي بصيغة وكما قوله
 وكما في قوله اي تغييرا كالتغيير عن الاخبار بصيغة الطلب في الايتين
 المذكورتين يبقى مصدرا اي مؤكدا لعامله وهو هلم الذي
 بمعنى استمرار وقوله حاله موكد اي لعاملها كما عرفت بل التزم
 اي تقسيم الشيء اي الاستمرار عليه بدليل ما سبق في كلامه وما
 ياتي فيه وليد التعليل ما في كلام بهمن هنا كما في السحب الخ
 المسببة لا يعطى حكم المسببة به من كل وجه قلنا في ان التقسيم الخ
 به خبر مجزئي الاستمرار والتقسيم به السحب ياتي على ظاهره
 من الشمول انه اي اجز مقتضاه ان اتي في كلامه بغيره
 على ظاهرها من الانتهاء قال في الكبير مجزئي مع اي واقلب نتيجة
 به مع عدم استمراره على ذلك استمراره ان يحصل المطلوب
 اه استمرار اي مستمر الاول على كون جوا مصدرا والثاني
 على كونه حالا لم يبيح المهي على احتمال كونه اسمين استمرارا
 بعد فكل لسانا من مقطوع على انتم القياس المركب
 اشارة الى ان الذي صفة المحذوف اي الذي لا يطوي الخ
 لقوله الذي هو كونه بل تذكر بالفعل فيه مرتين اي قول الذي
 افاده البلي يعقوب انما تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث
 قال مثله هذا التركيب اي تركيب الاقضية قياسا واحدا ان
 يكون المطلوب مثلا العالم لا يبدله من خالق فتقول العالم فلازم
 للصفات الحادثة وكل فلازم للحادث حادث فالعالم حادث
 وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن محتاج الى خالق وهو المطلوب ويسمى
 المطلوب فالعالم محتاج الى خالق ولو اسقطها للعالم قلت العالم
 موصول المحتاج لذكرها ولو اسقطها للعالم قلت العالم
 ملازم الحوادث وكل ملازم للحوادث حادث وكل حادث
 ممكن وكل ممكن محتاج الى خالق اذ لا يخرج النتيجة الاولى بيمينها

هذا مقصود الشايع لا انما لم تذكر متصلة بالنتائج اه والاضاف
 ان هذا الوجه وانما يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب
 الظاهر فانهم والذي حوي مبتدا اي خبره جملة تكون متصل
 النتائج والرايط الضمير في يكون او خبر مبتدا محذوف اي هو
 الذي على هذا يكون ضمير يكون راجعا الى ما في قول المفرد ما دعونه
 مركبا والضمير المتقدم مبتدا يرجع الى متصل النتائج فتكون المبتدا
 المتقدم وهو خبر المذكور وهو الذي حوي مسوقة لبيان متصل
 النتائج الواقع خبر يكون وهل يسمى هذه الجملة اعتبارا صفة لوقوعها
 يي يكون وخبرها او لا يسمى لتقدم الخبر عن محله حرة يعود
 على الذي اي الواقع صفة المحذوف وقوله او على القياس اي الذي
 هو الموصوف المحذوف والمال واحد غير انما اعتبر في الاول الصفة
 لذكرها في الثاني الموصوف لانه المتبوع ولا يخفى ان الوجهين
 انما يظهران على ان الذي مبتدا اما على انه خبر مبتدا محذوف فلا
 ويمكن ان يحمل القياس في قوله عيانا على القياس المدلول عليه
 بما في قوله انما سابقا ما دعونه مركبا فتكون في كلامه لن ونشر
 مرتب ووافق ما قرناه سابقا في هو مرجع ضمير يكون على الاحتمال
 الثاني لا على القياس المذكور في الترخيل لان المراد به القياس البسيط
 ومقتضى النتائج ومقتضياتها فسمان من المركب كما هو ظاهر او مقتضى
 او التقسيم فهو مجزئي الواو معطوف على متصل النتائج هذا انما يصح
 على ان الذي خبر مبتدا محذوف اما على انه مبتدا فلا لما يلزم عليه
 من الفساد لان ضمير يكون عليه يرجع الى الذي حوي النتائج فيكون
 الموصي الذي حوي النتائج متصل النتائج فيجوز ان يكون مقصودا
 واذ يجوز على كل استدلال اي يحكم جزئي اي جزئيات على حكم كلي
 والبراد مجزئي هنا وفيما ياتي بالجزئي الجزئي الا هنا في سواها
 حقيق او لا كذا في الكبير وتوفس بان الظاهر انه يقع حمل على
 حقيق لان المتبوع انما هو الجزئيات الحقيقية محذوف ياكلي
 اي لا نقا الساكنين وقوله بعد تخفيفها اي لاجل النظم فذا اي

الاستدلال المذكور مفهوم من استدلال فالاستدلال على كلامه يوجد
في أكثر جزئياته وكلا التفسيرين لما سبقه في أي عقل مسمى
بالاستدلال أشار في إيجاز وأجود متعلق بمحذوف ويصح أن يكون متعلقا
بعقل على تضييق مدني عرف أو مسمى والصحيح وجه صحة التمثال
على المدني اللغوي مع زيادة كما هو شأنه في الاصطلاحية ولو افقده
كلامه في نفس الفارابي وغيره عن تضييق أي تتبع وهو الاستدلال
الثام ويسمى بالمقسم وأما أكثرها كذا في جميع الجوامع أيضا قال
في الآيات البينات يلزم عليه حرج ما يكون بنصوص جزئيات فلا فاعل
فلا يكون استدلال على هذا الكلام وح يشكك الأمر بحسب الاستدلال
المتقيا إلى الاستدلال أنه لا يقع فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا يكثرها
كما في كون أقل من خمسين سنة وانقضاء يوم واليلة وأكثره خمسة
عشر يوما وعالية ستاد وسبع فاهم صحو بات استدلال في جميع
ذلك هو الاستدلال ومعلوم أن الشافعي لم يستقر جميع حاله في العام في زمانه
ولا حال أكثرهن بل ولا حال نفسهن ولا ما يقرب منه فضلا عن كمال العلم
على الإطلاق للقطع بعدم استقراره حال جميع الناس إلا ما عصار المتقدي
من له وحد الإنسان وإثباته في قيام الساعة فالوجه ترك
التضييق بالأكثري في الناقص وأن تضييقه كثير من المناطقة بل يثبت باليقين
كما وقع في عبارة غير واحد كانه عام في الحصول ونحوه الاستدلال ويثبت
صحة البعض بما يتحقق يحصل معه من عموم الحكم وهو أيضا أي كما
يسمى بالاستدلال غير الثام يسمى أيضا بالاستدلال وهو المشهور وله اسم ثالث
وهو الاستدلال ناقص وله اسم ثالث صرح بذلك في الكيس كان الاستدلال
في بعض النسخ استدلالا بطلب المهمة الفاعل لتحقيق ثم قلنا الاستدلال بالاقبال
تضييق الخاطب وقوله الحيوانات أي أكثرها فحلت على كل حيوان أي
أي من متباح وغيره كما نضكت أن بقية الحيوانات أي التي لم تستقر بها
تحرر أيضا فكما الاستدلال عند الموضع هذا هو حال حكم الاستدلال
لنبي لما بعد حكمك بذلك لما اطلعنا على المتباح أنه لا يجوز له الاستدلال
عند الموضع خلافه وليس المراد أن القياس كان يعلم عنده وكان القياس

المتكلم

المتباح لا يجوز له أي فاس علق على فقه من تتبع الجزئيات استدل
أن البقية أكثر كذا ذلك فهو حكم مستند فيه إلى الظن أو أنه يتبع المدعي
قليل المراد والمراد هي جلد لطيفة لا زقة بالكبد هي طرف المراد
يكسر اليهم والاضحى بالولد أن يراد بالمراد ما فيها نافع نفيد البقية
لأنه القياس المنطقي المقسم أما ما من أو غير ما من الظاهر أن ذلك
بأنما مني فالاستدلال عادة وبغير ما مني ما يضر عادة وعكسه كذلك
من تقدير مضاعفي أي مجموع مقدمي عكسه لأن العكس الذي هو الاستدلال
ليس هو القياس المنطقي أو هو قول مولف والاستدلال مصدر كذا في
الكبير والمتعلقة بينهما أي بين الاستدلال والقياس المنطقي وفيه
إشارة إلى أن العكس في كلامه بالمدعي اللغوي وهو المتعلق لأن في
القياس من اسم أن صيغ الشان وقوله يحكم على جزئيات كلي أقول
هذا لا يشمل الحيوان في الشان فكل الشان حيوان لأن الحكم إنما هو جزئي
واحد في حيوان المحكوم عليه به في كليه إلا أن يجعل إضافة جزئيات إلى
كلي للجنس فتصدق بالجزئي الواحد وسطا بين جزئيه به منزهة مكسوة
فما مشددة حمل أي قيس كما في الكبير فذلك أي الحكم المتهوم
من حمل بدل كمال التضييق أي في قولنا التضييق كما هو مجامع الاسكاف في قوله
حرام مقوله الأول نايب فاعل ومقوله الثاني محذوف أي جعل
في الأدلة أو جعل مسمى بالتمثيل والاصوب إنما كان أصوب التمثال
على المدني اللغوي وزيادة في معنى مشتق بينهما هذا هو جامع فدخل
في هذا غير مدحوا في قوله سابقا على حكم الاستدلال فاستدل بالحكم
فتثبت من أربعة حدود التسمية هذه الأركان الأربع حدودها وأربعة
اصغر فاقم أكبر وجامع وسط اصطلاح المناطحة واصطلاح الفقهاء
تسمية الاصغر فرعا والسمية به أكبر صلا والأكبر حكما أي محكوما به وال
الأوسط جامعها وعلتها والتكليفون يسمون التمثال استدلالا بالمناطحة
عليه نايب و يسمون التسمية غايها والسمية به شاهد كذا في الكبير ولم
يذكر من حيث كان هذا فانه ان التسمية يقال له أصل في اصطلاح المناطحة
فان كان الواقع أن تسمية اصطلاح لهم كما يتبادر من عبارته فالأصل

فظاهر والافان تسمية اصلا في قوله واصله مسببه به جريا على اصطلاح
 الفقهاء بعد جريه في تسمية بقية الاركان على اصطلاح المتأخرين
 ولا يفيد القطع ان قال في الكثير الاصل ولا يفيد قياس الاستقراء وقياس
 التمثيل القطع بنتيجتهما في المضاف والمضاف اليه في محل الاصغار اذا دلل على
 هو الاستقراء والتمثيل اذا المراد جنس الدليل ويصح ان يكون الدليل بمقتضى الاول
 ولا يفيد لفظ النتيجة ولا يكون هناك اظهار في محل الاصغار وهو ان كان
 في الصغر والكبير في ان قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة مضاف
 حذف الدليل لدلالة الاول عليه وبديده مع الاعتراض بان ذلك من الاستقراء
 والتمثيل قياسا مستقلا ومتفق على عبارة ان مجموعهما قياس واحد وبجواب
 ايضا بان الاضافة للجنس وعلى هذا الحاجة الى تقدير قياس في المعطوف
 قياس الاستقراء وقياس التمثيل اي اذا اردنا الاستقراء والتمثيل قياسا
 كان قلت في الاستقراء كالحوان فرس وبغل وحمار وهكذا الى ان ينفذ الاكثر
 وكذا فرس وبغل وحمار وهكذا يكون فلهذا لا يستقل عند المصنف ويخلل منه من
 الصغرى وكان قلت في التمثيل البيد مسكوك وكل مسكوك حرام ويخلل فيه
 من الكثير في عدم التسليم بها فما تقدم من انه ربما يكون قد ردم تستوفى
 على خلاف ما حكمت به فهذا دليل لعدم اعادة الاستقراء القطع بالنتيجة
 وقوله ان ليس يلزم ان يكون دليل لعدم اعادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف
 في كلامه لعل الاول والاخير
 تقسيم القياس باعتبار الصورة الى اربعة اقوال والاشكال والافعال الى
 الى الاشكال الاربعة على ما سبق في تقسيمه باعتبار المادة الى
 عقلية وعقلية وتقسيم العقل الى الاصناف الخمسة والنجمة ما حكيه
 من مجموعها اي عليه لان التمثيل بمقتضى قوله
 مستد او المستد لا يستد ايها وقد اجبت في التفسير
 اي العقل لا يستد ايها وان كان العقل هو المدرس لهما ونسب الى العقل
 وهو ما كان من الكتاب والتمثيل
 ليميز ما يتوقف على النقل عن غيره
 والاجماع الواو معاني او وزاد في كثيره وما استشهد بها واستدل
 به لان المراد ما كان من صريحها والمستشهد بها المراد ايضا ما كان

مخرجة

مقدما له او احدا مما من الكتاب انما استقله عن الله في كبره من انما
 احدا مقدما له فقلية والاخرى عقلية تقلي لان المركب من المتوقف
 على النقل وغير المتوقف متوقف عقلية منسوبة الى العقل لان العقل
 لا يتوقف في انبائها على نقل فان قلت فيجعل البرهان من اقسام الله
 العقلية مع انه قد يتركب من مقدمتين كلتا هاتين نقلية او احدهما
 مثلا الاول اذا تواتر ان زيد في قلنت زيد في وكل من زني بحسب
 ومثال الثاني فينبينا صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واطهر الشجرة
 وكل من كان كذلك فهو نبي فالاولى من هاتين المقدمتين نقلية
 بانها انما قلنت لا يلزم من جعل البرهان من اقسام العقلية انه لا
 يكون الا عقليا لان المراد ان العقلية تكون برهان وغيره ولا يلزم
 منه حصص البرهان في العقلية بل كما قد يكون وهذا كما في تقسيم
 الانسان الى ابيض وغيره فلا يقتضي ذلك ان الابيض لا يكون غير
 انسان واعلم ان البرهان الذي نحن مقدمته احداها نقلية
 نظرية اذا اراد الاستدلال عليها لا بد من انتمها مقدمته او مقدما
 منه العقلية الى عقلية لان العقل اصل النقلية مثلا قولنا في القياس
 السابق وكل من زني يحذر اذا اراد الاستدلال عليها بخبر الصادق
 اي القران والحديث ثم يستدل على ما في به الرسول صلى الله
 عليه وسلم بالنجرة وهي فتوق على نبوت والجوهر تقلي والعدم
 والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدم
 والارادة والعلم والحياة بالادلة العقلية كما هو مبسوط في محله
 هذا كله على تسليم ان البرهان لا يخص عند المناطقة بما هو مشاه
 عقليتان وقد يقال باختصاصه عندهم بذلك لانهم انما يبحثون
 عن العقلية ولا يلزم منه اتقا اليقين عن النقلية انما اللازم
 ان لا يسمى برهان اصطلاحا وقد اطلق في بيان ذلك في الكثير
 وجه اخر هو هذا الوجه جوهري فقد به التقريب الى الاقسام
 على ان لو كان عقليا لكافة الاقسام تسمة لان المصدق انما جازم
 او جازم وكلاهما ان تقسم حقيقته ولا يحد اربعة وكل منهما اما

حق في الواقع ولا فائدة من ثمانية يضم اليها التخييل المقابل للتصديق فتكون
 الانقسام تسعة كما لتخييل الخاف استقصائية فالمفرد للسطح
 ايجازم الحق اقول كان عليه ان يقول ايجازم المعتبر حقيقة الحق الواقع
 وكذا كان عليه ان يلد المعتبر حقيقة في ايجازم غير الحق والمعتبر
 ايجازم غير الحق السفسطة وجه افادتها ايجازم مع كون مقدمتها
 كاذبة ان الاستدلال بها يظهر انها اخف فهي بهذا الاعتبار تعبد
 قصد يقاها ما غير مطلق وقول سفيدي سفيديا انما لا تعبد يقينا ولا
 ظنا وانما تحصل منها الشكوك والسبب الكاذبة انما هو اذا نظر الى
 الواقع فلا ينافي ما قاله الله ومثل ذلك يقال في ايجازم وغيره عموم اذا
 كانت المقدمة كاذبة في الواقع افادته في الكبير والذري البتة
 اذ الاحسن عطفه غير الحق اي والمصدق ايجازم الذي لا يصدق فيه
 بل عموم الاعتراف اقول الظاهر ان ذلك اعتراف اخصم جميع
 المقدمة فان قيل فيجب حذف لفظة عموم الا ان يراد به عموم
 اعتراف اخصم جميع المقدمة فتأمل وهو السفسطة السفسطة
 داخلان في المقالة اقول ينافيه ما سيذكر في له من جعل المقالة اسما
 لاجد انواع السفسطة واسما عن اسم اخر منها والذي يدع هذه
 المناقاة ما يؤخذ من متفرق كلامه في الشكوك حيل وبنوان المقالة
 فتستعمل بمعنى معنى خاص ومعنى عام فالمعنى العام ما انبى من مقدماته
 غير حقة في الواقع فان اعترف بها اخصم كانت جدلا والاف السفسطة
 واعني الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليس
 منه به فتخيل المقالة في قوله هذا وهو السفسطة داخلان في المقالة
 على المقالة بالمعنى العام ويحمل قوله في احدي صور السفسطة و
 تسمى مقالة على المقالة بالمعنى الخاص بل المقالة استعمالا لان
 يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر المصداق السفسطة والمقالة لان مقدمتها
 ما فيها هي مقدمات السفسطة وانما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار
 ان مستعملها يقابل بها صاحب البرهان ويوهم الناس الحكمة تسمى
 سفسطة وباعتبار ان يقابل من ينصب نفسه للجدال وخذاع اهل الحق

والشوايش عليهم تسمي مشاغبة وان لم يعتبر الاستدلال شيئا من ذلك فهو
 مقالة لنفسه اذ مع نقص اوضح من ان يعقوب ويؤخذ منه ان
 ما ياتي له من تسمية احد انواع السفسطة مشاغبة على احد استثنائي
 فيها فلا تفعل او لهما اي في الذكر او ان تسميها بحسب القوة لسلبي
 قياس مؤلف من مقدمات الخيال في الكبير لا يشترط في تسمية القياس
 خطا بل ان يكون من مقدمته غير يقيني بل يكفي ان تكون احداهما
 ظنية او مقبولة وان كانت الاخرى يقينية وذلك لا يوجب اخصم
 على غيره حتى ان المركبة من اليقيني والظني ظني ولذلك فظاهر
 كثيره فقول ههنا مقبولة او مقبولة (كلاما او بعضا) وظاهر كلامه
 ان الخطا لا يكون الا قياسا وحق انما لا تكون قياسا وقد تكونت
 استقرا وقد تكون تمثلا وقد تكون على صورة القياس غير يقيني
 الاتحاج كما هو جيتي من الشكل الثاني بشرط ان يظن الاتحاج ولا ينافي
 فامر من دخول الخطا في تعريف القياس مع خروج الاستقرا والتمثيل
 منه لان المراد ان بعض انواع الخطا داخل فيه تحاله في الكبير
 او مقدمات مقبولة وان كان مستعملها يورد بها بصورة ايجازم فان
 اريد بالمقبولة كما فيما سبق ما يشمل المقبولة والمعتقد اعتقادا
 جان ما كان المقبولة والمقبولة علمه العموم والخصوص من وجه
 وان اريد بها المقبولة فتلك كانت بينهما احد العموم والخصوص مطلقا
 وان اريد بها المتفكر اعتقادا جان ما كاف بينهما السابن مقبولة
 فيها اعتقادا راجعا مقبولة راجعا فكل حايط الخيال في اخر الامثلة
 الثلاثة النوع الثاني ومثال الاول ظاهر والتمثيل ان كان للخطا
 المركبة من المقدمات المقبولة كان في كلامه حذف في بعض المقدمات
 وان كان المقدمات المقبولة فلا حذف وكذا يقال في نظيره يسار
 العدو اي يعلمه الابايس والتفرطون بلا والا سلام والفرض منها
 اي الفرع الاصل والاف قد تستعمل البرد على المدعي وعومي
 فزعيب الناس فيما يقعهم اي او شوايشهم عما يعرفهم فكلوه اكفا
 من مقدمات تليست منها اي من جميعها او بعضها النفس سوا كائن

مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة كذا في الكبير نحو انما هو عليه
 عبارته في الكبير فقال معند البسط والترغيب قول من يريد ان يعرف
 في شرب الخمر هذه مهزة وكذا مهزة يا قوتة سيالة فان النفس الخسنة
 تدعى بسبب ذلك فيها امر نحو العقل مرة مهووعة هذا يقول
 من يريد قبض النفس وتغييرها عن عمل الخمر والسكر بكسر الهم
 وتشديد الراء في المروءة من الصفراء وصنطها بعض الساج بالذال
 المستدقة وهي ما تخرج من الخمر من القبح مهووعة بفتح الخاء او
 المستدقة اي مقبضة اي في الخمر وصنطها بعضهم بالكسر وهو ايض
 صحيح ونحو الورد اخذ هذا يقوله من يريد قبض النفس وتغييرها
 عن الورد والمراد بالورد احد انواعه وهو الاحمر الذي يشبه
 الصرم المذكور وتام اي واقف منتصب او بارز فهو على الاول
 صفة لبطل وعلى الثاني صفة الصرم ويريد اي لا تفعل بان يكون
 اي بسبب ان يكون على وزن والذي يظهر ان المراد بالوزن ما يرمي القوم
 انهم قد و غيروها والوزن و ذريت وما على الوزن قول الشاعر
 عند الخمول وان بالذال مقصدا بالله بالتسليم هذا الذي سلموا
 فالوزن تخم ان هبت مواصفها روح الفلاد ونحو الشيخ والرجم
 من مقدمات يقينية اي جميعها وقوله لا تحتاج اليقين فانه للتألف
 لا الاحتراز كاسياني وهو مؤلف من مقدمات مشهورة انما هو
 صنيع المصنف ان الخطابة مفارقة للعقل فلا يحتاج معه وقد يقال ان الخطابة
 المقبولة يجوز ان تكون مشهورة وانما هي انما هي المشهورة المظنونة يجوز
 ان تكون مسلمة فيحصل الاجتماع الا ان يقال ان قد احييت من غير
 في كلامها فخطابة مؤلف من مقدمات مقبولة او مظنونة او مظنونة
 من حيث هي مقبولة او مظنونة واخذ من قول من مقدمات مشهورة
 او مسلمة من حيث هي مشهورة او مسلمة كذا في الفندج مشهورة
 او مسلمة اي جميعها او بعضها كذا في الكبير وفيه ان المشهور ما فيها من
 العمل عليها الحسن الا حسن الى الا بالالفقرا والكل العمل كوحدة الاله
 او انما يفتي مخصوصة فاستحالة التسلسل والمسلمة ما يسلمه الختم

ويقبله او ما يلزمه تسليمه وقوله لكن ند مستند لا عليه في علم اخر هو عين
 ما اتفقت عليه او اطلاقه مخصوصة فيكون بين المشهورة والمشهورة عموم
 وخصوص من وجه فان مشق المسلمة بما يسلمه المتأخيات فكلما كانت
 المتأخيات وتختلف اي المقدمات المشهورة اي تختلف مشهورتها
 فربما كانت مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وهذا
 قوم دون قوم اخر بن فقهه وعندها اي كالا استخاض قال في الكبير
 والمراد ان تقبلا لا يخذل لوخذ من حيث انما مشهورة او مسلمة من
 غير اعتبار كونها يقينية وان كانت في الواقع يقينية كذا ان لم
 يتوهم من المبرها في نفس المادة وكما يكون فيما يكون استقرا
 وتتميمه هو انهم من صورة ايطر ولا يبا في قامر من دخول الجدل
 كقضية الخمسة في تعريف النيات لان الملاح في تعريفه بعض صور
 الجدل اه بعض بعض او مسلمة عند الناس معروفة على مشهورة
 وقد علمت ما قلناه وسبقنا عن الشر الكبير ان المسلمة عند الناس واخذ
 في المشهورة هو ان لا يجمع الناس او لا يفتي منهم فكان الاحسن حذفها
 او عند الخصم ان قول الاول كما يوجد من شر الكبير ان يقول اي
 نحو هذا ظم ان قيل الا مثله الغلظة على الفوق والنشر
 امرت قال في الكبير والجدل حسن ان كان المقصود به حسنا كان يظهر
 هناك فضل الناس في الحق لا الدينية او غيرها فيجب على من اتفق
 هذا الباب ان يظهر للناس سرطانية عينه ان لم يكن في القطر من
 بحس غير وكفاية ان كانا مخلصا وخامسها اقول لو يلزم
 عليه حذف السوي في كلام المصنف وكان الاولى ان يقول وخامس
 لها او خامسها ياها اي مصيرها بنفسه خمسة كذا في الكبير
 مسفطة قال في الكبير ما حوزة من سوت وهو الحكمة واسطوي
 القليبيد ومنها الحكمة الوهوية المشهورة وهي
 كذا اي كلها او بعضها وموتى قوله وهيبة ان الوهم حكم بها في غير
 المحسوسات وانما قلنا في غير المحسوسات لان احكام الوهم في المحسوسات
 حقة بعيد بها العقل بحكمتها في المقولات الصرفة كاذبة

مشبهة بالحق لظواهر ان عطف هذا وما بعده على وصية كاذبه
من عطف الخاص على العام وقوله بالحق اي بما عبرت حقيقته من غير
اعتبار كونه مشهورا اوله وقوله فيما بعد بالمشهور اي بما مشتهر
من غير اعتبار كونه حقا ولا هو اقرب من هذا قياس نسبة القياس
الذي فيه اشمل فيه القياس بمناهج الحق واذا شئنا القياس وكان المراد
بكون المفردات تشبه الحق ان مدلول بعضها يشبهه وهو المشهور الى
المتقولة نسبة بالمقدمة المحقة او ببيته بالمشهور المراد منها
ليست مشهورة بحليل يعترف بها الناس لكنها تشبه المشهورة لان تقع
صحتها في وهم كثير من الناس من ليس لهم علم قاله شيخنا العبد و
يخط من باب من لا يحتمل قرأته بالمشهد في السير على غير هدي سب
به المتكلم على غير هدي اما غيبة المشاعية والشفاب والشفاب
بالامكان في اللغة تصحيح الخصام والشي ومن قبيل المشاعية الخويل
المخالطة الخارجية من قبيل المشاعية الظهور ومعه المشاعية لفظة
في المخالطة الخارجية وقال في الكبير المخالطة الخارجية من المخالطة
العمومية لا الاصطلاحية ولا تنافي كالا محكي قائل ما يسمى المخالطة
الخارجية سميت بذلك لكونها با مراحبي عن المبحث المتكلم فيه تساوت
قبل البحث او في انشائه او بعد فيبقى يفتح الباب من غلقه فيبقى
وبهو حرام اي لغير ضرورة كالا يوحى ما يوحى وكهنة كالمقاضي
المتقون والمتقن من ذلك ما وقع للقاضي الباقلا في حيث اقبل المجلس
المتطورة وفيه العلم احدث وسر الرقصة فالقصة الى اصوله وقال
قد جاءكم الشيطان فسمي الفاص ذلك من بعد قلى جلس اقبل على
المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى انتم ترانا ارسلنا الى الشياطين
على الكافرين يؤمنون من ذلك ما وقع له بعد ان اسد الكلام فيها
بينهما يوما فرماه الى العلم بكى من الباقلا اعده له يعرف له بما
نسب اليه في حله وخيره ودال القاصي يده اليه كموه رماه بسوط فجد
الناس لفظته واعده الامور اشياها ليل وقها ومن ذلك
قال فله في مجلس عصره لاله حين قال الاحدب وردت مقتلة

بفداد وعداده كثيرا من مقتلة البصرة فقال الاحدب لبعض تلامذته
سئل هل لله ان يخلق ما لا يطقون وعرضه انه يتبع هذا
اهل السنة يتبعونهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم انه واقع في
المعقود لتكليف من في قاضيه الملا ومن الملا الذي لا يكادون يفهمون
قولا بالنظر والحرف فقال القاضي ان اردت بالتكليف القول المشهور فقد
وجدت لك قال الله تعالى قل كونوا حجارة او حديد او نحاس ان تكون
كذلك لا تضرني ولا يؤذي باني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين فلا يلزم
لا يهلون وقال يوم يكسف عن سائر ويدعون الى السجود فلا يستطيعون
وهذا اردت التكليف الذي يعرفه وهو ما يصح فعله وتركه فاعلا لكلام
متناقض وسواء لك فاسد لانك تكليف والتكليف اقتضا فعل ما فيه
مشقة على المكلف ولا يطلق لا يفعل الا بمشقة ولا يفرضها فسكت القائل
وقال الاحدب في الكلام فقال لهما الرجل سئلت عن كلام مفهوم ففوتحت
فته في الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه اذا سالت ان تقول
نعم او لا قال القاضي فاعضيت كلامه اذ لم يوقر في نفي المشايخ
وقلت يا هذا انت قائم ورجلان في الملا ما طرحنا السؤال في الاحتمالات
من الاحتمالات الا وقد بينت الوجوه العتمة فان كان معك في المسئلة
كلام فان به ولا تكلم في غيرها فاعاد الكلام الاول فقال الملك لهما
الشيخ قد بين وجود الاحتمال وليس لك ان تنافيه ولا ان تقاطعه
وما جمعتمكم الا لفائدة لا للمهاجرة ولا لما لا يليق بالعلماء ومن ذلك
ما وقع لشيخنا فقال له امدرسي هذا العلم الذي تدرسه علم
الاصول معرنا لشيخنا انه لا يدري بي علم الاصول وبي غير
ليقظه فقال له شيخنا لم يلبس عليك بالقول ان معرنا له ان كان اصله
يهوديا ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاساله ذلك البعض وكان
اعور هل يجوز ان يجمع بين الليل والنهار فقال له شيخنا قد
جمع بينهما في جهلك ومنك الحاضرون واهم من الكبير يبين تصرف
فيهم او شبهه اي بالحق او المشهور ويوجد في بعض الشيخ
او يبرهه بالاعانة الى الصنوبر وهو تحريف قاض اجلها اي اقواها

البرهان الذي يفيد القطع بخلاف غيره فاجدل اي لانه يتركب من مقدار
 قديمة من اليقين وهي المشوارات وانسلمات فاحفظ بداي لانها تفيد
 الظن بخلاف السفسطة والسفسطة فالسفسطة لانفعال النفس به كاتفاهما
 باليقين والظن فالقسط على البرهان او جبره مبتداهم
 في بعض المحققين وهذا تفريق بالرسم لان المعيار صورة البرهان
 والمقدومات اليقينية هادنة واليقين المستفاد غائبة والاولا
 داخلان والثالث خارج والتفريق المركب من الداخل والخارج
 ليعتق به قوله ان اي الا حتران اعتقاد جازم الخ قال
 في الكبير قد خرج بالاعتقاد السلك والوجه وبجاءم الظن ان قلب
 ان يسي اعتقادا والا فهو خارج من الاعتقاد فلا حاجة الى
 التقييد بجازم وبالطابق اجماع المركب ولا يقبل التقييد باعتقاد
 المقلد المصيب لان يقبل التفسير بالمشكك واعتبر من قال اليقين
 من النظريات قد يدهل الذهب عن بعض مباديه فيشكل فيه بل ربما
 يحكم بخلافه واجيب بان اليقين جازم مادام دليله الصحيح حاضرا
 في الذهن مستمع ثم السلك بخلاف اعتقاد المقلد فانه يمكن فانه وان
 كان مستنده الذي هو المقلد يفتق اللام موجودا بالمشكك او ماضيا
 والبرهان صريح اني قال في الكبير الوسط في البرهان
 لا بد ان يكون علة لحصول المصدق بالحكم المطلوب ذهب والام
 يكن البرهان برهانا عليه ثم لا يخلو اما ان يكون الاوسط في ذلك
 علة لثبوت ذلك الحكم في الخارج ايض ويسمى برهانا عليه ان
 قال واما ان لا يكون كذلك ويسمى برهانا لا انتم قال واما حاصل
 انه على استدلال بالعلول على العلول وبالمؤثر على الاثر كالبرهان
 ثانيا وهي الاستدلال بالعلول على العلة والاثر على المؤثر كانت
 البرهان انما هي في تشديد العلم وان كان المستوجب اليقيني
 يتحققها لان القاعية العربية انك اذا ثبتت الثبات اي بقاء
 الثاني منه في الذهن والخارج متعلق بثبوت متفطن العلة
 اي المطابق لانهم الموحدة فيه وفي كل اثنان السودا والصفراء

العلم والدم غيران الشخص قد يلب عليه احدها فنسب اليها والمراد
 بتفنيها تغيرها وجزوها عن الاستقامة فبما اي في الذهن والها
 الخارج اما كون المتفطن علة في الذهن فلا اعتبارا ولا اعتبارا بثبوت
 استدلاله لان لا مصلح كون العلة ذهنية الا ان العقل يفتقرها
 سابقة على معلولها واما كونها علة في الخارج فليثبت احسن عليه اذ
 وجد خارجا بها هو مناهض اذ يجاب به السؤال بلم اقول لا يقدر
 العقل اقادة المنة يكون من اجاب السؤال بلم بل الظاهر العكس
 وهو العقل كونه يجاب به السؤال باقادة المنة وكان عليه ان يقول
 لان يجاب به السؤال بلم لا قادة المنة وعبارة في كبره احسن من
 عبارة هنا ونفسا ويسمى برهانا ثانيا مستويا لالم اذ يجاب به السؤال
 بلم كما كان كذا وان ثبت قلت لا قادة المنة اي العلة للحكم فاحسن
 علة لثبوت بعض الاخلاط في الذهن اي لا اعتبارا لمقتزايها ولا
 والمتفطن اخرا وقوله لا في الخارج اي لان العرف فيه بالعكس اذ
 الحكم هو تفني بعض الاخلاط في قتاله الا في وقوله اي ثبوت اي
 في الخارج وان قال في كبره في العقل وبه بعض من كتب كذا يعني
 على من تأمل وقوله دون ثبوت اي علة في الخارج التي هي المنة
 فاندفع ما يقال ان الذي يفيد العلة في الذهن بهذا سمي لما
 قولهم اي ما حوذه من قولهم وحده المناسبة ان تفيد ثبوت الحكم
 من اوليان قال شيخنا العروق بغير المنة وسكون الواو
 جمع اولي كما صنف بعض المحققين وقوله بل اقول الظاهر ان ما جرمي
 على الاخر من فتح المنة وفتح تشديد الواو صحيح ايض نسبة الى
 الاول الحكم محاصل بها من اول هذه لعدم ثبوتها على من اول
 بعد تصور الطرفين بل هذا الضبط متعلق في اثبت لانه الموافق
 للوزن والمواد دفع بهذا المواد ما ورد على ظاهر من القصور لا نقضا
 وجوب تركيب البرهان من العروق بان الست لا تعد مع انه قد يتركب
 من نظريتين وان كان يجب انتهما هما في ضرورتين وحاصل الرفع
 ان ليس المراد ان يجب تركيب البرهان من تلك الست بل المراد انه يجب

تركه منها او ما ينتهي اليها ان المقدمات اليقينيات قوله الاست مبدل
من اوليات الخ بدل من مقدمات الخ ان تقول والمراد ان البرهانات
البرهانية يتركب الخ لان تفسيره يخطى ان من في قوله من اوليات
تفسيرية من الستة اقوال الا نسب حذف الخ لان المقدم وده
مؤثث وان كان حذف المقدم وديسوع بنوتهما او منتهية اليها
مطلوب على متعلق من الستة المحذوفات ووجه الطبطباتي المحرر
من احسن اي الظاهر الباطن ويوجد في بعض النسخ الخجود
لذلك الستة كبرها على وسط اي دليل كما سياتي فربما
الاوليات انما الضمير وجوبه الى الاول المذكور من اعادة الخ
وكذا يقال في ظاهر ما لا ينفك من قضايا الخ اقوال المقروض لهذا
المتهم بوجوب ان الاولات المحصول فيها سبعة والعين من توجيه الحكم
في الست كما دمج عليه المصنف في الاول في ثلث المقروض له في بيان
وجه الحكم قياسا لهما معا اي ادلتها صاحبها في الذهن
لا تنفك عنها ان كان للحس الظاهر اي مستويا للحس الظاهر
وليس المراد بالحس الظاهر خصوص الابصار وقوله فالمحسوسات
اي فالاول الذي فيه الاحساس للحس الظاهر المحسوسات
وقوله او لباطن اي او مستويا للحس الباطن وقوله فالوجدان
واعلم ان الصانع المقام يحتاج الى الكلام على احوال الباطن قال
ابن يقين في من على التاكيد ما يقيد العلم ان القوي الباطن
المذكور في القوة العاقلية والقوة الوهية وتلك الحسوسات
والقوة الفكرة فاما القوة العاقلية في عمومها فاما بالقوة بالانفس او
بالقلب تدرك الكلمات والحيات المعقدة عن عوارض المادة
المعروضة للصورة والابعاد كالطول والعرض والعقل لا يتناول
مجردة لا يقوم بها ان مجرد ورمي ان لها من القوة العقلية
الذي في تلك هي تلك النفس واما الوهية فهي القوة التي تدرك
المعاني من غير المعجولة في الحسوسات نفسا ان يكون
تلك المدركات تجريبيات لا بناء على ادراكها من طرف الحس

كما ذكر في البداهة او العداوة في غير مثالا وكما ذكر في الشاة صدي
هو اللفظ في الذئب مثالا وتفسيره ان اللفظ بها وهم تدرك
ان لها حسا وتحكم تلك القوة باحكام كاذبة ثم تلك القوة
اعني الوهية كما يمد باول التجويف الاول في من الدماغ وذلك
ان الدماغ ثلاثة ثواب في اي نظرت واحدها في اول الدماغ
واخر في مؤخره فاحترق في وسطه في عمود الوهية كما يمد باول
التجويف الاخر وله خزانة تحسب الذكاء والحافظة فابعد باخر تجويف
الوهية فاما الحس المشترك وهو الذي يتبادر اليه الصور المحسوسة
الحيوية من احوال الظاهر فهو قوتها فاجتبه باول التجويف الاول
من الدماغ تحكم بين تلك الصورة المتبادر اليها بان هذا الاصغر
هي نفس احوال الظاهر ولو كان مجموعا وتنبون بالحد في تجويف
المذكور بالوهية فاما الحس المشترك فتتوسط تلك الصور بعد غيبها عن الحس
المشترك واما الفكرة فهي قوة تنظر في الصور اخصا لية وفيها ما لا
يجري به الوهية وهي دائما لا تسكن نقطة ولا مائما واذا حلت بين
تلك الصور وتلك المتألفات فان حكمها بواسطة العقل كان صوابا او
الوهية او احيانا كان غائبا كاذبا بحكم بان ربي الحمار ثابت على
جبهة الاسنان والعكس ولا ينضم بصرهما بل لا تعرف بهما النفس كين
النفق وهي انما تنسى متكررة في الحقيقة ان تعرفت بواسطة العقل
وحده او بالوهية وان تعرفت بواسطة الوهية وحده او احسنا
وحده او بها حضت باسم المتخيلة او التوهية او المذكور في
خاتمة بل خزانة خزانة القوي الاخر في تعرف الحس حواس
المحسوسات ان النفس هي المدرك بواسطة هذه القوي وان نسبة
المدراك اليها كنسبة القطع الى الحس في يد صاحبها وهذا كله
عند حكماء واما اهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والسرور
على وجه العادة ويجعل من الله تعالى ويجوز عندهم ان يكون
المدرك قوة واحدة ويسمي بهذه الاسماء باعتبار تعلقاتها بتلك

كما ذكر

بذلك المدركات وحكمها بقليل الاحكام اه وفي كلامه اعتبار المدركات
واختلافها اخرى بالاشارة الى جوانب الاعتبارات فانهم ولو انما
اي التوفيق الذي فيه احسن من السمع المتواترات كما
بالوفيق معطوف على حس السمع او بالبحر معطوف على السمع فان توفيق
على احسن من اقوالهم عيانا ان احد سميات لا يتوفق على كذا
مع ان احد سميات كالمحوريات في تكرار المتبادلة ومقادير قياس
عقل كاصح يد في الكبير والنيابة ايضا قد يجب ان يحل في له على
تكرار اي فيقط اي من غير اعتناء في حدس ثم تظهور المتبادلة
هذا هو عقليا ان لو كان حصل عقليا لكانت الالقسام باعتبار ان
الشيء الذي يتوفق عليه بعد الاختصاص لا يخضع عقلا في التكرار
واحد من باعتبار غير ذلك البصر بل المضطرب اي بالبرهان على
لا حل المضطرب وهو لا يحل في الاوليات ما يحكم بها افعالها
او فخطايا وبما عبر الله في كبره في الاوقات المستمرة والاعمال
على جميع انبساط قوله الا والنيات مجرد تظهور وهو منه اي
وان كان تصور كونه او احدها كسما قال في الكبير وقد يتوفق
المحل في الحكم الاول في بعده تصور الاطراف اما المقطعات الفريدة
كما للصبيان والبله واما لتدليس العقول بالمعاني المعنوية
للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال اه والكل اعظم من
اجزي اي ذلك الكل فلا يتأتى ان هذا امر قد يكون اعظم من غيره
نحو باطنه قال في الكبير واما التي يحكم بها العقل بواسطة
بعض الظواهر كالحكم بان الشمس مضيئة فذلك من الحسوسات وهي
السادسة في كلامه اه مع بعض حذف وسميته هذه من
متاخرات والى ما هو من الظواهر الحسوسات بعد اصطلاح
المعاني التي حاجب ونسب واقفا والى فقد تم ان كلامه ليس باسم الله
كالناتجوه وعطفا الا قد بكم كونه ان على فبها كونه
الفضيلة ولا حاجت الى الكتاب مخالفة لا جلال جامع عبادته
اي عبادته في الكبير اني نضها كما حكم بان لنا جوهرا وعطفا

عند لازم قال استخف العبد وحي واختلف في اجوع عقله هو فواف
اجتمعت عما به قوامه وقيل الام الذي ينال احسن من خلق خلق
الحدوث عن الطعام فهو على الثاني وجودي وعلى الاول عذري
وهي ما يحتاج اليه عبادته في الكبير وهي قضايا حكم بها العقل
مباشرة تلك فتكرار معيق لليقين بواسطة قياس حتى وضوح
الوقوف المتكررة على نهم في حد لا بد له من سبب وان لم تعرف ماهية
ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود السبب ثم هو قد
يختص كونه الحسوسات سهل الصغور وكيفية الضمات وقد
نعم كعلم العامة بان الحسوسات مجردة وهي باسم نباتي
لما دلت المودة والاحسان كراهميات ويصلح بان شيئا العقول
كالعقل والخيال والا فيفسون مقدار بيت مستعرات من
اي عشر من شجرة فيهل اجرة الصغور وتتميز المبررات عن
الا استقلال بالتميز تعرف هذا القياس بخلاف الاستقلال ثم نقل
عن اليوناني نفس السبب بالعلمة ونما ثانيا قال لا يلزم من وجود
السبب لا مكان وجوده وانما يتخلف مشقة في التصريح السببي
بفتح السين والفاء والحدس من قول يوفانية وقيل من يافنة
اه من بعد اخرى لو تكرار فيقول اليقين كان فلا فذل
بواسطة السمع والي شدة استناد اليقين الى الحس اي كانت
من الحسوس الظاهر يخرج الاستدلال العقل كالاخبار
من حدوث العام وان كان هناك ملحقان في كل فلا بد في كل
من ان يتعلم على الكذب ومن كون احاد الطبيعة الا حنة من
حدس والصغور انه لا يشترط على خصوص بل انما على كون اليقين
يتمتع بواحد من تلك الكلاب ويختلف باختلاف الوقائع والخصائص
فلا في الكبير لعدم حاصل من التواتر والتجريد والتجريد
كونه حجة على اليقين لكونه لا يحصل له ما هو عليه
شبهة اليقين فيهم كما على من اليجان وهو انبات الحق الذي هو
هذا القدر يجوز به الظاهر الجرم استدراجا الى ما هو سبب



عادة في اظهارة وانما المنفل من الوصفية الى الاسمية كما في حستوسية
وقيل للمبالغة وهي الامر بخارج المعادة المقرون بالتحدي المرات
على صدق من ظهرت على يديها والتحدي هو في النبوة ولو بلسان
الحال فلا يقال هذا القول يخرج اكثر من جازية عليه الصلاة والسلام
ان لم يقترن اكثر مما يدعي النبوة بلسان الحال وحديثان
يفتح الدال للضرب في محسوس اي بواسطة حدس من عند العلم
فمنه في بقاء من عند العلم خرج احدي الذي لا يفيد العلم لعدم تيقنه
فوقه من عند العلم وسوخ المبادي والمطالب اي حصولها وحفظ
في الداهن وقدر واحد اي من واحدية صحت يفتح الدال والاول
بالمورد المبادي الادلة وبالمطالب المبادي مع وانما كان ذلك وقدر
واحدة لا بد لو كان هناك انتقال من المبادي الى المطالب كما
هناك فكل فتكون احديسيات من التطورات والقوى انما
من الضروريات وفي كلام بعضهم ان مع احديسيات انتقال
بشيء ولم يذكره انما احب في الضروريات وعندها
نما رجع العقل من النظريات في شكلها بما في ان في العقل
مستقرا ومن ثوب المحسوس وهو المبدأ الذي خرج عليه كثير من العلم
لا بد من عقل لا يكون قوله الحق من شيء اخر فكل الادب
ولما نشأ حول اقا صفة ما لا يسلم انه يتبع ان ذلك الوفاة
من ذلك الى الاحتمال من عنده ولقد خرج المحسوسات والنوادر
من الضروريات وجعلها واسطة بين الضروريات والنظريات
وهو انما يفسر احديسيات المذكور معنى قوله التحقيق العقل
بمصول المطلب والمطلب وقوله في الذهن متعلق بمحصل
المطلب المستقر وكذا قوله مع احدي واسطة بين الضروريات والنوادر
الواسطة الاولى والى انما واسطة في حصول المطالبات وتغيرها
هذا المقصود في علم هذا الوجه فيصير كل الاشياء كقول الفيلسوف
الاولي من هذا التعريف كقولنا في العلم في العلم
مبسوط على هذه القضية وقوله لا خلاف في تسكلا في النوادر

هو احدي الوسط وتفرق بينهما ان كان بي احديسيات والنوادر
مشاركة في الفكر ومقارنة القياس من لفظي احديسيات والنوادر
بانيها اي احديسيات واقترن من غير احديسيات من احديسيات والنوادر
فانها واقترن باحديسيات والنوادر وقوله في قوله اي احديسيات والنوادر
معلوم المبينة عن معلوم الماهية وفي احديسيات معلوم بالوجوه
فكذلك في الكسب والمحسوسات سميت بذلك لان احديسيات سميت
من احديسيات العقل لا العقل فتكون كما هو ظاهر ولا احديسيات لان
الاحديسيات جزئية وهي احكام كلية واحترض على التفسير بالاحديسيات
بما انه انما يقال احديسيات بكذا ان يكون احديسيات اسم منبوية محسوس
واما احديسيات في فقه معاني احديسيات في فقه معاني احديسيات
والنظر في محسوسات فانه قد يتوسع في مثل ذلك وهو محسوس محسوس
تسقط بالادراك او لا في ادراكها من العقل لانيان وبذلك الاول ان
ايها من فذلك محسوسات ولا عقل لها ويدل للمنا في ان الانسان
اذ اناه وانما تحت عنده لا يدرك شيئا وذهب قوم الى ان احديسيات
يقينا لفظية في امور واخر بغير دليلهم والرد عليهم في الكسب
بواسطة محسوسات الظاهر اي البصر او غيره لذلك من انما ياتي
اي التي بينا في قوله بعد ما ورد على قوله فذلك احديسيات
اليقينيات من ان اليقينييات قد تكون مكتسبة بالحواس فكيف
حصرها في الستة ولم يذكر انما القضايا الخاوية مع عدد غير
ايها من الضروريات بسبب وسط حاض متعلق بنوادر
والوسط ما يقترن في معنى وسط الادب واسطة في العلم بالمطلب
بنوادر لانها اذا في معناه فكانت انما لم يجز عدم
الدليل لا يفيد عن احتمال تفسير لقوله ضروريا وعليه
كثير من الاولييات فالان يقول انما في تفسيره بذلك
بكونه اي السعيا بالتي في اساسها منها منها غير ان حروف منه
تسببه داخل على هذا لانها في الاصل كسبة اي فله بعد هذا
اعتبارا باصلها لكنها في قوله عدم كسبة ايها من الضروريات

فقد هاتفتي على قوله صارت هي ضرورية وغيره ذكرها عطف
على قوله ولم يذكر العلم او استنباطية وعدا المحسوسات اي عند الارواح
علمه ليست في الربط يعني الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة اي بين
العلم والنظر قالدليل والعلم او النظر بالنتيجة كما سياتي وفي دلالة
المقدمات اي في كلام المصنف يجوز حذف قال وان يجوز بالدلالة الى ان
وتباط وانما انما انما بقوله يعني وفي الارتباط اي والثاني حذف
العلم والنظر قبل المقدمات وقبل النتيجة واخصم الى ما ذكر ليوا في كلام
المصنف الواقع وان محذوف انما هو في الارتباط بين العلمين والنتيجة اذ لا
خلاف في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما
اي في الكبير علم العلم راجع للعلم وقوله ان النظر راجع للنظر خلاف
اي في العوايل على استلزام المقدمات الموجهة للنتيجة التي هي خاص استنباط
للنتيجة العلم بالنتيجة اذ لا في الكبير واتول في حواشي في المقويات
على شرحها مع ان هذا قولنا فنوا حصول العلم عقب النظر فليح
فما كان للدليل ارتباط بالمدلول يعني ان اطلاق الدلالة على الامر
يجاز من علم من علم السبب على السبب ولذا اي لو كان العلم
الدلالة على الارتباط فليس معنى الارتباط فتال عطف ولم يقل
عطفية وحواله عطفية انما اي بعدا عطف اللفظ الدلالة والتفسير
بداء ولا والاضافة في معنى الارتباط المبين اي هذا الارتباط
عطف اي عطف خبر مبتدأ محذوف والعلم والنظر بالنتيجة على
هذا القول والذي يعود بخلافه تعالى او على ان يكون له كما
ستبينه فلا تقبل ولا قوله قاله ايضا هو هذا القول قول الفلاسفة
وقوله المستند الى التبيين اذ العلم مستند الى العلم بالارتباط ووجه الارب
ينكر وانما عطف وقوله المستند الى التبيين بالنظر لا يستلزم انه على
وان كان العلم مستند الى عادته وذلك ان مذهبهم باخوذا
مذهب الفلاسفة في الصواب والخطية يستلزم مصداق عطف
وجود العلم مستند وانتفاؤه قاله في الكبير فلا يمكن عطف
العلم والنظر انما عطف بانه عقل القادر المختار الذي انشا على

وان شئت فقل فلو كان فكيف يكون واجبا واجيب بان عدم
افتقار الملازم عن الملزوم لا ينافي جواز بهي ان الغاية المتحر
ان شئت فقل الملازم وحلق الملزوم وان شئت فقل كما انما يخلق الملزوم
الملزوم ولا يخلق الملازم وهكذا مثلا فلو كان عطف بالارتباط
المستلزم فلو كان فلو كان هذا الاعتراض لم يثبت الملازم عطف في الدلائل
وحاصله ان تترك الملازم مع خلق الملزوم محال لا يخلق به القدر فلا
يلزم في الاختيار فانه في الكبير عند عدم اعداد النظر
العامة اي للنظر عطف كما في الكبير بان يكون اعداد النظر وغيره
والطرف متعلق بل عطف واقول بان الاسباب ان يقول عند عدم اعداد
علم النتيجة او ظاهرا عند علم المقدمات او ظاهرا بالبال اي في ذهن
متعلق بغيره وعنده كجود والاعمال وعندها يلزم مقتضى على
اعداد النظر العامة اي وعند عدم ما يقابلها من الاعداد خاصة
اي بالنظر كما في الكبير ومن بياضية وقوله كان علم به اي بالنظر فيه
وقوله اي المركب اما جعل البسيط فيجاء النظر بل هو شرط فيه فاما
في بعض الجوانب من الموقف في التقيد بالمركب لا وجه له قاله في
الكبير وكان النظر والشك والوجه وان قيل العلم بضاد غير المتطرف فيه
يضاد بجعل فكيف فكيف يكون من الاعداد الخاصة بالنظر فاجوب
ان الحكم على العلم بجعل المركب والنظر والشك والوجه بانها
تعداد النظر لا ينافي عنده لا ينافي انها تضاده فيها وبين كون العلم
يضاد النظر لان العلم لو اقول ان النظر تخصص الى حاصل قالوا ونظر
العامة في الدليل انما هو لا حتما في الدلالة لا استدلال به وانما يتبين
وقال العلم الاول ووجه كون العلم المركب بضاد النظر ان صاحبه لو
نظر لزم تخصصه الى حاصل العلم لا يستدل على مستند ومقتضى حاشي
حاصل علمه نعم ان كانت النظر لاجل اختيار مقتضى لمقتضى عليه
او من جهة عدمه يكون بضاد النظر بل بياضية ووجه كون العلم والشك
الوجه بضاده ان المستند في نظر في طرف لم يخطى به العلم
الا حاشي وهذا عدم الخطور للطرف الثاني الموجب المتعاقب عطف

جمل

او عادي فيه تردد فيمكن ان يقال ان الانسان حال النظر خال الاثر
عما سوى المتصور فيه اقول الجواب الدافع للايراد ان يقال ان الحكم على
الخصية بانها تضاد القولا غيره باعتبار جملتها لا كل واحد منها فلا ينافي
ان كل واحد منها تضاد غير المتصور فافهم او عادي كما هو معلوم عندكم في بحث التولدات وان كان
المتولدات بلا تولد فانه ليعا بهذا القول في الاستعزلة فانهم يرون
عموم انه عادي كما هو معلوم عندكم في بحث التولدات وان كان
ليزوم ان العقل كما هو لم يولد عنها ولا يقلل لعدم القابليات
الا ان هذا عادي بالمقليل حتى يختلر عندنا في بعض الاحوال
من التولد في عدم قوله هذا في غير ذلك وهو فيمكن تخلفه
اجل العلم او الظن لان من التولد في شريط القياس المتصور
المتقطن لذلك انه راجح ابي وهو هنا مقفود فخلو العلم او الظن بالشيء
لنفسه في القياس والكلام انما هو في القيام المستوفى للشيء في
والجواب عنه بان كان ان لا يحق بوجهه قال في تصوره بان يخلق الله
المتقطن لذلك انه راجح لا يحق بوجهه قال في تصوره بان يخلق الله
العلم او الظن بالمتقطن في ذلك العلم او الظن بالمتقطن حرقا للعلم
او تولد عقلي وصفه بالعقلي باعتبار ما يلزمهم في نفس الامر
مرو الا انهم يزعمون انه عادي كما عرفت ومعاني تولد عقلي ان التولد
فيه واجب عقلي ابي وتولد عقلي ان التولد عقلي اقول فلا
حذف ويؤيد قوله بعد ان واجب ان يوجد عقل فاعلم فقلنا ان
مستوفى يوجد مستوفى اخر والعقل الاول هو المستوفى عنه كالعلم والظن
بالمتقطن والعقل الاخر هو التولد كالعلم او الظن بالنتيجة وانول
استاد الاتحاد الى العقل مجاز عقلي من باب الاستعداد الى الوسطة
فلا ينافي ان التولد عندكم في العقلين القديمة احادته كما ذكره اول
اي منسوب الى الوجوب فواجب من السبب الذي على قاعل كذا
وتامر كما في السير لا من الوصف الموضوع ذاته ومعنى قاعل بها والظاهر
بمعنى مطلق على صفة اسم الفاعل وهو غير صحيح وقوله ان يكون
تفسير لقول المظهر او واجب يفي به معنى النسبة وقوله اي العقلان

زيادة ايصاح وان كثر قوله قبل بمعنى العقل
للامام الرازي ايضا وشهره تحت الاسلام وغيره لان ما اخرج به الاشعري
يكون القدر فيه كما بسطه في الكبير لامام الحرمين خبر ان لقوله
الاول بقواطع البرهان اي الدالة على عدم تاييد القديمة احادته لا ينافي
ولا تولد او ان الله تعالى مفرد بطل قائله واصفا قواطع الى البراهين
من اضافت الصفة للزعم في من موهبة بالقول مطلقا اي في هذه
المسئلة وفي غيرها في الاسباب الطبيعية مستوفى بذهب اي الاسباب
المؤثرة عند طبيعتها كالنار المؤثرة عندكم في الاحراق بصيغتها
فهم اي الفلاسفة زعموا ان الطبيعة اي طبيعة السبب تؤيد في
مطابقها اي السبب عنها والمناقلية واتقول على ان تولد ان الطبيعة
يؤيد في طبيعة في الخطوع لكن سبب التاثير الى الطبيعة لا منها الوسطة
في التاثير وانما قلنا ذلك لموافق ما لا يمتنع عن من ان النار مثلا
تؤثر بطبيعتها الاحراق عالم يحتمل ما في كالبطل في تاييد النار الاحراق
او يتفلسف كما مما سبب في ذلك ولم يجعلوه اي العقل في مقفود على
اخذوه اي ولم يجعلوه هذا المذهب من باب المذهب في العقل لا
تتوقف على ما في كذا في عبارة الكبير اي لا منها الا ما في مما حتى تتوقف
على فقه ويجوز ان يمنع من التولد ما في اقول هذا يكر على تمثيل النار
في كبره للتولد مجرد من حركة المتقطن من حركة البدن فاخذ استعزله
في ذلك اي تاييد الطبيعة في مطبقها ما لم يمنع مانع وقالوا عقل فاعلم
السبب فيغير في العبارة اي قالوا في بيان العقل التولد هو عقل فاعلم السبب
فاضافوا العقل اي فاعلم السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان اضافته الى
الفلاسفة العقل في السبب وجعلوا السبب مؤثرا في غير فغيروا
عبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترت في التولد زيادة في اخفا
ماخذهم واستثنوا اي المستعزلة وعنده بيان سبب ما يورده
منهم ثم ارجع اي تعلق بوجهه بذهب الى هذا وقد
تعلقه في سبب ما سبب كود الخرد وسياق ما فيه لا بد في استنبطه
انما استنبطه السبب ما حاصله ان الذي استنبطه ليس هو ما كان يقصد



العبد واعمال فكله وتزجبه مقدماته التي غفل عنها لانهم غير اقدم بان
 في هذا ايضا قوله وانما الذي استنوه ونفق التولد فيه اما نسخ المذكور
 بغيره من قصد القصد لعبد لان هذا بفعل الله تعالى فاعلم انما هي
 ايضا بفعل الله تعالى اقامه في الكبير حتى يحصل الاسترجاع اي الرجوع
 على ان لا ترق من فساد قديم المذكور الى فساد مذهبهم من
 اصله واقوله لا حاجة اليه بقوله سابقا وسوقا فساد بقواطع البراهين
 بقواطع البراهين اي الدالة على بطلان القول بالعلية وعلى ان لا ياتي
 الا الله مما ذكرنا في قولنا سابقا وفي الارتباط بين العلم والظن
 بالمقدمات والعلم او الظن بالنتيجة وقوله ان بين العقدين واي بين
 ظنهما وقوله بين الظن اي المظنونتين وقوله وان امكن زواله
 اي من زوال ظن النتيجة وقوله بهذا ذلك اي بعد حصول ذلك اي ظن
 النتيجة وقوله لا يمنع حصوله اي ظن النتيجة عن اي من المقدمتين
 الظنيتين وقوله عقلا اي كما هو مذهب الامام او عاودة كما هو مذهب
 هب الشيخ الاشعري وقوله يتجري فيه بخلاف السابق نقره على
 قوله ان بين المقدمتين والظنيتين وظهر فينتجها ارتباطا وقال
 الجلال المجلي بخلاف ذلك فخص في شرحه بخلاف الارتباط والاختلاف
 بما اذا كان الدليل مجردا عما به يقين لا ان يحصل عن الدليل الظني يمكن
 زواله فلا ارتباط بينهما على عدم بقاء الظن اقوله اي على غلظ
 جوار الظن او بجوار الزوال انما يدل على جواز عدم البقاء على عود
 بالفعل وانما يدل على عدمه بالفعل وقوله بالفضل وقوله لا على انتفا
 حصوله انما اي بينهما ارتباطا وقوله عقب القول في الكبير اي ان
 معه اه وقد منع هذا البحث سموا به كلام المجلي فقال يجب ان يانه
 لا منشا الا عدم التنبه لوجه استدلال الشك بذلك فان وجهه انه
 لما امكن زوال الظن لطول المعارض امكن عدم حصوله ابتداء الفاعل
 المعارض اذا كان منشا لسقوط الظن بعد حصوله كما ان منشا لعدم
 حصوله ابتداء في غايية الظهور والعجب خفا ذلك على الحال
 واية السيد الشريفي المجهودي احيا بذكر ذلك فله الحمد على موافقة

غير

الامام واما قوله فان القياس اذا كان صحيحا الصورة لا يتخلل عنه
 حصول الظن فيجاب عنه بان هذا مسلم عند انتفا المعارض وكلامنا
 مع المعارض وقال ايضا وجه الفرق ان الدليل اليقيني المؤدي الى
 العلم قطعي القاطبة والقطعي لا يعارضه شيء من قطعي او ظني فلا يتخلل
 عنه العلم ابدا بخلاف الدليل الظني المؤدي الى الظن فانه ضلي القاطبة
 اليه والظني يمكن معارضته بقطعي او ظني فتسقط القاطبة في بيان
 خطا البرهان وخاتمة الشئ ما يختم به ذلك الشئ واصطلاحا الالف
 الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة اقصر علمه
 جواب عن اعتراض سيدي سعيد بان الخط لا يختص بالبرهان بل
 يكون في غيره ويحتمل في تجاوز من ذلك الخط في ذلك كله فكذا لا ينبغي
 ان يقول وخطا القياس بخلاف الخطا بقوله ان في الكبير ولو سلم
 انه يستره فيها انتفاء جميع ما سياتي لقلنا ان خص البرهان بالزكوالا
 المقصود والاهم المكتسب باليقين اه ولما كانت السفسطة اذ
 هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة حيث وجد اي الخط والظن
 متعلق بما يتعلق بحار والمجروحين فلو انما انما كان بدو في خبر الخطا
 الخطا بحسب صنيع المشر وان كان خبره بحسب صنيع المادة وهو كلام
 مقدمتين متبته باعتبار تعظيمها او باعتبار مفهومهما لبيان التفسير بذكر
 الا في في اللفظ اي من جهة اللفظ وقوله واستبان قال في الكبير
 كخطا اشتران واذا صارت الخطا الى اشتران لا بد في ملازمة اي كحاصل
 بسبب الاشتران والمراد بالاشتران ان يكون يكون للفظا فان قالوا
 ولو بسبب اعلان تصرف في كالمحتار والمفاعيل والمعقول او بسبب الخوف
 الى احدهما كالغرض للمعاني والظن او المستقوية على هسية وكل
 فرق لانهم يحرم الوطن فيه اي وتريدا لظهور فاقدمه فان على هذا صا
 دقتان الا ان احد الوستين يتكرر موبيا فان اردت ان تميز بينهما كانت
 الكبرى قاذبة او الصبر فمما كانت الصبر في كاذبة ان الفرق في اشتر
 اليه حينها اما لو كان اشتر اليه الصبر فكان هو المراد في المقدمتين
 فالقياس صحيح مادة وهو صورة فان قلت العناد على الاول من جهة

فان

الخطا

الصورة فكيف جعلته من مادة قلنا كان عدم تكرار الوسط
 معنى تاما من المستحق ان يكون هو جزو من اجزاء المادة جعلوه من
 فسادا مادة بهذا الاعتبار وان كان يصح جعله من فساد الصورة
 باعتبار عدم التكرار ومعنى انظر الكبير قال المؤلف انما استدل
 المؤلف لا عن ارض سيد سعيد عليه باذ لفظ القصر انما هو في اب واحد
 لا في جميع صاحبه وخم بلا ميم فانها انما هي بيان بالاحرف
 فيه عليه المراد في وكان الاولي ان يدل ذلك على قولنا في اللفظ كالمثال
 او جعل في ثبات مراد في المأخذ ونقله في الكبير واقره
 اي اجزا كان يكون بين اللفظين العموم والخصوص المطلق
 كما في المثال الثاني وقوله في الحقيقة مطلق بتباين
 من جهة المأخذ فيكون المبدأ كالمأخذ في الخوف لما زيد
 وكذا يشعرون ان هذا صادم من غير في سيق غير قاطع وكذا صار
 هكذا في الكبير وقع في بعض النسخ هذا المبدأ في هذا المثال
 فالعبرج والفساد في هذا المثال في صفره حيث اطلق فيها الصادم
 على السيد غير القاطع توهم ان الصادم مراد في المسبق وان اسم لهية
 المخصوص وان لم يقطع بتباين حقيقة السبق اي بتباين بيان
 بين العموم والخصوص على المطلق واما في الثاني من جهة المبدأ في قال
 في الثاني انما في الجنس فتبطل جميعها لا لئلا من الكادية قال في الكبير
 على الخط في المبدأ بقوله لاجل التباس القضية الكادية بقضية ان
 صدق اي صادقة وقد يكون التباس الصادقة بسبب المثال او حقيقة
 وانما كان لو قلت هذه على مسئلة في الباصرة وكل شيء حاربه فاحتمل
 الباصرة او الباصرة وغيرهما من باب السؤال المتكرر في حقيقة
 يجوز وهو الايام الشان في وجه الله عنه ومن وافقه هذا خطا في
 اللفظ اجماعا من ان اللفظ والقضية الكبرى كما في
 بالصادقة وقد يصحح الخطا على ان يكون المقدم الكادية
 بالصادقة اما من جهة اللفظ كما في المثال في الحقيقة في المثال
 في المثال في المثال ان تبطل الخطا في المثال باللسان الكادية

بقوله

بالصادقة

بالصادقة لا ينافي ان يكون الخطا في اللفظ ايضا بقوله ان يقال ان
 قوله لا لئلا من الكادية بدلت صدق راجع للامرين اعني قوله اللفظ
 وقوله في المثال انما في هذا تبطل الخطا اي في قولنا الخطا في المثال
 جري على الاحتمال الثاني وقوله لو قال تبطل فكيف تبطل الخطا اي
 ان سبب حصول الخطا هذا التباس كان او لئلا ان التبطل يقتضي
 تبطل لا لئلا من الكادية ويمكن حمل عبارة عليه بتقدير الخطا فانهم
 انما خطبت في الخطاب به فالصبر بعد اسم المفعول كمثل تبطل
 الخطا في المثال ولفظ تبطل صلبه لنا كيد معنى الثاني كما قاله في الكبير
 جعل العرض كالمثال في اي مثله في حكمه وانما هو هنا لا في ثابته
 فلما ورد من افراد ما حمل عليه من غير واسطة امرضا بن كالمثال بالقوة
 والمحرك بالذات والعرض في الكبير كذا كالمثال باللفظ والمحرك في
 المسببة افاده في الكبير معنى ما ليس هو فالتحرك بالعرض هو في هذا
 المثال كما تحرك بالذات في حكمه وهو عدم التباس في موضعه واخذ
 ان اراد بالتحرك في الكبير التحرك بالعرض وهو حمله بالصادقة
 فاحداها كادية هي الصغرى ان اراد بها التحرك بالذات لان
 العرض انما تحرك بالعرض فقط والكبرى في وجه ان اراد بالتحرك بالعرض
 ان اراد بالتحرك فيهما معا واحد هذا السبق هو معنى المثال
 ام لا هو في المتقدم اي في بحث الثاني او على ما في او بعد
 الواو والنتيجة الثانية معنى النتيجة وانما في الصدر والخطا ليس
 ان اضافة جعل الثاني من اضافة الصدر الى مفعوله الاول ويبين ان
 معنى احدي مدامات مفعول الثاني لا تخرج من اضافة جعل النتيجة
 احدي مدامات يسمى صادقة عن المطلوب كما في الكبير فالنتيجة
 على الصغرى ومثاله ما النتيجة عين الكبرى في المعنى الانسان
 بشر وكله في المثال وهذا في الموضع الثاني مما في اللفظ الخطا في
 المعنى ووجه النتيجة احدي المقدمات وقوله وان كان في المثال
 وان صوابه وقد بحث استينا فان بيان سيقا بيان البحث
 لعدم وايضا كما في السيد سعيد ان اللفظ فيما جعلت في النتيجة

ما في المثال
 في المثال
 في المثال

عين احدي المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فافهمنا صراحة ولا من
جهة صورتهما قائما بصحة وانما جازعها الفلظ من جهة ان النتيجة
ليست قولاً اخر بل هي احدي المقدمتين والواجب ان تكون غيرهما
كما علمت في حد القياس واذ كانت المقدمات صادقة فكيف يكون
من انواع القياس في الصادقة بالكاذبة او قال في الكبير واذ اذ قد
النظر وجدت احدي المقدمتين كاذبة لان فيها حمل الشيء على نفسه
وكل يقتضي التناقض بين الشيء ونفسه ومما يرد الشيء لنفسه مخالفة
للمواقع فالال على مقابلة الشيء لنفسه محله كاذبة فضع جعله من القياس
الكاذبة بالصادقة لكن هذا اوضح في الاقتران اما الاستسكان
فازاحلت الاستسكانية عن النتيجة لم يلزم ان يكون في احدي المقدمتين
ثبوت الشيء بنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشيء بنفسه محذورا
اما ان يكون العدد زوج او غير زوج كعدد زوج ينتج فالنتيجة
على الاستسكانية ولم يكن في احدي المقدمتين حمل الشيء على نفسه
ثم انا نقول لا يكون النتيجة فيما من احدي المقدمتين ولا يلزم حمل
الشيء على نفسه في احدها الا اذا لم يرد الاخبار بان النقلة تنسح حركه
وان الامكان يسمى بشرا والا حصل التناقض باعتبار ان لا يرد
التسمية اذا التسمي بالشيء مفاد مفهوم المدلول بالشيء والتسمي بالامكان
مفاد مفهوم المدلول بالامكان فالتسمي باحد الاسمين مفاد مفهوم
مفهوم بالاحراز هو المفاد والحكم التبعي للام يحمل على كافي الكبير
وقوله بحكم النوع اي بالتحكم به للنوع وقوله الخاص به صفة الحكم
والعصر يرجع الى النوع وفي كلام المفاد حيث لان المقدمه التي حكم فيها
على الحكم بحكم النوع هي الكاذبة وليست ملتزمة بقضية فلا يلزم حمل
هذا النوع من انواع الشئ الكاذبة بالصادقة ويمكن ان يقال القياس
الكاذبة بالصادقة ليس على جميع انواع الخطا في المعنى بل بعضها فانهم
والسبب الاصول الاستدلالية بل ان المثال مثال الحكم على كل
قوله من افراد الجنس بحكم النوع وامره ما في المراتب من المراتب الاصل
ويسمى مثله اي مثل الحكم على الجنس بحكم النوع اي مثل الحكم على الجنس بحكم

النوع اي يسمى هو ومثله كالحكم على الصنف بحكم النوع نحو الزئبق انسان
وكذا انسان اسود ايهام العكس اي ايقاع صفة العكس في الوهم اب
وهم نفسه ان كان غائلا وهم غيره ان كان ماثلا ان يظن الغلط
من الفلظ وقوله او الفالظ من المبالطة وجعل القطعي غير القطعي
قال في الكبير اي وجعله غير القطعي من المقدمات القضية او الوهية او
الا اعتقادية التقليدية مثل القطعي ويظهر ان هذا من عطف العام على
الخاص انما تقدم اليه فبعد جعل غير القطعي كالقطعي بالمتقول الثاني
للمضاف وكونه كالقطعي منقولا ثانيا ظاهرا على اعتبار الطرفين دون التعلق
على الثاني اسم مجزئ مثل اما غير على اعتبار التعلق دون الطرفين فهو
منقول المعقول الثاني في نفس اللام واما على اعتبارها فبعض المعقول الثاني
ومواي الفصل المذكور جازلا لا مضمون الصافي فهو مستكمل لزمه
الفصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو كون المضاف شيئا بالمتقول في
القول وكون الفاصل مقبولة وكونه واحدا فاده في الكبير هو هذا
وكيفية جازا قول الكبير وهي لان المتكلم لوهم بحكم مجبوبة انيت لكونه
كالجاذ في عدم الروح والاحساس وحركته جعلت في هذا القياس
كالقطعي ونزلت منزلتها في اخذها جزالة ويرد على هذا ما يرد على النوع
الذي قبله من البحث والجواب وقد ذكر في الكبير صوراً من حمل غير
القطعي كالقطعي وذكر من اسباب الغلط جملته فارجع اليه والقياس
الاقتران في لا يوفق من تكرره واما الاستسكان في تستفي منه وان قال
المتفهم في كبره هنا ان فيه التكرار بالاقوة لا انه يرد الى الشكل
الاول من الاقتران وتترك بغير عطف الجوز فكون قوله من احواله
حالا من شرط التفسير يرجع الى التبع والبرهان او من ترك والصبر
يرجع الى خط الصورة والحواد بالاكمال التحصيل اي من اسباب قصده
نحو لاشئ في حمل على وجه اللغز والتميز المربى وهو ان
يذكر اي التكلم تأثر الحاد او ناظرا هذا كانت الفهم بحمل المعنى
فليس الا شاع في يرجع الى الخاتمة ان اليه بيان خط الصورة وان كان محو
يجمع فهو راجع الى جملة ما ذكره في هذا التت من اسباب انطهية قال

في الكبير الشاوة للالفاظ او المعاني مع التقوس او الثلاث فلهذا او الالفاظ
او الالفاظ مع المعاني او الالفاظ مع التقوس او المعاني مع التقوس
او الثلاث فلهذا سبعة احتمالات او الاحتمالات السابعة للالفاظ باعتبار
دلالة المعاني المعاني اي على سبيل الاستفاده انظر بحية لتبهم
بالتحسوس وهل هي اصلية او تبعية خلاف بنية في رسالتنا
الاستقالات وانما كان هذا الاحتمال اولى من احتمال الاستقالات
المعاني لتوقفا لقادة واستفادة غالباً على الالفاظ وما وقع عليه
عليه اولى بالاعتبار ومن بيان وجه الاولوية على هذه وجه
الاولوية على المركب من الالفاظ او مع غيره او من احدها مع غيره
واقول هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالاً
الالفاظ التي هي المسمى على الاحتمال الاول اما ان تكون الاسم
اعتباراً من اوم اعتباراً لدلالة المعاني او مع اعتباراً من اعتباراً
بالتقوس او مع اعتباراً للمعاني التي هي المسمى على الاحتمال
الثاني اما ان تكون الاسم اعتباراً من اوم اعتباراً للمعاني التي
مع اعتباراً منها من التقوس بواسطة التقوس الالفاظ او مع اعتباراً
والتقوس التي هي المسمى على الاحتمال الثالث اما ان تكون الاسم
اعتباراً من اوم اعتباراً لفهم الالفاظ منها او مع اعتباراً لفهم المعاني
المعاني في هذا بواسطة الالفاظ او مع اعتباراً منها في هذا على احتمال
في الاحتمالات الثلاثة الاولى في كل احتمال اربعة ومجموع الالفاظ
المعاني في مجموع المسمى على الاحتمال الرابع اما ان تكون الاسم اعتباراً
من اوم اعتباراً لمجموع من حيث هو مجموع بالتقوس او مع اعتباراً
الالفاظ بالتقوس او مع اعتباراً للمعاني بالتقوس او مع اعتباراً
مجموع الالفاظ والتقوس الذي هو المسمى على الاحتمال الخامس
اما ان تكون الاسم اعتباراً من اوم اعتباراً من حيث هو مجموع
بالمعاني او مع اعتباراً للالفاظ بالمعاني او مع اعتباراً بالتقوس بالمعاني او
مع اعتباراً من مجموع المعاني والتقوس الذي هو المسمى على
الاحتمال السادس اما ان تكون الاسم اعتباراً من اوم اعتباراً

المجموع

المجموع من حيث هو مجموع بالالفاظ او مع اعتباراً من اعتباراً بالالفاظ
او مع اعتباراً من اعتباراً بالالفاظ او مع اعتباراً من اعتباراً من اعتباراً
احتمالاً اخرى في الاحتمالات الثلاثة التي قبلنا لا يجوز في كل احتمال
تضم الالفاظ على يكون سبعة وعشرين وان من وان من وان من وان من
وكون المسمى مجموع الالفاظ والمعاني والتقوس فاحفظه تمام
الغرض المقصود اي في الغرض لان المؤلف ليس عن هذا شيء اخر بل هو
في الغرض من المعاني وهو حصول القول في شئ المطابق ان يحصل
غير الرضا في القصور والوليات والحوادث ووقع عذاب او ان لا يوقع
اطلق السبب وان السبب قاله في الكبير صفة كاشفة قال في الكبير
لان كل من الغرض وما يقبل للرأي لا يكون المقصود بياناً او شياً
قاله في الكبير ويؤيد الثاني ان هذا السبب ليس جميع اميات انشؤاني
اصوله ان قال انه جمعها ادعوا بميلها باعتبار ان من حصل حطت
له ملكه يحصل بما يلي من اميات من اميات اي دوال اميات ان
كانت الاشياء الى الالفاظ فان كانت الى المعاني فلا حاجة الى التقوس
افاده في الكبير على ان اذ ان محمود اي والتحقيق كاي على الذي
اي محمود في نفسه احتلاطه بطلان لهم لا يقبله مذموم لا ذلك
عارض الحاجة وهي الممكن من الود عليهم والعارض لا يقدح من
الاشياء اي استيفاء القاص لا احتلاطه بذلك اي بما ذكر من مثلاً
لانهم يحتاجون على القاص من كل شيء بعضها في قلبه من اضافة محاسن
اي الاسم او العام الى الخاص ولم يتكلم على اضافة من العلم في حاشية
تفسير الجرد في امياتهم من اضافة المسمى الى الاسم والعام الى
الخاص وهذا البيت المحذوف لا عسر من محض ذلك التكرار على انه قد يقال
انما حديث تمام مقصود به في قوله بميلها الى التقوس المعنى من الغرض
اقول ان مقتضى النظر ان على وهو يدل على مدونة والفقر عطفة
مبينة فهي تدل على الاول وليس مقتضى بل من المفسر الان يقال

اسم الفاعل قد يدل بمعرفة المقام على محدد واحد من عدة محددات
وهكذا مجازا في الصفة الشبهة فانها تصدق بافتقار واحد قائم به
فكانت اية تمامها بذلك الاعتبار ولا يقال الا بلغية باعتبار زيادة التقدير
على ما يقتضيه لانا نقول محل ذلك دلالة زيادة البناء على زيادة العلم
انما والمعنى كان تكون الكلمات المعنى في كل اوصفتين منهن
فهم يمكن ان يجعل المعقوت صفة مشبهة بتجريد عن قصد حدوث
فهم ما ذكره المعتد وقال في الكبير ابلغ من القادر ووجه
ان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى في متعدي النوع كما هنا
الاختصاص نسبة الى الاختصاص جيل بالاعتبار على ما ذكر في بعض الطلبة
من المفارقة على ما ذكر من حال من شبهة اي حادثة كونه جارية
على ما اشتهر وليس كذلك واي وليس نسبة في الواقع كذلك وهذا
الشيء انما يجهل اذا لم يكن بلد الشيخ بقرب ذلك يجعل المعنى بالاختصاص
والا كان نبالا الى المكان سميها واستلزام المعنى بوجه الى
استلزامنا الى الناس للمعيار من مداس معاني مشهور
واما الالفاظ الجواب عما يرد على الاحتمال الثاني ودليل الالفاظ على الترتيب
بمعنى تعدد النعم في الدنيا في بابها الذي لا يسوا لا يتقبلوا احد قائم
بالموت والادبي ووجه الدلالة ان الاله من المسبب فهو عن السبب
لا يقال يجوز ان يكون سبب الابطال مجموع المزايا والاذى فلا يكون
فيه دلالة على الاله عن المزايا وحده لاننا نقول الستة والاحكام تقبل
ذلك على ان الاله متضمن الادبي وقد انما في حوائج
على اداب البحث ملاحقة تحتها بالذنوب قال في الكبير اي تقبل
يقدر منها رتب الذنوب قال في القاموس الربي الصبح والمسلم
وان دعي على قلبه ببيان من قال في الذنوب على ما
عليك وانفس خبيثة ونفس اه وامانة الى الذنوب على ما
اللام المتعددة المحسنة وهي محاولة يصع جرمها صفتها للذنوب
وتعبرها صفتين لحيب وهذا هو الاحسن وبني علام اي وفيها

علام الذنوب الشائنة لاهل الله واللفظ تخيل ويكشف ترشح ويصير ان
تكون الاستقامة في الحقيقة بان يشبه انطباع القلب بالذنوب
باللفظ يجهل مع العلم في كل ويكشف ترشح بجنة اهل اي بجنة العرف
العلي وهذا لوني من جعل شيئا القدي والاضافة من اضافة
الموصوف للصفة كما لا يخفى وقوله جبه عليها هي خلاف الدنيا بل
المعنى في الحقيقة انما هو انما اقتضاه كلامه ان هذه
منفصلة عن غيرها فاني انما هو بحسب الظاهر وكذا في
الاسلام بمعنى الما اي النسبة او التي لتصور النقص
الضاد من خروج الشيء عن الاستقامة والصلاح فانه في البضا
بان تلك الصورة للصلاح على ان اللام بمعنى الباطن والنقص
في الصلاح على انما هو في وجه الصلاح قوله تلك ومجا الصلاح
قوله بعد اذن النظر فلا يدعهم الميم والتجويد
مرادف ثم هذا توافقه دفعه ما يقال حيث كان المصنف
فما حاصله على التاميف وحاصل الجواب ان وصفه نفسه
بذلك من باب التواضع مع اذا ما صنفه من موثقه ولم
يا من اي ويكون له يامن باللفظ الما نسبة قاله في الكبير
ايضاح اي في صلب امت ووجه هذا على الاذن لا صلاح في
صلب وقوله وكن لا صلاح العباد على الاذن في الاصلاح على
الما من دفع توهم التكرار في كلامه وان كان الاصلاح بديهة
الشارع الى ان الصلاح كان في اسمها واقوله جعله الاسم الاصلاح
بوجه في الحكاية لان المراد بالاصلاح هنا تعديل الخطا بغيره في صلب
امت فيصير العمل وان كان ذلك التعديل بديهة فلا تعدل ويمكن
دفعه بانه بوالاصلاح الواضحة اسمها الحاد المتديل الذهلي لا الخارج
الخارج اي وان كان المتديل احصا في ذهنتك المتصورة عليه
بديهة فلا تعديل في الخارج اي فلا تفرق ذلك المتديل الذهلي في الخارج
والسهل من ذلك جعل اسمها العباد فيقود مضاف اي وان كان
شهود الفساد له ولا فان بمبادل في فيه اشارة الى الكلام

انما فيه الكفاية وان قوله وان بدلية فلا يتبدل ارجع لظن قوله
 وكذا لا صلاح النفس ونا صحا وقوله واصلاح النفس بالتمام
 اذ قيل في علمه كماله انما الكبر مبنية على السكون لظنهما
 رب انما للتكبر ونسبي حيزية لان التكاثر ليس بعلوم الا حيز
 بالثبوت فبذلك الاستقامية من ان يكون ثبوتهم وحياتهم
 حقا فكم البعد على الصبر في قبال من المدة او بالوعد على
 كرمهم لها فبذلك انما يكون شخص من غير ان ينصب على لغة
 من يمكن ان ينصب عليهم كمن يتولى الى عوانه ذهب وسود والظاهر
 برسي والسر ايا والستويين كمن الروع لا سيما عند النصب والتميز على
 الاول والمال في محذوف في اى موجود وقدر في بالثبوت في قول
 العزوف كمن تحت البيت كمن اخبر في على الاول والثبات ليس محذوف
 في قوله قلت والروى في قوله فبذلك قوله لا اجل ان يكون العلة مستمرة
 متصلة بالعلول اى غير مضمومة لبيها بالحبس في ان ينصب
 في قوله فبذلك في قوله الذي هو ظهر الظن بالانصراف
 عليه في قوله فبذلك في قوله وهو في صدر ما في قوله اسم
 المنقول او اسم مكان اى كان في صدر ما في قوله كما ان
 العذر صدر عنه في قوله فبذلك في قوله كما ان
 صاحب القاموس وظهر كمن انما في صدر ما في قوله فبذلك
 هو المراد هنا وظهر في قوله فبذلك في قوله كما ان
 اى من انما في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان
 من اسم انما في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان
 لا اعتداه والاعتداه عند انما في صدر ما في قوله فبذلك
 المنوي في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان
 اظهر انما في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان
 احدى في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان
 من طلب العذر في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان
 المنبذ في صدر ما في قوله فبذلك في قوله كما ان

بدو

المن

المنبذ يا واعزب ما وقع للمطر بكسر ما وقع لابن مزروق فانه نظم
 على اخو يحيى وهو ابن بنت سليمان كما صرح بذلك في نظمه معذرة اى
 عذر قال في الاكبر مصدر ميمي بمعنى اعتذار والتأني اى
 في مقبوله معانته باعتبار لفظ معذرة وانه عذر اذا كانت مصدر
 كما في بكسر الدال واذا كانت اسما كانت مفعلة الدال اياه في القاموس
 في بابها لان ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث الوبق في الحكم مما
 قبلها ولا نافية للجس وسي بمعنى مثل اسمها وما بعدها الذي
 فابعدا خبر محذوف وجوابا لاسما بهمة لا سيما الا وهي لا يقع
 فبذلك محذوف ولهم المصا بهمة جاز محذوف صدر صلة ما هنا ولولم
 نقا لكونه موصوفا فبذلك محذوف فاذا قلت ما في الفوم ولا
 سيما في فاعلى ولا فعل الذي او رجل هو زيد موجود في الفوم
 الذي جاز في اى هو سوا حصص في وانما خلاصا في انما في
 ويجوز جعل ما في اية وجر ما بعدها باضافة سي اليه وجعل
 لكونه تامة وجعل ما بعدها ميمز لهما ان كان فكونه وتلك ان كان
 معرفة على مذهب من يجوز تفريق التميز او مفعول لفعل محذوف
 وجوبا بقدره اعني قال في الكبير والواو والاخلذ عليها في بعض
 المواضع اعترضا لاسما مع ما بعدها جملة مستقلة وتنفرد
 في هذه الموضع تصرفات كثيرة لكونه اسما لهما ففعل سيما محذوف
 لا سيما بتخفيف اليها مع وجود لا وحدها وقد تحذف ما بعد
 لا سيما على جعلها بمعنى خصوص ما تكون مقبولة على اسمها
 مفعول مطلق مع بقى يسمى على نفسه اسما لا فاذا قلنا حسب
 زيدا ولا سيما ركب او لا سيما على الفرس فهو بمعنى خصوص
 ركبها او خصوص ما على الفرس فركبها او على الفرس حال من مفعول
 الفعل المودري واحصه في زيادة التخصيص ركب او على
 الفرس وكذا نحو احبه ولا سيما ركب او لا سيما ان ركب
 جواب الشرط فدلوا لا سيما لاي ركب احصه في زيادة التخصيص

ان تكون المعطوف والاولة اولى هذا المخلص فاذكروه الرصيف وعلى الحالة
 الثمانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر عقب الاسماء بل ما بعدها
 جاز ومجوز وهو قوله في عاش القرون وهو قطب احب زيدا لاسمها
 على القرون هو يعني حضورها في عاش القرون ونصم ان تنزل على
 الحالة الاولى على معنى لا مثل الذي هو اول امثل شخص في عاش
 القرون فاما لك بعد القرون الذي على الذي ذهب فبالعلم
 الاعلام وكشف فيه معنى العلم وانتشرت فيه ظلمات جهل العالم
 هذا الزمان الذي كنا نخلقه في قول كعب وقول الباسق
 ان دام ولم يحدث له غير لم يترك لم يترك ولم يفرح بولود
 انه ببعض التقدير وقيل من عشرة الى مائة وعشرين فضا
 هذا القول يسمى كلام من عشرة الى مائة وعشرين وما بينهما قريب
 ويجهل قال في الكبير وهو التقدير العلم بالمقصود فيه هي
 اجمل البسيط واجمل المركب لانه ان لم يكن مع اعتقاد فانه بسيط
 والا فهو المركب والمقصود مقتضاه انه مركب عديم والشهود
 انه وجودي وانما اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه
 اكثر مما كان قبله معقول مطلق اي عذاب اكثر من كان قبله اي
 من عذر الشخص الذي كان قبله وفي بعض النسخ مما كان قبله
 فما واقعة على ضرب والها راحة الله اي عذاب اكثر من كان قبله
 اي من عذر الشخص الذي كان قبله من العذر في القرن الذي
 كان قبله ويحوي غير ذلك احدي واربعين يدل من ستة
 او عطف بيان لكن هي لا بد من ان يراد بعض شئ احدي واربعين
 ان ليس مجموع احدي واربعين نفس السبعة التي وقع فيها الباق
 نعم على القول باثبات تلك الكل من البعض لا يحتاج الى تفكيك
 يكون في قول اربعين والمبين النسخ والكسر قاله في الكبير
 حال من اول اربعين من اربعين اي قول من ستة حال من اربعين
 ذكره قبل قوله احدي واربعين كما فعل في الكبير كما في صنفه
 من الايهام

هذا

وهو الطريق وكل من السيل والطريق يذكر كما في القاموس وسيلها
 افتعال نحو شبه امتثال الكومورات واجتناب المتهبات بالسيل
 الخمسة واستقر لها القطر السيل استعاره بصر جيدة او شبيهت
 النواة بما له سيل حسني على صوت الاستعارة بالكتابة والسيل
 خصيل والسلوك على كل حال تشيخ ما قطعت نفس التمار
 اي يسيرها الذي فيها الذي هو جيفة المذوق اما ما ينظر لك
 من يسيرها الى جهة المغرب لانه يحرك بحركة هذه جبهه واحقوي
 عليه من الاقلالات وما فيها من الكواكب ولا يخفى ان العنكبوت من ر
 وان العنكبوت العظيم في جميع الدفات على طريق الكناية وهي
 انما على العلم انكما قسموا منطقة الفلك الثامن الذي هو فلك
 الثوابت التي عشر قسما ويسموا كل قسم منها درجة وتسمى كل درجة
 ستمين قسما وتسمى كل قسم دقيقا وكل دقيقة ستمين قسما وكل
 ستمين كل قسم ثمانية وتسمى كل ثمانية ستمين قسما ويسموا كل قسم ثمانية
 وهكذا ولا تغار في الشمس سامية هذه المنطقة احد هذه ستمين
 الشمس وهي في فلكها تسمى من تلك الاتساع الاثنى عشر قسما
 في البرج العلوي واذا قاربت مسامحة ما يلحقها قبل تقطعها
 وحلت فيها يلحقها منطقة كل ذلك دائرة عظيمة بعدد من قطعية
 على حدسوي والدلو وفي بعض النسخ والدالي وكلاهما صحيح لانه
 به يسمى بالاسمين لان كواكب هذا البرج على صورة معه دلو مجلا
 به فتارة يسمى بالدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو والحلام
 على هذه البروج مقام احدي في ستة اي ستة نفسة وهو من
 انتقال الشمس الى اول جزء من العمل الى انتقالها اليه ومقدار ايامها
 ثلاثمائة وخمسة وستون سنة وربع يوم وتقطع كل يوم اربعة
 وقوله درجة اي تقريبا والاقدي ينقص ما تقطعه في اليوم والليل
 عن الدرجة بدقة وبديقتين وثلثين دقائق وثلثون دقيقة
 وبديقتين فقط في باب النقص الكروية الحكم باسم تقسيم في كل برج
 للثاني يوما تقريبا اليه والا فالفالب انما تقطعه في الكروية ثلثي يوما



تقريب ايضا ولا قال قلب انما تقطعه في ثلثا ولهذا زاد
 السنة الشمسية على ثلثا ثمانية وستين يوما بحسب ايام ورمز فاحفظه
 وتقيم في كل برج ثلثا ثلثي يوما أي مقدار ثلثي يوما لا ثلثا كثيرا
 ما تستقل لا ولا البرج في انما اليوم والليله وتنتقل عن احدو كذا
 البدر هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه
 البدر وذلك عند مقابلة بطنه للشمس بان يكون بينه وبينه سنة يوم
 ولا يلزم ان يكون ليلة أربع عشر كما يعرف من له ادق اليا لم يصيبه
 فقل لهم هو القمر ليلة أربع عشر تقريبا والشمس صفة الزمرة اذا البدر
 لا يكون منبر والمختوف لا يسمى بدر في الاجام جمع وجبة
 بضم الال وكون مجيم وهي الظلة كذا في الفانوس ويقطع الفلك
 في شهر اعلم ان الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس الى اجتمع بهما فبقطع
 الفلك في اقل من شهر لانما يجتمع بهما فبقطع الفلك ويقطع
 ما قطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين حتى الي من الذي
 الثانية وهو برج الا قريبا من نصف درجة من درجات الفلادين
 ولما كانت هذه التي بين الاجتماعين اقل من ثلثا ثلثي يوما باقل من
 نصف يوم يعني يسير نقصت السنة القريية عن ثلثا ثمانية وستين
 فكانت ثلثا ثمانية واربعه وخمسة يوما وجزء يوم وسدس يوم
 فكم ذلك تفصيل ذلك من رسالتنا العلامة اجم الفلاح الصوفي في
 النواميس وتقيم في كل برج ليلة ثلثا ثلثي يوما تقريبا
 لانه عيني الحق على ان مسئلة في اليوم والليلة ثلثة عشر درجة
 الا ثمانية وستين او تقريبا فانه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن
 عند ذلك وقد يزيد وينقص احداهما درجة وكسره منتهى
 ومنهم الزيادة اربع عشر درجة وكسره هكذا يعني تقريبا
 انما هو فاحفظه ولا تنظر الى ما يحالها وقم في حاشية النسخة
 بعد ذلك على انما علم من لا يخطئ ان يكون الكواكب
 أي هو جود الوجودات فالوكون جمع كون بمعنى الكاينات او بمعنى
 ان يكون بفتح الواو اي الموجد بفتح الجيم والله اعلم بالصواب

321

والله

والله المرحوم والمحاب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وسكانة العرش من كان يوم السبت المبارك حسنة
 وعشرون يوما ملك من شهر رجب
 الحقة وعلو الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 ربه

Copyright ©

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>